المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية
International Journal of historical and social studies

ISSN:2707-8183 (Print)

المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية

مجلة محكمة

تصدر عن الاتحاد الدولي للمؤرخين للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية

العدد السابع تموز 2020

ملف بعنوان

اهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية

International Historians Association
For Culture, Development and Social Sciences
الاتحاد الدولي للمؤرخين
للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية

محتويات العدد السابع

ت	الباحث	عنوان البحث	الصفحة
1	السياسات والقواعد والاجراءات	السياسات والقواعد والاجراءات	1-6
2	ا.د إبراهيم سعيد البيضاني	قراءات في الاهمية التاريخية للوثيقة	7-14
3	الباحث بوعلام علي	أثر السياق في دراسة الوثيقة التاريخية - اتفاقية إيفيان أنموذجا-	15-28
4	أ.د. محمد البركة	أسئلة المعرفة التاريخية بين المنوغرافيا و ابستيمولوجيا	29-38
5	د. باب ولد أحمد ولد الشيخ	الوثيقة التاريخية الأهلية في موريتانيا وأهميتها في كتابة تاريخ المهمشين	39-58
6	الباحث الشيخ أبراهيم آكيه	الفتاوي والمراسلات والتوثيقات العرفية كوثائق ومصادر في كتابة التاريخ (الحالة الموريتانية نموذجا)	58-80
7	عزيز اليحياوي الادريسي	دور الوثائق الأجنبية في كتابة تاريخ المغرب خلال العصر الحديث:"المصادر غير المنشورة لتاريخ المغرب" أنموذجا.	81-88
8	د. سمية سالم الشعالي	كيفية حفظ الوثائق التاريخية بالميكروفيلم .نموذجاً	89-98
9	د. جمال عناق	منهج تحليل الوثائق التاريخية (تطبيقا على وثائق الخط المغربي)	99-122
10	نصار واكد واكد	أهمية الوثائق في الدراسات التاريخية ..دراسة منهجية	123-136
11	د. مراد لكحل	الوثيقة في الدّراسات التاريخية أهميّتها وضوابط التعامل معها، وسبل الاستفادة منها	137-146
12	د. كركب عبد الحق	أهمية الوثيقة وقيمتها في الكتابة التاريخية الأكاديمية	147-160
13	د. علي عفيفي علي غازي	أهمية الأرشيف المصري لكتابة تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر	161-188
14	د. الزرقاء سالم محمد حسين	تحليل الوثيقة التاريخية وكيفية توظيفها في البحث التاريخي"دراسة على عينة من وثائق التاريخ الليبي المعاصر	189-204
15	د. لحسن اوري	الأرشيف والكتابة التاريخية المعاصرة	205-226
16	د. عبدالقادر العبوي	الوثيقة المخزنية وأهميتها في كشف بعض الحقائق التاريخية بالقبائل المغربية	227-242
17	د. لمياء لغزاوي	المدونة المناقبية في التاريخ المغربي الوسيط: قراءة في المنهج والمضمون	243-262
18	التقرير الختامي	التقرير الختامي	263-268

هيئة التحرير واللجنة العلمية الاستشارية

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور ابراهيم سعيد البيضاني

نائب رئيس التحرير

الدكتور عثمان برهومي تاريخ تونس

مديرة التحرير

الدكتورة وفاء سمير نعيم اجتماع مصر

هيئة التحرير

الاستاذ الدكتور ناهدة حسين علي الاسدي تاريخ العراق

الاستاذ الدكتورة جنان عبدالجليل هموندي تاريخ العراق

الهيئة العلمية

- **الاستاذ الدكتور صباح رميض تاريخ جامعة بغداد**
- **الاستاذ الدكتور علاء الرهيمي تاريخ جامعة الكوفة**
- **الدكتور الدكتور لحسن أوري تاريخ المغرب**
- **الاستاذ الدكتور ميلاد مفتاح الحراثي علوم سياسية ليبيا**
- **الاستاذ الدكتور حاجي دوران اجتماع تركيا**
- **الاستاذ المحاضر الدكتور نورالدين ثنيو تاريخ الجزائر**
- **الدكتور عبد المومن بن صغير قانون الجزائر**

المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية
السياسات والقواعد والاجراءات

ترحب المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاجتماعية البحوث العلمية المكتوبة وفقا للمعايير العلمية في اي من الحقول الدراسات التاريخية او العلوم المساعدة ذات العلاقة ويشمل ذلك كل العلوم نظرا لطبيعة التاريخ كعلم يتناول النشاطات الانسانية كافة مع مراعاة عدم تعارض الاعمال العلمية المقدمة للنشر مع العقائد السماوية، والا تتخذ ايه صفة سياسية والا تتعارض مع الاعراف والاخلاق الحميدة، وان تتسم بالجدة والأصالة والموضوعية وتكتب بلغه سليمه واسلوب واضح.

سياسات النشر

تسعى المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاجتماعية الى استيعاب رو افد كل الافكار والثقافات ذات البعد التاريخي ويسعدها ان تستقبل مساهمات الافاضل ضمن اقسام الدورية البحوث والدراسات عروض الكتب عروض الاطاريح الجامعية وتقارير اللقاءات العلمية.

هيئه التحرير

تعطي هيئة التحرير الأولوية في النشر والعروض والتقارير حسب الأسبقية الزمنية الواردة للمجلة، ووفقا لاعتبارات علمية و فنية تراها هيئه التحرير.

وتقوم هيئه التحرير بالقراءة الأولية للبحوث العلمية المقدمة للنشر بالمجلة للتأكد من تو افر مقومات البحث العلمي وتخضع البحوث والدراسات والمقالات بعد ذلك للتحكيم العلمي والمراجعة اللغوية.

يحق لهيئة التحرير اجراء التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر لتكن وفق المعيار تنسيق النص في عمودين مع مراعاة تو افق حجم ونوع الخط مع نسخه المقال المعياري.

هيئه التحكيم

يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصيه هيئه التحرير والمحكمين، اذ تجري عملية التحكيم السري للابحاث المقدمة وفقا لاستمارة خاصة بذلك.

يستند المحكمون في قراراتهم في تحكيم البحث الى المدى ارتباط البحث بحقل المعرفة والقيمة العلمية لنتائجه ومدى اصاله افكار البحث وموضوعيه ودقه الادبيات المرتبطة بموضوع البحث وشمولها، فضلا عن سلامه المنهج العلمي المستخدم في الدراسة ومدى ملاءمة البيانات والنتائج النهائية لفرضيات البحث وسلامه تنظيم اسلوب العرض من حيث صياغة الافكار ولغة البحث وجوده الجداول والاشكال والصور ووضوحها.

البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون اجراء تعديلات جذريه عليها تعادل الى اصحابها لأجرائها في موعد اقصاه اسبوعين من تاريخ ارسال التعديلات المقترحة الى المؤلف اما اذا كنت التعديلات طفيفة فتقوم هيئه التحرير بإجرائها.

تبذل هيئه التحرير الجهد اللازم لإتمام عمليه التحكيم من متابعه اجراءات التعديل والتحقق من استيفاء التصويبات والتعديلات المطلوبة حتى التوصل الى قرار بشأن كل بحث مقدم من قبل النشر بحيث يتم اختصار الوقت الازم لذلك الى أدني ممكن.

في حاله عدم مناسبه البحث للنشر تقوم الدورية بأخطار الباحث بذلك، اما بالنسبة للبحوث المقبولة والتي اجتازت التحكيم وفق الضو ابط العلمية المتعارف عليها واستوفت قواعد وشروط

النشر بالمجلة فيمنح كل باحث افاده بقبول بحثه للنشر.

البحوث والدراسات العلمية

تقبل الاعمال العلمية المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يسبق نشرها وتقديمها للنشر في مجله الكترونيه او مطبوعة اخرى.

يجب ان يتسم البحث العلمي بالجودة والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه متوافقا مع عنوانه.

التزام الكتاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات و اقتباس الافكار وعزوها لأصحابها وتوثيقها بالطرق العلمية المتعارف عليها.

اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابه البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع مع الالتزام بعلاقات الترقيم المتنوعة.

اعطاء مساحة واسعة للتحليل والاستنباط والقراءات الفكرية والتوقعات المستقبلية بالنسبة للموضوعات التي تأخذ بعدا تاريخيا سياسيا.

ارشادات المؤلفين (الاشتراطات الشكلية والمنهجية)

ينبغي الا يزيد حجم البحث على ثلاثين ٣٠ صفحه ولا يقل عن ١٢ صفحة حجم A4 ،مع الالتزام بالقواعد المتعارف عليها عالميا بشكل البحوث بحيث يكون المحتوى حسب التسلسل ملخص مقدمه موضوع البحث خاتمه ملاحق الاشكال الجداول الهوامش المراجع .

عنوان البحث

يجب ان لا يتجاوز عنوان البحث عشرين ٢٠ كلمه وان يتناسب مع مضمون البحث ويدل عليه او يتضمن الاستنساخ الرئيسي.

نبذه عن المؤلف والمؤلفين

يقدم مع البحث نبذه عن كل مؤلف في حدود ٥٠ كلمه تبين اخر درجة علمية حصل عليها واسم الجامعة والكلية والقسم التي حصل منها على الدرجة العلمية والسنة والوظيفة الحالية والمؤسسة او الجهة او الجامعة التي يعمل لديها والمجالات الرئيسية لاهتماماته البحثية مع توضيح عنوان المراسلة العنوان البريدي وارقام التليفون الموبايل الجوال والفاكس.

صورشخصية

ترسل صوره واضحة لشخص الكاتب لنشرها مع .

ملخص البحث

يجب تقديم ملخص باللغة الانكليزية للبحوث والدراسات باللغة العربية في حدود ١٠٠ الى ١٥٠ كلمة، اما البحوث والدراسات باللغة الإنجليزية يرفق معها ملخص باللغة العربية في حدود ١٥٠ الى ٢٠٠ كلمة.

الكلمات المفتاحية

الكلمات التي تستخدم للفهرسة لا تتجاوز عشره كلمات يختاره الباحث بما يتواكب مع مضمون البحث وفي حاله عدم ذكرها تقوم هيئه التحرير باختيارها عند فهرسة المقال وادراجه في قواعد البيانات بغرض ظهور البحث اثناء عملية البحث والاسترجاع على شبكه الانترنيت.

مجال البحث

الإشارة الى مجال تخصص البحث المرسل العام والدقيق.

المقدمة

تضمن المقدمة بوضوح دواعي اجراء البحث والهدف وتساؤلات وفرضيات البحث مع ذكر الدراسات السابقة ذات العلاقة.

موضوع البحث

يراعي ان تتم كتابة البحث بلغة سليمه واضحه مركزة، وبأسلوب علمي حيادي وينبغي ان تكون الطرق البحثية والمنهجية المستخدمة واضحه وملائمه لتحقيق الهدف وتتوفر فيها الدقة العلمية مع مراعاه المناقشة والتحليل الموضوعي الهادف في ضوء المعلومات المتوفرة بعيدا عن الحشو تكرار السرد.

الجداول والاشكال

ينبغي ترقيم كل جدول شكل مع ذكر عنوان يدل على فحواه والإشارة اليه في متن البحث على ان يدرج في الملاحق ويمكن وضع الجداول في متن البحث اذا دعت الضرورة الى ذلك.

خاتمة البحث

تحتوي على عرض موضوعي للنتائج والتوصيات الناتجة عن محتوى البحث على ان تكون موجزه بشكل واضح ولا تأتي مكرره لما سبق ان تناوله الباحث في اجزاء سابقه من موضوع البحث .

الهوامش

يجب ادراج الهوامش بطريقة الكترونية في اسفل كل صفحة في شكل ارقام متسلسله لكل صفحة، ووفقا لدليل شيكاغو.

حجم ونوع الحروف

تعتمد المجلة الدولية للدراسات التاريخية حرف Sakkal Majalla حجم ٢٠ غامض للعنوان الرئيسي وحجم ١٨غامض للعنوان الفرعي وحجم ١٦ غامض للمتن وحجم ١٤ عادي للهوامش.

عروض الكتب

- تنشر المجلة المراجعات التقييمية للكتب العربية والأجنبية حديثه النشر.
- يجب ان يعالج الكتاب احدى القضايا او المجالات التاريخية المتعدة ويشتمل على اضافه علميه جديده.
- يعرض الكتاب ملخصا وافيا لمحتويات الكتاب مع بيان اهم اوجه التميز واوجه القصور وابراز بيانات الكاتب كامله في اول عرض اسم المؤلف المحقق المترجم الطبعة الناشر مكان النشر سنه النشر السلسلة عدد الصفحات .
- الا تزيد عدد الصفحات العرض عن ٨ صفحات.

عروض الاطاريح الجامعية

- تنشر الدورية عروض الاطاريح الجامعية رسائل الدكتوراه والماجستير التي تم اجازتها بالفعل ويراعي في الموضوعات المعروضة ان تكون حديثه وتمثل اضافة علمية جديدة في احدى حقول الدراسات التاريخية والعلوم ذات العلاقة. وخاصة التي تعالج موضوعات فكرية تاريخية تسهم في وضع اطار نظري لمدرسة تاريخية جديدة.
- ابراز البينات كما وردت في اول العرض اسم الباحث اسم المشرف الكلية الجامعة الدولة سنه الإجازة.

- ان يشمل العرض على مقدمة لبيان اهمية موضوع البحث مع ملخص لمشكلة موضوع البحث وكيفية تحديدها.
- ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وادو اته وخاتمة لاهم ما توصل اليه الباحث من نتائج.
- ولا تزيد عدد صفحات عرض الاطروحة او الرسالة عن ٨ صفحات.

تقارير اللقاءات التعليمية

- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية سينمار الحديثة الانعقاد والتي تتصل موضوعاتها بالدراسات التاريخية والاجتماعية والانسانية.
- يشترط ان يغطي التقرير فعاليات اللقاء نوه مؤتمر ورشه عمل سينمار مركزا على الابحاث العلمية واوراق العمل المقدمة ونتائجها واهم التوصيات التي يتوصل اليها اللقاء.
- لا تزيد عد صفحات التقرير عن ٦ صفحات.

قواعد عامة

ترسل كافه الاعمال المطلوبة للنشر بصيغه وورد, ولا يلتفت الى اي صيغ اخرى .

المساهمون للمرة الاولى من اعضاء هيئه التدريس بالجامعات يرسلون اعمالهم مصحوبة بسيرهم العلمية وفقا أحدث نموذج مع صورة شخصية واضحة.

ترتيب الابحاث عند نشرها في المجلة وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث او قيمة البحث.

حقوق المؤلف

- المؤلف مسئول مسئوليه كامله عما يقدمه للنشر بالمجلة وعن توفر الأمانة العلمية به سواء لموضوعه او لمحتواه ولكل ما يرد بنصه وفي الاشارة الى المراجع ومصادر المعلومات.
- جميع الآراء والافكار والمعلومات الواردة بالبحث تعبر عن راي أحد غيره وليس للمجلة او هيئة التحرير ايه مسئوليه في ذلك.
- ترسل المجلة لكل صاحب بحث منشور نسخة الكترونية متكاملة للعدد الصادر.
- يحق للكاتب اعاده نشر البحث بصوره ورقيه او الكترونيه بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير ويحق للمجلة اعاده نشر المقالات والبحوث بصوره ورقية لغايات غير ربحية دون الرجوع للكاتب.
- يحق للمجلة اعاده نشر البحث المقبول منفصلا او ضمن مجموعه من المساهمات العلمية الاخرى بلغتها الأصلية او مترجمة الى ايه لغة اخرى وذلك بصوره الكترونيه او ورقية لغايات غير ربحيه.
- لا تدفع المجلة ايه مكافئات ماليه عما تقبله للنشر فيها ويعد ما ينشر فيها اسهاما معنويا من الكتاب في اثراء المحتوى الرقمي العربي.

الاصدارات والتوزيع

- تصدر المجلة الدولية للدراسات التاريخية بشكل دوري فصلي، ومن الممكن ان تصدر شهريا وفقا للابحاث المقدمة والملفات العلمية.
- المجلة متاحة للقراءة والتحميل عبر موقعها الالكتروني على شبكه الانترنيت.

- ترسل الاعداد الجديدة الى كتاب المجلة على بريدهم الالكتروني الخاص.
- يتم الاعلان عن صدور الدورية عبر المواقع المتخصصة والمجموعات البريدية والشبكات الاجتماعية.

رسوم النشر: ١٠٠ دولار

المراسلات

ترسل الاعمال المطلوبة للنشر الى رئيس التحرير

historical.magazine2015@gmail.com

اهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية

الاستاذ الدكتور
ابراهيم سعيد البيضاني

مفهوم الوثيقة

ولابد ان نبدا بتحديد مفهوم الوثيقة والتوثيق لندرك معناه واهميته، وفي اللغة وفي المعجم قوله: وَثُقَ يَوْثُقُ وَثَاقَة الشيء، ثبت وقوى وكان محكماً، فهو وثيق وهي وثيقة، يقال: وَثَّقَ الأمر: أحكمه، وَوَثَّقَ الرجل قال فيه أنه ثقة، ووَثُقَ الشيء وثاقةً ووثقاً، أو أوْثَقَ الشيء إيثاقاً ووثاقاً: أي شده وربطه بحبل لئلا ينفلت. والوثائق أو الوثاق اسم الإيثاق، وهو ما يشد به الأسير، ويجمع على الوُثُق بمنزلة الرباط والرُّبط، ومنه قوله تعالى: "فشدوا الوثاق" [سورة محمد:٤.] واستوثق منه: أخذ منه وثيقة، وتجمع الوثيقة على الوثائق، وهي العقود التي يسجلها الموثوقون العدول، وتدل في معناها الشامل على أثر مكتوب أو محفور ومنقوش على الرق والكاغد والنسيج والقرطاس. فالعلم مصدر علم وهو إدراك الشيء بحقيقته، والتوثيق مصدر وَثَّق بمعنى حكم وقوّى وثبت، وبذلك يكون المراد من اللفظتين مجتمعتين علم التوثيق "إدراك حقيقة ما أحكم وقوى وثُبِّتَ .[1] وبالتالي فان المفهوم يؤكد اهميته ويؤكد ضرورته للمؤرخ الذي يبحث عن الثقة والصدق ويبحث في سجل الحياة البشرية المكتوبة.

اتسع مفهوم الوثيقة مجاله ومداه وأصبحت تشمل كل مخلفات الإنسان من وثائق وكتب ورسائل ،والاعتماد على الكشوفات الأثرية ، وكل شيء يساعد المؤرخ علي استجلاء الحقيقة.

تشمل الوثيقة الاجراءات والمراسيم والقوانين والاوامر وحسابات الاموال التي تصدر اثناء تادية الوثيقة ولا تقتصر على العمل الحكومي بل تشمل الجمعيات والاشخاص والهيئات غير الحكومية ، وهي تتنوع وتتعدد نتيجة لتخصصها ، فهناك وثائقف ادارية وقانونية وشرعية و اقتصادية.[2]

اذ اخذت الوثائق الفرنسية الامريكية والبريطانية ، فضلا عن الوثيقة المحلية مساحة كبيرة من الاهتمام في الدراسات التاريخية. ولا يمكن لاحد ان ينكر اهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية التي تعد

---

[1] نقلا عن : عبد اللطيف زكي أبو هاشم، الوثائق وأثرها في كتابة التاريخ بقلم: عبد اللطيف زكي أبو هاشم، دنيا الوطن،٢٠٠٥-١٢-١..

[2] عبد اللطيف زكي أبو هاشم، الوثائق وأثرها في كتابة التاريخ بقلم: عبد اللطيف زكي أبو هاشم، دنيا الوطن،٢٠٠٥-١٢-١..

مرتكز واساس في البحث العلمي التاريخي.، ولعل الارشيف العثماني احد ابرز الشواهد عن ادراك اهمية الوثيقة واتاحتها ،للباحثين وتصنيفها، وبما تقدمه من خدمات مفيدة للباحثين.

واصبح للوثيقة علما يطلق عليه عند الاوربيين(علم الديبوماتيك) التي تعني الصحيفة المطوية، اذ يتيح ذلك من خلال عمليات فنية وتقنية استخدام ممكن وسهل للحصول على المعلومة وطبعها والاحتفاظ بها بطريقة استخدام امثل للوقت والجهد، اذ ان العمل في مجال علم الوثيقة يتطلب جمع ونسخ وتحليل وتقويم وتنظيم وخزن واسترجاع ونشر.

ومن الاهمية ان نلعب دورا كمؤرخين على حث الجامعات على فتح اقسام معنية بترجمة الوثائق وارشفتها وحفظها وكيفية التعامل معها، ومثلما تعمل هيئة الوثائق والمحفوظات في سلطنة عمان في خطتها استرجاع الوثائق المحفوظة لدى الاشخاص والعوائل واتاحتها للباحثين بعد تنقيتها وارشفتها

مكانة علم التوثيق:

للوثيقة ولعلم التوثيق مكانة مهمة ومنزلة رفيعة في حياة الانسانية، فهي ضمان وحفظ الحقوق وتحمي المراكز والحقوق للاشياء وللاشخاص، وهي صناعة جليلة وصناعة عالية المنفعة توثق حياة الملوك والرؤساء والعمل الاداري والقانوني والشرعي، واصبح التوثيق علما من اجل وارقى العلوم، فالوثيقة تحفظ حياة ودماء واموال الناس ومنذ ظهورها حظيت بمكانة مهمة، لذلك تكتب من عالم بها وعارفا لاصول كتابتها.[1]

التجربة الميدانية مع الوثائق

من خلال دراستي في الماجستير والدكتوراه وخلال التاليف والبحث بعدهما ومن خلال تجربتي الحية المباشرة مع الوثائق، فاني تعاملت مع الوثائق الدبلوماسية العراقية، وهي محفوظة في ملفات وزارة الخارجية العراقية وفي دار الكتب والوثائق ببغداد، وهي عبارة عن مراسلات بين السفراء العراقيين ووزير الخارجية، وكذلك الحال مع القناصل والقنصليات، فقد نقلت لنا الوثائق تقارير اعلامية تتضمن خلاصة اسبوعية لما تناقلته الصحافة من اخبار، فضلا عن نقل ما يدور بين السفراء والشخصيات التي يلتقيها، وبالتاكيد فان الاهمية تكون للمخاطبات الرسمية بين السفير ووزارة الخارجية حول الاحداث والمواقف ذات العلاقة باحداث مهمة كانت على الساحة السياسية،

[1] عبد اللطيف زكي أبو هاشم، الوثائق وأثرها في كتابة التاريخ بقلم: عبد اللطيف زكي أبو هاشم، دنيا الوطن،٢٠٠٥-١٢-١..

والعلاقات المشتركة بين العراق والبلد الذي تتواجد فيه البعثة الدبلوماسية.

و الوثائق الامريكية متاحة من خلال المواقع الالكترونية الرسمية لوزارة الخارجية الامريكية ووزارة الدفاع الامريكية، فضلا عن مكتبة الكونكرس، فهي تشكل مادة غنية للباحثين ومتاحة بشكل سهل جدا من خلال الانترنيت، وبمجملها تقدم صورة تاريخية لاحداث العالم لانها تغطي مساحة واسعة من الجغرافية من خلال انتشار البعثات الدبلوماسية الامريكية.

واهميتها تاتي من كونها صادرة من جهات تصنع القرارن اذ ان المداولات والمراسلات بين وزير الخارجية الامريكي والرئيس، وهذه المراسلات ثمرة لمراسلات جرت بين السفارة وقنصلياتها من جهة ووزارة الخارجية الامريكية، وتنقل الوثائق الامريكية اليات انضاج القرار والراي، وكل الحوارات تصب في المصلحة الامريكيةن، وهي ثروة ومادة غنية بالمادة العلمية للباحثين والمؤرخينن وتعطي فهم لطبيعة القرار الامريكي وتكشف عن اهداف ومخططات السياسة الخارجية الامريكية وتنقل ايضا مواقف الدول التي تتواجد فيها وتعطي تحليل لاحداث وشخصيات سياسية في الدول التي تتواجد فيها.

وبالتاكيد ان هذا الوصف ينطبق على كل الوثائق الدبلوماسية لكل الدول، ولكن الفرق بينهما على مكانة وتاثير الدولة المعنية.

وعلى صعيد المراكز العلمية التي تهتم بالوثائق، فقد زرت واطلعت على عمل هيئة والمحفوظات في سلطنة عمان وهي نموذج يقتدى به في التاكيد على اهمية التكنولوجيا وتوظيفها للدراسات التاريخية، فالتعامل مع الوثيقة في صيانتها وحفظها ومعالجتها تتم وفق العلم والمعرفة وافضل وسائل التكنولوجيا، واتاح الوثيقة بشكل سهل امام الباحثينن فضلا عن قيام الهيئة بجمع الوثائق الشخصية او التي يمتلكها الاشخاص، وبالتالي توفرت ثروة من المعلومات الوثائقية تمنح المؤرخ قدرة اكبر على تعزيز منهجية بحثه والحصول على المعلومة بيسر وسهولة.

الوثيقة عند المدرسة الوضعية

اهتمت المدارس الفكرية التاريخية العالمية بالوثيقة بوصفها مصدرا مهما من مصادر دراسة التاريخ، وفي عام ١٨٤٠ اخذت مجموعة من الاقتصاديين الالمان بجمع الوثائق والوقائع المتعلقة بالظواهر الاقتصادية ، وهؤلاء يؤكدون ان اي مذهب اجتماعي سيكون عديم الجدوى ما لم يستند الى دراسة لتطور الوثائق الاقتصادية ،

وبالتالي فقد اهتمت هذه المدرسة بالبيانات المختلفة للوصول للوقائع ومراقبتها .[1]

ثم ظهرت المدرسة الوضعية في ظل الحركات القومية التي شهدتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر, وخاصة في إطار الجمهورية الفرنسية الثالثة وعزمها على استعادة منطقة الألزاس واللورين وتدعيم برنامجها الاستعماري. لقد أفصح رائد المدرسة الوضعية بفرنسا **المؤرخ مونود في البيان الذي نشره في ١٨٧٦ بمناسبة صدور العدد الأول من "المجلة التاريخية"** عن مبادئ المدرسة والتي تؤكد على فرض بحث علمي في التاريخ بعيد عن كل المزايدات الفلسفية ، وبلوغ الموضوعية المطلقة في مجال التاريخ ، وتطبيق تقنيات صارمة في جرد الوثائق ونقدها .

أن دراسة التاريخ تتم بالاعتماد على الوثائق الرسمية المكتوبة ، ويهتم بالوقائع وتحقيقها, فمهمة المؤرخ في هذه المدرسة هي تجميع الوثائق وصيانتها وحفظها في دور الأرشيف, فالمؤرخين الوضعانيين مجدوا العمل حول الوثائق . فضلا عن اهتمام المؤرخ في المدرسة الوضعانية بتحقيق تاريخ كتابة الوثيقة, ومكان كتابتها وطبيعتها, ومدى موضوعيتها وصدق معلوماتها، وتحليل محتواها، ونقدها نقدا ايجابيا.

مدرسة التقنيات

وعلى الرغم من ان مدرسة التقنيات تهتم بالصورة ، الا ان التطور التقني الكبير جعل من امكانية تطور اساليب التعامل مع الوثيقة وتنقيتها ووطباعتها ومعالجتها.

في مدرسة التقنيات يعتمد الفكر التاريخي الامريكي على نظرية تؤكد ان التقنيات هي التي تحرك التاريخ في القرن الحادي والعشرين ، ويعتقدون ان هذه التقنيات هي التي لعبت دورا محركا في الثورة المصرية ، كما كانت محركا لتطور الاحداث التاريخية منذ العصور القديمة ، فهي تسهم في صناعة التاريخ وتدفع الى حركته ، وان أي تقنية جديدة تفرض تغييرا في حركة الناس وحركة السلطة ، فهناك عصر الطباعة وعصر الصناعة وعصر القطارات وعصر الآلات البخارية وعصر الطاقة الذرية وعصر المعلوماتية ، واصبحت الصورة مؤثرة كما كانت الوثيقة ، وان التطور الرقمي والنقل الحي المباشر للأحداث اصبح حالة مؤثرة في الراي العام وخلق التوجهات ، وما يؤكد ذلك ان التكنولوجيا هي التي جعلت الولايات المتحدة تحسم الصراع لصالحها . ويستدل اصحاب هذا الراي على ان التقنيات الحديثة لعبت دورا في نجاح الثورة المصرية ، وان التقنيات

[1] طارق يوسف العزاوي ، تاريخ المجتمعات ومدارس الفكر الاقتصادي ، دار البرهان ، ط/١ ، (بغداد ٢٠١٤) ،ص/١٤

كانت محرك لتطور الاحداث التاريخية منذ العصور القديمة .

الوثيقة تؤكد ان التاريخ علما

الوثيقة تعزز وترسخ حقيقة ان التاريخ علما، فقد اصبحت علما، والعلوم الوثائقية والارشيفية علما من العلوم، فهي ثقافة وعلم لدراسة الخطوط واللغة واعتماد الدقة والتحقيق والمقارنة والتدقيق، وبالتالي فان الوثيقة تؤكد علمية التاريخ، وان المعرفة التاريخية تكتسب مشروعيتها من خلال التعامل المنهجي في دراسة وتحليل الوثائق التاريخية.[1]

حاول الوضعانيين تاكيد كون الوثيقة علما من خلال الاهتمام بالوثيقة التاريخية وتاكيد دورها في كتابة التاريخ، وهي عندهم تشبه المادة في العلوم الطبيعية، وبالتالي فان هذه الرؤيا تعد تطورا في اهمية ومكانة الوثيقة في انتاج المعرفة التاريخية، وتمنح التاريخ معايير العلوم والمعرفة. وان لم تصل الوثيقة الى مرحلة اليقين، فانها على الاقل تقوي الاحتمالات والافتراضات ، ويمكن للمؤرخ من خلال ما يجمعه من شواهد وادلة ووثائق فانه بالتاكيد سيكون قريبا من تحقيق المصداقية والوصول للحقيقة، وتصبح دليلا علميا لعلم التاريخ. فالوثيقة وفقا للمنظور الوضعاني ترتبط بالاستكشاف الوثائقي، وهي اداة ودليل للمعرفة التاريخية وتحقق قدرة وامكانية النقد التاريخي. وان جمع الوثائق واستكشافها وحمايتها ومعالجتها ونقدها اصبحت وفقا للتطور التكنولوجي العلمي علما ومعرفة وتطورا مهما.[2]

المدرسة الوضعية التي تمتلك منهجا في كتابة التاريخ تري ان الوثيقة جعلت من التاريخ علما، ودورها كتابة التاريخ يشبه دور المادة في بناء المعرفة العلمية في العلوم الطبيعية، وقد اتاحت المجال لازدهار النقد التاريخي وجعلت منه يتطور في افاق المعرفة وانتاج المعرفة التاريخية ويجعلها اقرب الى الموضوعية، ويؤكد مارو ان المؤرخ هو من يتوفر على برنامج يمكنه من ابراز وثائق عديدة وموثوقة، وان مهمة جمع الوثائق من مصادرها لا تقتصر مهمته على استكشاف الوثائق بالطريقية الميكانيكية الصرفة، بل ان العمل مع الوثائق هو فن وقواعد وادوات.وفي تعامل المؤرخ مع الوثيقة فانه يجسد ويحقق ادوات واليات علمية،فهو يتعامل مع الوثيقة من خلال النقد، فالنقد الخارجي يؤكد على نقد الثقة والمصدر وتحديد طابع الهوية، فضلا عن الانتقال للنقد الباطني في استهداف مضمون الوثيقة والتجرد من الاحكام

[1] المنهج الوضعاني والتاريخاني، تعريف النص التاريخي، المحاضرة الخامسة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢.

[2] المنهج الوضعاني والتاريخاني، تعريف النص التاريخي، المحاضرة الخامسة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢.

المسبقة، ومقارنة الوثيقة مع وثائق اخرى، وبالتالي كشف الحقائق وتمييزها، فضلا عن ان المؤرخ في نقده للوثيقة يستعين بعلوم اخرى مساعدة مثل علم التخطيط وفقه اللغة وعلم الوثائق.[١]

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للمدرسة الوضعانية الذين منحوا الوثيقة كل الاهتمام، ووصفهم بانهم اعتمدوا فقط على النص والوثيقة، الا ان ذلك النقد لا يقلل من اهمية الوثيقة بالدراسات التاريخية، فالمؤرخ وفقا ل(مارو) غير منفصل عن التاريخ ، وبالتالي استخلاص الاراء والافكار من خلال تنوع الاثار والنصوص والمعارف يتمكن ان يقدم المعرفة والعلم.[٢]

بوصف ان الوثيقة من مخلفات الماضي ، لذلك فانها تاخذ اهمية استراتيجية في البحث والكتابة التاريخية، وتعد اساسا في المعرفة الاستراتيجية. فالتاريخ يصنع من الوثائق، وتوصف الوثائق بانها الاثار التي خلفتها افكار وافعال السلفن فلا تاريخ بدون وثائق، ولكي نجعل من التاريخ تصوير لما حدث ويحدث فان من مسؤولية المؤرخ تحليل ومقارنة الوثائق والنصوص، فهو يبحث عن الحدث ويدركه من خلال دراسة النصوص بامعان. فالمدرسة الوضعية رهنت التاريخ بمدى توفر الوثيقة ومدى تحققها، وكما يقول مارو احد ابرز مؤرخي الوضعانية انه ينبغي على المؤرخ ان يستخلص الحقيقة التاريخية من الوثيقة، وفي نظر هذه المدرسة الفكرية ان الاهمية للوثيقة تاتي من كونها وثيقة الماضي، لكنها في الوقت نفسه انها تؤكد على ان التاريخ علم، فالمعرفة التاريخية لا تكتسب مشروعيتها الا عبر معايير واليات منهجية صارمة.[٣]

ان القوانين الدولية التي صدرت عن الدول التي اعتمدت الارشيفات الوثائقية خلت من أي تحديد لمعنى الوثيقة الذي يمكن اعتماده لوصف الوثيقة الارشيفية، وفي القانون الاساسي لدار الوثائق البريطانية الذي صدر في ١٤ اب اغسطس ١٨٣٨ وصف الوثائق بانها السجلات والكتب والاجراءات والاهداف والمفاهيم ذات طابع عام تخص المملكة ومودعة في اماكن الاحتجاز او الحفظ.وفي عام ١٨٦١ طالبت دار الوثائق القومية في فرنسا ان تضم اليها كل الوثائق، اذ اعترضت على حفظها لدى المكتبة الملكية، وترى ان هذه ليست مسوؤلية المكتبة الوطنية، اذ ان

[١] محمد صهود، مفهوم الوثيقة بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية، مجلة التدريس، كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس، العدد ٨ ٢٠١٦، ٩٤.

[٢] المنهج الوضعاني والتاريخاني، تعريف النص التاريخي، المحاضرة الخامسة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢.

[٣] محمد صهود، مفهوم الوثيقة بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية، مجلة التدريس، كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس، العدد ٨ ٢٠١٦، ٩١.

المشتغلين بالارشيفات يرون ان مثل هذه الوثائق تفقد ركنا هاما هو الولاية القانونية.[1] في حين القانون الامريكي في تحديده للوثيقة لم يلتزم شكلا ماديا خاصا، فقد تكون صورة فوتوغرافية، وقد تكون كتابا وقد تكون خريطة ما ، وتؤكد على انها تكون قد عملت او تسلمت بواسطة احدى الادارات الحكومية، اما طبقا لقانون من القوانين او لعلاقتها باحد الاعمال الحكومية، على ان يكون محتفظا بها في احدى الادارات، او من النوع الذي يحفظ كدليل او بينة او لاحتوائها على معلومات قد تكون دليلا او بينة او خطة ما او نظام او أي اجراء حكومي، والقانون حدد بشكل واضح ان أي وثيقة لم تعمل بها او تتسلمها ادارة حكومية لا تعد وثيقة ارشيفية قانونية، وبالتالي فالوثائق الخاصة لا تعد وثائق من هذا النوع، فالوثيقة الارشيفية يجب ان تكون محفوظة في مكان حدده القانون، والا فقدت ركنا هاما وعنصرا مشخصا لها. فالوثائق الارشيفية هي التي انشئت اثناء تادية أي عمل من أي نوع وكانت جزءا من هذا العمل، ومحفوظة لدي الاشخاص المسئولين عن تصريف ذلك العمل، وهي لا تقتصر على الاعمال الحكومية بل قد تكون وثائق لجمعيات او لاشخاص او لهيئات غير حكومية، وبالتالي فانها تتجمع بشكل طبيعي ، وهناك علاقة طبيعية بين اجزائها، فوثيقة واحدة بمفردها قد لا تكون دالة علي شي.[2]

ومن ذلك نقول ان مكان حفظ الوثيقة لدى المؤسسات الحكومية تعد مسالة مهمة، فضلا عن ان صدق وصحة الوثيقة ياتي من خلال مقارنتها مع الوثائق التي صدرت قبلها واثناءها وبعدها وتاتي في سياق يؤكد مصداقيتها، وان تحديد مكان حفظها يعد دليلا على مصداقيتها وقوتها، وفي هذا الاطار فان الوثائق الشخصية ووثائق المؤسسات والهيئات غير الحكومية تعد وثائق معتمدة.

واذا اردنا ان نثور او ننتفض على اي قيم وتقاليد واطار نظري فكري تاريخي ،هل نحن نعمل وفق منهج محدد ، ام اننا نسعى لتأسيس منهج ، فالتاريخ الجديد نشا في اطار ثورة على التاريخ الوصفي الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وفيه يجب ان يكون هناك تصور جديد للوثيقة ونقدها ، وبالتالي فقد توفرت قاعدة منهجية واليات جامعية .[3] واعتقد ان الوثيقة ستحتفظ بأهميتها العلمية في المدرسة التاريخية الجديدة ، اذ لم تستغن عنها المدرسة الوضعية او مدرسة

[1] محمد احمد حسين. *الوثائق التاريخية*. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٠، ١٩٥٤.

[2] (حسين ١٩٥٤)١١.

[3] جاك لوغوف ، المصدر السابق ، التاريخ الجديد ،٨١.

الحوليات الفرنسية ، وفي دراساتنا الحديثة والمعاصرة لا تزال الوثيقة تشكل اهمية كبيرة في البحث التاريخي ، ، وبالتالي فنحن امام اهتمام اكبر في التدقيق والتمحيص والتحليل للوثائق ، بل لابد من الخوض في قراءة تفكير ودوافع صانع هذه الوثيقة وصاحب القرار الذي وراءها ، فضلا عن اهمية تصنيف وحفظ وارشفة الوثائق المحلية ، لما لها من اهمية في دراسة الوقائع .

مفهوم الوثيقة بعد المناقشة

في تظاهرة علمية كبيرة خلال انعقاد الندوة الدولية حول اهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية، تناول المشاركون الاراء و اتسع نطاق الحوار للتوصل الى مفهوم اصطلاحي لها ووضعها وتحديدها وقد خلصت الندوة الى التالي:

إن الوثيقة هي المستند الرسمي الصادر عن جهة رسمية حكومية او غير حكومية من الافراد والاهالي والمنظمات غير الحكومية، وله طابع رسمي بدمغة وتوقيع، يفسّر على أنه "أي مؤشر ملموس أو رمزي، محفوظ أو مسجل، لإعادة البناء أو لإثبات ظاهرة سواء كانت جسدية أو عقلية". ومن الأمثلة على ذلك: الآراء والارقام والاسماء والبراءات والمو اقع والوقائع والملكيات والبيانات والولادات والوفيات والاجازات والشهادات والبرقيات والشفرات الدبلوماسية والتسجيلات والاحصاءات والوقفيات والاحكام والخطط والقو انين والتشريعات والقرارات والمداولات والدفاتر والسجلات والاضابير والتقارير والمراسلات الرسمية العسكرية والمدنية والاسعار والعملات وغير ذلك من المستندات.

وبالتالي فان مفهوم الوثيقة يشمل الوثيقة الاهلية وفتاوي رجال الدين على ان تكون موثوقة وموقعة ومؤرخة، فضلا عن المستندات والوثائق والاوراق الصادرة عن المنظمات غير الحكومية ، ويحث المشاركون في الندوة الى الاهتمام بحفظ وارشفة وتسجيل هذه الوثائق وجعلها سجلا وثائقيا داعما للوثيقة الرسمية الحكومية.

فالوثيقة التاريخية هي المستند الذي يثبت أو يشرعن واقعة ما أو حدثا ما محدد بالزمان والمكان ويستفاد منها كدليل لا يعتريه الشك ، وهي محتوى مكتوب أصلي يتضمن معلومات مباشرة أوغير مباشرة، سواءً خُطّت باليد، أو طبعت على ورق أو نقشت على معدن أو حجارة او الجلد او العظم او اي مادة متاحة في عصرها . ولا تقتصر على الوثائق السياسية فقط، بل هناك ايضا وثائق ذات أهمية كبيرة لمجالات الحياة المختلفة سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. وتأخذ عدة اشكال مختلفة ما بين نصوصية واحصائية ورسوم بيانية وخرائط وحتى الصور الفوتوغر افية والرسومات.

أثر السياق في دراسة الوثيقة التاريخية
- اتفاقية إيفيان أنموذجا-

الباحث بوعلام علي

ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور السياق في تحديد المعنى من عدة جوانب لإعطاء أبعاد جمالية ودلالية ومعرفة المقصديات والتداوليات التي تجاوزت القول (الوثيقة، النص التاريخي) لتعطي واقعا وإنجازا فعليا وظلالا معنوية (معنى المعنى) من جهة، ومن جهة أخرى ترسّخ إرثا وطنيا وقضية تبقى مستمرة حافرة في التاريخ تنشدها الأجيال.

كما بيّنت هذه الدراسة مضامين السياق في تفسير فحوى الخطاب من خلال مقاربة نص وثيقة تاريخية متمثلة في اتفاقية إيفيان، والتي حاولت الدراسة استنطاق أبعادها الدلالية اعتمادا على البنية التركيبية لهذا النص المنجز، الذي له بنية سطحية وبنية عميقة (الدلالة الظاهرة والدلالة الباطنة).

الكلمات المفتاحية: سياق، تركيب، دلالة، وثيقة، نص، إعلان.

Abstract :

This study examined the role of context in defining meaning in several aspects to give aesthetic and significance dimensions and knowing the purposes and traditions that went beyond saying (the document, the historical text) to give a reality and actual achievement and moral shadows (meaning of meaning) on the one hand, and on the other hand it entrenches a national heritage and an issue that remains a continuous bore In history, it is sought by generations.

This study also illustrated the contents of the context in the interpretation of the content of the discourse through the approach of the text of a historical document represented in the Evian Agreement, which the study attempted to explore its semantic dimensions depending on the structural structure of this completed text, which has a superficial structure and a deep structure (apparent significance and inner significance).

Keywords: Context, Syntax, Sign, Document, Text, Advertisement.

مقدمة:

للسياق دور بارز في كشف الدلالة، وبه تكتسب اللغة غايتها التواصلية الإفهامية، فبغير السياق لا نفهم كثيرا من الجمل والتراكيب، خاصة التي تتنازع فيها التأويلات وتتعدّد فيها القراءات فلا نخرج بمعنى محدد خاصة إذا تعلَّق الأمر بالخطابات التاريخية السياسية المرتبطة بمبدإ تقرير مصير الشعوب، و قد يعتري فهمنا الغموض واللبس لولا هذا السياق الذي إذا حلَ في الكلام وتراكيبه يأتي الحلُّ والفهم الدقيق لمكنوزات الخطاب والنص، كما أنَّ للسياق بُعدا جماليا يتجلَى من خلال إعطاء كلام ما بدلالة ظاهرة تبدو مدحا وهي في جوهرها غاية الذَم أو العكس، وقد يأتي تركيب بصيغة التكرار لكنَّه على غير دلالة ما سبقه، فيحصل بهذا التكرار التناغم والتوليد المعنوي في النصوص فتتآلف المباني وتتضح المعاني وتتحدَّد المقصديات، وكلَّ هذا في ظلِّ معرفة السياق الواردة فيه التراكيب، ذاك أنّ السياق عمل تشاركي بين باثٍّ ومتلقٍ، وهو نتاج تفاعل بينهما سواء أكان حاليا أم مقاليا.

ومن هذا تأتي إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

كيف يتجلى أثر السياق في توجيه دلالة التكرار التركيبي في دراسة الوثيقة التاريخية على غرار اتفاقية إيفيان؟

أولا/ مفهوم الوثيقة التاريخية

يقول لانغلوا وسنيوبوس: « التاريخ يصنع من وثائق، والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف و أفعالهم...حيث لا وثائق فلا تاريخ»[1]، ويقول رانكه أن التاريخ هو: « تصوير ما حدث بالضبط»[2]، ويقول فوستيل دو كولانج: «لا تاريخ بدون نصوص»[3]، ويرى مارو أن المؤرخ ليس هو «من يصوغ إشكاليات فقط ويبني فرضيات...بل من يتوفر على برنامج عملي يمكنه من إبراز وثائق عديدة و أكثر موثوقية و أكثر كشفا»[4] للحقائق.

والوثيقة التاريخية كذلك هي عبارة عن مستندات معاصرة للتاريخ المراد دراسته والكتابة عنه مثل: الرسائل

---

[1]- شارل لانجلوا وشارل سنيوبوس، تر: عبد الرحمان بدوي، النقد التاريخي، ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١م، ص٠٥.

- شاكر مصطفى، التاريخ، هل هو علم؟، عالم الفكر، ١٩٧٤م، ص١٨٨.[2]

- نفسه، ص١٨٨.[3]

[4]- محمد صهود، مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية، مجلة التدريس، العدد ٨، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، ديسمبر ٢٠١٦م، ص٩٢.

والبيانات والمعاهدات والخرائط والرسوم البيانية وغيرها.

والوثيقة عين الدراسة هنا عبارة عن معاهدة سياسية بين ممثلي حكومة الجمهورية الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية من أجل ضمان وقف إطلاق النار وتقرير المصير (استقلال الجزائر)، بمدينة إيفيان السويسرية.

ثانيا/ السياق مفهومه و أنواعه

١- مفهوم السياق : جاء السياق في معاجم اللغة حاملا دلالة مركزية تمحورت حول الانقياد والتتابع، فـ « المُنْسَاقُ التابع والقريب وتَساوَقَتِ الإبلُ تتابعت»[١]، وتطرّق المعجم الوسيط إلى دلالة السياق لغويا من خلال تقصّي المعاجم التّراثية ليخرجَ بتعريفٍ معجميٍّ للسياق يكاد يكون هو المعنى الاصطلاحي المتداول للسياق ومفاده أنّ سياق الكلام هو « تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه»[٢].

٢- أنواع السياق :

أ- السياق الحالي: «ويشمل الموقف الذي وقع فيه الحدث الكلامي، فمن خلال الموقف يمكن لنا أن نتبيّن المحذوف ونقدِّره، وعادة ما يكون الكلام دالا على هذا النوع من الحذف، ذلك أنَّ الكلام ... إنما هو مجموعة جمل مفيدة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبذلك نتمكن من معرفة الموقف، وعليه يمكن معرفة المحذوف، كقولك لمن معه أُعطية: (زيدا) بإضمار: أعط»[٣].

منه قول ابن جني: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سر عليه ليل، و هم يريدون: ليل طويل، وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأمّلته»[٤].

هذا السياق الحالي أو المقامي، هو المتمثل في الظروف الملابسة لإنتاج النص، وهي قرينة تضارع وتلتقي مع ما جاء به فيرث مما عُرِف عنده بالمقام أو سياق الحال

---

[١]- الفيروز أبادي، القاموس المحيط ،ج٣، المطبعة الأميرية، مصر، ١٩٧٩، ص٢٤٠.

[٢]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ٢٠٠٠، ص٤٦٥.

[٣]- صائل رشدي شديد، عناصر تحقيق الدلالة في العربية دراسة لسانية، الأهلية للنشر و التوزيع، ط١، عمان ، الأردن، ٢٠٠٤، ص١٣٦.

[٤]- ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار ، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٤، بغداد، (د ت)، ص٣٧.

(context of situation)[1]، كما «يدخل فيها القرائن العقلية أيضا»[2].

تنبّه معربو القرآن الكريم إلى قرينة سياق الحال فتمثّل عندهم في القرينة العقلية (الاستدلالية) كدلالة الفعل المتعدي على حذف المفعول، أوغيرذلك من الظواهر اللغوية، كما تمثّل كذلك في الاعتماد على أقوال المفسرين، وأسباب النزول (المناسبة) في تقدير المحذوفات[3].

أمّا النحاة فقد اشترطوا دليلا على المحذوف «وهو ينقسم عند ابن هشام إلى دليل صناعي (أو نحوي) يختص بمعرفته النحاة، ويرتبط بأحكام صناعة النحو، ودليل غير صناعي: وهو ينقسم إلى دليل حالي،أي: يعرف من الظروف المحيطة بالكلام، ودليل مقالي وهو يعرف من تتابع الألفاظ في الكلام المنطوق»[4].

قد قَسَّم القرينة «علماؤنا إلى حالية ومقالية أو لفظية ومعنوية»[5]، ويمكن تقسيمها إلى ما هو أكثر تفصيلا، وإن كان في الإمكان ردها إلى الحال و المقال[6]، أو هي «لفظية وحالية أو مقالية ومقامية، ومنهم من يضيف إليها الدليل العقلي أو القرينة العقلية، ومَن لا يذكرها ويكتفي بالحالية عنها باعتبارها جزءا منها»[7].

يستنتج أنَّ مَرَدَّ القرائن السياقية إلى قرينتيْن حالية ومقالية، كما ذكر ذلك" فاضل صالح السامرائي"، فالحالي سبقت الإشارة إليه، وهو يشمل السياقات التاريخية، الثقافية، السياسية ...

ب- السياق المقالي: «هو ما يفهم من الجملة، ولا يمكن تأويله، أو الاختلاف فيه نحو قوله تعالى :

{وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِين}[النحل:٣٠].

فالتقدير: أنزل ربنا خيرا، كقوله تعالى:

---

[1]- صبحي الصالح، دراسات في علم اللغة، ج٢، دار العلم للملايين، ط٩، بيروت ،(دت)، ص١٧٢ وما بعدها .

[2]- محمد أحمد خضير، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر،٢٠٠١، ص١٠٩.

[3]- محمد أحمد خضير ، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ،ص١٠٩ ،١١٠.

[4]- نفسه، ص١٠٩.

[5]- محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون الإسلامية، تح: رفيق العجم، ج٥، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦، ص١٢٢٨.

[6]- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعبى، دار ابن حزم، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص٦٠.

[7]- محمد أحمد خضير، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، ص١٠٩.

{وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِؤُون}[التوبة:٦٥].

فهذا إجابة عن السؤال تقديره (لِم كنتم تستهزئون بالله وآياته ورسوله)؟، فالسياق المقالي قادر على توضيح المحذوف دون اللجوء إلى تقدير محذوف قد يختلف عليه[١].

السياق المقالي هو«القرينة اللفظية أو المقالية تتمثل في أن يكون في سياق الكلام سابق أو لاحق يدل على العناصر المحذوفة،أو أن تقتضي القوانين التركيبية التي وضعها النحاة من قبل تقدير ذلك المحذوف، وهو ما يعرف عندهم بالدليل الصناعي[٢]. ويختلف" محمد أحمد خضير" مع صاحب كتاب ظاهرة الحذف ،في جعل هذا الأخير الأداء الصوتي قرينة من القرائن اللفظية ،إذ هو -عند "خضير"- قرينة حالية ترتبط بالموقف الكلامي[٣]. والسياق المقالي هو عند المُحْدَثين السياق اللغوي كما أن سياق الحال سمى أيضا بالسياق الاجتماعي.

يقول "دومنيك ما نغونو" في شأن السياق من جهة تحليل الخطاب: تحليل الخطاب:«إنّ السياق ليس جهازا يمكن للملاحظ الخارجي الإحاطة به، يجب النظر إليه عبر التصورات (المتباينة في كثير الأحيان) التي يتصورها المشاركون، فَلِكي يسلك هؤلاء السلوك المناسب، يجب عليهم، باعتماد مؤشرات متنوعة، استكشاف نوع الخطاب الذي يندرجون وينخرطون فيه»[٤].

فالسياق عمل تَشارُكٍ بين باثٍّ ومتلقٍّ، وهو نتاج تفاعل بينهما،ويرى "مانغونو"،أننا «عندما نبرح أنواع الخطابات المنمطة جدا، فإن السياق يبدو و كأنه نتاج بناء المتفاعلين، كثيرا ما تكون طبيعة نوع الخطاب ودور المشاركين وطبيعة الإطار الزمكاني موضوع صراعات و مفاوضات في نهاية التخاطب، يمكن للسياق أن يختلف كثيرا عن السياق الذي كان عليه في البداية و المنطلق، على الأقل؛ لأنّ المعلومات و السلوكات المعتمدة في التفاعل قد ساهمت في تحويره»[٥].

---

[١]- صائل رشدي شديد، عناصر تحقيق الدلالة في العربية دراسة لسانية، ص١٣٧.

[٢]- محمد أحمد خضير، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، ص١٠٩.

[٣]- نفسه، ص١٠٩.

[٤]- دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٢٩.

[٥]- نفسه، ص٢٩-٣٠.

إنّ تغيُّر الزمن يُغيِّر من مقصدية النصوص و الخطابات، فالزمن الذي قيل فيه الشعر مثلا في لحظته يكون وقعه على مرتبة معينة معلومة، لكنها تتغير بتغير التاريخ والتباعد التطوري بين الأجيال والنظرة إلى الحياة وفق قراءات متجددة .

٣ السياق و الدلالة: في خضم السياق هذا، السياقُ قرينة قوية في استيضاح المعاني وكشفها سواء أكان حاليا أم مقاليا، إذ كل واحد منها يسعى إلى تقريب المعاني لدى أهل اللغة من سامعين و متكلمين على حدٍّ سواء ،ودون مراعاة السياقات الكلامية تفقد اللغوة جوهرها التواصلي التداولي الذي عبر عنه " ابن جني" بقوله: «اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »[١].

كما يحدث للمعاني بترا وجذذا دون ربطها بالسياق، ومؤدّى قول" ابن جني" السابق - بإيجاز - حصره للغة في أبعادٍ صوتيةٍ اجتماعيةٍ تواصليةٍ، ولا تُهمل السياقات المختلفة وثقافة المجتمعات في بيان مدلول العلامات بشقّيْها اللسانية وغير اللسانية مثل تحليل تركيب : السلام عليكم .

السَّلام عليكم

فيه وجهان دلاليان*

الأول : تحية في الإسلام لا غير.

الثاني: تحية في الإسلام لا غير.

(عند الجلوس مثلا)

(عند المغادرة مثلا)

وحقيقة ذلك: إذا كان القائل (الملقي للتحية) آتٍ إلى مجلسٍ ما. يريد الجلوس وقال عبارة : (السلام عليكم) كانت تحية لهم للجلوس معهم،أمّا إذا كان جالسا معهم وأراد المغادرة وقالها - السلام عليكم- يفهم منها تحية مغادرة، هذا من جهة السياق الحالي (الظروف و الملابسات) أمّا من جهة سياق المقال (اللغوي) فـ: (السلام عليكم) تركيب صحيح مبنى ومعنى أي :لا ضرر نحوي فيه ولا معنوي، وهذه غاية الدلالة.

ثالثا/ دور السّياق في نص اتفاقية إيفيان:

١- موجز اتفاقية إيفيان:

جرت محادثات بين ممثلي حكومة الجمهورية الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية بإيفيان (سويسرا) بين ٠٧ إلى ١٧ مارس ١٩٦٢م[٢]، وعلى إثر هذه

[١]- ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٠٠.

* هذا من ناحية، وقد يتحول هذا التركيب من أسلوب إلى أسلوب (من إخبار أو استفهام أو تعجب ...) بفضل تلويناته الصوتية النغمية.

[٢]- أغلب الكتابات تشير إلى اتفاقية إيفيان بصيغة الجمع أي اتفاقيات إيفيان، أمّا الكتابات الحالية خاصة المؤرخين الجزائريين أصبحت تتناولها بالصيغة الآتية "اتفاقية إيفيان".

المحادثات اتفق ممثلو الحكومة الفرنسية وممثلو جبهة التحرير الوطني على ضمان تقرير المصير وتنظيم السلطة العمومية في الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية[1]، وتمّ التوصل إلى اتفاق مشترك حول وقف إطلاق النار.

ممثلو الطرفين قاموا بصياغة اتفاق مشترك حول إعلانات تُحدّد استقلال الجزائر والتعاون مع فرنسا، الإعلانات التي ستطرح على المنتخبين للتعبير عنها أثناء الاستفتاء حول تقرير المصير.

ونتيجة لذلك وضعت الوثائق التالية:

أ- شروط وضمانات تقرير المصير:

- نظام ضمانات الاستفتاء على تقرير المصير.
- تنظيم السلطات العمومية في الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية.
- اتفاقية وقف إطلاق النار.
- إعلان يتعلق بالعفو العام.
- إنشاء محكمة النظام العام.

ب- إعلانات المبادئ:

- إعلان الضمانات.
- إعلان مبادئ حول التعاون الاقتصادي المالي.
- إعلان مبادئ حول التعاون في استثمار الثروات الباطنية في الجزائر.
- إعلان مبادئ حول التعاون الثقافي.
- إعلان مبادئ حول التعاون التقني.
- إعلان مبادئ حول تسوية الخلافات.
- إعلان مبادئ وملحق به متعلقان بالمسائل العسكرية.
- إعلان عام[2].

٢- مقتطفات من نص اتفاقيات إيفيان[3]:

- اتفاقيات إيفيان.. إنهاء ١٣٢ عاما من الاحتلال الفرنسي للجزائر.
- الوفد الجزائري الذي شارك في مفاوضات إيفيان وافق على استفتاء تقرير المصير الذي انتهى بإعلان استقلال الجزائر.

- الوفد الجزائري الذي شارك في مفاوضات إيفيان وافق على استفتاء تقرير المصير الذي انتهى بإعلان استقلال الجزائر.

---

[1]- في الجريدة الرسمية الفرنسية افتتحت بنص اتفاقية وقف إطلاق النار، ثم بعد ذلك الإعلان العام، ينظر إلى:
J.O.R.F,N 67, 20 mars 1962, p 3019.

[2]- إنّ هذا الترتيب لبنود اتفاقية إيفيان وُضع بهذا الشكل بعد أن تم الإطلاع على المسودة الموجودة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري التي كانت مطابقة للنسخة الأصلية التي تناولها موريس فايس ورضا مالك، ينظر إلى:
Boite 172 : document sur les conclusions des pourparlers d'Evain, n : 172-4-12, 18 mars 1962, pp 1-77.

[3]- ينظر: ابن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر -اتفاقيات إيفيان-، تعر: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مرا: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ت)، ص ٦٤ وما بعدها.

- اتفاقيات إيفيان توجت مفاوضات بين الجزائر وفرنسا لإنهاء استعمار البلاد الذي امتد ١٣٢ عاما.

-أفضت الاتفاقيات إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير صوت فيه الجزائريون لصالح الاستقلال عن فرنسا.

- اضطرت فرنسا للرضوخ لمبدأ التفاوض مع الجزائريين بعد الخسائر التي تكبدتها عقب اندلاع ثورة التحرير أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٤، ونتيجة لضغط الرأي العام الداخلي والأزمات الاقتصادية والمالية لفرنسا، والاقتناع التدريجي بعدم جدوى الخيار العسكري لمواجهة الثورة الجزائرية.

- اتصالات أولية:

- وعقب عدد من الاتصالات السرية بداية من العام ١٩٥٥، اعترف الرئيس الفرنسي شارل ديغول يوم ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٥٩ بحق الجزائريين في تقرير المصير، وعرض يوم ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه على قادة الثورة الدخول في مفاوضات لبحث شروط إيقاف القتال وإنهاء المعارك، ثم أعلن يوم ١٤ يونيو/حزيران ١٩٦٠ استعداده لاستقبال وفد من قادة الثورة في باريس.

- بدأت المفاوضات يوم ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٦٠ في مدينة مولان الفرنسية وباءت بالفشل بعد أربعة أيام من اللقاءات تبين فيها للطرف الجزائري سعي فرنسا لفرض رؤيتها.

- جرت مفاوضات إيفيان الأولى بداية من ٢٠ مايو/أيار ١٩٦١ في مدينة إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية، وضم الوفد الجزائري الذي ترأسه كريم بلقاسم، كلا من أحمد بومنجل وسعد دحلب ومحمد الصديق بن يحيى والطيب بولحروف ورضا مالك وعلي منجلي وقايد أحمد، بينما ترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس.

- وتعثرت هذه الجولة يوم ١٣ يونيو/حزيران ١٩٦١ بسبب سعي الجانب الفرنسي لفرض شروط اتفاق غير مقبولة للجزائريين، مثل فصل الصحراء بعد اكتشاف البترول بها عام ١٩٥٦، والحفاظ على امتيازات المستوطنين الأوروبيين وتجريد جيش التحرير الوطني من السلاح.

- الجولة الحاسمة:

- وبعد عدد من اللقاءات غير الرسمية، التقى الوفدان الجزائري والفرنسي في جولة مفاوضات جديدة خلال الفترة بين ٧ و١٨ مارس/آذار ١٩٦٢، انتهت باتفاق الطرفين على وقف إطلاق النار بداية من ١٩ مارس/آذار من نفس العام.

وتضمنت اتفاقيات إيفيان ستة فصول، نصت على:

– إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام.

–الاعتراف بوحدة الأراضي الجزائرية، وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب الجزائري مصيره في غضون مدة لا تزيد عن ستة أشهر.

– تسيير البلاد خلال الفترة الانتقالية بحكومة مؤقتة من ثلاثة فرنسيين وتسعة جزائريين تمهيدا لإجراء الاستفتاء.

– احتفاظ المستوطنين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاثَ سنوات قبل أن يختاروا جنسيتهم النهائية: إما الجزائرية فيصبحون مواطنين جزائريين أو الفرنسية فيعَاملون كأجانب.

– جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال ثلاثة أعوام مع احتفاظها بالقاعدة البحرية العسكرية في المرسى الكبير غربي البلاد لمدة ١٥ عاما ومطارات عسكرية في عنابة (شرق) وبوفاريك (وسط) وبشار (جنوب)، وقاعدة رقان جنوبي البلاد لمدة خمسة أعوام.

– تحتفظ فرنسا بمصالح اقتصادية وامتيازات ثقافية، وتعهد الطرفان بالتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، مقابل حصول الجزائر على معونات مالية فرنسية.

- تقييم الاتفاقيات:

اختلفت وجهات النظر بين الجزائريين في تقييم الاتفاقيات، فمنهم من يرى أنها ربطت مصير الجزائر بفرنسا عبر السماح للفرنسيين بالاحتفاظ بالقواعد العسكرية في الجزائر، وتمكين المستوطنين من الاحتفاظ بامتيازاتهم، ومنح الشركات الفرنسية الحق في استغلال ثروات البلاد، في المقابل، يرى آخرون أن الاتفاقيات تعتبر نصرا للجزائريين لأنها خلصتهم من استعمار دام ١٣٢ عاما. كما أن تحفظات الطرف الأول زالت بعد جلاء القوات الفرنسية بعد سنوات من الاستقلال واتخاذ قرار بتأميم البترول والأراضي التي كانت بحوزة المعمرين.

من جانب آخر، لقيت اتفاقيات إيفيان معارضة من المؤيدين لما عرف باسم "الجزائر فرنسية"، وحاول بعض المستوطنين من المستفيدين من التواجد في الجزائر عرقلة الاتفاقيات عبر إنشاء المنظمة السرية العسكرية التي نفذت تفجيرات واغتيالات وأعمال عنف.

- تقرير المصير:

جرى استفتاء تقرير المصير بالجزائر في أول يوليو/تموز ١٩٦٢، وأعلن عن النتائج في اليوم التالي حيث صوّت ٩٧.٥% من المشاركين لتأييد الاستقلال، وفي ٣ يوليو/تموز أعلن الرئيس الفرنسي شارل

ديغول الاعتراف باستقلال الجزائر، واختار قادة الثورة يوم ٥ يوليو/تموز ١٩٦٢ تاريخا رسميا لإعلان الاستقلال لأنه يصادف ذكرى الاحتلال الفرنسي يوم ٥ يوليو/تموز ١٨٣٠.

٣- تحليل نص اتفاقية إيفيان:

المتمعّن لشروط وضمانات تقرير المصير، وإعلانات المبادئ ونص هذه الاتفاقية يجد أنّها تتكون من جزئين، وكل جزء يضم مجموعة محاور، حيث لوحظ طغيان عنصر التكثيف الدّلالي على صياغتها اللغوية بدليل تكرار عبارة (إعلان مبادئ حول التعاون...)، وللتراكيب الاسمية أهميتها ودلالتها الخاصة بالنسبة لمقتطف الاتفاقية، فهي تمثل نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالتراكيب الفعلية، وتوحي بثبات وتأكيد مطالب ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، أمّا عن نصوص الاتفاقية كاملة فكانت التراكيب الفعلية أكثر من التراكيب الاسمية، وسنتناول هذا التحليل لاتفاقية إيفيان بتتبع الخطوات الآتية:

أ- سيميائية الاسم (العنوان): اتفاقية إيفيان/اتفاقيات إيفيان

جاء العنوان بصيغة الاسمية، والاسم في التوكيد أكثر و أقوى من الفعل، ثمّ إنّ العنوان أخذ تركيبة ثنائية مكوّنةً من شقيْن: (اتفاقية + إيفيان) ليتأكّد المطلب والموعد مرّة أخرى وكلّ مطالب هذه الاتفاقية، إضافة إلى أنّ العنوان في الوثيقة المكتوبة باللغة العربية جاء مزدوجا بين اللغتين العربية (اتفاقية) والفرنسية وبالأحرى التسمية الفرنسية مدينة (إيفيان).

وتُسجّل مفارقة أخرى وهي أنّ حيثيات الاتفاقية كانت خارج الوطن المُدافَع عنه أي التراب الوطني الجزائري، وهذا يُوحي بأنّ القضية تقرير المصير الجزائري دُوّلَ وخرج خارج الحدود، ليصل حتى إلى البلد العدو من أجل المفاوضة.

وفيما يخص تعدّدية التسمية بـ : اتفاقية أو اتفاقيات، فمؤدّاه أنّ الخطاب أو القول بالاتفاقية (مفردا) أنّ هذه الاتفاقية هدفها معلوم وواحد، وهو مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري ودولته، أمّا في التسمية الجمعية الواردة بصيغة الجمع (اتفاقيات)، فلأنّ الاتفاقية احتوت على عدّة بنود ومواد وشروط، ولم تكن كذلك مجرياتها في يوم واحد، فتعدّدت بتعدّد المطالب والبنود والشروط، وكلّ التسميتيْن جائز.

والعنوان كذلك حمل صبغة اختصارية موجزة (اتفاقية إيفيان) أو (اتفاقيات إيفيان) دون تحديد الطرفين أو

تحديد الهدف العام، فكان مثلا أن تصلح تسمية اتفاقية أو اتفاقيات حصول الجزائر على حريتها وتقرير مصيرها على سبيل المثال، فَبَدَلَ أنْ تنسب الاتفاقية إلى الأصل نُسبت إلى المكان على طريقة المجاز المرسل في البلاغة، ولغة المجاز عرفانية اجتماعية اتفاقية.

ب- أنسنة الوثيقة (اتفاقية إيفيان):

بفضل السياق التاريخي والاجتماعي والعالمي والوطني هنا أخذت هذه الوثيقة (الشيء، غير العاقل) روحًا جديدةً أوْصلتها إلى عالم أنسنة؛ فأصبحت هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات في ذاكرة الشعب الجزائري ومخياله الجمعي وباقي الشعوب العالمية بمنزلة مصدر ومرجع حيٍّ يعود إليه الدَّارس والباحث عن الحقيقة التاريخية النضالية الثورية، حيث صارت هذه الاتفاقية إنسانا يُستنطق وفْق تعدّد مقروئيته وتعدّد حلول الأزمات السياسية والثقافية والعسكرية وغيرها، فيعود إلى هذه الاتفاقية ومضامينها المصيرية في تحديد تاريخ الشعب الجزائري وحريته وإثبات هويته، وكما يُقال: « الثقة في الوثيقة »، فأضحت بهذا الوثيقة خير شاهدٍ، والشاهد يوصف بالعقل، فكأنَّ بالوثيقة اكتسبت عقلا لا تتحوّل آراؤه عبر خطيتي الزمان والمكان أكثر من عقل الإنسان الذي قد ينسى الماضي وحتى الحاضر والآن.

ج- التراكيب اللسانية من الوجهة الدلالية والتداولية في اتفاقية إيفيان:

إنَّ التركيب اللساني من الوجهة الدلالية التداولية يجعل أبعادا اجتماعية سياسية ثقافية نفسية وبرغماتية نفعية...ذلك أنَّ كلّ قول (خطاب) أو كلّ مكتوب (نص) يُنجز عنه فعل أو ردَّة فعْل هذا في لغة التداولية المسماة بالأفعال الكلامية، حيث يتحوّل الكلام إلى فعل وتطبيق على غرار ما حصل في خطاب أو نص وثيقة إيفيان التي تحوّلت أقوالها ونصوصها إلى واقع مرئي في الميدان، ولمعرفة هذه المقصديات التداولية في اتفاقية إيفيان نوجز القول في بنيات التراكيب الفعلية وبنيات التراكيب الاسمية بمقتطفات من الوثيقة.

- تداولية التراكيب الفعلية في الاتفاقية:

وردت جلّ تراكيب اتفاقية إيفيان فعليةً وبدأت بحرف التسويف (السين) وليس للبعيد ك (سوف)، وهذا يُوحي إلى أنّ فرنسا لا تريد الخروج من أرض الجزائر آنيا ولحظيا، بل تريد المماطلة أو حتى التعتيم، لتقويم بأعمال أخرى وتبحث حلولا غيرها، لتستولي على خيرات البلاد في هذا الزمن القريب، ولولا ضغوطات المفاوضين ربما آل

الأمر إلى التسويف البعدي الذي يرمز إلى تداولية غير مرضية للرأي العام الجزائري ونخبته ألا وهي تمطيط مدّة الخروج من البلاد والتراب، وبالتالي تمنح فرنسا زمنا جديدا ومدة إقامة وتدمير في بلادنا الجزائر، ربما تصل ويلاتها إلى فصل الصحراء أو سياسة الإدماج أو الاستقلال غير الحر.

والأمثلة كثيرة جدا في ذلك منها ما نصه:

- « ستنتهي العمليات العسكرية وكل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19مارس 1962، على الساعة الثانية عشرة.

- ستكفل حرية وسلامة الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

- سيعرض مضمون هذه الاتفاقيات على الدولة الجزائرية إذا اتفق على الاستقلال والتعاون.

- ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج، وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي و الشؤون الخارجية، وللدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيأتها الخاصة وتختار النظام السياسي و الاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها وللدولة السيادة في تحديد و تطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدول. وتوافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس والعنصر والدين، وستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي»[1].

- تداولية التراكيب الاسمية في الاتفاقية:

كما قلنا سابقا التركيب الاسمي أوكد من التركيب الفعلي إجراءً وتطبيقا ودلالة...فحينما كان الحديث في الاتفاقية مثلا عن حرية التنقل جاء بندها بصيغةٍ اسميةٍ لما لها من فائدة ومصالح لفرنسا، وليس في هذا الموطن فحسب، بل إنّ معظم المواطن التي وردت فيها التراكيب بصيغة الاسمية كانت خادمة لحكومة فرنسا وجيشها وشعبها، والملفت للنظر أنّها جاءت فيما يتعلّق بأبواب حسّاسة مثل: باب التعاون والاستثمار ليكون الخيار لفرنسا، ومتعلقات ميدان الطيران والمواصلات والنقل البحري والبري والجوي لما له من فائدة لفرنسا ماديا ونفعيا، وكذلك في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني...

ومن أمثلة ذلك نذكر:

---

[1]- ابن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر - اتفاقيات إيفيان-، تعر: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مرا: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ص٨٥ وما بعدها.

- « لكل جزائري يحمل بطاقة إثبات الشخصية حرية التنقل بين الجزائر و فرنسا إلاّ إذا قرر القضاء خلاف ذلك. يستطيع الجزائريون الذين يتركون للإقامة في بلد أخر، حمل منقولاتهم معهم ويستطيعون. أيضا تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط، و تحويل رؤوس الأموال التي نتجت عن هذه العملية طبقا للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي و المالي.
- للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في إنشاء الجمعيات و النقابات والانضمام إليها باختيارهم.
- لكيفية التعاون في المجال الإداري والفني تنظيم خاص »[1].

د- خطابية التقديم والتأخير ووضع الاستدراكات والشروط في الوثيقة (اتفاقية إيفيان):

إنّ الخطاب يحتوي بشكل عام محاججة وفنون قولية قد تُغيّر مدلولات الكلام بإضافة عنصر لغوي أو نزعه أو إضافة ألف ولام أو نزعها أو تعميم أو تخصيصها وهكذا، ومثل هذه الشروط في الاتفاقية وارد ومنه تمثيلا:

- في التقديم والتأخير: ومنه النص الآتي مثلا في ما ورد في النظم الخاصة بالمنازعات: « تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم. تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات»[2].

فقُدّمت فرنسا في السياق على الجزائر لأنّها ترى نفسها هي الأقوى والأفضل، وربما هذا البند أقرّته فرنسا، لا الجزائر، ثمّ عُتِّمَ هذا الخطاب والقرار بعد وضع نقطة وإنهاء القول بعد مصطلح (التحكيم)، وبدأ النص من جديد: (تستطيع كل من الدولتين...على إجراءات هذه المحاكمات)، فجاء خطاب الدولتين معا، ولكن هذا يكون بشرطٍ وهو في حالة عدم تحقّق الاتفاق.

- وضع الاستدراكات والشروط:

بعودة إلى خطاب التسويفات في نص الاتفاقية نجده كذلك مصحوبا بشروط ومستلزمات خطابية وقرارات إقحامية عنفية تتصف بالقوة والضغط، ومن ذلك مثلا فيما يختص بالنظم القضائية:

- «المخالفات التي يرتكبها أفراد من القوات المسلحة من العاملين أو الموجودين داخل

[1] - نفسه، ص٩٥ وما بعدها.

[2] - ابن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر - اتفاقيات إيفيان-، تعر: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مرا: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ص٩٤.

المنشآت الفرنسية وحينما لا تكون هذه المخالفات ضارة بمصلحة الجزائر وخاصة الأمن العام، تكون من اختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية. تستطيع السلطات الفرنسية أن تقبض على الأشخاص الذين يرتكبون هذه المخالفات.

- يسجن أفراد القوات المسلحة الفرنسية الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائري. والذين يرى ضرورة سجنهم، و يسجنون في سجون تابعة للسلطات العسكرية الفرنسية ويحضرون بعد طلب السلطات القضائية الجزائرية.

- وفي حالة القبض على أحد أفراد القوات الفرنسية متلبسا بالجريمة، تسلمه فورا السلطات الجزائرية إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من اختصاصها»[1].

خاتمة:

لقد تبين من خلال هذا التحليل السياقي لوثيقة اتفاقية إيفيان أنها تحتوي على نوعين من الخطاب خطاب ظاهر معلن، وخطاب خفي باطن، تحكمهما بنية سطحية وبنية عميقة، ولا يستطيع الباحث والدارس كشف مضامين هذه الاتفاقية إلاّ بوجود حضورَيْن، أو على الأقل توفّر حضور منهما، وهذان الحضوران هما: أوّلا الحضور المشاهد (ويتمثل في حضور المفاوض وقت ذاك أو أيّ طرف في الاتفاقية)، وثانيا حضور الدراية اللغوية السياقية (ويتمثل في معرفة مقتضيات الخطاب واستبانة مقصديات النصوص)، فالظاهر في اتفاقية إيفيان أنّها تمجّد الثورة وتعترف بها رسميا وتؤكّد استقلال الجزائر كاملا، إلاّ أنّ في البواطن القولية والنّصيّة بنودًا وموادَ وقوانين وشروطا تتعدّد قراءاتها وتداولياتها، فلا تقف على معنى، بل تشتمل على معنى المعنى، لتكون بذلك على طريقة الحرباء بطريقة الحضوروالإرجاء.

---

[1] - نفسه، ص١٢٦ وما بعدها.

أسئلة المعرفة التاريخية بين المنوغرافيا و ابستيمولوجيا [1]

أ.د. محمد البركة

الكلية متعددة التخصصات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

يبدو أن التراكم الذي عرفه البحث التاريخي، وما خلفه من رصيد متنوع، يدعونا اليوم لتعزيزه من خلال إيلاء الدراسة المنوغرافية مزيد أهمية، تعزيزا للتاريخ المحلي أو الجهوي، ورغبة في تجديد آليات البحث التاريخي ككل، خاصة وأن البحث فيه يعد ضرورة معرفية قبل أن يكون تقليدا تاريخيا يكشف عن رغبة في البحث عن الذات من خلال التأريخ لمجال انتمائها، نظرا لأن البحث المنوغرافي هو بحث في سياق وطني ممتد، له تداعياته وآثاره على البنيات ككل، ولعل هذا ما يعطي للبحث في التاريخ المحلي بعض الأهمية والمكانة.

وإذا كان التاريخ معرفة يحددها الممكن من الشواهد، وتتحكم فيها جملة من العوامل المتصلة بالتمثلات والاختيارات والمرجعيات والمقاربات، فلا غرابة في أن تكون الكتابة التاريخية مرآة عاكسة لسمات الواقع الفكري والذهني لأصحابها، وهذا ما يجعلها كتابة تنتمي إلى أزمنة ذهنية متباينة[2]، تجمع بين ذهنية زمن وقوع الحدث، وذهنية زمن الكتابة عن الحدث، وذهنية زمن قراءة ما كتب عن الحدث، ... وتلك وغيرها أزمنة حاضرة لحظة إعمال الشواهد.

فما المقصود بالتاريخ المحلي؟ وما هو السياق التاريخي الذي ظهر فيه؟ بل ما هي أهميته وما الغاية من إفراده بالحديث والبيان؟ هل له مميزات تميزه عن غيره؟ بل ما هي الآليات المتحكمة في تطوره؟ ما العلاقة التي تربطه بالتاريخ الوطني، وما نوع القضايا التي يمكن أن يعرض لها؟

المحور الأول- التاريخ المحلي وسؤال الاهتمام:

مهما قيل عن التاريخ المحلي فإن الاهتمام به يظل منشدا إلى التاريخ الوطني، لاعتبارات عدة، أهمها أنه تاريخ غير مفصول عن محيطه ولا عن سياقه ولا عن سوابقه ولواحقه، وهذه الصلة الثلاثية هي من تعطي للتاريخ المحلي قيمته، نظرا لأن إعمال منهج

---

[1] البركة (محمد)، النوازل والتاريخ المحلي: تازة بين سوسيولوجيا الفقه ومنوغرافيا التاريخ، منشورات مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية، ط١، ٢٠١٩م: ١٣- ٢٥. الحوالات الحبسية والتاريخ المحلي: تازة بين سوسيولوجية الفقه ومنوغرافية التاريخ، منشورات مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية، ط١، ٢٠٢٠م: ١٥-٢٨.

[2] - السبتي (عبد الأحد)، التاريخ والذاكرة (أوراش في تاريخ المغرب)، المركز الثقافي العربي، البيضاء، ط١، ٢٠١٢م: ١٠٩.

المقارنة بين المناطق، ليس إعلانا عن سمة الفصل بين بعضها البعض، ولا إعلانا عن سمة التفاضل بينها، وإنما هو بحث في حدود الإسهام وحجمه، بيانا لمسارات التأثير والتأثر، فكما أن التاريخ الوطني لا تكتمل عناصر بيانه، بحثا عن مقوماته وتأريخا لها، إلا عند وصله بتاريخ الأمة وتاريخ الآخر، فكذلك التاريخ المحلي لا يكتمل إدراك دقائقه ومسار وجهته إلا عند وصله بالتاريخ الوطني وتاريخ أمته وتاريخ الآخر.

والدعوة للاهتمام بالتاريخ المحلي لا تجد مبررها انطلاقا من الرؤية التجزيئية التي قد تمنع البعض من الدعوة للاهتمام به، بل إن مصوغ الاهتمام به هنا إنما يكمن في الرغبة في التدقيق لجمع عناصر منثورة غير مقدور على جمعها إلا بالكتابة عن التاريخ المحلي، حيث يصير التاريخ المحلي جسرا لتعزيز الكتابة عن التاريخ الوطني وغيره، إذ لا تستقيم الكتابة عن التاريخ الوطني دون الاهتمام بالتاريخ المحلي[1]، فالاهتمام بالتاريخ المحلي إنما هو محاولة لملء الفراغات المعلنة عن العديد من مناطق بلاد المغرب، بسبب السبق الذي حظيت به بعض المدن الحواضر أو العواصم، سبق انعكس سلبا على تاريخ العديد من المناطق التي اعتبرت تابعة للحواضر الكبرى ولاحقة بها.

صحيح أن التأريخ لما هو وطني غالبا ما يكون على حساب المحلي، بل غالبا ما يستحوذ حتى على أنشطة المحلي لينسبها لنفسه، تعبيرا على بقاء المركز دون ذكر مساهمة المحلي في ذلك أو قيامه بكل ذلك. وهذا يعني أن تاريخ البطل ليس ممثلا في الأشخاص فقط، بل ممثل كذلك في الأمكنة، وقد يتعداه إلى الأزمنة. أو لنقل إن هيمنة المفهوم الواسع للبطل في التاريخ تأتي على استيعاب كل المحاسن والمصالح (أحداثا ووقائع، أماكن ومجالات، أزمنة وفترات، رجالات وأعلام ...).

والدعوة إلى الاهتمام بالتاريخ المحلي هنا، هي دعوة غايتها بيان حجم إسهام هذا التاريخ في بناء التاريخ الوطني، لأن ما كتب عن التاريخ الوطني يظل بشكل أو بآخر عنصرا مؤثرا في كتابة التاريخ المحلي. فمجموع الحروب والغارات مثلا التي تقع فوق مناطق محلية ما، طلبا لولائها أو تأديبا لها، ما هي إلا دليل على التباين المتوقع في الاهتمام بها، إذ غالبا ما تتداعى على المحلي نتائج الوصل أو الفصل بالمركز، لتدمر بعضا من تاريخه قربانا لتاريخ المركز ومعالمه، فلا يمكن مجازاة هذا التاريخ المحلي بنسيانه أو إذابته، أو ذكر بعضه دون بعضه، في تفاوت صارخ يعطي المكانة للبعض دون الآخر، أو للبعض على حساب الآخر، كما لا يمكن اختزال التاريخ الوطني عند

[1]- العروي، مفهوم التاريخ (الألفاظ والمذاهب): ١/ ١٩٠.

مجال العواصم وأحوازها، ولا حتى في بعض الأماكن دون أخرى بحسب صلتها بالمركز، أو في قضايا دون أخرى، أو عند فترات دون أخرى، لأن التاريخ في محصلته إنما هو تفاعل بين عناصر متعددة، هي في البناء متفاوتة التأثير، لكنها حاضرة كلها، فلا يمكن حجبها أو اسقاطها أو حتى تجاوزها، لأن التاريخ بالنتيجة هو مجموع عوامل حاضرة بشكل متوازي، لكنها متفاعلة بشكل غير متوازن.

كما أن الدعوة للاهتمام بالتاريخ المحلي إنما هي دعوة لتسليط الضوء على العديد من الجزئيات التي قد لا تكون ذات أهمية عند النظر إليها منفردة، لكنها تصير قوية ذات أثر عند تجميعها، ويكفي فيها أنها قادرة على تأكيد خيارات الحواضر أو العواصم اتجاه المناطق الأخرى أو نفيها، خاصة تلك الخيارات التي ظلت كتب المدونات الإخبارية معلنة لها في رؤية شمولية تطوي الخصوصي بغاية إدراك الكلي، أو تطوي الطارئ بغاية إدراك البنيوي.

لقد جاء الاهتمام بالتاريخ المحلي في سياق تحرير التاريخ الوطني من الكتابة الاستعمارية، بغاية إظهار مفاخره وأمجاده، وهذا لا يتنافى مع طبيعة النتائج المحصل عليها، نتائج أسهمت في الكشف عن حجم المعطيات ذات صلة بالتاريخ المحلي. لكن الدعوة للاهتمام بها اليوم، إنما هو مسلك لتحرير العديد من الوثائق من رفوف النسيان، ومسار لإتمام جمع المادة المتناثرة هنا وهناك، عبر مدخل مصدري واضح، يركز على المصادر أولا بحسب جنسها، بأفق تجميع نصوصها تكاملا ومقارنة، وبغاية جبر ما سقط منها أثناء الكتابة، أو تعزيز وتقويم ما فسر في غير سياقه أثناء البحث، أو ما تم القفز عنه بسبب معلن هو قلة المادة المصدرية أو نسيان طاله وغير ذلك.

المحور الثاني- التاريخ المحلي وسؤال الرؤية:

إن الدعوة إلى لزوم الاهتمام بالتاريخ المحلي، إنما هي دعوة لمحاولة إعادة قراءة التاريخ، قراءة تقتضي لزوم الاهتمام بمفرداته؛ فإذا كان من أهم مفرداته حضور الرؤية المعرفية والمادة المصدرية ثم الطرائق المنهجية، فإنه صار لزاما إضافة مفردة أخرى إلى جانب ما سبق، ويتعلق الأمر بالدوائر المجالية المشكلة للمجال الوطني، وهي مفردة يأتي إفرادها بالحديث والبحث نظرا لتنامي أهميتها، خاصة بعد التغليب الذي مس التاريخ الوطني بالتركيز على الحواضر دون البوادي، أو العواصم دون الحواضر، أو ببعض الحواضر دون أخرى. إذ يمكن اعتبار الاهتمام بالتاريخ المحلي فعلا تنشيطيا لإبداع العديد من الطرائق المنهجية في الكتابة عنه، نظرا لكونه يأخذ مسارات عدة، سواء ما تعلق

بالقضايا أو التواريخ أو المعالم أو الأعلام أو المصنفات أو غير ذلك؛ فالبحث مثلا عن أسماء مغمورة تنتسب للتاريخ المحلي، لكنها صاحبة أدوار محلية رائدة، يحتاج إلى جهد وانتباه من الباحثين للتعريف بهم، نظرا لقيمة الأدوار التي قاموا بها، وهي بذلك صانعة وفاعلة في التاريخ المحلي وعبره التاريخ الوطني. كما أن البحث في المعالم الكاشفة للعمق التاريخي للمجال المحلي، قادرة على بيان القيمة المعمارية لبعض المناطق المحلية وثراء معالمها وغنى منشآتها في غير تفاضل ضيق، بل في تكامل شيق.

ذلك بأن الاهتمام بالتاريخ المحلي والغوص في دروب تفاصيله، قادر على الكشف عن العديد من الدلالات التي لا تنجلي إلا بالتمحيص الدقيق واعتماد المنهج التفصيلي المجهري، لأن التأريخ لآثار حركة الانسان في بعدها اليومي وما يترتب عنها من اقتناع ودواع وعلاقات ... يحتاج إلى مثل هذا الاهتمام في بعده العلائقي، ليس على مستوى القضايا والأسباب فحسب، بل على مستوى الدوائر المجالية كذلك، فالاهتمام بالتاريخ المحلي في بعده الوطني دليل على الوعي بالقيمة المضافة التي أمكن أن تكون أداة استزادة وتمحيص للتاريخ ككل، فهي وعاء حافظ للحركة والنشاط والعمل والبناء وضروب العطاء على تباين نتائجه (المضيئة والمظلمة)، يتكامل من دون تبخيس لأحدهما.

وبما أن الاهتمام بالتاريخ المحلي يتركز على البحث في تاريخ دائرة مجالية محددة، بحثا عن التفاعل القائم بينها وبين غيرها أو بينها وبين المجال الوطني ككل، فهذا لا يعني أن الاهتمام بتاريخ المجتمع المحلي وديناميته، يسقط الاهتمام بتاريخ المجتمع ككل وآثاره المتبادلة، أو بتاريخ الدولة وآثارها وأدوارها هناك، بل الأكيد هو أن التفاعل دائم وواقع على دوائر مجالية مختلفة يلاحق فيها البعض الآخر.

ذلك بأن التقدم الذي وقع في إنجاز المنوغرافيات على تنوعها، أسهم بشكل كبير ومتقدم في القول بالتاريخ المحلي أو الجهوي أو الإقليمي، نظرا لأن القضايا التي عرضها متشعبة، تكشف عن تفاعل قائم ومعلن بين المناطق فيما بينها، مما يعني أن التاريخ المحلي باستطاعته أن يستوعب مجالات متعددة متفاعلة عبر الزمن الطويل، أو عبر أزمنة متلاحقة ومتوالية، وتلك ميزة أولى

أما الميزة الثانية، فتكمن في كون الاهتمام بالتاريخ المحلي ليس اهتماما بالتاريخ الاجتماعي فحسب، بل هو اهتمام بكل التاريخ في صلة قائمة بينه وبين باقي الجوانب الأخرى صعودا ونزولا، إذ قد يعرض للسياسي كما يعرض للثقافي، ويعرض للاقتصادي كما يعرض للاجتماعي والديني في علاقة موصولة

غير مفصولة، تتناسل فيها العوامل على تنوعها وتفاوتها محليا أولا، وبين مستوياتها المحلية والوطنية ثانيا.

فإذا كانت ميزة التاريخ المحلي عموما هي اهتمامه بالحدث الجزئي والدقيق والمجهري، فهذا لا يعني فصله عن الكلي من جهة الشمولية، كما لا يعني فصل الاجتماعي منه عن السياسي، لأن ملاحقة التاريخ اليومي في المجال الواحد الضيق تكون أقدر على الدراسة والتتبع بغاية التعرف على نواظم السلوك البشري، وهذا لا يعني الاقتصار منها على الصور الاجتماعية دون باقي الصور الأخرى، بل لا يعني كذلك فصل هذه الصور عن سلوك الساسة والقادة والزعماء، أو هؤلاء دون الأولياء والفقهاء والفقراء ...، لأن العلاقات الاجتماعية تظل حاضرة في كل الجوانب، ((في أشكال الإنتاج والتبادل، وفي السلطة السياسية كما في الحركة الصوفية، وفي المظاهر المعمارية كما في الحركة العلمية، وفي الممارسة الدينية كما في السلوك الاجتماعي))[1].

المحور الثالث- التاريخ المحلي وسؤال الوثيقة:

يبدو أن الكتابة التاريخية المحلية بالمغرب تواجه العديد من الصعوبات الشبيهة بالكتابة التاريخية الوطنية، وهي صعوبات يمكن التغلب عليها لحظة الوصل في الكتابة بين التاريخ المحلي والتاريخ الوطني، اعتمادا على العديد من الوثائق المتعلقة بالمجال المحلي، والنبش في المصادر المختلفة، ذات الخصوصية المحلية، سواء ما تعلق منها بالحوالات الحبسية، والوثائق العدلية، والنوازل الفقهية، أو ما ارتبط منها بالمراسلات العائلية، والوصايا الشخصية، والبيوتات المحلية، والمسامرات الأسرية، والإجازات العلمية، لكنها دون تجاوز للمصادر الأخرى مثل المصادر الإخبارية أو الجغرافية أو كتب المناقب والتراجم وغيرها، فإذا كانت الصعوبة تزيد لحظة التفصيل والتدقيق طمعا في الأخذ بمفاتيح فهم الحدث وسياق ورود النص، حيث تصير جغرافية المكان ومكوناته المعمارية، وطبائع القوم وعلاقاتهم الاجتماعية، وتمثلات الناس الذهنية وأمثالهم الشعبية، ... ركائز أساس للقراءة والفهم والتحليل، نظرا لطبيعتها المجهرية الدقيقة، فإن هذا لا يعطي المبرر لتجاوز أدب الرحلات وكتب الطبقات والأدب والعلوم وغيرها، إذ في حضورها تأمين للقراءة وعدم الشرود عن الإطار الكلي الجامع أثناء النظر في المصادر بين المستوى الأفقي العريق والمستوى العمودي العميق.

[1]- السبتي، التاريخ والذاكرة: ١٠٩.

وتوجيه الانتباه للتاريخ المحلي من خلال كل المصادر أو بعضها؛ له من الدواعي المنهجية ما يرتبط بنظرة المؤرخ لعملية التأريخ، عملية هي برأيه لا تتم إلا بوجود العدد الكافي من المصادر والوثائق، وهو أمر لا يمكنه أن يكون مانعا من البحث، لأن الكتابة إنما هي فن وصنعة تحتاج إلى بعض **وثائق البدء لا وثائق التتميم**، فلو وجدت كل الوثائق للبحث في تاريخ منطقة ما، لما كان الداعي للبحث أصلا، لأن البحث في جوهره هو تنقيب عن المصادر، ونبش فيها (نوعيتها، وحجمها، وطرق التقميش منها، وقراءتها، ...).

كما أن الإعراض عن بعض القضايا بحثا ودراسة، ليس داعيه هو عدم التفكير فيها، بل إنما أساسه تخوف محتمل من عدم وجود نصوص مسعفة في دراسة الموضوع دراسة مستوفية، لا عرض بعض جوانبها الممكنة فقط. وهذا يعني أن التحدي الذي تواجهه الكتابة التاريخية المحلية إنما يكمن في المادة الوثائقية الممكن جمعها وتتبعها على ندرتها وقلتها.

إن الندرة التي يواجهها التاريخ المحلي على المستوى المصدري، داعية للانفتاح على كل المصادر طلبا لتعزيز النصوص، لكنها غير داعية للتقاعس عن البحث؛ إذ رغم كون هذه المادة الوثائقية لا تفي بالمطلوب، إلا أنها تظل محفزة للبحث. والإمساك بمجموع الوثائق الممكن اعتمادها لكتابة التاريخ المحلي، من شأنه أن يقرب الباحث من مجريات الأحداث الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للمجال المحدد، ليس لأنها وثائق تنفرد عن غيرها بحكم محدودية مجالها، ولكن لأنها وثائق قد يتسم بعضها بالعمومية (مثل الكتب الاخبارية، والرسائل الديوانية، ومصنفات الجغرافية، ....)، كما قد يتميز بعضها الآخر بالخصوصية (مثل العقود، والحوالات، والمراسلات، والمذكرات، ...)، ومنها ما يكون عاما يتضمن خصوصية بذكر مجال بعينه، ومنها من يكون خاصا يحتوي على محدد عام، وهذا معاين ومشاهد يحتاج فقط إلى عمل دقيق وتمعن عميق، وفحص عريق وسبر حقيق وغور وثيق.

والدعوة إلى الاهتمام بالتاريخ المحلي من خلال المصادر العربية هنا، إنما هو تأكيد على أن نصوصها ليست مصدرا للتأريخ العام فقط، وإنما هي مصدر للتأريخ المحلي كذلك، تزيد قيمتها أكثر لحظة تجميعها ووصل بعضها ببعض، وهذا يعني أن مادة هذه المصادر مهمة جدا في كتابة التاريخ المحلي، من خلال طبيعتها السياسية أو العسكرية أو الجغرافية أو المناقبية أو غير ذلك، شريطة توجيه قراءة نصوصها بما يناسب التاريخ المحلي وخصوصيته، لا بما يصلها بقواعد

الفهم وخلاصات التأويل التي استنتجت لتاريخ المغرب كله.

والقول بلزوم وصل فهم النصوص المستلة من المصادر العربية بما يناسب التاريخ المحلي، لا يعني فصلها عن تاريخ المغرب، بل فصلها عن موجهات فهمه، حتى تنضح النصوص بما يغني التاريخ المحلي ويثري مضامينه، فنصوص المصادر العربية المرغوب استثمارها في كتابة التاريخ المحلي، لا يمكن ضبط محتواها إغناء للدراسة المنوغرافية، إلا إذا وضعت في إطار التطورات العامة التي عرفها تاريخ المغرب ككل خلال فترة زمنية معينة، مع فسح مجال فهم منطوقها أو مفهومها أو حتى مقصودها بما يرتبط بالتاريخ المحلي.

إن الوقوف عند الأسباب التي دفعتنا للكتابة عن التاريخ المحلي في صلة بالمصادر العربية، يقتضي القول بأننا حين قدمنا الحديث بالتراث المكتوب، ليس نسيانا منا ولا تجاهلا لأهمية التراث المادي المعماري مثلا أو غيره، فلكل أهميته دون تفاضل، بل في تكامل قائم على تعدد التخصصات، حيث يصير نوع التراث مرآة عاكسة لواقع التاريخ المحلي من جانبه، تراث كله يساعد في تجميع المعطيات لكتابة تاريخ غير منجر للمبالغة والإفراط، أو التبخيس والتفريط.

لذلك فإصرار المؤرخ على اعتماد الوثيقة بمفهومها الشامل، هو ما يجعله يصر على الربط بين التاريخ المحلي والوثيقة بكل أنواعها وأصنافها، نظرا لأن الوثيقة ومهما كثر زخمها التاريخي أو قل، تظل مبصومة ببعض المحلي، الذي يعكسه المجال بما هو وعاء الحدث التاريخي، وهذا من تجليات حضور التاريخ المحلي التي ينشدّ إليه المؤرخ ساعيا إلى إدراكه. فالفهم الجيد لتاريخ الحياة اليومية، لا يمكن أن يتم إلا باللجوء إلى الوثيقة المحلية التي هي في طبيعتها مرشحة أكثر لذلك، لكن في المقابل لا يعني الاستغناء عن الوثيقة السياسية أو الجغرافية مثلا لأنها مرشحة أكثر من غيرها لضبط السياق والمجال، مما يعني أن كتابة التاريخ المحلي أو إعادة قراءته في حاجة إلى كل المصادر مزاوجة بين النظرة الكلية والجزئية في تكامل معلن.

المحور الرابع- التاريخ المحلي وسؤال التراكم:

لقد شكل البحث المنوغرافي عند ظهوره منعطفا هاما في مسار البحث التاريخي بالمغرب، كما شكل الاستمرار في تبنيه تراكما منهجيا، عزز من رصيد الأدوات المعتمدة عليها من قبل المؤرخ، وبذلك يكون البحث في التاريخ المحلي أو الجهوي ... قد استطاع أن يعزز المضمون التاريخي من حيث التدقيق والتراكم الجزئي بغاية استيعاب الكلي أو الوطني من جهة أولى، كما استطاع أن يعزز

الضوابط المنهجية من حيث طرق جمع الوثاق والمستندات بغاية الاستفادة منها من جهة ثانية.

وتحديد القضايا ومواضيع الأبحاث في مجالات زمنية أو مكانية ضيقة، باستطاعته أن يدقق البحث والتحري، شريطة أن يكون ذا أفق تراكمي عمودي (بالتعمق في القضايا على مستوى الأمكنة أو الأزمنة أو هما معا) وأفقي (بالربط بين الأمكنة أو الأزمنة أو هما معا تجلية للعلاقة الواصلة بين القضايا)، غايته تضييق هامش المغالاة في التأويل عند المؤرخ اعتمادا على حيازة أكبر عدد من المعلومات وأدقها وأقربها من غير تحيز صارخ، وهذا ما يساعد على تحقيق التاريخ المحلي أو الجهوي وتقريبه، لأن هاجسه يكمن في التخلص من التعميم الذي غالبا ما تنجر إليه الدراسات التاريخية بطبيعتها بحثا عن الآفاق المعلنة أو غير المعلنة من الفعل البشري، والقيام بفحص للإمكانات التي توفرها مختلفة الوثائق، ومراجعة عدد من الأحكام التي ترسبت بفعل الإقرار المتوالي للعامل الواحد أو الوثيقة الوحيدة أو هما معا.

لقد أظهر البحث في التاريخ المحلي أو الجهوي أن من بين أفضل الطرق للإلمام بالتاريخ الوطني تقسيمه إلى وحدات مكانية تسمح باستغلال وثائقه المحلية[1]، استغلالا يكشف عن ملامح الحياة اليومية للمجموعات، استنادا إلى مواكبة معلنة للمناهج التاريخية ولمكتسبات العلوم الإنسانية، ولجديد المصادر العام؛ إنها مواكبة تكمن قيمتها في الكشف عن العديد من الجوانب التاريخية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ذات الصلة بالتاريخ المحلي، فهي تحتاج إلى بحث ودراسة وتدوين، وإلى جهود باحثين متمرسين، إن لم يكن في التنقيب فعلى الأقل في التجميع، لما له من أهمية في البناء والوصل دون الفصل، فالتاريخ المحلي جدير بالرعاية والعناية، ليس لأنه تاريخ بديل عن غيره، بل لأنه تاريخ متمم ومدعم لغيره.

إن خاصية الدوائر المجالات الضيقة التي ميزت الدراسات المنوغرافية هو ما ساعد التاريخ المحلي على اكتساب ميزة التحري المجهري، والتعمق في الدراسة، استنادا إلى مادة وثائقية محلية، اعتبرت في كتابة التاريخ الوطني ثانوية، لكنها صارت في كتابة التاريخ المحلي رئيسة، واعتمادا على مادة وثائقية وطنية، اعتبرت في كتابة التاريخ المحلي ثانوية، لكنها صارت في كتابة تاريخه رئيسة، وهذا ما

[1]- مزين (محمد)، فاس وباديتها: مساهمة في تاريخ المغرب السعدي ١٥٤٩م- ١٦٣٧م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط ١٩٨٦م: ١١/١.

ساعد على تجاوز الأحكام الكلية من جهة التاريخ الوطني، بل وساعد من جهة التاريخ المحلي على تقييد التعميمات المتوقعة، في تطلع غايته التراكم بقصد تجاوز العديد من الصعوبات والعوائق، وهذا اختيار يعززه وجود العديد من الكتابات التي سعت إلى معالجة التاريخ المحلي بدافع ما، معالجة تنتظم عند التراكم ضمن تاريخ الأمة والوطن.

على أن الملاحظات التي سجلها بعض الباحثين في التاريخ المحلي عن الدراسات المنوغرافية، انطلاقا من التراكم المنجز، كونها كانت تعبر عن اقتناعهم بأن الدراسات المنوغرافية تبقى جزئية ومحصورة في الزمان والمكان، ولا تسمح بعرض تفسيرات على مستوى الوطن ككل أو على مستوى الزمن الطويل[1]، إضافة إلى تساؤلهم عن حظوظ مساهمة البحث في التاريخ المحلي في إعادة كتابة التاريخ الوطني، والانتقال من الخاص إلى العام (من الميكرو إلى الماكرو) دون الوقوع في إسقاطات مخلة[2]، وهي ملاحظات جدير الانتباه إليها، انطلاقا من كون مدخلها الرئيس هو الوعي بأن الإنسان مؤرخ بطبعه شغوف بأخباره، سواء كانت مساحة التأريخ، ووسائل التأريخ، ومستويات التأريخ، ... وصور التأريخ عنده متباينة أو متطابقة، لأن مبتدأ التاريخ المحلي إنما ينطلق من الإنسان تفاعلا مع محيطه الضيق (أحداثه، ومعالمه، ورجالاته، ...)، ثم يتنامى بعد ذلك تذكرا وتذكيرا ومذاكرة حتى يصير ذاكرة، تتحول عبر الكتابة إلى مذكرات، فإذا تنامت معارف هذا الإنسان وعلاقاته وتجاربه، تحولت الكتابة إلى تأريخ، هو بالنتيجة محط تفاعل بين مختلف المكاسب والمهارات والعلوم المحصل عليها بطرق مباشرة أو غير مباشرة، فهي وقتئذ تأريخ للذات وإعلان عن وجودها وحضورها، وبذلك تصير المعرفة التاريخية في أحد مظاهرها نتاج تفاعل بنيوي بين القضايا التاريخية والمسائل الاجتماعية وغيرها التي رصدها الإنسان، فتفاعل معها من باب المسؤولية التي وجد نفسه لحظة التراكم يعبر عنها، حيث تمازج عنده التاريخ المحلي بالتاريخ الوطني بغيره.

إن حضور مثل تلك الملاحظات وغيرها يظل محفزا على مواصلة البحث، ذلك بأن مجموع ما تعرضه نتائج البحث في التاريخ المحلي يظل مجرد أدوات مساعدة في بناء التاريخ الوطني، وعلى قدر القول بقصورها في

---

[1]- المنصور (محمد)، الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة(١٩٥٦-١٩٨٦م)، ضمن كتاب "البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٤، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٩م: ٢٧.

[2]- القدوري (عبد المجيد)، مساهمة الجامعة المغربية في الإنتاج التاريخي حول المغرب السعدي: قراءة وملاحظات أولية. ضمن كتاب البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم: ٧١.

بيان التاريخ الوطني، على قدر القول بقصور التاريخ الوطني في الكشف عن التاريخ المحلي وحجم إسهامه. مما يعني أن التراكم خاصية لازمة للتاريخ المحلي، حتى يصيرا بمجموع نتائجه موجها للقراءة التاريخية قبل الكتابة التاريخية، وهذا لن يتأتى إلا بحضور الموجه الإبستيمولوجي، الذي يساعد على الوصل بين إبستيمولوجيا الكتابة التاريخية والكتابة التاريخية نفسها، فـ((تقدم الكتابة التاريخية ليس رهينا فقط بتكاثر المجهودات الفردية، بل هو رهين كذلك بوقفات التأمل والتساؤل التي تثير الانتباه إلى الملامح العامة لما أنجز، وإلى المكتسبات والثغرات))[1].

إن هذا العمل رغم بساطته الظاهرة التي قد تغري البعض لتدشين خطوة أخرى أو خطوات نحو إنجاز ما يشابهه، يحتاج إلى تدقيق في نقل النصوص، وتمحيص في بيان مفرداتها، ودربة في طرق أخذها من مصادرها، كما يحتاج إلى منهجية في ترتيبها وتصنيفها وتأطيرها، وكل هذا وغيره ممكن الإنجاز، عندما يصير الهم المصدري موضوعا مؤرقا، يساعده التمييز بين الجنس المصدري والمضمون المصدري. لذلك فإن ما نقدمه هنا ليس تكرارا لما سبق بحثه، وإنما هو بعض من التأمل في المادة المصدرية عموما وفي بعض المصادر العربية خصوصا، وبيان حجم الاستفادة التي يمكن أن تقدمها نصوص هذه المصادر في كتابة تاريخ محلي، لحظة الانضباط لموجهات مقترحة قابلة للزيادة والترشيد، بعد اختبارها من قبل باحثين كثر، ومن خلال نموذج مقترح مرافق، يسهم كغيره في اقتراح مشاريع بحثية، ذات أثر تنموي محلي يوازي أثرها العلمي الأكاديمي.

❁

[1] - جماعة من المؤلفين، البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم: ٩ (تقديم).

الوثيقة التاريخية الأهلية في موريتانيا وأهميتها في كتابة تاريخ المهمشين

The historical and civil document in Mauritania and its importance in writing the history of the marginalized

الدكتور باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا . أستاذ بالمدرسة العليا للتعليم . موريتانيا

الملخص: يسعى هذا المقال إلى إبراز دور الوثيقة التاريخية في كتابة تاريخ المهمشين، في ظل بيئة اجتماعية، لم تعرف الدولة منذ أفول الدولة المرابطية.

والحق أن الكتابات التاريخية السردية الباحثة في تاريخ هذا المجال، ظلت متجاوزة بعض المواضيع الحساسة في اهتماماتها ومواضيعها، بل إنها ركزت في الغالب الأعم على المحتويات ذات الجانب النخبوي وواجدة التشريع اللازم لواقع البنية الاجتماعية التي أفرزها الواقع الموريتاني، مما أصبح بالإمكان تناوله إثر التطورات التاريخية والمعرفية التي عرفها الدرس التاريخي العالمي، إذ لم يعد التاريخ ذلك العلم التقليدي المهتم بالسلاطين والملوك ونخبة المجتمع بقدر ما أصبحت الوثيقة التقليدية مساعدة لنا كثيرا في فهم التحولات البنيوية والعميقة التي تحدث في المجتمعات، وهو أمر يحاول هذا المقال تلمسه دون إسقاط ولا تجن مركزا على الوثيقة وقراءة أبعادها التحليلية المختلفة.

ABSTRACT: This article seeks to highlight the role of the historical document in writing the history of the marginalized, in a social environment, the state has not been known since the evil age of the Almoravids state. The narrative historical literature that has been written in this field has been more than a few sensitive subjects in its interests and subjects, and has more often focused on the elite content and the very body of legislation necessary for the reality of the social structure that Mauritanian reality has spa wed . This is what can be addressed after the historical and cognitive developments that the global historical lesson has learned. History is no longer as much a traditional science interested in sultans, kings, and the elite of society as the traditional document helps us understand the structural

and profound transformations taking place in societies. This article attempts to touch it without dropping and not focusing on the document and reading its various analytical dimensions.

الكلمات المفاتيحية: الوثيقة الأهلية، الكتابة التاريخية، تطور المناهج، تاريخ المهمشين، موريتانيا.

Key words: The Civil document, the Historical writing, the Evolution of the Curriculum, the History of the marginalized, Mauritania

المقدمة:

لعل من البديهي أن التاريخ في بلاد شنقيط لم يكتب إلى حد الآن كتابة علمية تتخطى الأبعاد الذاتية والقبلية من أجل كتابة تاريخ رصين يهتم بالجزئيات التي تهتم بالتاريخ وتصنعه بدل الكليات الممجدة لطرف ما أو الذامة لآخر فإلى حد الساعة . على حد العلم . تغيب دراسات عن الأوبئة والمجاعات و الرق وتاريخ المهمشين ودورها في صناعة التاريخ و الأحداث التي شهدتها المنطقة برمتها، من أحداث جسام قد يكون للفرد دور إيجابي في صناعتها[1]. لكن من شبه المؤكد أن الفرد يعتبر عنصرا ثانويا في صناعة الحدث التاريخي.

لذا فمن الطبيعي جدا في غياب دراسات باحثة عن الأساسات للمجتمع، والتي أعتمد عليها في تراتبيته وتصنيفه ونحل عيشه، وحتى في خلق تاريخ "تمجيدي مناقبي" اعتمادا على الروايات الشفوية بدون غربلتها وتصنيفها، بالإضافة إلى ذلك ممارسة الدين تبعا للعرف والعادة من أجل أن يبقى الفضاء القبلي محصنا من كل الشوائب والغرباء، ومن اللافت للانتباه أن الفقهاء المتمكنين عمدوا عن قصد ووعي . رغم مكانتهم الروحية التي لا مراء فيها . إلى نوع من التأسيس الاجتماعى لفئاتهم الضيقة من أجل مصالح المجموع والفرد[2].

---

[1]. من الطبيعي جدا أن يعتمد التاريخ في البلاد الموريتانية على مسلمات ترجع الحدث إلى شخص معين، لكونه صانع كل الأشياء والمؤثر فيها، خصوصا في بعدها الغيبي . عند المجتمع الزاوي . بوصفهم يتسمون بالزهد والتقوى حسبما درجت عليه أدبياتهم المؤرخة لهم، ولعل فن التازبه(أدوار الولي وخوارقه) بما يحمل من دلالات اجتماعية حلي بالدراسة من أجل فهم الآليات التي تكون وفقها المجتمع الموريتاني ، وعلى أساس منها صارت لكل فئة ميزة تتسم بها، ترد بها زيغ الزائغين أو العابثين بمصالح المجموع، انظر في هذا المجال المختار بن حامدن، **الحياة الثقافية**. طرابلس، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٠. ص. ١٨٧ وما بعدها.

[2]. لا شك أن المجتمع قبل نشوء الدولة الوطنية الحديثة، اعتمد على تشريعات تؤسس للوحدة والتلاحم داخل الفضاء القبلي من أجل صد المعتدين، والتعاون أيام

مستعرضين في هذا المقال إشكالية ظلت لفترة غير يسيرة بقياس الزمن من باب المتجاوز في البحث، ومعضلة من معضلاته، وهي عدم الاهتمام من لدن المؤرخين الأقدمين لتاريخ العامة والتأسيس له.

لنتحدث عن السياق الذي عرفته المنطقة الأوربية، والذي كان كفيلا بتغير المناهج نظرا للحاجة الملحة إلى التجديد في المواضيع التاريخية واهتماماتها ونوعية الوثيقة، وفى الآن نفسه سنتحدث عن التاريخ النخبوي في البلاد الشنقيطية، وكيف تأسست صناعة الحدث التاريخي على أساس منه متجاوزة في وثائقها الرسمية المهمشين والعامة، لنتحدث عن الوثيقة الأهلية المخطوطة، وما تقدم من إسهامات في هذا المجال بالنسبة للمؤرخ الاجتماعى. على أننا سنتناول في البداية إشكالية تاريخ النخبة والعامة باحثين في العلاقة ومفاهيمها.

أولا: تاريخ النخبة وتاريخ الفئات الهشة: تفسير لإشكالية تاريخية:

لعله من باب المسلم به أن فهم المؤرخ الوسيط للتاريخ ارتكز على أساسات من اجل فهمه وكتابته، تكمن في الأساس في اعتباره مجرد تراكمات كمية للأحداث والأشخاص والأسر والإمارات دون إدراك لتفاعلاتها الجدلية وميكانزمياتها المحركة للحدث، لذا فإن مصطلح التاريخ ظل و لفترة غير يسيرة بمقياس الزمن، تاريخا نخبويا، بمعنى أنه يبحث في دهاليز السلطة بمقدم السلطان أو موته، وأحداث البلاط والجهاد[1].

وقد كان التاريخ الاسلامى في أولوياته يبحث في مسألة الأيام، وهي في أصلها روايات شفوية قبلية جماعية، وهي ملك مشترك للقبيلة، وبقيت كذلك حتى القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، فصارت الأيام جزءا من الأخبار التاريخية، كما أن ورود الشعر فيها اكسبها نوعا من الاهتمام من قبل اللغويين والنسابين مثل ابن قتيبة والمدائنى والأصفهاني وابن عبد

الأزمات والمحن التي تعترض المجتمع من حين إلى آخر، وقد نظر الفقهاء لهذه القضية نظرا لغياب سلطة جامعة ومانعة في الآن نفسه من الأخطار المحدقة، خصوصا في قضايا من قبيل التزاوج خارج الفضاء القبلي، وما ينجر عنه من تلاحم مع الأطراف خصوصا مستغرقي الذمة. انظر على سبيل المثال لا الحصر فتاوى ابن الأعمش في هذا المجال، وإن لم يكن استثناءا من هذا الحكم العام، ابن الأعمش، **فتاوى**. المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص. ١٦

[1]. إبراهيم عبد القادر بوتشيش، "النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية، مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامى"، **التاريخ العربى**، مجلة علمية محكمة تعنى بالتاريخ العربى والفكر الإسلامى، المغرب، ع ٢٢/٢٠٠٢م،ص. ٢٥٠.

ربه[1]، ويرى حاجى بأن الأيام موضوع حلي بان يكون علما مستقلا له أدواته وآلياته الخاصة به، إذ يقول: "علم أيام العرب وهو علم يبحث فيه عن الوقائع العظيمة، والأهوال الشديدة بين قبائل العرب... والعلم المذكور ينبغي أن يجعل فرعا من فروع التواريخ"[2].

وعلى العموم فإنه يمكننا أن نؤصل للتاريخ الاسلامى وتطوره، من خلال اتجاهين اعتبرهما الدوري عاملان أساسيان من أجل فهم التاريخ العربي، بعد الرسالة المحمدية، ويمكن أن نجملهما في التالى: الاتجاه الاسلامى والذي ظهر عند أهل مصطلح الحديث، أما الاتجاه الثاني فيكمن في الاتجاه القبلي أو اتجاه الأيام، حيث يتمثل الاتجاه القبلي في استمرار هذا التراث بآلياته التي استقام عليها، بينما الاتجاه الثاني يرتكز في مبادئه على المبادئ والفعاليات الاسلامية، على أنه كان للاتجاهين مجال كبير من خلاله نشأة المدارس التاريخية. فيما بعد ،، و أبانت عن طريقتها في الكتابة، فكان الاتجاه الاسلامي في المدينة، دار الرسول، بينما كان الثاني في الكوفة والبصرة، ليتقلص الثاني على حساب الأول مع غلبة اتجاه علم الحديث في الكتابة التاريخية[3].

فظل هذا التاريخ أو هذا النمط من الكتابة معتمدا في مجمله على التاريخ السردي، واللجوء إلى نوع من التفسير الضيق للحوادث، على شاكلة المؤرخين الاسلاميين من أمثال الطبرى ومن حذا حذوه فالتاريخ يكمن حسب نظره في كونه: "... إخبار عن حوادث الماضي أو خبر عن زمن من الأزمنة أو معرفة بخبر عن الو اقع وعليه فكتابة التاريخ إخبار وإعلام عن الحادثات الماضية..."[4]، وكأن النظرية الخلدونية التجديدية في مفاهيمها جاءت كي تعالج هذا الصنف من أنواع التاريخ بوصفه ظل لفترة غير يسيرة من اهتمامات المؤرخ. إذ ينظر لهذه المسألة برأي حصيف في مقدمته يبين من خلاله تهافت تلك النظرية المهتمة فقط بالأحداث الجسام بدون النظر في الأسباب التي أدت إلى وجودها، إذ يقول في تعريفه للتاريخ والغاية المرجوة منه ما نصه: "إخبارا عن الأيام

---

[1]. عبد العزيز الدورى، **نشأة علم التاريخ عند العرب**. الإمارات، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠م، ص. ١٩

[2]. حاجى خليفة، **كشف الظنون**. اسطنبول، مطبعة الحكومة، ١٩٤١، ١٩٤٣، ص. ٢٠٤

[3]. عبد العزيز الدورى، **نشأة علم التاريخ عند العرب**. مرجع سابق، ص. ٢٢ وما بعدها

[4]. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الأمم والرسل والملوك**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار سويدان، (د، ت)، ج١، ص. ٦ أبو عبد الله محيى الدين محمد الكافيجي، **المختصر في علم التأريخ**. تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٠، ص. ٥٤٨

والدول والسوابق من القرون الأول... فهو في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيّات الوقائع وأسبابها عميق..."[1] لذلك شكّل المفهوم الخلدوني للتاريخ "ثورة منهجية على أنصار التاريخ التقليدي" الذين كانوا ينظرون إلى التاريخ على أنه مجرد سرد جاف للأحداث والوقائع من أمثال الطبري و المسعودي اللذين كانا يعتمدان منهج التعديل والتجريح للتأكد من صحة الرواية أو زيفها دون النظر في متنها ومدى مطابقتها للواقع فسقطوا لذلك في فخ الثقة بالناقلين الذي عدّه صاحب المقدمة من بين أسباب الكذب في الخبر[2]. وقد وضع بن خلدون منهجا واضحا لتمحيص الأخبار وتدقيقها يرتكز على معرفة طبائع العمران فهو"... أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمّييز صدقها من كذبها وهو سابق على التّمحيص بتعديل الرّواة ولا يرجع إلى تعديل الرّواة حتّى نعلم أنّ ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع وأما إذا كان مستحيلا فلا فائدة للنّظر في التّعديل والتّجريح... "[3].

فكانت الطبقات الهشة والبؤساء على العموم بمنأى عن اهتمامات المؤرخين الاسلاميين، وهم السواد الأعظم من الجماهير الإسلامية التي كان الفقر و ضيق الحال وبؤس المعيشة يشكل قاسما مشتركا بينها، وكانت تكدح كدحا من أجل الحصول على لقمة العيش دون أن تصل إلى مستوى الكفاف[4].

فظلت الكتابة التاريخية لا تراوح المنهج الاسلامى الكامن في أن التاريخ الهدف منه في النهاية مواعظ وعبر الأمم الماضية من ملوك وشخصيات عظام في التاريخ أثرت فيه وصارت مقصدا من قبل الرواة والشعراء، وعلى الرغم من الطابع السردي المهتم بأساساته بالشخصيات والأحداث الجسام فإن الطبقات الهشة رغم دورها في صناعة الأحداث والتاريخ، فإنها ستكون بمنأى عن تلك الدراسات ومن المستبعد. في مثل هكذا حالة . أن تتناول هذه الفئة بالدرس

---

[1]. ابن خلدون، **المقدمة**. بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨، ص. ٤

[2]. ارتكز اهتمام المؤرخ بالأساس طيلة هذه الفترة على مسألة التعديل والتجريح فقط، بدون النظر في إمكانية وقوع الحدث من عدمه، ولعل هذه الوجهة يدعمها و يؤطرها ما ذهب إليه الطبري في كتابه: " ... فما يكن في كتابنا من خبر نقلناه عن الماضي مما قد يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا و إنما أوتي فيه من قبل ناقليه إلينا و إ نما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا...". محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الأمم والرسل والملوك**. مصدر سابق، ص.٦

[3]. المصدر نفسه، ص. ٣٧

[4]. إبراهيم عبد القادر بوتشيش، "النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية، مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامى". مرجع سابق، ص. ٢٥٣ .

والتمحيص لعدم بروز الدواعي من أجل كتاب هدفه في النهاية الإشارة إليها، مادام همهم هو التأريخ لأحوال الماضين من موت سلطان أو مقدم آخر وهلم جرا. لذا فإن الاهتمام بهذه الطبقة وكونها صانعة التاريخ لم يأت فجائيا، ولعل الفضل في ذلك يعود إلى المناهج الغربية وتطور مفاهيمها في الكتابة التاريخية.

وعلى العموم فإن ثمة عوامل جوهرية، جعلت المؤرخين يبتعدون عن دراسة الفئات الهشة من المجتمع بفعل أسباب عديدة يمكن أن نجملها في الآتي:

١. أن التاريخ كان نخبويا بالأساس كما سبق وأن تحدثنا، فلم يهتم سوى بالأحداث العظام والشخصيات المؤثرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر يصف بن خلكان الأمير المرابطي بقوله: " كان يوسف بن عبد المؤمن أبيض تعلوه حمرة، شديد سواد الشعر، مستدير الوجه، أفوه، أعين، إلى الطول ما هو، في صوته جهارة، رقيق حواشي الطبع، حلو الألفاظ، حسن الحديث، طيب المجالسة"[١].

ولعل هذا النص المقدم في مثل هكذا سياق ليس الاستثناء أو الشاذ، فقد كثرت المصنفات في تاريخ السلطة، ووصف الأمير، وحاشيته، وما كان ينتهج في طريق الحكم.

٢. لعل هذه القضية تكمن في أن التدوين التاريخي لما بدأ في العصر العباسي اعتمد في ذروة سلطته على الاعتدال، ومحاولة كتابة تاريخ عالمي يتماشى مع عقلية الانفتاح، والتسامح والاعتدال، وذلك من خلال امتصاص أي حراك أو معارضة مناوئة للسلطة القائمة، وطبيعي جدا أن يعتمد على المؤرخين الوسطيين من ذوى الاعتدال، الذين يعتبرون أي حراك على السلطة السياسية هو مس بقداسة الأمة، ولعل هذه الوضعية هي ما أشار إليها عبد الله العروى بقوله: "رجال الاعتدال" " الذين لا يسبون ولا يلعنون ولا يفسقون ولا يكفرون"[٢].

٣. وهو أكثرها وجاهة في سبب إقصاء هذه الفئة العريضة وهو قضية هيمنة البطل في صناعة الأحداث، فإليه يرجع الفتح والتأسيس لدولة ما، و ترك الأحداث الجزئية الصانعة لذلك الحدث أو المؤثرة فيه جانبا، فظلت تلك الكتابات لا تعدوا كونها سجلا مناقبيا للخلفاء العظام،

---

[١]. الناصري، **الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى**. تحقيق جعفر الناصري و محمد الناصرى، الدار البيضاء، دار الكتاب، ١٩٥٤م، ج٢، ص. ١٥١

[٢] عبد الله العروى، **العرب والفكر التاريخي**. بيروت، ١٩٧٣، ص. ٨٨.

أما العامة فلم تهتم بهم تلك الدراسات إلا ما كان لماما[1].

لذا ظلت هذه المناهج تعتمد هذه الطريقة في الكتابة فهما و منهجا للتاريخ، دونما التفات إلى الأحداث أو محاولة إعادة الكتابة التاريخية وفق آليات جديدة، تجعل نصب عينيها الميكانزمات المؤثرة والصانعة للحدث[2]. غير أن التطورات التي عرفتها المناهج الغربية كانت كفيلة بتغير فكرة التاريخ، مما جعل الباحثين والمؤرخين ينظرون إلى سياقات أخرى من أجل إعادة كتابة التاريخ.

ولعل الحديث عن التاريخ الاجتماعى يعتبر شكلا تقدميا في فهم وتفسير الأحداث التاريخية، وذلك بفضل المدارس التاريخية التي ظهرت في القرن العشرين، خصوصا مدرسة الحوليات الفرنسية وما سنت من مشروعية البحث في بدائل جديدة من أجل فهم المجتمع وتطوره مركزة على جزئيات كانت بمنأى عن الدراسة والبحث. من قبيل تاريخ البؤساء والمهمشين، ولفت الانتباه إلى الظواهر الحقيقية المؤثرة في التاريخ والصانعة له.

ثانيا: المناهج الغربية ثورة في المناهج:

لن نناقش تطور المدارس التاريخية واهتمامها في الغرب بصفة عامة، بقدر ما سنركز في هذا الجانب على التطورات المنهجية والاهتمامات التي عرفها علم التاريخ نظرا للحاجة الماسة إلى تاريخ يؤسس للأحداث الخالقة فعلا للحدث التاريخى بدون الإنغماس في جدليات عامة قد لا تفيد البحث التاريخي بكبير شئ، من خلال فهم الأحداث وتفسيرها تفسيرا يقترب إلى العلمية المبتغاة في أي عمل إنساني أكاديمي يحترم الشروط العلمية، أو كانت على مستوى خلق ربط تواصل بين مكونات المجتمع الصانعة للتاريخ بدون غلبة أي طرف أو استئثاره على حساب الطرف الآخر، على الرغم من أن اسهاماته قد تكون كبيرة في هذا المجال[3].

---

[1]. نفس المرجع ، ص. ٩٤.

[2]. تصور ابن خلدون منذ القرن الرابع عشر، فهما جديد لتاريخ المجتمعات الإسلامية وذلك من خلال حديثه عن ما سماه علم العمران، مبينا من خلاله نظريته تلك التي في مفادها توضح على أن التاريخ يجب أن يعالج موضوع التطور الاجتماعى، باعتبار أن التاريخ هو علم نشأة المجتمع وتطوره. على بركات، "في الطريق إلى مدرسة اجتماعية في كتابة تاريخ مصر الحديث"، **مجلة الفكر المعاصر**، ع٥/١٩٨٥، ص. ٥٦.

[3]. فريد سليمان، **مدخل إلى دراسة التاريخ**. تونس، مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٠، ص. ١٠٨ ، الهادي التيمومي ، **مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة**. دار محمد علي للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٥٥ وما بعدها

لذا فإن التطورات التي عرفتها أوربا خصوصا فرنسا في مطلع القرن العشرين كانت كفيلة بتغيير الأفكار والانفتاح على مصادر جديدة من اجل استكناه معالم تاريخ غيب أو غاب عن البحث، و محاولة معرفته الأحداث التي أثرت على المجتمع و الاقتصاد والثقافة[1].

ليتوج ذلك التطور في مدرسة الحوليات الفرنسية التي جاءت كردة فعل على سابقاتها من المدارس . خصوصا المدرسة الوضعية والوثائقية. التي ظهرت في أوربا، و التي لم تكن تولى أي عناية بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، فقاد هذا التيار التجديدي في الكتابة التاريخية مقصدا وغاية مشاريع طموحة من خلال تأسيسهم لمجلة" حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"، فقد أولت هذه المجلة اهتماما بالغا بالتاريخ الاقتصادي والتنظيمات الاجتماعية والقضايا الثقافية بالإضافة إلى ذلك التاريخ الوقائعي، و يكمن هدفها الأول في تقريب التاريخ من سائر العلوم الانسانية والاجتماعية الأخرى، ولم يغب عنها الاهتمام بمسائل الديموغرافيا والناس العاديين المهمشين والمغيبين عن البحث. وذلك بفضل مجموعة من الباحثين المتمكنين من أمثال مارك بلوك ولوسيان فيفر ثم فرناند ابروديل الذي يعود إليه الفضل في توسيع حقل التاريخ ليشمل زمانية المكان من خلال عمله المتمحض فى ذلك المجال" البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي على عهد فيلب الثاني".

وغير بعيد من ذلك في سبعينيات القرن العشرين وتحديدا سنة ١٩٧٨م، انبثقت عن هذه المدرسة" مدرسة التاريخ الجديد" التي أولت اهتماما بكل المجالات ورفضت كلّ نسق منظّم، وقد ظهر هذا الاتجاه مع كل من جورج دوبي G.Duby و لوروا لادوري E. Le Roy Ladurie و جاك لوقوف J. Le Goff وغيرهم، و بذلك بدأ إشراك غير المؤرخين من علماء اجتماع و اقتصاد وديمغرافيا للإسهام في عملية الكتابة التاريخية في إطار تداخل المواد وتعدد الاختصاصات، كما وسّعت المجلة من اهتماماتها لتشمل كل الحقب التاريخية وكلّ أرجاء العالم كتعبير عن طموحاتها الكونية ونواياها لإعادة قراءة التاريخ.[2]

من هذا المنطلق يمكن أن نتحدث عن التاريخ الكامل الذي يعتبر بمثابة

---

[1]. الهادي التيمومي ، مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة. مرجع سابق، ص. ٥٩

[2]. الهادي التيمومي ، مرجع سابق، ص. ص ٩٩، ١٠٠ ، ١٠١ ، فريد سليمان ، مرجع سابق، ص ١٠٨

منظومة من الوقائع التي تؤدى إلى تفسير وقائع أخرى يصبح من خلالها التاريخ بمثابة جينالوجيا التطورالإنساني[1].

ولعل هذا المسار هو ما حاول ماكس فيبر تلخيصه من خلال كتابه الموسوم في هذا الصدد ولعله من الكتب المؤسسة في هذا المجال من خلال ثلاث نقاط في مرتكزها تعتمد على:

. تعارض المعاصر والتاريخي، الاتصالية والتو افقية.

. المنظور الحدثى والسلام هو إلى جانب السوسيولوجيا وإثنولوجيا المجتمعات المعاصرة، والتاريخ المقارن.

. التاريخ غير الحدثى وتقسيمه للزمنيات في العمق[2]. وأمام هذه التنظيرات في ما يجب أن يكون عليه التاريخ مقصدا وغاية في ظل التطورات المنهجية ماذا بخصوص تاريخ النخبة في البلاد الموريتانية.

ثالثا: التاريخ النخبوي في بلاد موريتانيا... وقضية التأصيل:

كما سبق وان أشرنا لم تخرج الكتابة التاريخية الموريتانية، عن ما كان عليه سلفها في الحضارة العربية، مقصدا وغاية على علاته وحسناته، فالتاريخ لا يعدوا كونه تاريخا نخبويا، رغم اختلاف الأزمنة والسياقات المتعددة، التي دعت إلى الكتابة التاريخية، فالتاريخ كما صرح بذلك الشيخ سيدي بابه لا يخرج عن هذا الإطار العام بما نصه: "..أما بعد فانه لا يخفى على العاقل اللبيب والعالم الفاضل الأديب ما اشتملت عليه كتب فن التاريخ من المسائل العلمية التي لا تكاد توجد في كتب سائر الفنون، ومن الحكم والآداب التي لا تحصل من غيرها والحديث شجون والأخبار عن أمور تتكشف بها أحكام شرعية لنظار العلماء وآراء سديدة لأفاضل العقلاء ومكارم مستحسنة يجعلها نصب عينيه من يستمع القول فيتبع أحسنه وحكايات تديرها الفضلاء في الأسمارليالي الأقماروفي نسمات الأسحار ونفحات الأزهار الدخول إلى الموعظة والاعتبار من كل باب بالنظر في قصص تلك القرون لأولي الألباب"[3]

ولعل المقصد هنا من هذا العنوان هو الإشارة إلى الطبيعة التي اتخذتها تلك الكتابات في عناوينها، والتي بحثت بالأساس في المجتمع الزاوي بما يحتوى من صفات حسنة غاضة الطرف عن الفئات الأخرى المؤثرة والصانعة للتاريخ، ولعل السبب هنا

---

[1]. بول فين، " التاريخ والسيسيولوجيا، التاريخ الكامل"، مجلة الفكر المعاصر، ع٤٣، ص. ٥٨.

[2]. نفس المرجع، ص. ٨٦

[3]. بابه، ابن الشيخ سيديا، إمارتا إدوعيش ومشظوف" دراسة في التاريخ السياسي الموريتاني". دراسة وتحقيق إزيد بيه بن محمد محمود، نواكشوط، المعهد التربوي الوطني، ١٩٩٤، ص. ٨٦

مفهوم ووجيه من قبل أن الفئتين هم اللتين سيطرتا على المجتمع كما هو معروف فا اتخذ الزوايا صفة العلم والتعلم، وهم الذين دونوا واهتموا بالكتابة رغم الاستثناءات[1]. بينما كانت حسان تحمل السلاح والسيف، مصدرا لقوتها و أساسا ترجع إليه أوقات الأزمات والمنح.

ولذا فإن تلك المصادر أغفلت الحديث عن تلك الفئات وأرخت للفئتين، لذلك نعتقد أنهم اعتبروا تلك الفئات ربما تدخل في باب الصميم والمحالف فلا ضير إذا من إعطاء صورة عامة عن تلك الفئات من باب الكل، ولو لم تشر إلى المسألة لا تصريحا ولا تلميحا.

فعندما يذكر اليدالى تصنيفه للمجتمع لا يذكر تلك الفئات وصفاتها التي ميزتها عن غيرها، بل يشير فقط إلى الفئتين، ممتدحا للفئة الزاوية وذلك لأسباب وجيهة. حسب نظره. بما نصه: "أما شيم الزوايا فهي حقيقة التمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعض عليها بالنواجذ، فهذا ما تعاقدوا عليه، فقد أسسوا سيرتهم وأحكموها بالشرع، وتمسكوا بها حتى صارت لهم طبعا وديدنا، وكأنهم فطرهم الله عليها بحيث لا يقدرون على تركها، وكأنهم رضعوها من ثدي أمهاتهم، ثم إنهم كلما أحسوا بعد ذلك بوهن ما تعاقدوا عليه أولا، جددوه، ويقولون قد آن لنا الانعزال، أي نعزل عنا كل من لم يكن على سيرتنا، فيجددون ما أسسته أسلافهم"[2].

ولعل من نافلة القول أن اليدالي يقصد تحالف تشمشه المعروف تاريخيا، وإن أطلق الإسم على الكل من باب الفرع لأن المثل الزاوية في أبجدياتها تنتهج هذا النهج على الأقل في أدبياتها المؤرخة لها.

ولا يبتعد صاحب الوسيط عن هذا الطابع، وإن كانت ينتقد بعض المثل الزاوية التي صارت طابعا ومميزا لهم بقوله: " ومما ينتقد عليهم أعنى زوايا القبلة وتيرس والحوض كثرة التيمم شتاءا وصيفا، وقد أنكر ذلك بعض العلماء عليهم وشنع فمنهم من يحتج بأن النابغة الغلاوى أنكر ذلك عليهم، ثم إنه زكم بعد سنة، فصار يتيمم، وما أظن أن النابغة الغلاوى يتيمم إلا في أيام مرضه، ثم يعود إلى الوضوء، وبعضهم يزعم أن جده العالم الفلاني أضر به الماء، فصار يتيمم وقد رأينا بعضهم يأخذ الدلو على فم البئر، ويصبه في الحوض المسمى

---

[1]. لعل هنا نشير إلى مسألة " التوبة" وهي ترك المثل الحسانية، والاستعاضة عنها بالعلم والتعلم، ولعل المقصد هنا هو الإشارة إلى التحولات التي تعرفها هذه الفئة بإتباعها للمثل الزاوية

[2]. محمد، اليدالي، نصوص من التاريخ الموريتاني، شيم الزوايا، أمر الولي ناصر الدين، رسالة النصيحة. تقديم وتحقيق محمذن ولد باباه، قرطاج، بيت الحكمة، ١٩٩٠، ص. ٥٨ وما بعدها

عندهم بالتكده، فيخوض في الماء إلى الكعبين ثم يخرج ويتمم"[1].

وفى نص آخر غير بعيد من ذلك في عنوان يدل على المبتغى من إيراده إذ يتحدث عن الزوايا بما نصه: " الزوايا لم يفتهم من الشريعة إلا القصاص فانه ذهب بالفعل، إلا أن القتل فيهم نادر جدا، لكن إذا وقع يصعب الانقياد فيه إلى القود، وإما أن يتفقوا على الدية. ولعل المراد هنا يكمن في عدم وجود سلطة سياسية قائمة بذاتها. وأما حسان وأكثر اللحمة، فلا يهابون بيعا فاسدا، ويشهدون الزور، ولا يبالون بالأيمان الكاذبة، ولا يقيمون حدا من حدود الله، ولا ترث الأنثى عندهم، ولا يتقون مال اليتيم، فإذا بلغ يقولون مال هذا حرام، يعنون أنه لا يقبل أكله، وكثير من علماء الزوايا، يرى أن أموال حسان، غير معصومة لأن الكفارات استغرقتها سواء في ذلك حسان أو اللحمة... فلذلك تراهم لا يكفنون موتاهم، فيما يملكون بل يسألون الكفن لأحد الزوايا"[2].

وإذا كان الأمر هنا مفهوم ولا يحتاج إلى كبير تعليق من كون الرجل يحمل إيديولوجيا معينة فرضتها طبيعة التنافس بين الفئتين، إلا أنه رغم ذلك يعطينا انطباعا آخر مثل سابقيه بتجاوز تاريخ الفئات الهشة وتراتبيتها، وإن كان يفهم ما منحهم من صفات قد لا تخرج عن الإطار الذي درج عليه الكتاب الاسلاميين في كتاباتهم، واصفا إياهم بالأوباش وعامة الناس وفق الفقه والتشريع في باب العبيد وما يجوزلهم، وما لا يجوز[3].

وفى نفس الإطار لا يبتعد المختار بن حامدن عن سلفه وإن كان معاصرا ففي معلمته حول التاريخ الموريتانى، لا يتعدى المنهج والطريقة التي صار عليها من سبقه في هذا المجال غاضا الطرف عن هذه الفئات الهشة مميزا للفئة الزاوية بصفات متعددة، ومشيرا في الآن نفسه إلى ما يتسم به الحساني من صفات وشيم حتى صارت ميسما يعرف به، وإن كان أشار إلى قضية غاية في الأهمية وهي مسألة أن اللحمة" هم ثروة حسان الحقيقية، كل واحد منهم يعرف

---

[1]. أحمد ابن الأمين، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**. القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩، ص. ٤٥٨

[2]. نفس المصدر، ص. ٥٠٢

[3]. المقرى، **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**. تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦م، ج١، ص. ٤٦٢. لعل من الغريب هنا هو ما أشار إليه ابن الأمين، في قضية أسماء الفرس، وإن كان من باب الذم للفئة الحسانية، مستغربا أسماء من قبيل أسماء البشر عليها، ولعل الأمر هنا لا يخلوا من سياق التنافس بين الفئتين، أحمد بن الأمين، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**. مصدر سابق، ص. ٥١٢

أصحابه، فمن كان أكثر أصحابا كان أكثر ثروة"[1].

وعلى العموم فإذا كانت هذه أمثلة من باب العام نظرا لطبيعة المقال التي تفرض نوعا من الاختصار أحيانا المخل للظواهر، إلا أنه بإمكاننا أن نخرج بعدة ملاحظات عن هذا الجانب أولهما أن التاريخ ظل مقتصرا في البلاد الموريتانية على التأريخ المناقبي، الذي لا يبتعد الهدف منه كثيرا عن ما انتهجته الكتابات التاريخية الوسيطة، وثانيهما يكمن في تجاوز الفئات الهشة من التاريخ نظرا لأن التاريخ لم يكن من اهتماماته ولا من الدوافع الموضوعية له دراسة مثل هذه الفئات والاهتمام بها، إلا أنه أمام المستجدات التي فرضت نفسها على البحث و التطورات المنهجية التي رافقت تطور البحث التاريخي، كيف يمكننا وضع معالم لنظرة جديدة للتاريخ الموريتاني، بعد ما أبانت المصادر المناقبية عن عجز دفين اتجاه بعض القضايا التي تخدم البحث المعاصر في ظل ما يمكن أن نطلق عليه تجوزا"تجديد الكتابة التاريخية".

رابعا: نماذج عن تاريخ الفئات الهشة من خلال الوثيقة الأهلية:

أمام مثل هكذا حالة، لابد من وضع آليات بنيوية جديدة للتاريخ، تعتمد في مسارها على تجديد الكتابة التاريخية واهتماماتها، ولعله في هذا الإطار التجديدي يمكن أن تعتبر النوازل الفقهية والفتاوى ضالة بالنسبة للمؤرخ على الرغم من أن اهتماماتها قد تكون فقهية بالأساس، بمعنى أن النازلة في أساسها لا تتعدى في أصلها ذكر الحكم الشرعي في حلاله أو حرامه، غير أنها إذا ما استنطقت استنطاقا صحيحا فبمكنة المؤرخ المعاصر واعتمادا على التطورات المنهجية التي عرفها البحث التاريخي أن يخرج بمعلومات جد مهمة عن البنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المويتاني، ككل، وهي كذلك مظنة من مظان التاريخ للفئات الهشة والضعيفة من خلال الأحكام التي وردت في ما لهذه الفئة من حقوق ومن واجبات اتجاه الآخر.

أ. الأتباع مالهم وما عليهم من خلال الوثيقة الأهلية:

عالج الفقهاء بكثير من التدقيق في الجزئيات أوضاع هذه الطبقة وما يعن لهم من مشاكل خصوصا في ظل غياب سلطة مركزية ترعى الحقوق والواجبات من لدن الجميع، وظلت الفئتين المتمركزتين على

---

[1]. المختار بن حامدن، الحياة الثقافية. مرجع سابق، ص. ١٨٤

أعلى السلطة الاجتماعية ينظرون للمسألة خصوصا الزاوية منها أصحاب القلم في هذه البلاد، ولعل من البدهي هنا أن الطبقة الزاوية سترجع كل معاناة هذه الطبقة إلى الفئة الحسانية أصحاب السيف، ماداموا لا يتمتعون بمواصفات دينية تخولهم الإحسان إلى هذه الفئة الضعيفة. ولعل هذا الواقع هو ما يصوره لنا الشيخ سيدى محمد الكنتى في كتابه الطرائف والتلائد، والايدلوجيات التي اتسم بها الطرفان إذ يقول:"... أما بعد فإن هذه البلاد الصحراوية السائبة التي لا تبلغها أحكام الأمراء ولا تنالها أيديهم... بل أهلها ثلاث طوائف: ظلمة متغلبون، وزوايا مغلوبون، ولحمة ومساكين مملوكون تضرب على رقابهم الجزية ويتوارثون جيلا بعد جيل... وهم مع ذلك ضعفاء الإيمان سخفاء المروءات، لا يحجزهم عن التغاور والتناحر فيما بينهم ولا يدفع عنهم مكر الظلمة وشديد عدوانهم إلا من كانوا في ملكه من إخوانهم..."[1].

وغير بعيد من ذلك جاء في جواب الشيخ سيد المختار الكنتي على رسالة من بعض المجموعات الزاوية في أروان بهذا الخصوص قوله:

"...إن كناته يزعمون أنهم أكثر منكم و أقوى شوكة ومعهم من المساكين ما ليس معكم عشره، وقد خلوا بين بني حسان وبين مغارمهم ولم يتعرضوا لهم بمنع، وإن ظلم أحد منهم من له عادة عليه عادة أخذوا منه ذلك برفق وتبقى عروضهم سالمة ودينهم مصونا... وتلك حرفة الزوايا من قديم الزمن، إذ لا قدرة لهم على غير ذلك، فإن حاولوا غير ذلك كانوا كالحافر بظله عن حتفه، واللصوص كلاب وذئاب قد تركوا دينهم لدنياهم والزوايا على العكس فإنهم تركوا دنياهم لدينهم، فمن صدق منهم مع الله أنصفه منهم ..."[2].

وفى نفس السياق يعالج الشيخ سيدى محمد قضية المكس ب[3] بقوله أن: "...المكس ظلم من أصله إلا أن أصحاب الشوكة صيروه عادة يموتون عليها ويحيون عليها، وكان ما يدفعون إليهم دافعا عما وراءه من أموالهم على وجه المداراة، فحيث كان الأمر كذلك فإنه يجب ارتكاب أخف الضررين...".

---

[1]. الشيخ سيدى محمد، الطرائف والتلائد في كرامات الشيخين الوالدة والوالد. تحقيق عابدين بن باب أحمد بن حم الأمين، منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ١٩٩٤ ، ص. ١٢٦

[2]. الشيخ سيدى المختار الكنتى، فتاوى. مخطوط الزاوية الكنتية بنواكشوط، ص. ٥٣

[3]. الشيخ سيدى محمد ابن الشيخ سيدى المختار الكنتى، الطرائف والتلائد. مصدر سابق، ص. ٩٥

وتطالعنا هنا فتوى لابن الأعمش [1] "عن ناس مساكين كسبوا مالا تحت آخرين استحرموا بهم وصاروا من جملتهم يدفعون عنهم الضيافة، ويدفعون المغارم والنهب وإن نهب لهم شئ استردوه. ثم أراد هؤلاء أن يرحلوا عنهم، وطلب الآخرون قيامهم على المال وزعموا أن المال لهم، هل لهم شئ في ذلك؟. فأجاب بأنهم شركاء في المال بقدر قيامهم، فينظر في قدر المال وقدر القيام، فكل على حسبه، وإن أشكل الأمر فهو بينهم على النصف".

واستند الشيخ محمد المامي، وهو الذي شغل الموضوع باله كثيرا وعالجه في أكثر من نص من نصوصه الوافرة، إلى محاولة التأويل مستندا على النصوص التاريخية والشرعية في هذا المجال من قبيل "مشاطرة عمر بن الخطاب ﷺ لعماله، ومنهم أبو هريرة، في مالهم المربى تحت يد الإمارة" مرجعية لممارسات ذويه و أضرابهم من الزوايا تجاه مال الأتباع وعزا لبعض فقهاء المنطقة قولهم بحق المستظل بهم في نصف مال المستظل وقول آخرين بالثلثين، حين قال: "...ومن ذلك ما جرى عليه علماء هذا الإقليم، ومنهم محمد بن الطلبة، أقلامهم من قسم المال سوية بين المربي والمدافع. ومن ذلك قضية آل الحاج المختار التي حضرها ألفغ الخطاط، وهي في نفس المسألة، فقسموه سوية. وسمعت بأن بعضهم، و أخاله عمر الخطاط، ذكر فيها الثلثين للمدافع ...".[2].

وسبق لصاحب الوسيط [3] أن تنبه إلى هذه الحقيقة في معرض حديثه عن سكان شنقيط، فقال: "...وصارت أهل حسان تتناهب الأموال ويقاتل بعضها بعضا ، وصار ما كانوا يأخذونه من اللحمة (آزناكة =الاتباع) ملكا متوارثا إلى أن صاروا يبتاعون رقاب اللحمة، أعني أن يبيع أحدهم من يتولاه للآخر مع اعترافهم بأنهم أحرار، ولا يعنون بالبيع الاسترقاق الشرعي، بل مرادهم بيع المكس الذي يؤخذ من أحدهم...".

(أما الزوايا) فمن عجيب أمرهم أنهم لا يعدون ظلم اللحمة ظلما ، ويقولون فلان يدافع عن المسلمين إذا كان ينصر الزوايا على من ظلمهم ولا يقدح في استقامته سفك دماء حسان ولا ظلم اللحمة. وربما اعترض على بعض من وقف على أمور أهل تلك البلاد بأن بعض زوايا أهل القبلة له أتباع من اللحمة يأخذ عليهم المكس، وكذلك بعض أهل تيرس، فهم في

[1]. ابن الأعمش، **فتاوى**. م، س، ص. ٧٥

[2]. محمد المامى، كتاب البادية. المعهد الموريتانى للبحث العلمى، ص. ٦٨

[3]. ابن الأمين، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**. مصدر سابق، ص. ٤٧٦

هذه كحسان. والجواب: إنما أردنا الأكثرية، ولا ريب في أن الذي قاله صحيح...".

وينحو بن حامد [1] هذا المنحى مبرزا أهمية الأتباع الاقتصادية بالنسبة للفئة الارستقراطية وتأويلاتها في الانتفاع بهم، فيقول: "...واللحمة هم ثروة حسان الرئيسية، كل واحد يعرف أصحابه، فمن كان أكثر أصحابا كان أعظم ثروة، فكل يأخذ مغرما سنويا محدودا على أصحابه، ولا يحسبه ظلما إلا أن يتعدى المقدار المحدود وهم يتابعون في الأصحاب، ويرثهم منهم الذكور دون الإناث. وقد يتأول المتدين منهم لذلك بكونه مدافعا عنهم، أوبأنهم مستغرقوا الذمم...". أما الزوايا ف"...أكثرهم يتورع عن إغرام اللحمة وبعضهم يتأول ذلك إما استحقاقا بالقضاء والفتوى ونحو ذلك إما لأنهم مستغرقوا الذمم...".

ويحدد الشيخ محمد المامي موقف الشرع من تلك الظاهرة ويعللها سياسيا واجتماعيا بقوله: "... أما ميراث النساء في خراج أزناكة فملك الجبر إجماعي الوجوب، ولكن هذا المال متوقف حقيقة ملكه على نصب السلطان المنفذ للأحكام لأنه منازع فيه ضرورة فلا بد للمنتفع منه من نزاع عظيم وجهد جسيم ، والنساء لا يعددن لشئ من ذلك. قال تعالى:"أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين". فلو أوتي النساء حصة منهم لا احتجن فيها إلى فتنة عظيمة تذهب أجرتها بأكثر من منفعتها كما في كنز هرمي مصر. فلذلك رأى أسلافنا المتولون لحار مسائل هذا المال، والمسائل يتولى حارها من تولى قارها، أن يقبلوا لأزناكة تخصيص توليتهم بالرجال ليلا ينفروا إلى حسان فيدعون إلى شربه ثانية فتنقطع المنفعة عن الرجال والنساء، فقبلوا ذلك مدارات وسياسة ولم يطلبوا لبناتهم ولا أخواتهم شيئا منه مع الوازع الطبيعي الذي يحملهم على صونهن ومنعتهن. ولكن أجروا عادة لابد منها وهي أن أهل الفضل يقومون على نسائهم فيما لا شبهة لهن فيه فأحرى ما فيه لهن فيه شبهة فلا بد من الرضخ على قدر الحال والعادة. قال تعالى: "ولا تنسوا الفضل بينكم"، وإنما نزلت في عفو النساء عن حقوقهن أو عفو أوليائهن ولكنها عامة، فهو خصوص أريد به عموم..."[2].

ويقر الشيخ سيديه [3] مبدأ الانتفاع من مال الأتباع على أساس الدفع والنفع،

---

[1]. ابن حامدن، **الحياة الثقافية**. مصدر سابق، ص. ١٨٥ وما بعدها

[2]. محمد المامى، **إجمان البادية**. مصدر سابق، ص. ٢٧.

[3]. هارون بن الشيخ سيديا، **كتاب الأخبار**. مكتبة أهل الشيخ سيديا، الدفتر رقم٤، ص. ٣٣

إلا أنه يعارض بحزم بيعهم كما يتجلى في فتوى طويلة يحيل فيها إلى أكثر من مفت فيقول:

"... وأما بيع الأتباع الحلفاء والموالي فأمر منكر تستك منه المسامع لما فيه من بيع الأحرار إن قصد العقد على وظيفتهم وأعقابهم. وأما كون البائع لا يقدر أن ينفع ما تعلق به دون الجماعة بل الجماعة هي الدافعة النافعة فالحق فيما باع للجماعة لا له هو لأن مفاد الشرع أن يعاوض كل أحد على قدر عمله وعلى قدر نفعه للمعاوض له. وقد وجدت لشيخنا ﷺ وعني في بحث المداراة أن المدار على الدفع والنفع، وعندي أن ذلك هو مدلول نص تكميل ميارة للمذهب (...). وهذا هو أحد أصلي الزوايا الورعين في انتفاعهم من أصحابهم، والأصل الثاني كونهم تسببوا لاتباعهم في التكسب. وفي أجوبة سيدي عبد الله بن ألفغ سيد أحمد أن من تسبب للإنسان في التكسب حتى تكسب أن له النصف من ماله عند مالك وهو المشهور، والثلث عند ابن القاسم كما في العتبية ... فبات أن من أضافت له الجماعة بعض أتباعها من غير دفع منه ولا نفع لا حق له فيه شرعا، وإنما الحق فيه للجماعة لأنها هي الدافعة النافعة (...). وأما جعلهم لمالهم عند أتباعهم فأمر زائد على الأصلين، وأما القولين الأخيرين فينبغي أن يعمل بهما في هذا الزمن لكثرة المخاوف والمكاره وصعوبة التكسب في هذا الزمن عكس زمن الشيخين المختلفين. وكل عام ترذلون جار عمومه حتى في الإعتزال، ولهذا عبر بعض قضاة المتأخرين بالثلثين وبأكثر كما تلقيته في كثير من فتاويهم وقضاة قطر القبلة...". وبرزت قضايا أخرى عالجها الفقهاء بكثير من التمحيص والتدقيق في فتاويهم.

ب. اشكاليات تناولها الوثيقة الأهلية حول الأتباع:

لعل من أهم الاشكالات التي تناولها الفقهاء في هذا المجال والتي كان محل درس مستفيض من قبلهم قضية زكاة مال الأتباع وكيفية الاستفادة منها إذ يقول الشيخ سيدي في أحد فتاويه في قضية [1]، وجوب زكاة مال الأتباع قبل حل النزاع بشأنه، فقال: "....إن المال المربى تحت شخص، وحكم له القاضي بنصفه وتركه بيد أربابه الأقدمين مخافة المفسدة أو رجاء النفع، تجب زكاته قبل الحكم فيه على مالكه الأول. و أما بعد الحكم فيجب على كل من المحكوم له والمحكوم عليه زكاة نصيبه، إن بلغ النصاب أو كان عنده ما يبلغ النصاب.

[1]. الشيخ سيدي، فتاوى. مكتبة أهل الشيخ سيديا، ص. ١١٣

وأما سقوط زكاته سواء حكم فيه أم لا ، فلا موجب له شرعا...".

أما الشيخ محمد المامي فقد استهل باب زكاة مال أزناكة من كتاب البادية [1] بقوله: "...ورد سؤال عما عمت به البلوى في بلادنا هذه من تعطيل زكاة مال النزاع بين المدافع والمربي (...)، فوجدنا الملك غير التام يجب تمامه على كل من المتنازعين ليلا يكونا متمالئين على عدم الزكاة على القول بأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب مطلقا...".

وعلى العموم فقد تناولت هذه الوثائق كثيرا هذه القضية، وطبيعي أن يكون النظر من باب المصلحة العامة . رغم مكانة الفقيه التي لا مراء فيها . من لدن طوائفهم التي تفرض نوعا من الوحدة بسن تشريعات لا تخرج عن الفضاء القبلي لكونه نوعا من السلطة المركزية قبل قيام الدولة الوطنية الحديثة، لينصب اهتمامهم كذلك على ظواهر أخرى حرية بكثير من الدراسة مثل إمامة العبد وتصرفه من عدمه بالإضافة إلى ذلك شهادة العبد.

ج. قضايا عامة من خلال الوثيقة الأهلية عن المهمشين:

سنتناول في هذا الجانب مجموعة من الظواهر سال فيها حبر الفقهاء كثيرا، وإن كان تنظيرهم فيها لم يخرج عن دائرة المتفق عليه في أصول وأمهات الفقه، وإن وظف توظيفا قد يخرج عن المبادئ الاسلامية الأصيلة في نقائها وعدم التفرقة في الألوان أو الجنس أو العرق [2].

١. إمامة العبد: لم تتعرض المصادر التشريعية لمسألة شرط الحرية في الصلاة، وإن اختلفت في مسألة صلاة الجمعة [3].

ولعل الفتاوى الموريتانية تكمن خلاصتها في هذه المسألة وان طبعت بطابع إيديولوجي وفئوي في هذه الأبيات:

إمامة العبد لها أقسام
جائزة مكروهة حرام
يكره راتبا بفرض وإمام بسنة،
وهو بجمعة حرام [4]

٢. شهادة العبد: لا تعطى الفتاوى الموريتانية مصداقية لشهادة العبد الفاقدة لشروط الإشهاد حسبما نص عليه الفقهاء، وأبانوه في نوازلهم، فقد أوضح محنض بابه بن اعبيد في جواب له عن

---

[1]. محمد المامى، كتاب البادية. مصدر سابق، ص. ١٢٧

[2]. مصداقا للآية القرآنية في ذلك: " وجعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير". سورة الحجرات، الأية رقم ١٣

[3]. ابن قدامة، المغنى. الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، (د،ت)، ص. ٣٤١/٢

[4]. لعلنا هنا يمكن أن نشير إلى الكاف المشهور الذي تلهج به الذاكرة الشنقيطية حول" عبد مسومة" الذي يبدوا أنه بلغ مبلغا كبيرا من العلم، إذ يقول:

اصلاتك يولف بي ما تتواس مخلان
عبدك فالطاعة وانى وفى العبد تأويلان

استفتاء بشأن شهادة العبد فيما تعذر فيه غيره كمعرفة الحيوان، فقال:

" الجواب، والله الموفق، أن شهادة العبد لا تقبل، ولكن يقبل قوله فيما يقبل فيه خبر الواحد لكون ذلك من باب الخبر، كما قبل قول حامل الهدية وغير المستأذن إن كان صبيا أو كافرا أو عبدا، فقال مالك: (...)وقد ذكروا أن الراعي المشترك بين قوم يصدق في تعيين أولاد الغنم إذ لا يعلم ذلك إلا من جهته"[1]. لتتنزل تصرفاته في نفس المستوى.

٣. تصرفات العبد المأذون: تعددت فتاوى الفقهاء في هذا المجال وتبعاتها الاقتصادية، إذ يقول محنض بابه بن أعبيد فى فتاويه ما نصه: "الحمد لله وبعد، فأن العبد المأذون له في التجارة ـأي البيع والشراءـ ليس لسيده من ماله إلا ما فضل عن قضاء دينه، والعبد يكون مأذونا بمجرد سكوت سيده عنه وهو يراه يبيع ويشتري كما في نص المدونة وغيرها"[2].

ورغم تباين بعض الفقهاء في تصرفات العبد المأذون من قبيل فتوى الكصرى التى يقول فيها: "سؤال عن حكم ما يفعل في بلادنا من إمكان العبيد من شراء الخراج ونحوه هل هو ممنوع لقولهم ولا يتكل في ذلك على من لا يعرف الأحكام أو يعرفها ويتساهل بها، ولا شك في تساهلهم إذ لا دين لهم. وعلى أنه ممنوع هل يبيحه الضرر؟. جوابه أنه لا يجوز للشيخ أن يوكل على بيعه وشرائه من لا علم له بأحكامها"[3].

وقد حاول بعض الرعاة الاستفادة من وضعية العبد المأذون وتصرفاته وتحمله جزءا من التبعات الناجمة عن التلف سواء أكانت عن قصد أم لا إذ يقول الكصرى في إحدى فتاويه ما يلى: " عن عبد غير مأذون له في التجار استؤجر على رعاية بقر وقتل منه بقرة هل تكون قيمتها في رقبته أو في ذمته إذا أعتق؟. الجواب أنها تكون في ذمته إذا عتق ولسيده إسقاطها عنه قبل العتق"[4].

الخاتمة:

و ختاما لهذا المقال فإن التنظيرات العامة لهذه الوثائق الأهلية أنها ساهمت كثيرا في إعطاء صورة عن هذه الفئات من خلالها يمكن كتابة تاريخ وطني، يعتمد الميكانيزمات والآليات الضرورية لكتابة تاريخ رصين يتسم بقدر من الجدية في طرح القضايا الشائكة في تاريخ هذا البلد، والتي

---

[1]. محنض بابه بن أعبيد، فتاوى. المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص. ٤٤

[2]. نفسه، ص. ١٦٥

[3]. الكصرى، فتاوى. المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص. ٢٣١

[4]. نفس المصدر، ص. ٢٣٩

لم تنل حظها من الدراسة، كما أنها ستساهم في غربلة التاريخ الوطني، وربما تغيير الكثير من الثوابت التي أصبحت من باب الأساس لدراسات كثيرة حول هذا المجال، ولعل تحقيق هذا المطلب يتطلب أبعادا ثلاثة:

.أهمية الوثيقة التاريخية في الكتابة عن المهمشين في البلاد الموريتانية والأرقاء ممن تجاوزتهم الكتابات التاريخية الرسمية، ولم تعطهم حقهم من الدراسة والتمحيص.

.إقامة تاريخ وطني يعتمد على جميع المصادر من مخطوطات وروايات شفوية وأرشفتها أرشفة علمية والاعتماد على الفتاوى والنوازل وإخراجها إلى الوجود.

. تكوين الباحثين الشباب وتشجيعهم على العمل الجمعوي سواء على صعيد البحث أو التكوين الذي يتطلب الكثير من العمل الببليوغرافي من أجل ضبط هذه الوثائق التي يتعرض أغلبها للاندثار بفعل عوامل المناخ وعدم الاهتمام من قبل المختصين، واعتبارها ملكا شخصيا لا يجوز المساس به ولا الاستفادة منه.

.وهو سابق على ما سواه إنشاء مركز وطني يهتم بصياغة وكتابة تاريخ يعتمد على مختلف المصادر المتاحة في البحث المعاصر، وطبيعي جدا أن يساهم في خلق روابط المشترك والمؤتلف بين أطياف المنطقة، ولا يخفى ما سيساهم به في خلق وحدة وطنية جادة، وإشراك الجميع في صناعة التاريخ، لكونها هي الأخرى صانعة له ومؤثرة فيه. وسيساهم الأمر في دراسات جادة حول تاريخ المنطقة بكثير من النقد والتمحيص، والانفتاح على مواضيع جديدة لم تكن بمكنة الباحث والمؤرخ في البلاد الموريتانية.

: الفتاوي والمراسلات والتوثيقات العرفية كوثائق ومصادر في كتابة التاريخ (الحالة الموريتانية نموذجا)

الباحث **الشيخ أبراهيم آكيه**/ موريتيانيا

جامعة محمد الخامس- المغرب

ملخص

تناول هذا البحث أهمية بعض الوثائق المكتوبة كمصادر في كتابة التاريخ، خاصة الفتاوي الفقهية والتوثيقات العرفية ، والمراسلات سواء كانت مراسلات أهلية ،او مراسلات بين الأعيان وقادة الرأي من علماء ومشائخ ورؤساء عشائر أو قبائل ، وقد ركز البحث علي موريتانيا كمجال للدراسة

سعي البحث الي تقديم نماذج من بعض أصناف هذه الوثائق مع تقديم قراءة فيها تبين طرق البحث فيها واستخراج مايفيد الباحث في التاريخ من معلوماتها كما حاول البحث ان يعطي تصورا منهجيا حول تصنيفها ومدي موضوعيتها وقدم نماذج من جهود الباحثين والمؤرخين الموريتانيين في جمع هذا الشكل من الوثائق وتحليله ودراسته واستثماره في مجال الدراسات التاريخية والاجتماعية بشكل عام

كلمات مفتاحية

وثائق ' فتاوي' مراسلات ' توثيقات عرفية ' كتابة التاريخ ' مصادر

Summary:

This research discusses the importance of certain documents written as sources in the writing of history, especially, the doctrinal fatwas, the traditionally notarized acts and contracts, as well as the correspondences (whether messages of communication between individuals or correspondence between dignitaries, opinion leaders, scholars, sheikhs and tribal leaders).

The research focused on Mauritania as a study area.

This research seeks to provide examples of certain types of documents with a reading presentation showing methods of researching and exploiting informations that would be useful, historically, for researchers.

The research also attempts to give a systematic perception of the classification of such informations and determine the extent of its objectivity.

In addition, it provides examples of the efforts of Mauritanian researchers and historians in collecting, analysing, studying and exploiting this form of documentation in the field of historical and social studies in general.

Keywords:Documents, Fatwas, Correspondence,Notarized acts and contracts, Documents, History, Sources

تقديم

لابد لكاتب التاريخ من الاعتماد علي مصدر يستند عليه في كتابته للتاريخ وكلماتنوعت مصادر الاخبار لدي المؤرخ في اطار بحثه عن المعلومات كلماأعطي ذلك فرصة لثراء مضمون مايكتب

وحسب نظرة مدرسة الحوليات الفرنسية التي طورت من أسلوب الكتابة التاريخية فان كل مايمدنا بمعلومات عن حقبة ما يعتبر وثيقة[1] وبالتالي فمفهوم الوثيقة انطلاقا من فهم هذه المدرسة يعد مفهوما شاملا الا أن هذه الشمولية في اللفظ والمعني وهذا التنوع في الشكل منح لمنتهجي النقد في مجال الكتابة التاريخية ومناهجها داخل هذه المدرسة وخارجها مجالا للتصنيف صنفوا من خلاله انواع الوثائق ودرجات المصادر من حيث القيمة والاهمية والمصداقية والموضوعية وفي عرضنا هذا سنركز علي انواع من المصادر المكتوبة هي الفتاوي والمراسلات والتوثيقات العرفية كمصادر للتاريخ من خلال الحالة الموريتانية وذلك لان الدارس للتاريخ الموريتاني خاصة في الحقبتين الحديثة والمعاصرة سيجد أن هذا النوع من المصادر هو الذي يشكل المصدر الاكبر للاخبار خاصة مايتعلق منها بالجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبشكل أقل الجانب السياسي الذي يرد تارة في شكل اشارات عابرة

وربما يعود هذا الي تزايد دور الفقهاء والقضاة والمصلحين الاجتماعيين داخل المجتمع في هذه الفترة من تاريخ البلاد وكذلك الي ازدهار الثقافة العربية الاسلامية في البلاد خلال هذه الفترة مما جعل الخطاب الفقهي وتجلياته تكون واضحة ومتحكمة في حياة المجتمع بشكل لافت وجعل هذه الفئة هي التي تتحكم في انتاج المكتوب بكافة اشكاله (فتاوي ، أحكام قضائية ،مؤلفات، رسائل ذات طابع فقهي سجالي أو ذات توجيه ونصح ، توثيقات عقارية، او توثيقات متعلقة بمحاضر صلح

ومن اجل أن نضع اطارا منهجيا لمناقشة كافة عناصر هذا الموضوع فاننا لابد من ان نركز علي الاسئلة التي يطرحها البحث

ان اهم الأسئلة التي تتبادر الي ذهن الباحث في هذا الموضوع هي :

كيف نبني تصنيفا لهذا الشكل من الوثائق ؟ وما مدي موضوعية كل منها ؟ وماهي الطرق التي تمكن الباحث من الاستفادة منها؟ وماهي التحديات والمشاكل التي تواجه الباحث في اطار التعامل معها ؟ ثم ماهي الجهود التي قيم

[1] - محمد حبيدة ، مقدمة كتاب : "الكتابة التاريخية" لمجموعة من المؤلفين ، الطبعة الاولي ، افريقيا الشرق ′ المغرب ٢٠١٥ ، ص ٨

بها من طرف الباحثين في سبيل دراسة هذا الشكل من الوثائق والتعريف بها وبما تختزنه من معلومات ؟

قبل أن نبدأ في عرض عناصر الموضوع انبه أن ماسنتحدث عنه هنا هو تلك الوثائق التي كتبت في سياق المعرفة التقليدي بموريتانيا قبل ظهور الدولة الوطنية وما صاحبها من تقنين وظهور لمؤسسات متخصصة منحها القانون صلاحية الافتاء والقضاء والتوثيق وإن كان من استناء يخص الحديث عن مرحلة الدولة الوطنية فهو خاص بالمفتين والقضاة من خارج تلك المنظومة أو بشكل أدق افتاء العلماء خارج اطار مؤسسات الافتاء الرسمي وهو مايمكن أن نطلق عليه الافتاء والقضاء الاهلي

اولا : الوقوف عند المفاهيم كاطار للتصنيف

تنقسم انواع الوثائق التي سنعرض لها هنا الي خمسة أشكال من الوثائق التقليدية وذلك من حيث الشكل العام وحسب مضمون الوثيقة

- الشكل الاول هو الفتاوي سواء كانت تلك الفتاوي تتناول مواضيع في جوانب الفقه المعروفة من عقيدة وعبادات كالصلاة والزكاة والصيام والحج أو مجال المعاملات كالبيوع والانكحة او مجال الفرائض (التركات) أو الآداب آداب الفطرة أو كانت تتناول مواضيع أخري في مجال الافتاء تتعلق بالقضايا الفكرية واللغوية والمذهبية كالفتاوي في مجال الجهاد والتصوف ومسائل القراءات والاختلاف في نطق الاحرف وما ينجر عن ذلك من مساجلات وكذلك الفتاوي المتعلقة بجانب العادات

تأسيسا علي هذا يتبين لنا أننا في هذا الصنف من الوثائق نكون أمام كم هائل من المعارف المتخصصة التي تحتاج الي تأن كبير وتحتاج أيضا الي معرفة الباحث للسياق المعرفي الذي تم في إطاره انتاج هذه المعرفة حتي يميز بين ماهوثانوي من هذه الوثائق وبين ماهو مهم ويجب أن يدرس لكونه قد يعطي للباحث معلومات تساهم في تحليل بعض جوانب الفترة أو الظاهرة التي هو بصدد دراستها وقد يصادف فيه من المعلومات ما قد يؤكد فرضية أو ينفي به أخري بمعني أنه علي سبيل المثال من يقوم ببحث حول القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية في موريتانيا وجوارها القريب منها خلال القرن الثالث عشر هجري التاسع عشر ميلادي يجب أن يعرف أن أهم الاشكالات التي شكلت مشغلا لعلماء منطقة غرب الصحراء عموما وموريتانيا خصوصا في هذا القرن هي :

- مسألة الكفاءة الزوجية
- أزمة القضاء ومحاولة تنظيم حقل القضاء والفتوي
- استفحال ظاهرة التدخين
- تفشي ظاهرة الطهارة الترابية بدل المائية

- فتاوي تبديع بعض الطرق الصوفية لبعضها الآخر انطلاقا من ممارساتها في اطار طقوسها التي يمارس المريدين في اطار الصراع الطرقي[1]

اما من يدرس وثائق القرن العشرين فسيجد مشاغل الفقهاء الكبري قد تحولت الي

مناقشة الموقف من اشكالية الاستعمار وتجليات تحكمه واشكالات التعامل معه ومع مدارسه التعليمية[2]

معرفة الباحث لهذه المسائل المتعلقة بمشاغل الفقهاء في كل قرن وفي كل حقبة هي التي تسهل عمله وتمكنه من الامور التالية :

- أنها تجعله واعيا لعملية انتقاء الفتاوي التي يريد والتي ينبغي التركيز عليها ضمن كم هائل من الفتاوي
- أنها تمنحه معرفة التباين بين مواقف العلماء حول تلك المسألة بشكل دقيق
- أنها تمنحه معرفة ماهو متجدد من القضايا وماهو ممتد منها من القرن السابق أو إلي القرن اللاحق وبالتالي يمنحه هذا قدرة علي التحليل المرحلي الدقيق للظواهر ويساعده في القراءة التي يود تقديمها حول أي مرحلة

الصنف الثاني من هذه الوثائق هو وثائق التقاضي سواء كانت أحكاما قضائية أو كانت محاضر صلح أو محاضر مرافعات قضائية وعادة مايحتوي هذا الصنف علي بعض المعلومات المهمة والتي في بعض الاحيان تاخذ شكل اشارات عابرة وتتباين أهميتها بتباين اسلوب القضاة او محرري تلك التوثيقات فاحيانا يضيف بعضهم تعاريف زائدة في اثباته لهوية الاشخاص كمهنة الشخص[3] او صفاته كورعه واستقامته[4] أو مكانته الاجتماعية ومن المهم للمؤرخ أن يدقق في كل الاسماء الواردة في مثل هذه المحاضر ويحدد اطراف النزاع وشهود الصلح بالنسبة لمحاضر الصلح وشهود التزكية بالنسبة للمرافعة ان كان في مضمونها ما استوجب شهودا وتحديد

---

[1] - تناولت هذه القضايا ومواقف العلماء منها بشكل مفصل في الفصل الثاني من رسالة التخرج في الماستر

[2] - إزيد بيه بن محمد محمود ، الزوايا في بلاد شنقيط في مواجهة الاستعمار الفرنسي فصول في التاريخ السياسي الموريتاني ، المطبعة الوطنية أنواكشوط ٢٠٠١ . صص١٨١-٢٩٨

[3] - وثيقة مرافعة كتبها القاضي محمد ناجم ولد أعلاتي قاضي أهلي بالشرق الموريتاني مارس القضاء لعدة عقود توفي ٢٠٠٨ للرجوع اليها يرجي الاطلاع علي الملاحق

[4] - حسب النماذج التي اطلعنا عليها من مرافعات القاضي محمد ناجم السالف الذكر فانه يزكي بعض الشهود بقوله فلان وهو عندنا عدل رضي ثم يستشهد بقول ابن عاصم في نظم متن العاصمية في التقاضي

واشتهرت عدالة الانسان بحسب الزمان والمكان

يقصد بما فشي سماعه بين الناس عن الشخص المقصود من استقامة وصدق في القول وعدالة

نوع النزاع لان المتتبع لمثل هذه الامور يستطيع أن يحصل كما من المعلومات يساعده كثيرا في تصحيح أسماء الاعيان والقادة ويمكنه ايضا من معرفة وتحديد مراحل حياة بعضهم من من كانت المرحلة التي عاشوا فيها مجهولة لدي الباحثين لعدم وجود مصدر يتكلم عن تاريخ ميلادهم او وفاتهم فوجود اسم احد ممن تنطبق عليهم هذه الحالة مع شخص مشهور ويعرف تاريخ ميلاده او وفاته في وثيقة شهدا عليها او حضرا لمجلس الصلح الموثق فيها او كانا طرفي قضيتها يؤكد معاصرتهم وبالتالي يعين علي كشف المرحلة التي عاش فيها أيهما لم تتوفر معلومات ازدياده او وفاته في المصادر من قبل وقد مكنتنا بعض الوثائق من تحديد فترات العديد من الاشخاص لم تكن في السابق فترات حياتهم معروفة بشكل مضبوط

الشكل الثالث الوثائق المرتبطة بالشؤون الاهلية من توثيقات عرفية لقضايا الدين والهبات والعطايا والرسائل العامة ومايستدعي أن ينبه عليه هنا هو أن هذا الحقل يحصل فيه تدخل غير العلماء ممن اشتهروا بالعدالة والاستقامة عند المجتمع فالهدف منه في الاساس هو توثيق مضمون مايحصل بين الاشخاص من معاملات في هذه الجوانب من الحياة وكل من يتقن الكتابة قد يتاح له تحرير توثيق لعقد دين او بيع او هبة

الا أنني سأتوقف هنا عند صنف الرسائل منها لأفرق بين نوعين منها هما:

- الرسائل الاخوية او الاخوانية ان صح التعبير وهي تلك الرسائل المقتضبة عادة والمحددة موضوعا بحيث يقتصر مضمونها علي القاء التحية من المرسل علي المرسل اليه واطلاعه علي اخباره من صحة ومعرفة حال وتزويده بمعلومات عن الحالة العامة او اطلاعه علي تفاصيل أمر بعينه سبق وأن استفسره عنه في مراسلة سابقة بينهما

هذا الصنف من الرسائل رغم طابعه الخاص ورغم كونه يخص الاشخاص العاديين وتفاصيل حياتهم يعد مهما في بعض الجوانب لانه ينقل الينا بعض مشاركات العامة في صنع تفاصيل بعض الاحداث والامور ويغطي جانبا مهما من التفاصيل العامة لحياة الشعوب وينقل الينا تصورات العامة لبعض قضايا الحياة وامورها ومن المعروف أن كتب التاريخ والتراجم تهمل كثيرا حياة العامة والاشخاص العاديين ولولا مثل هذه

الوثائق من مراسلات وعقود و كتب بعض الرحالة والمستكشفين وماضمنوه فيها من مشاهداتهم لما وصلنا من أخبار العامة شيئ

الصنف الثاني من الرسائل هو الرسائل التي حررها قادة رأي كالعلماء والقضاة والمفتين وزعماء العشائر والمجموعات هذا الصنف من الرسائل يعطي معلومات قيمة ومتنوعة عن تفاصيل بعض الاحداث والصراعات الفكرية والسياسية وبعض القضايا محط الاهتمام من طرف نخب البلد ومواقفهم من تلك القضايا كما يتناول أحيانا تفاصيل بعض تلك القضايا ويغوص في خلفياتها ويتداخل فيه عادة الرأي الشخصي لكاتبه مع آراء غيره حول المسألة الواحدة وتتحدد اهمية كل رسالة من هذا الشكل بحسب موضوعها وبحسب مقدرة كاتبها علي ابداء الرأي من خلال تناوله لنقاط ضعف خصمه وقد يتطور السجال أحيانا بين خصمين فيأتي كل منهما بمعلومات غير متاحة عن الآخر لكونها من المسكوت عنه

ويعد تراث الزاوية الكنتية من أغني ماكتب في مجال المراسلات بشتي اصنافهاوهو مايعبرحسب بعض الباحثين عن مدي نضج النهضة العلمية والادبية التي وصلت اليها هذه الزاوية ومشايخها[1] وتعد مراسلات زعماء الزاوية خاصة في عهد كل من الشيخ سيدي المختار الكنتي ثم عهد ابنه خليفته الشيخ سيدي محمد الخليفة ثم ابن الاخير وحفيد الاول الشيخ سيدي احمد البكاي من أكثر عهود هذه الزاوية فاعلية وحضورا علي مستوي ربط العلاقات مع مختلف الامارات والمشيخات والدول والسلطنات في غرب الصحراء وجوارها القريب منها وقد تنوع مضمون رسائل الزاوية فمن أشهر الرسائل في عهد الشيخ سيدي المختار رسالته الموجهة الي الملك المغربي محمد بن عبد الله[2] في اطار رفض الاول لتولية الاخير للمدعو الحيوني علي منطقة أزواد وفي طيات الرسالة يزاوج الكنتي بين آرائه الشخصية ومواقفه من المولي (الحيوني)وبين تكييفه الفقهي للقضية كما يوجه الخطاب الي الملك بعبارات

[1] - حماه الله ولد السالم ،مقدمة تحقيقه ودراسة للرسالة الغلاوية ، ،مؤسسة الشيخ مربيه رب لاحياء التراث والتبادل الثقافي ،مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ٢٠٠٧ صص ٧-٨

[2] - الشيخ سيدي المختار الكنتي ، رسالة الي السلطان المغربي محمد بن عبد الله ،تحقيق سيد أحمد احمد جد، دار قوافل للنشر،الطبعة الاولي ٢٠١٧ . صص ٢٧-٢٨

يمكن من خلالها فهم تجذر العلاقة بين الدولة العلوية والزاوية الكنتية وبعض المجموعات في غرب الصحراء[1] تلك العلاقة التي يبدوا أنها ظلت متأرجحة بين الصفاء احيانا والتوتر أحيانا أخري وتمثل هذه الرسالة إحدي أهم مراسلات الزاوية في هذا العهد مع كيان سلطوي خارج حدود منطقة غرب الصحراء

أيضا راسل الشيخ سيدي المختار العديد من زعماء العشائر بالمنطقة وكانت رسائله لهم اما في اطار النصح أو التدخل أحيانا في بعض الصراعات[2] وفي عهد الشيخ سيدي محمد الخليفة أيضا واصلت الزاوية نهجها في مراسلة الحلفاء والخصوم بآراء مشايخها في قضايا العصر ومن أهم الرسائل التي كتبها رسالته المشهورة بالرسالة الغلاوية نسبة الي المجموعة القبلية التي وجهت الرسالة الي بعض أعيانها[3] وهي رسالة يبين فيها الخليفة موقفه من الصراع الدامي الذي نشب بين قبيلته كنته وقبيلة أهل سيدي محمود[4] بزعامة عبد الله بن سيدي محمود الذي يعد هو الآخر شيخ تربية وزعيما روحيا وسياسيا لمجموعته وله كثير من الاتباع من خارج مجموعته وهي رسالة ضخمة تناول فيها الخليفة جوانب عدة من ذلك الصراع وأسبابه وتفاصيل بعض محطاته بالاضافة الي تعرضه لتاريخ المجموعتين المتصارعتين والعلاقات التي ربطتهما قبل ذلك الصراع[5] ثم تناول احدي محطات الحرب وإحدي المعارك التي أغار فيها خصمه واتباعه علي مجموعته حيث كيف تلك الحادثة من الناحية الفقهية معتبرا انها تندرج في اطار

---

[1] - لقد اختار محقق هذه الرسالة عنوانا لها انطلاقا من مضمون محتواها والعنوان الذي اختاره هو (رفض الركون لولاية الحيوني) ويلاحظ من العنوان المختار أنه يميل الي أسلوب السجع وهو أسلوب شائع عند مؤلفي تلك الحقبة وذلك ما أعطي لهذا الاختيار وجاهة من وجهة نظري حيث راعي فيه صاحبه بعدين بعد المضمون وبعد الاسلوب أي أسلوب مؤلفي تلك الحقبة في عنونة المتون والمؤلفات

[2] - يمكن الاطلاع علي نموذج من هذه المراسلات في الملاحق

[3] - قبيلة من قبائل الزوايا ترجع في نسبها الي أبي بكر الصديق وينتسب أفرادها الي جد جامع يدعي محمد قلي ومنه أخذت القبيلة نسبتها وتسميتها "لقلال" ورغم أن محقق الرسالة المذكورة سماها الرسالة الغلاوية الا أن الاصح في نظرنا هو أن تكون النسبة الي القلاويه بدلا من الغلاوية

[4] - تجمع قبلي يضم عشائر ومجموعات أخذ هذا التجمع أسمه من الولي الصالح لمرابط سيدي محمود الحاجي من فصيل إدويج من إدو الحاج الذي أسس أتباعه وتلامذته من شتي المجموعات والقبائل تجمعا بهذا الاسم وقد تطور هذا التجمع وأصبح له تأثير وحضور لافتين بعد وفاة الولي المذكور وذلك علي يد ابنه وخليفته عبد الله بن سيدي محمود الحاجي

[5] - سيدي محمد الخليفة الكنتي ، الرسالة الغلاوية ، تحقيق ودراسة حماه الله ولد السالم ، مؤسسة الشيخ مربيه رب لاحياء التراث والتبادل الثقافي ،مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ٢٠٠٧ صص ٢١٢ -٢٨٨

الحرابة مبينا رأيه الفقهي في المسألة[1] ولم تقف حدود الرسالة عند ذلك بل انها شملت نقولا عدة من متون في الفقه والادب والتصوف وقد كانت هذه الرسالة موضوعا لرسالة التخرج التي أعددتها لنيل الاجازة في التاريخ محللا لخطابها التاريخي وقد وقفت فيها علي عدة جوانب واستخرجت منها معلومات تاريخية مهمة في مجال التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي للمنطقة[2]

وبطبيعة الحال أن هذه الرسائل أيضا حظيت بردود لاتقل أهمية عنها خاصة تلك التي كانت مواضيعها تتعلق بسجال فكري أو صراع سياسي

وفي عهد الشيخ أحمد البكاي دخلت الزاوية الكنتية صراعا قويا ضد الطريقة التيجانية وكان هذا الصراع علي مرحلتين:

مرحلة أولي : اتخذ الصراع فيها طابع المساجلات والمناظرة الفكريةوتمثل هذه المرحلة رسائل البكاي الي مشايخ الطريقة التيجانية خاصة رسالته المشهورة الي اكنسوس أحد زعماء الطريقة التيجانية بالمغرب الاقصي وذلك في إطار التنافس بين الطريقتين ورفض كل منهما لبعض ما تتبناه الاخري في اطار تعاليمها وممارساتها وتأصيلها لمنهجها في التربيةوقد لاطف البكاي في رسالته تلك الفقيه أكنسوس وبين له فيه أن ما مأخذه عليه لايتعدي مسالة اتباعه للطريقة التيجانية وقد رد اكنسوس علي البكاي برسالة عنونها ب "الجواب المسكت في الرد علي من تكلم في طريق الامام التجاني بلا تثبت" [3]

المرحلة الثانية :تطور فيها الصراع من مجرد سجال طرقي الي سجال ذا طابع سياسي مالبث أن تحول حربا بين أتباع الطريقتين فخاضت

---

[1] - نفس المصدر السابق ، صص ٢٨٨-٣٦٤

[2] - كان مضمون هذه الوثيقة موضوعا للدراسة والتحليل في رسالة تخرجي من قسم التاريخ بجامعة أنواكشوط في مرحلة الاجازة "المتريز" في العام الجامعي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وموضوع رسالة التخرج هو "الخطاب التاريخي في الرسالة الغلاوية" أشرف عليها الدكتور حماه الله بن السالم من أهم ما استوقفني في هذه الوثيقة بعض الفقرات التي تعطي تصورا عن فهم مؤلفها للتاريخ كعلم او فن ومنهجه في نقد الرواية والخبر وتحليله لبعض المعطيات والظواهرالاجتماعية والدينية ودقة وصفه لطباع ومزايا أجداده بشكل يمكن القارئ من التفريق بين من كان مجاهدا منهم ومن كان شيخا مربيا ومن كان صاحب جاه ونفوذ وسلطان ومن كان منهم مجرد صاحب رأي ومشورة كما استوقفتني بعض العبارات التي مكنتني من وضع تصور حول مصادره التاريخية التي سكت النص عنها ولم يذكرها بالاسم وأيضا تعرضت لماعرضته هذه الوثيقة من قضايا التاريخ والمجتمع في الحقبة التي الفت فيها

[3] - أحمد الأزمي ،**الطريقة التيجانية في المغرب والسودان الغربي خلال القرن التاسع عشر ميلادي** ، الجزء الثاني ، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ، المغرب ٢٠٠٠ . صص ١٣٠-١٤٥

الزاوية الكنتية أعنف صراع في المنطقة ضد الحاج عمر الفوتي الذي كانت طريقته الصوفية الطريقة التيجانية مماولد مخاوف لدي زعيم الزاويةالكنتية احمد البكاي من تزايد نفوذ التيجاني في المنطقة فاعتبر أن تزايد ذلك النفوذ يهدد مكانة زاويته القادرية فتدخل كطرف في الصراع الذي تحول الي حرب دامية حالف فيها الكنتي زعماء الدولة الماسنية وهم من نفس مرجعيته القادرية وكتب في هذا السياق مراسلات عدة بعضها موجه الي حلفائه الماسنيين[١] وبعضها موجه الي خصمهما الحاج عمر الفوتي[٢] وبعضها موجه الي زعماء آخرين كان لهم دور في تلك الجولة من الصراع[٣] وقد حظي معظم رسائله بردود وتعد تلك المراسلات من أثمن ما وجد من اخبار ذلك الصراع وتفاصيله

وإذا كان الشيخ سيديا يعد أهم خريجي الزاوية الكنتية فانه بعد مقفله الي أهله وعشيره بمنطقة الجنوب الغربي الموريتاني أقام هو الآخر زاوية لعبت نفس الدور وحافظت علي نفس النهج فكان أسلوب المراسلة هو الاسلوب المفضل لديه في تدخلات زاويته في قضايا تلك الناحية من البلاد فوجه رسائل عدة لزعماء قبائل واعيان فاعلين في المنطقة ناصحا ومتوسطا في نزاعات عدة وموجها ومعطيا رأيه[٤] من خلال تلك الرسائل التي تعد هي الاخري مصدرا مهما للاخبار ولعل ذلك ماتفطن له أحد أحفاده وهو هارون بن الشيخ سديا باب فالف من مضمون تلك الرسائل كتابا بعنوان **كتاب الاخبار**

الشكل الرابع: هو المؤلفات في مجال الفقه وما يرتبط به وهذه ليست فتاوي تعكس قضايا اجتماعية أو فكرية أواقتصادية طرحت كتساؤل واستشكال وإنما هي مؤلفات متخصصة كشرح علي متن او مؤلف لتبسيط مسألة أو حاشية أوطرة وعلي الرغم ارتباط هذه المؤلفات بقضايا علمية معينة وكونها تنطلق من قواعد العلم العامة وقواعد المسائل الخاصة التي تتناولها الا ان بعضها خاصة الشروح والأنظام غالبا ما تحمل ضمن طياتها بعض الاشارات المهمة التي قد تساهم في توفير معلومات نادرة خاصة إذا حاول

---

[١] - أبوبكر خالد با ، من كفاح المسلمين في إفريقيا الغربية الحاج عمر الفوتي حياته وجهاده ، منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي . ١٩٨٠ ص ٧٢

[٢] - حسن الصادقي، **أضواء علي الثقافة العربية في افريقيافي العصر الحديث مساهمة كنتة في الحياة الثقافية والسياسية** ، منشورات معهد الدراسات الافريقية، ٢٠١٢ ، صص٤١-٤٢

[٣] - الشيخ موسى كمرا، **أشهى العلوم وأطيب الخبر في سيرة الحاج عمر**، تحقيق وتقديم وتعليق، خديم محمد سعيد امباكي، وأحمد الشكري، منشورات معهد الدراسات الإفريقية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء٢٠٠١ ص٩٦

[٤] - يمكن الاطلاع علي نموذج من تلك المراسلات في الملاحق

الشارح التوسع في شرحه باسقاط بعض المسائل علي الواقع او الحديث عن مشابهات لها في حياة أهل البلد ولتقريب الصورة أكثر اسوق مثالا علي هذا فمثلا يعد شرح القاضي أحمد بن الطالب محمود الادو عيشي المتوفي سنة ١٢٥٧ لمتن ابن عاشر في الفقه والمعنون ب "**هداية الأمين علي المرشد المعين**" وهو أحد الشروح المهمة والمعتمدة لهذا المتن في مقررات المحاظر بالبلد وعند قول ناظم هذالمتن

يحفظ بطنه عن الحرام يترك ما شبه باهتمام

قال معلقا ويترك ما شبه أي مابه شبهة وهو كل مااختلف العلماء في تحريمه وتحليله وما ليس بواضح الحلية ولا التحريم وما تنازعته الأدلة وتجاذبته الاسباب ومنه تاباك (التبغ)

وليس للمتقدمين فيهما كلام لأن تاباك إنما ظهرت في القرن الثامن في العام الثامن والستين منه كما في بعض تواليف شيخنا سيدي عبد الله ولد الحاج إبراهيم العلوي تغمد الله الجميع برحمته آمين واضطربت فيها فتاوي المتأخرين فأفتى فيها سيد أحمد باب التمبكتي بإباحة تناول المغرر الذي لا يغيب العقل منها وقد وجدت بخط العالم المتفنن الطالب عبد الله ولد الحاج اركيگ ما نصه"حدثني سيد عبد الله بن الفاضل عن شيخه سيد أحمد بن سيد صالح الأرواني قال حدثه شيخه محمد بن أب الزموري عن شيخه أحمد باب التمبكتي أنه رجع عن إباحة تباك ومال إلى تحريمها ومات على ذلك وقال ثم قال الطالب بن الحاج أركيگ ولقد لقيت هذا الشيخ المحدث عنه فأمليت له ماروي عنه فصدقه فيه وأفتى فيها العلامة بن المختار بن الأعمش بأنها منعها الأكثرون وأباحها المحققون قلت وأحسن ما وقفت عليه في شأن تاباك والشم ما ذكر المجدد العارف بالله تعالى الشيخ سيد المختار بن أحمد بن أبي بكر الكنتي وحاصل ما ذكر في شأنها أن قال أنهما من الشبهة التي تجاذبتها أدلة الحل والتحريم والأظهر تحريمها فإن الشيء إذا تعارض فيه أصلان مبيح ومحرم اعتبر فيه جانب السلامة لأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح وان ما كان الأظهر التحريم لدخولها في حد الميسر والميسر حده صاحب المحيط: بقوله حقيقة الميسرما يسرك لهواك وشغلك عن مولاك وصرفت فيه دنياك ولم تقم فيه بنياك.انتهى في تأليفه المسمى **بنزهة الراوي وبغية الحاوي** وبعضه بالمعنى في **الجرعة الصافية** "[1]

[1] - يمكن الاطلاع علي هذا النص من المصدر في ملاحق

هذه الفقرة من شرح العلامة لهذا المتن توفر للمؤرخ المعلومات القيمة التالية :

- أنه جاء باسناد يفيد رجوع أحمد باب التمبكتي عن إباحته للتدخين وهذه مسألة تساعد في حسم الجدل بين المؤرخين وكتاب التراجم حول موقف هذا العالم من التدخين حيث اختلفوا فيه لدرجة أن بعضهم اعتبره مدخنا وأن موقفه منها كان ثابتا وهو عدم تحريمها

- ومنها أيضا أن فتواه أي احميتي الإدوعيشي تثبت نوعا من الاهتمام بقضايا المجتمع والسعي إلى تنوير أفراده كلما سنحت الفرصة لذلك وحتى وان لم يكن المقام مقام استفتاء وافتاء وقد أورد فتواه هذه ورأيه الفقهي في التدخين دون أن يرده سؤال يستفسر عن حكمه وإنما تناول هذا الحكم في إطار شرحه لمتن من متون الفقه وبطريقة قد لاتخطر علي البال فالمتن المشروح لم يذكر مؤلفه التبغ ولا موقف الشرع منه والذي حصل أن الشارح رأي ذكر المؤلف لما تعتريه الشهة من طعام او شراب ذكرا مناسبا للتعرض لمسألة التبغ لاعتبارها في فهمه تندرج فيما شبه وبالتالي فالمؤرخ أو الدارس الذي يقوم ببحث استقصائي عن مواقف علماء القرن الثالث عشرهجري من هذه المسألة قد يفوته رأي هذا العالم في هذه المسألة إن اقتصر في بحثه علي موسوعات الفتاوي أواهتم بالبحث في الفتاوي المستقلة لهذا العالم ظنا منه أنها المظنة الوحيدة للحصول علي معلومات كالتي يبحث عنها

- ذكره لتحديد تاريخ ظهور التبغ في البلاد حيث حدده بسنة ٨٦٨هـ محيلا لمصدره في هذه المعلومة

ثانيا: حول موضوعية هذه المصادر

تتفاضل هذه المصادر من حيث الأهمية وذلك بحسب تباين أشكالها وحسب علاقة كاتب كل وثيقة بمضمون ماجاء فيها إلا أنها في المجمل تعد من أكثر المصادر موضوعية وتصنف علي أنها مصادر غير قصدية أو بمعني آخر مصادر غير ارادية فكاتبها لم يكتبها بهدف التأريخ أو بهدف اخبار الناس بما كان أو بماهو كائن بعكس كتب التاريخ والانساب وهذا مايجعل من معلوماتها التي ترد بشكل اشارات خاطفة أحيانا وتأتي بهدف الاستشهاد في سياق ليس له علاقة بما يريد المؤرخ أن يستشهد بها فيه يجعلها من ادق المعلومات وأكثرها موضوعية الا أنه يجب التنبيه أيضا علي أن الباحث في

البحث بحوزتنا اصل المخطوط ومن الراجح أمه بخط أحد تلاميذ المؤلف المذكور في المتن

هذه المصادر من المهم كثيرا أن يكون لديه معلومات عن كاتب كل وثيقة يرجع اليها ليستطيع تحديد نسبة موضوعيتها ودقة معلوماتها وحياد صاحبها

وعموما فاننا سنحاول أن نقدم جملة من الملاحظات العامة التي تتعلق بهذا الجانب وذلك انطلاقا من التصنيف السابق

فبالنسبة للفتاوي فانها تعد أكثر أنواع هذه المصادر دقة وذلك لامور منها:

أن الفقه يكتب طبقا لقواعد وشروط تملي علي الفقيه التقيد بضوابط الكتابة داخل منظومة فقهية معينة لاتمكنه من الخروج كثيرا عن ما تتطلبه عين الواقعة أو موضوع الاستفتاء الا بما يسمح بحدود استشهاداته بالنقول أو المشاهدة او الاستنباط أو كلام الشهود فيما يشهد فيه وبالتالي فمصادره تظل معلومة ومحددة بماليس فيه شك أو ريب ولايدخلهاكلام غير معلوم المصدرهذا بالاضافة الي كون الفقهاء مظنة أكثر من غيرهم للصدق في القول والتقيد به ولانعني بهذا عصمتهم ولكن نقصد به توفرميزة تفضيلية تجعل معلوماتهم أكثر دقة من غيرهم

وعموما فالمعيار في مدي موضوعية معلوماتهم ومواقفهم وآرائهم الشخصية يبقي مرهونا بموضوع ومضمون الاستفتاء وتصنيف المعلومات بالنسبة للمؤرخ يجب أن ينطلق من ذلك المعيار فأوثق معلوماتهم ماكان متعلقا بقضايا عامة تهم حياة الناس وعاداتهم ثم ماجاء في فتاوي ليسوا طرفا فيها عكس ماأتي في الفتاوي التي تشكل مساجلات حول قضايا فكرية أو مناكفات ومطارحات في مجالات فقهية ذات بعد سياسي أو إجتماعي يثير النعرات والعصبيات ولانعني الغاء آرائهم ومعلوماتهم الواردة في مثل هذه الفتاوي ولكن ننبه الي أن المؤرخ في حالات كهذه عليه أن يكون يقظا وحذرا ومزودا بحس نقدي كبير يمكنه من غربلة تلك المعلومات وأن لا يقتصر علي رأي دون الاطلاع علي الرأي المقابل له فمقابلة القولين أو الرأين المتناكفين تتيح له غربلة المعلومات ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في كل منهما

كما أن المؤرخ الذي يريد أن يتخصص في دراسة الموسوعات الفقهية وماتقدمه من معلومات تاريخية عليه أن يحصل من مبادئ الفقه مايمكنه من التعامل مع هذا الشكل من الوثائق

أما بخصوص الاحكام والمرافعات القضائية وتوثيقات الصلح والتوثيقات العقارية ووثائق العطايا والهبات فمعلوماتها غالبا ماتكون دقيقة لانها تتم دائما في أطار من التفاهم والتراضي

ويكتب فيها ما استصوب عند جميع أطرافها وإذا كان من خصوصية فيها فهو للأحكام القضائية ومرافعاتها وهنا ينبغي علي المؤرخ أن يفتش في أسلوب الصياغة عند القاضي خاصة في الأحوال التي لاتتوفر لديه معلومات عن القاضي الذي حرر وثيقة الحكم أو المرافعة فبعضهم علي سبيل المثال يستفتح مرافعته بالقول لقد ترافع لدي فلان وفلان بعد رضاهما بحكمي بينهما في أمر كذا وكذا[1] فمثل هذه العبارة تبين مدي ثقة الخصمين في القاضي الذي ترافعا عليه

وبخصوص المراسلات فان ما أسميناه بالمراسلات الاخوانية او الاخوية يبقي مظنة كبيرة للدقة في معلوماته لكونه يتعلق بمراسلات أخوية لا تثير أي حساسية وليس فيها مدعاة للكذب والمراد منها هو اطلاع متلقي الرسالة علي أحوال المرسل العامة وسؤال المرسل للمرسل اليه عن احواله وأحوال محيطيهما وبالتالي فليس فيها مايستدعي التدليس أو الكذب الا ما جاء في مضمونه وشاية فحينها ينبغي علي المؤرخ التريث بشأنه والتنبه له والحذر هنا يكون مطلوبا لاستبيان خلفية الكاتب ومواقفه ممن كتب فيه الوشاية وباستقصاء المؤرخ عن بعد العلاقة بينهما قد يهتدي الي مدي صدق المضمون من كذبه

أما الرسائل ذات الطابع السياسي أو السجالي أو التي حررها شخص حول نزاع هو احدأطرافه فهي تحتاج الي غربلة أكثر وتدقيق اكبر ويجب وضعها علي محك النقد والفحص حتي يتبين مدي دقة معلوماتها

ثالثا: جهود المؤرخين والباحثين الموريتانيين في التعريف بهذه الوثائق ودراستها

يعد الاهتمام بهذا الشكل من الوثائق كمصادر للتاريخ اهتماما طارئا لدي العديد من دوائر البحث التاريخي خاصة مايتعلق منها بالفقه والموسوعات الفقهية وليس البحث التاريخي في موريتانيا بمعزل عن هذا التأخر في تكثيف البحث والتفتيش عن المعلومات التاريخية داخل هذه الاصناف من الوثائق وإن كان لهذا مايبرره فالبحث التاريخي من حيث الاصل في البلاد الموريتانية لم يتطور الا مع انشاء اول جامعة عصرية في البلد مطلع الثمانينات وكانت البدايات الاولي لتعامل

[1] - وجدنا هذه الصغة في العديد من مرافعات القاضي محمد ناجم السالف الذكر والتي جمعنا منها عددا معتبرا في أطار إعدادنا لرسالة تخرج من المعهد العالي للدراسات والبحوث الاسلامية بانواكشوط موريتانيا شعبة الفقه والأصول السنة الجامعية ٢٠١٣- ٢٠١٤ والبحث بعنوان : القاضي محمد ناجم ولد أعلاتي حياته وأثره العلمي

الباحثين مع هذه الاصناف من الوثائق خجولة حيث أنها اقتصرت في البداية علي تحقيق بعض الفتاوي في مواضيع محددة كما انصب اتجاه أكثر الطلبة في بداية أمرهم الي تحقيق فتاوي قد لا ينبع اختيارهم لها من قيمتها التاريخية وما تتضمنه من معلومات وإنما حملهم علي تحقيقها ودراستها مجرد انها لفقيه لهم به قرابة وبالتالي رغبوا في دراستها كي يخولهم ذلك التعريف بصاحبها وفي نفس الوقت كي يسهلوا علي انفسهم مهمة الدراسة لتوفر معلومات ذلك الشخص لهم

الا اننا بتتبع قوائم رسائل التخرج سنجد أن الامر بدأ يتطور في السنوات الاخيرة من الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي حيث أصبحت المواضيع تتجه نحو الدراسة بدل التحقيق من ذلك علي سبيل المثال العنوانان التاليان

- زينب بنت المنير - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من فتاوي ولد الاعمش – جامعة انواكشوط ١٩٨٩
- مريم بنت منيه – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في فتاوي الشيخ سديا الكبير – جامعة أنواكشوط ١٩٨٩
- المختار بن اندري ،الحياة الاقتصادية والإجتماعية في الترارزه من ١٧٧٠-١٨٣٠من خلال فتاوي أحمد بن محمد العاقل، جامعة أنواكشوط ١٩٩٠[١]
- ومع بداية هذا القرن وتحديدا في سنوات الالفين بدأت تظهر الدراسات ذات الطابع الاكاديمي المعمق نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر
- كتاب الفتاوي والتاريخ لمحمد المختار بن السعد وهو كتاب تجاوز فيه صاحبه مجرد دراسة الفتاوي من حيث المضمون الي محاولة اعطاء معطيات كمية حول عدد أصنافها وحصر عدد أهم المفتين وعدد فتاويهم[٢] وأهم مواضيع الافتاء مركزا في دراسته علي القرن التاسع عشر

والاهم في هذه الدراسة أن صاحبها نظر بشكل واعي لمسألة كون الفتاوي مصدرا للتاريخ مستندا في تنظيره علي ما سبقه اليه منظروا هذا التوجه في كل من تونس والمغرب تحديدا[٣]

- أطروحة الدكتور حماه الله بن السالم المجتمع الاهلي الموريتاني مدن القوافل (١٥٩١-١٨٩٨)والتي تمت طباعتها من طرف مركز دراسات الوحدة العربية سنة ٢٠٠٨ وقد رجع في أطروحته الي

---

[١] - محمد المختار بن السعد ، الفتاوي والتاريخ " دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت٢٠٠٠ ص ١٧٩

[٢] - نفس المرجع السابق ، صص ٤٣-٥٢

[٣] - المرجع نفسه صص ١٧- ٤٠

كم معتبر من الفتاوي والاحكام القضائية خاصة في فصولها الأخيرة عند تعرضه لتنظيم العلاقات الجبائية والتسخيرية بين المدن والبوادي من مداراة وغفر ومغرم ومكس وغيرها[١]

- تحقيقه للرسالة الغلاوية السالفة الذكر وما أورده في مقدمة التحقيق في أطار التحفظ علي بعض معلوماتها نتيجة السياق الذي كتبت فيه[٢] حيث شكلت اشاراته تلك أساسا منهجيا يصلح للقياس عليه في التعامل مع مثل ذلك النوع من الوثائق من طرف المؤرخ
- سيد أعمر ولد شيخنا الفكر السياسي في غرب الصحراء دراسة في تجربة وأدبيات المدرسة الكنتية وهو كتاب صدر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية سنة ٢٠١٢ وقد اعتمد المؤلف في دراسته هذه علي مراسلات زعماء الزاوية ذات الطابع السياسي والتي سبق واشرنا اليها كما تناول بعض فتاويهم المتعلقة بقضايا السلطان[٣]
- ددود بن عبد الله الحركة الفكرية في بلاد شنقيط حتي نهاية القرن الثاني عشر ١٨م ورغم أن هذا العمل اسبق تأليفا من سابقيه لكونه في الاصل رسالة ماجستير الا أنه لم يري النور ككتاب منشور الا مؤخرا وتحديدا سنة ٢٠١٥ بعد أن صدر في طبعته الاولي عن مركز الدراسات الصحراوية الذي هو مؤسسة بحثية تابعة لكلية الآداب بجامعة محمد الخامس وقد رجع المؤلف في الفصلين الثالث والخامس لمجموعة من الفتاوي والمساجلات الكلامية لفقهاء القرن الثامن عشر في بعض القضايا الفكرية والثقافية والاجتماعية[٤]
- أعمال الباحث الاجتماعي يحي ابن البراء وهي أكثر الاعمال البحثية تنوعا وغوصا في العمق في هذا الاطار وفي

---

[١] - حماه الله ولد السالم ، المجتمع الأهلي الموريتاني مدن القوافل ١٥٩١- ١٨٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولي بيروت ٢٠٠٨ صص ٢٨٧-٣١٩

[٢] - حماه الله ولد السالم ′ مقدمة تحقيق الغلاويه ′ مرجع سابق ، صص ٧-٨

[٣] - سيد أعمر بن شيخنا ، الفكر السياسي في غرب الصحراء دراسة في أدبيات وتجربة المدرسة الكنتية ، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٧٥٣- ١٨٦٥، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية ′ الطبعة الأولي مطبعة توب ابريس الرباط ٢٠١٢. صص ٧١-١٢٨

[٤] - عبد الودود ولد عبد الله (ددود) ، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط حتي نهاية القرن الثاني عشر ١٨م ، مركز الدراسات الصحواوية ، الطبعة الاولي ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ، الرباط ٢٠١٥ صص ١٥٥-١٧٤

هذا الشكل من الوثائق خاصة الفقه حيث شملت ابحاثه فيه اسلوب الجمع واعداد الموسوعات وكذالك تناوله بالدراسة والتحليل والتحقيق[1] واليه يرجع الفضل في اعداد اضخم موسوعة فقهية في البلد جمعها علي غرار معيار الونشرسي وقد عنونها **"بالمجموعة الكبري الشاملة لفتاوي ونوازل وأحكام اهل غرب وجنوب غرب الصحراء"** واودعها حوالي ٦٨٠٠ فتوي ونازلة في ابواب الفقه المختلفة موزعة على تسعة مجلدات بالاضافة الي ثلاث مجلدات أخري في الاول منها دراسة عامة حول السياق الثقافي والمكاني والزماني والسكاني لمجال الموسوعة وفي المجلد الثاني تراجم لكل من وردت لهم فتاوي فيها والمجلد الثالث عبارة عن فهارس للموسوعة اي ان الموسوعة بشكل اجمالي تتألف من اثنا عشر مجلدا وتكمن أهمية هذا الجهد الجبار في كونه يتيح للباحث كما كبيرا ومتنوعا من الوثائق الفقهية في مكان واحد ويغطي فترة زمنية تقاس بحصيلة قرون من الافتاء ممايجنب الباحث الرجوع الي عدة اماكن للتفتيش عن الوثائق فقد ضمن المؤلف في موسوعته كل فتاوي المنطقة تقريبا التي كانت تتناثر في مناطق متفرقة كموقع جامعة افرايبور الالمانية الذي يحوي مايقارب الفي وثيقة اويزيد[2] وكذلك مخزون مكتبة المعهد الموريتاني للبحث العلمي سابقا ومكتبة المعهد العالي للدراسات والبحوث الاسلامية بالاضافة الي محتويات مكتبات أخري خاصة

- ومن جهود يحي ابن البراء أيضا اصداره لدراسة قيمة تناولت موضوع الفتاوي والتاريخ من زوايا اخري وذلك في اطار تعاون له مع المعهد الموريتاني للبحث

[1] - من أهم أعماله هذه تحقيقه لنظم بو أطليحيه للنابغة الغلاوي وهو نظم بديع في مجال المتون الفقهية في المذهب المالكي وبعض الشروح والحواشي والطرر وقد تناولها باسلوب النقد كما تطرق الناظم في هذا النظم لبعض مسائل الافتاء والقضاء ويعد هذا التحقيق من أهم الدراسات التي قيم بها في مجال تحقيق ودراسة هذا الشكل من الانظام لان الباحث قدم لعمله تقديما جيدا تناول فيه المؤلف وبئته وعصره وجوانب مختلفة من حياته مما أضفي علي الدراسة طابعا أكاديميا جعلها دراسة في التاريخ الثقافي بامتياز

للتوسع أكثرحول هذه الدراسة يرجي الرجوع إلي :

يحي ابن البراء ، تحقيق ودراسة بوطليحيه وهو نظم في المعتمد من الكتب والفتوي علي مذهب لبمالكية، لمحمد النابغة بن عمر الغلاوي المتوفي ١٢٤٥هـ ١٨٢٨، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والمكتبة المكية ، الطبعة الثانية ٢٠٠٤

[2] - يمكن الولوج الي هذه الوثائق عن طريق العنوان التالي : omar ub uni feiburg de

العلمي في اطار مشروع بحثي اطلقه المعهد في تسعينيات القرن الماضي تحت عنوان "**مشروع التقاليد المكتوبة والمروية بموريتانيا**" والدراسة هي: "**الفقه والمجتمع والسلطة** أو النظر الاجتماعي والسياسي للفقيه الموريتاني من مشمول أهل القبلة الي آصرة أبناء القبيلة" وتدور مباحث الكتاب وباعث تأليفه الي فكرة صاغها الباحث في مقدمته قائلا "إن الكثير من أبواب الصناعة الفقهية تنحل عند التمعن فيها يسيرا مباحث اجتماعية وسياسية ذات دلالة ومغزي في حياة وعقليات أبناء هذا البلد "[1] من هنا جاءت هذه الجملة مؤكدة لنا مدي فهم هذا الباحث لدور الفقه وفتاويه في كتابة التاريخ

كما أن لهذا الباحث مقالات عدة متناثرة في مجلات ودوريات تعالج نفس القضية وتركز علي الغوص في الجوانب التي تقدمها الفتاوي من الحياة الاجتماعية والاقتصادية لساكنة الصحراء

خاتمة

اعتمادا علي ماسبق يتضح لنا أن التعامل مع الفتاوي والمراسلات والتوثيقات العرفية كمصادر للتاريخ في حقل البحث التاريخي عموما والموريتاني منه علي وجه الخصوص أصبح أمرا واقعا ومعاشا بل لعل هذه الاصناف من الوثائق أصبحت تصنف علي أنها من أهم انواع الوثائق التي يمكن استثمارها في كتابة التاريخ الا ان الاحاطة بالاطلاع عليها والاستفادة منها في موريتانيا تقف دونه جملة من التحديات منها أن جهود جمعها وأرشفتها لم تكتمل بعد فبعضها لايزال في أيدي اناس يجهلون قيمته مخزنا في صناديق لا تصلها أيدي الباحثين وعند اناس لا يعلمون قيمته وليس لديهم من الوعي ولا من الوسائل ما يجعلهم يحافظون عليه في ظروف حفظ جيدة كما ان بعضها دائما ماينالله مقص الرقيب خاصة ماكان موضوعه مساجلات او مناكفات او حوي كشفا لمستورقد يثير جدلا وقد يترتب عليه تجددا لخلاف اوصراع كما ان العديد من الوثائق تصنف علي انها لمجهول لعدم التمكن من التعرف علي هوية كاتبها تارة بفعل ضياع جزء منها او

[1] - يحي بن البراء ، الفقه والمجتمع والسلطة أو النظر الاجتماعي السياسي للفقيه الموريتاني من مشمول أهل القبلة الي آصرة أبناء القبيلة ، المعهد الموريتاني للبحث العلمي ، انواكشوط ١٩٩٣ ص٩

لفعل تعرض الوثائق للتلف او لعدم بذل الجهد في عملية الارشفة والحفظ والصيانة للمخطوطات فالبلاد بحاجة الي تكوين كوادر قادرة علي رفع مثل هذه التحديات لتوفر هذه الوثائق في شكل يمكن الباحثين من الاستفادة منها ويسهل لهم مهمة الاطلاع عليها

الملاحق

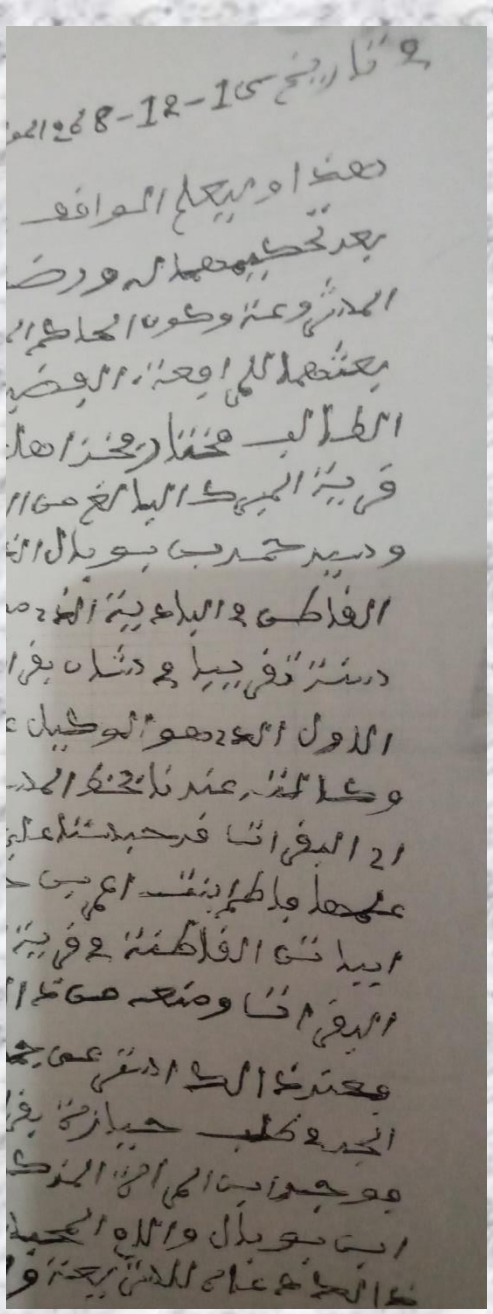

نموذج ١ لمرافعة قضائية حررها القاضي محمد ناجم ولد اعلاتي بخط يده

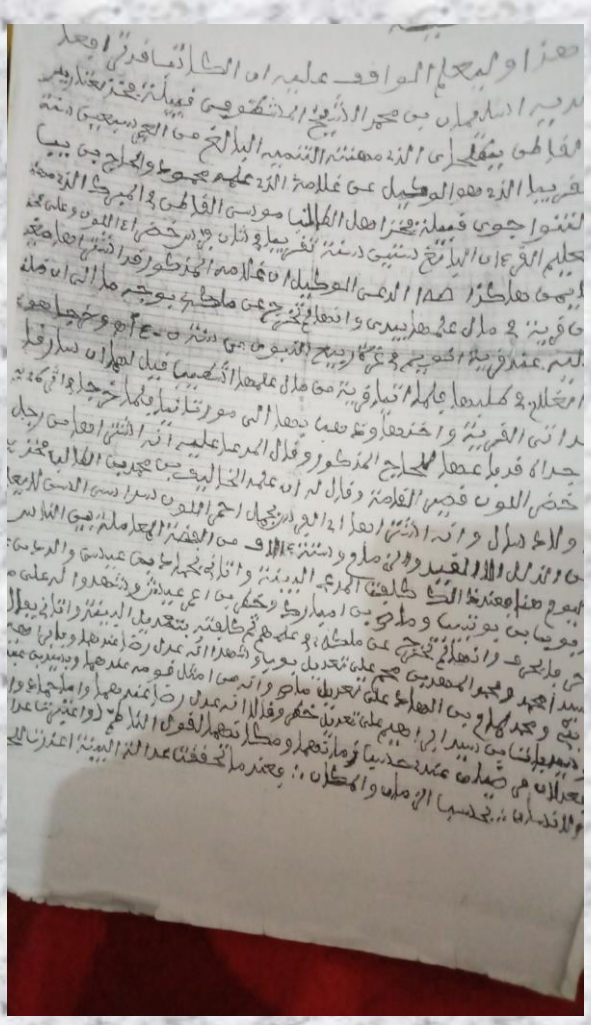

نموذج ٢ لمرافعة قضائية أخري حررها

القاضي محمد ناجم السالف الذكر

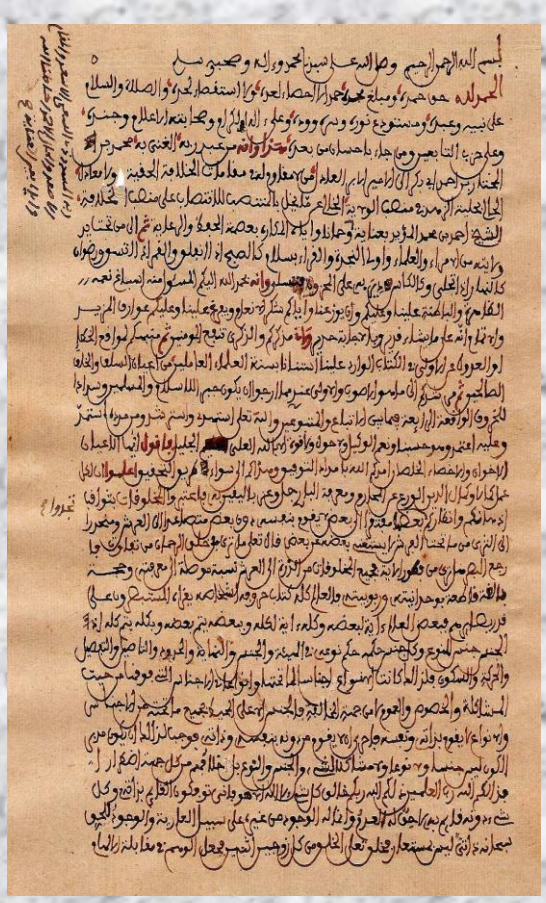

نموذج من مراسلات الزاوية الكنتية مع الدولة الماسينية وهي عبارة عن رسالة بعثها الشيخ سيدي محمد الخليفة الكنتي المتوفى ١٢٤٢ هـ إلى أحمد لبو الماسني (أحمد الأول).

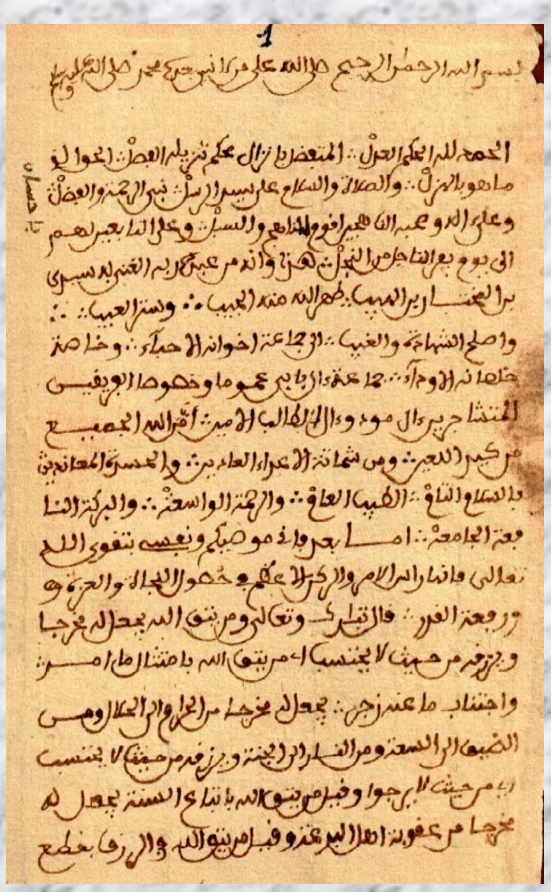

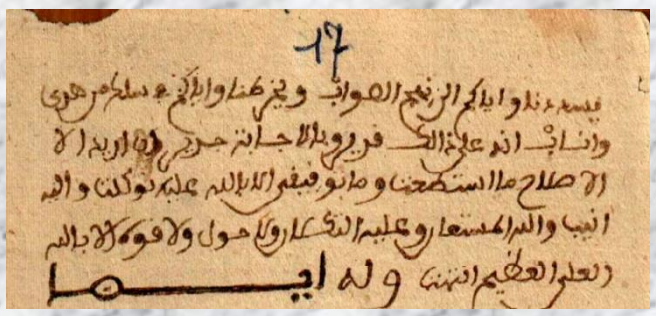

الصفحتين الأولى والأخيرة من رسالة طويلة بعث بها الشيخ سيديا بن المختار بن الهيبه المتوفى ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٨ م إلى إحدي المجموعات في منطقة لبراكنه في شأن خلاف بين أفراد تلك المجموعة.

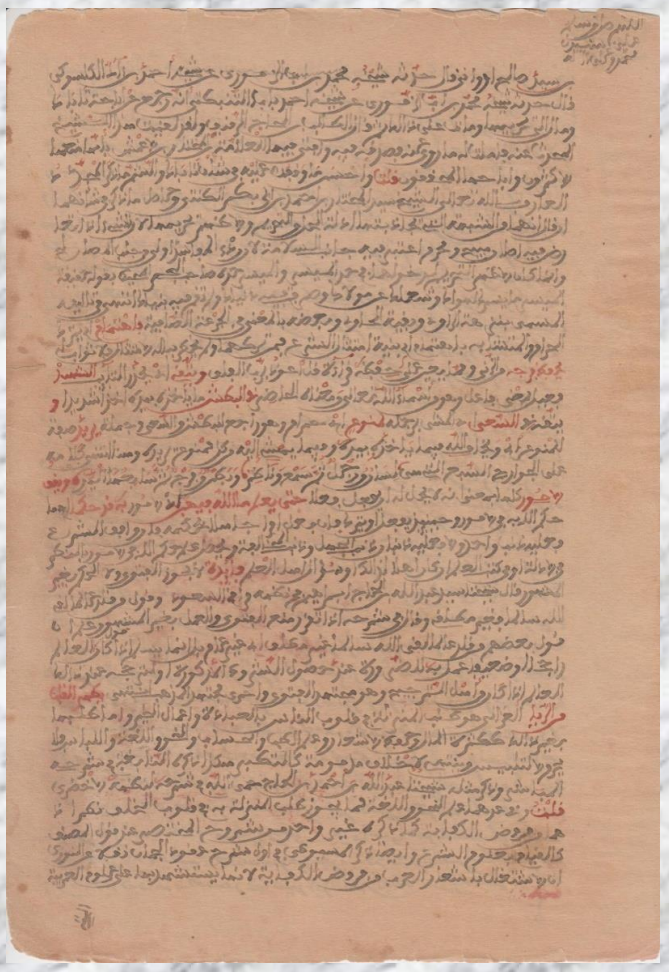

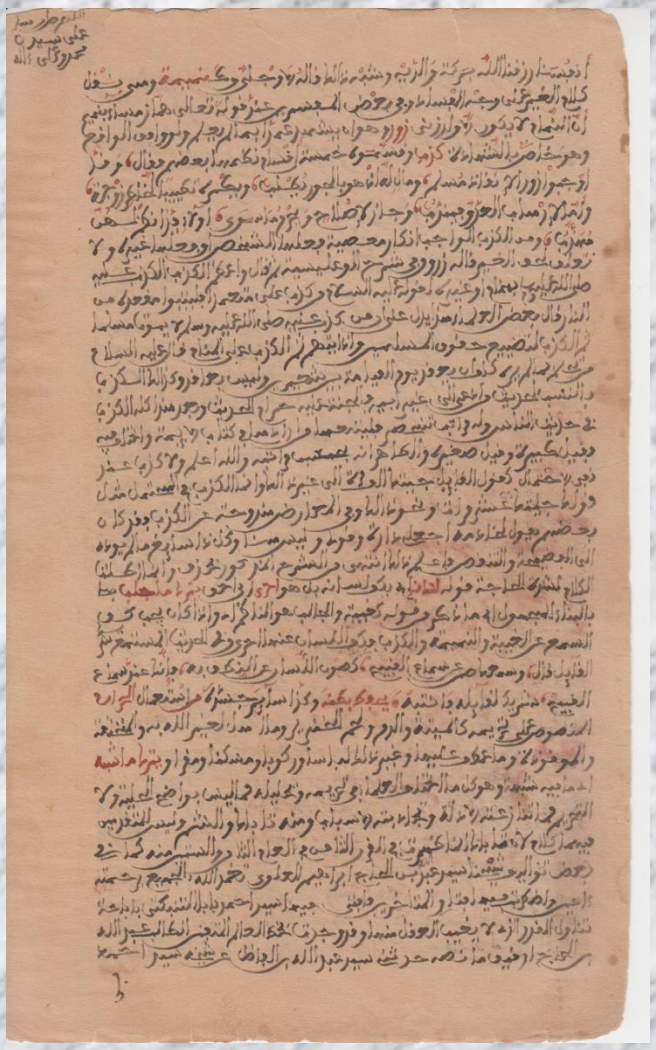

محمود الإدوعيشي(أحميتي) لمتن ابن عاشروهوالشرح الموسوم بهداية الأمين على المرشد المعين وقد ورد ذكره في متن البحث

دور الوثائق الأجنبية في كتابة تاريخ المغرب خلال العصر الحديث: "المصادر غير المنشورة لتاريخ المغرب" أنموذجا.

عزيز اليحياوي الادريسي

الملخص:

تروم هذه الورقة البحثية إبراز أهمية الوثيقة في البحث التاريخي، انطلاقا من حقيقة ثابتة وشائعة أن «لا تاريخ بدون وثائق»؛ فهي تشكل ركنا أصيلا وأسا رفيعا لا محيد عنها في كتابة التاريخ، على اعتبار أن كل وثيقة هي شهادة على الماضي البشري، تنقل تفاصيل أحداثه وتفصح عن وقائعه وتساعد على تبيان ظروفه وملابساته، في أفق إغناء المعرفة التاريخية، من خلال إعادة بناء ما كان موجودا، بالتركيز على شواهده، الأمر الذي يسمح بالوصول الى الحقيقة الموضوعية ولو بشكل نسبي.

وقد وقع اختيارنا على الوثائق التي أشرف على تجميعها واعتنى بإصدارها الكونت هنري دوكاستري **Henry de CASTRIES** في مجموعات ضخمة عنونها ب **Sources Inédites de l'histoire du Maroc**""مصادر غير منشورة لتاريخ المغرب" كنموذج لإبراز أهميتها في كتابة تاريخ المغرب خلال العصر الحديث.

الكلمات المفتاحية: الوثيقة- المعرفة التاريخية- البحث التاريخي- الوثيقة المكتوبة- المغرب- مصادر غير منشورة- هنري دوكاستر- مولاي إسماعيل.

This thesis aims at highlighting the importance of the document in historical research, departing from the axiom that holds «no history without documen»; This is because the latter constitutes a genuine pillar and an inevitable sublime foundation in history writing, bearing in mind that each document is a testimony on the human past, reporting its events' details, stating its facts and helping uncover its conditions and circumstances. The purpose behind documenting is to enrich historical knowledge through rebuilding what once was there by focusing on its testimonies, which would lead to the objective truth, even relatively.

For this task, we have selected the documents which were collected by Count Henry De Castries and published in huge collections entitled «Unpublished Sources of the History of Morocco»; as samples to demonstrate its importance in the writing of Moroccan history in the Modern Age.

From this standpoint, we shall attempt to approach our subject by answering these queries: what are the most significant topics and decisions brought forward by the "Source" documents? What are the benefits of using data from these documents to chronicle Moroccan history in a more objective way? And what are the most prominent challenges that the researcher

might face while employing documents at hand?

key words: The document- historical knowledge - historical research - the written document - Morocco - unpublished sources- Henry De Catries - Moulay Ismail.

تشكل الوثيقة عماد البحث التاريخي الرصين، وتكمن أهميتها في كونها تقدم لنا عرضا حيا عن الأحداث التي وقعت في الماضي، من خلال ما توفره من معلومات هامة تشمل مختلف مناحي الحياة، بشكل يسمح برصد وتتبع التحولات والتغيرات المجتمعية، في أفق إغناء المعرفة التاريخية.

وحري بنا الإشارة؛ إلى أن مفهوم الوثيقة شكل نقطة خلاف بين كبار المؤرخين؛ خاصة المنتمين للمدرسة الوضعانية الوثائقية ومدرسة التاريخ الجديد. فإذا كان رواد المدرسة الأولى ركزوا على الوثيقة المكتوبة كمصدر وحيد لكتابة التاريخ، إيمانا منهم بأن «**التاريخ يصنع من وثائق، والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف و أفعالهم (...) وكل فكرة أو فعل لا يخلف أثرا، مباشرا أو غير مباشر، أو طمست معالمه، هو أمر ضاع على التاريخ، وكأن لم يكن البتة، وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولا أبدا؛ إذ لا بديل عن الوثائق**»[1]؛ فإن منظري مدرسة التاريخ الجديد، وفي مقدمتهم لوسيان فيفر LUCIEN FEBVRE انتقدوا المفهوم الضيق للوثيقة، ودعوا إلى انفتاح الدراسات التاريخية على علوم أخرى، مؤكدين أنه ما من «**شك أن التاريخ يكتب اعتمادا على الوثائق المكتوبة، إن وجدت. لكن يمكن، بل يجب أن يكتب اعتمادا على ما يستطيع الباحث بمهارته و حذقه أن يستنبطه من أي مصدر**»[2].

ودون الدخول في سرد حيثيات وملابسات هذا الخلاف -ليس هذا موضوع بحثه-[3]. لا مندوحة عن الإقرار بأن الوثيقة المكتوبة هي محل إجماع بين المدرستين، تكمن أهميتها في كونها "واسطة عقد" بين الحدث التاريخي والمؤرخ الباحث عن تفاصيله.

وتأسيسا على ما سبق؛ وانسجاما مع المحاور المقترحة ضمن الموسم الثقافي الفكري في موضوع "قراءات في الفكر التاريخي"، محور: "الوثيقة في الدراسات التاريخية"، وقع اختيارنا على الوثائق التي أشرف على تجميعها واعتنى بإصدارها -إما بشكل مباشر أو غير مباشر- الكونت هنري

---

[1]- شارل لانجلوا وشارل سنيوبوس، **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، ترجمة عبد الرحمان بدوي، ضمن النقد التاريخي (ط4؛ الكويت: وكالة المطبوعات،١٩٨١)، ص 5.

[2]- عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ** (ط 4؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،٢٠٠٥)، ص ٨١.

[3]- للمزيد من التفاصيل انظر: فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، مراجعة جوزيف شريم (ط 1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)- وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ: اتجاهات، مدارس، مناهج (ط ٢؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

دوكاستري **Henryde CASTRIES** في مجموعات ضخمة عنونها ب

"Sources Inédites de l'histoire du Maroc"

"مصادر غير منشورة لتاريخ المغرب"

وهنا نطرح السؤال التالي: فعلى أي أساس تم اختيارنا لهذا النوع من المصادر؟

إن الباعث على اختيارنا لهذه المصادر كموضوع دراستنا، هو كونها تشكل رافدا مصدريا أساسيا لتاريخ المغرب -في اعتقادنا- بحكم ما حوته من معلومات همت جوانب مهمة من تاريخ المغرب؛ فخلال اطلاعنا على الوثائق الواردة فيها، استرعى انتباهنا وأثار فضولنا دقة تفاصيل الكثير من الأحداث التي تطرقت إليها، وهو ما يسمح بسد ثغرات بعض القضايا والوقائع التي لا نجد لها ذكرا وافيا وشرحا شافيا في المصادر المغربية. لذلك نسعى من خلال هذه المساهمة إلى تسليط الضوء على أهميتها وإبراز قيمتها مع تقديم ملاحظات منهجية في طريقة التعامل معها.

ومن هذا المنظور؛ سنحاول مقاربة موضوعنا من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما أبرز القضايا والموضوعات التي أثارتها وثائق المصادر؟ وما أوجه الاستفادة من المعطيات الواردة فيها لكتابة تاريخ المغرب بشكل أقرب إلى الموضوعية؟ وما أبرز التحديات التي تصادف الباحث لاستغلالها؟

قبل البدء في استجلاء معالم تساؤلاتنا؛ نرى من الأهمية بمكان تقديم نبذة تعريفية عن هذه المصادر.

التعريف بصاحب المصادر:

فصاحب هذه المصادر[٤] هو الكونت هنري دو لاكروا دوكاستري Comte Henry de la Croix de CASTRIES، ولد يوم ٢٨ دجنبر ١٨٥٠م وتوفي يوم ١٣ ماي ١٩٢٧م، من عائلة فرنسية نبيلة ذائعة الصيت مشهورة بالجاه والحظوة والنفوذ[٥]. خضع لتكوين عسكري في المدرسة العسكرية الشهيرة "سان سيير Saint CYR" سنة ١٨٧١م، وظل يتدرج في مراتبها حتى عين ضابطا في الجزائر[٦]. وهنا حصلت نقلة نوعية في حياته واهتماماته؛ فبعد أن كان

---

[٤] - اقتصرنا في التعريف بشخصية هنري دوكاستري على أهم المحطات في حياته. وللمزيد من التفاصيل حولها طالع:

Julie d'Andurain, **Henry Marie de Castries** (Paris ; in Dictionnaire des Orientalistes de langue française, Karthala,2008).

وكذلك الملف الذي نشر في: أرشيف المغرب (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، العدد ٥، السنة ٢٠١٧).

[٥] - مصطفى **الشابي، "المؤرخ مولاي عبد الرحمن ابن زيدان والكونت هنري دوكاستر وشغفهما بالوثيقة وبالتأليف في تاريخ المغرب"**، أرشيف المغرب (دار أبي رقراق للطباعة والنشر، العدد ٢، السنة ٢٠١٧)، ص ٣٥.

[6] - Ahmed FAROUK, Emergence progressive et singulière de la vocation du Comte Henry de Castries : l'Histoire du Maroc, Archives du Maroc, (Éditions et impressions Bouregreg, N 2, 2017), P 75.

محور انشغاله كل ما يتعلق بالجندية، أتاح له التعيين الجديد فرصة اكتشاف عالم جديد أثار فضوله في التعرف عليه أكثر، **فانفتح على سكان المناطق الجنوبية الجزائرية المغربية، وربط معهم علاقات صداقة، وظفها في تجميع معلومات عن القبائل القاطنة بتلك المناطق.**

إن ما استجمعه دوكاستري من وثائق أفادت كثيرا الإدارة الفرنسية؛ حيث اعتمدتها بشكل أساسي في رسم التوجهات العامة لسياستها الخارجية القائمة على استعباد الشعوب شمال إفريقيا، خاصة المغرب، الذي كان يشكل ركيزة أساسية لتكريس نفوذها في المنطقة.

إن اهتمام دو كاستري بالمغرب لم يقف عند تجميع المعلومات من عين المكان؛ بل تخطاه للبحث والتنقيب عن كل الوثائق في بلدان أوروبا؛ خاصة هولندا وإنجلترا وإسبانيا والبرتغال، حيث قام بجولات علمية إلى تلك البلدان، كللت بحصوله على مادة مهمة من الوثائق التي تهم المغرب.

وهنا نتساءل عن الهدف من تجميعه لهذه الوثائق؟ يصرح دوكاستري أن الدافع وراء القيام بجمعه لتلك الوثائق اهتمامه الكبير بتاريخ المغرب وإعجابه الشديد بصلابة بنيته، والتي تجلت -في نظره- أنه البلد الوحيد الذي لم يتمكن الأتراك من السيطرة عليه، كما استطاع الصمود في وجه الغزو البرتغالي والإسباني لسواحله[٧].

من الصعب الجزم بحسن نية دوكاستري في جمعه لتلك الوثائق؛ خصوصا إذا استحضرنا جملة من الاعتبارات منها: مراحل تكوينه في المؤسسة العسكرية، وطبيعة المسؤوليات التي أسندت إليه في إطار السياسة الخارجية للدولة الفرنسية؛ خاصة وأن الفترة التي عاش فيها تميزت باستفحال ظاهرة الإمبريالية، حيث دخلت الدول الأوربية الكبرى في منافسة شرسة حول مناطق ما وراء البحار.

وعموما تبقى هذه الوثائق ذات قيمة كبيرة، بغض النظر عن الخلفيات والأهداف المتحكمة في تجميعها والاعتناء بها.

التعريف بالمصادر:

تتكون "المصادر غير المنشورة لتاريخ المغرب" من مجلدات ضخمة، أصدرت ونشرت عبر مراحل ابتداء من سنة ١٩٠٥م وانتهاء بسنة ١٩٦٠م، أشرف عليها شخصيا دوكاستري إلى حين وفاته، ليكمل زملاؤه من بعده عملية نشرها؛ أبرزهم بيير دي سينفال Pierre de Cenival- فيليب دي كوصي بريساك Philippe de Cossé-Brissac- روبر ريكارد Robert Ricard- شانتال دو لافيرون Chantal de La Veronne .

قسم دوكاستري وثائقه إلى ثلاث سلسلات، كل سلسلة تحوي على وثائق مجمعة من أرشيفات ومكتبات وربائد أهم الدول، رتبها ترتيبا كرونولوجيا.

❖ السلسلة الأولى تهم السلالة السعدية، وتؤرخ بالفترة ما بين ١٥٣٠- ١٦٦٠م.

---

[7] - Henri de CASTRIES, **Sources Inédites de l'histoire du Maroc** , première Série, France, Dynastie Saadieenne (Paris : Collection de Lettres, Document et Mémoires, , 1905) Tome I, p. 2.

❖ السلسلة الثانية تهم السلالةالفيلالية (العلوية)، وتؤرخ بالفترة ما بين ١٦٦١-١٧٥٧م.

❖ السلسلة الأولى تهم السلالة الفيلالية (العلوية)، وتؤرخ بالفترة ما بين ١٧٥٧-١٨٤٥م.

وبما أن هذه السلسلات ضمت مجموعات، وكل مجموعة اشتملت على أجزاء، وحتى لا يتحول بحثنا إلى عملية جرد ميكانيكية، سنقتصر على عينة من هذه المصادر، فقط لإعطاء نظرة سريعة. **وكمثال توضيحي اقتصرنا على السلسلة الأولى: السلالة السعدية** التي تضم حوالي ٢٠ جزءا، ومن أجل تسهيل عملية الجرد، عمدنا على تصنيفها في جدول مرفق رقم ١، على أن نتولى التعليق عليه بعد ذلك.

من خلاله نستخلص الأهمية القصوى التي تمثلها هذه المصادر لاعتبارات منها:

- احتواؤها على عدد ضخم من الوثائق الأصيلة، والتي هي عبارة عن تقارير حررها سفراء وقناصل وتجار وسماسرة ورفعوها لإداراتهم المركزية، إضافة إلى الكثير من الرسائل المتبادلة بين أعضاء هذه الأخيرة ومبعوثيهم لبلاد المغرب.
- الفترة الزمنية التي تؤرخها "العصر الحديث"، ولا يخفى على أي باحث في تاريخ المغرب أهمية هذه الفترة بحكم ما شهدته من أحداث سياسية وعسكرية متسارعة، نتج عنها مجموعة من التحولات الكبرى داخل المجال المتوسطي أبرزها: وصول السعديين لحكم المغرب، وكذا ظروف انتقال الحكم من السعدين إلى العلويين، وما رافقه من تدخلات أجنبية في مقدمتها الغزو الإيبيري، انعكست على وضعية الاقتصاد والمجتمع المغربيين.
- تنوع مصادر هذه الوثائق؛ فهي تتنوع بين بلدان أوروبا الغربية، تأتي في مقدمتها المجموعة الهولندية بستة أجزاء، تليها البرتغالية بخمسة أجزاء، فالفرنسية والإنجليزية والإسبانية بثلاثة أجزاء لكل واحدة منها. ومن شأن هذا التنوع الكبير أن يوفر للمؤرخ مادة غنية بمعلومات قيمة حول تلك الفترة، والتي لا تكاد تعرف بدونها.

ولعل أبرز دليل على ذلك ما أشار إليه كبار المؤرخين المغاربة؛ منهم محمد المختار السوسي؛ الذي أكد أن الكثير من المعلومات « **مفقودة في تواريخنا المغربي في ما نعلم، فلولا ما ننقله عن كتب الأجانب لكنا في ديجور كثيف. وقد أفادتنا المجموعة التي جمعها المؤرخ دي كاستري الفرنسي في الموضوع**»[٨]

وبالعودة للإجابة عن التساؤلات التي طرحناها وما تفرزه من استفهامات، سنعمل على مقاربتها بمنهجية خاصة تتمثل في:

✓ الاقتصار على نموذجين من الوثائق التي وردت في مصادر دراستنا؛ لأن المقام لا يسمح بالاستفاضة في عرضها كلها؛ **راعينا في انتقاء الوثيقتين تنوع قضاياها وتنوع مواضيعها.** إضافة إلى أنها –في اعتقادنا- كافية لإعطاء

---

[٨] - محمد المختار السوسي، **إيليغ قديما وحديثا**، تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، (الرباط: المطبعة الملكية، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م)، ص ١٦١.

صورة عامة من خلال الإشارات التي تطفح بها تلك الوثائق.

- ✓ عرض تلك الإشارات نصيا بعد ترجمتها إلى اللغة العربية، على أن نحيل على كل نص في الهامش، مصنفين إياها حسب طبيعتها.
- ✓ عدم مناقشة القضايا الواردة في الوثائق، حتى لا يقع تشتت في طرحها،على أن نتولى التعقيب عليها وإبداء ملاحظات عامة حولها.

الوثيقتان تهمان عهد السلطان مولاي اسماعيل الذي حكم المغرب مابين ١٦٧٢-١٧٢٧م:

- **الوثيقة الأولى: هي تقرير قدمه جون باتيست استيل Jean Baptiste Estelle القنصل الفرنسي على مدينة سلا، قدمه لحكومة بلاده في ١٩ يوليوز ١٦٩٠م.**
- **الوثيقة الثانية تحمل عنوان Relation de la Merci سنة ١٧٠٨، اعتمدنا على الفصلين الثالث والرابع.**

مضامين الوثيقتين:

١- وصف مولاي إسماعيل:

❖ «ضعيف البنية، بيضوي الوجه، شعره أسود، يتبين من عينيه أنه ذكي ونشيط، متزن العقل، كان مهابا وقويا في الحرب. صارما ويحب أن يسيل الدماء هو بنفسه لكي يهابه الآخرون، كان لطيفا ومؤدبا مع المسيحيين الأحرار الذين يتفاوضون معه»[٩].

❖ كان مولاي إسماعيل يقلد ملك فرنسا لويس 14 حيث: «يريد أن يكون مثله (...) ويقول أنه هو وذاك الملك العظيم هما يحكمان الإرادة كقانون في بلديهما، بعكس ملك اسبانيا الذي مازال طفلا يترك النساء والكبار يحكمونه ويجعلونه بل ويفرغون خزينته. وملك انجلترا يحكمه البرلمان، وليست له حرية التصرف»، ويضيف قول السلطان«فملك فرنسا يحكم أناسا يحبونه، أما هو فيحكم شعبا يجعله يتظاهر بالقساوة وعدم الرحمة»[١٠].

سياسيا:

❖ «تتكون المملكة المغربية من سبعة مناطق، خاضعة لحكم الشريف مولاي إسماعيل»[١١].

❖ «كان السلطان يقدر بعض قواده مثل قائد مدينة سلا أحمد حدو ،حيث أنه: كان يحترم رأيه، بل يغير ما عزم عليه، حسب ما ارتآه هذا القائد... وكان يحصل على ما يريده من الملك، لأنه كانت له مكانة خاصة عنده»[١٢].

---

[9] - Henri de CASTRIES, **Sources Inédites de l'histoire du Maroc** , Deuxième Série, France, Dynastie Filalienne (Paris: Collection de Lettres, Document et Mémoires, 1927), Tome III, p 311- 312.

[10] - Ibid, Tome III, p 313

[11] - Ibid, Tome III, p 311.

[12] - Ibid, Tome III, p 312.

عسكريا:

❖ «حينما يريد الذهاب إلى مهمة،فإنه يشير على القواد أن يهيئوا له ما يريد من الفرسان... كل فارس يعتمد على نفسه من ناحية المأكل ولا يحملون إلا السلاح المتواجد عندهم، جلهم يحمل العصا فقط» [١٣].

❖ «كان عدد السفن البحرية حوالي ستة، من بينها اثنين للملك، ولما يراد لها أن تخرج للسطو pirater ... يركبها رجال مسلحون يتولى القائد إطعامهم. بعد السطو يأخذ الملك نصف الغنيمة، وكل المحتجزين يصبحون عبيد ..... أما بواخر الخواص وعددها أربعة «تكون في مياه سلا بها حوالي 100 إلى 110 رجل كطاقم...» [١٤].

اقتصاديا:

❖ «أهل البلد لا يردون الضرائب بانتظام، إذ يقوم بتحصيلها وقت اللزوم، والمتخاذل على دفعها يتعرض للعقاب،"لا ينجو منها إلا من كان له فرس يذهب به إلى الحرب، وبالنسبة للعلف فإن القائد يزوده بالتبن والخرطال والذرة، لكن يجب أن يكون متأهبا من أول إشارة» [١٥].

❖ «كانت التجارة المغربية الفرنسية لا بأس بها، فكان الفرنسيون يجدون الكثير من السلع لاستبدالهابسلع أخرى، فيأتون بالورق والأثواب والقبعات وخيوط الذهب» [١٦].

اجتماعيا:

❖ «يقدس المغاربة الرجال والحيوانات الذين زاروا مكة... بمجرد أن تزور الدواب تلك البقاع المقدسة. فهي تبقى مقدسة دون عمل، ترعى وتش رب من صدقات المحسنين أو من مداخيل المساجد، تطوق أعناقهم بسبحات... وحينما يريد أحد المجرمين أن يطلب العفو، فإنه يذهب إلى مكان تواجد تلك الدواب، فيقبل حوافرها أو ذيلها إذا تمكن من ذلك، فينال ما يريد» [١٧].

❖ في الزواج: عندهم أربعة نساء شرعيات... هذا الملك لا يسكن كل زوجاته في القصر... حينما تخبره إحدى زوجاته أنها حامل، فإذا وضعت ابنا أدخلها القصبة أي القصر، وإذا وضعت بنتا تركها وابنتها خارج القصر» [١٨].

❖ **الغذاء:** «الكسكس هو عبارة عن حبوب مهيئ من عجين الدقيق، هذه الحبوب اليابسة يمكن حملها إلى أي مكان. يطبخون عدة قطع من لحم الغنم في طنجرة من طين كبيرة الشكل، لكن أعلاها جد ضيق،يتسع لإناء من طين كذلك، يوضع فيه الكسكس لكي يتبخر فوق الطنجرة. وبعد الطهي يرمون الكسكس في قصعة كبيرة، ثم يأكلون على

---

[13] - CASTRIES, **Sources Inédites de l'histoire du Maroc**, OP-Cit, Deuxième Série, France, Tome III, p 314- 315.

[14] - Ibid, Tome III, p 318- 319.

[15] - Ibid, Tome III, p 314

[16] - Ibid, Tome III, p 319

[17] - CASTRIES, **Sources Inédites de l'histoire du Maroc**, OP-Cit, Deuxième Série, France, Tome III, p 316.

[18] - Ibid, Tome III, p 317- 318.

الأرض مباشرة بدون مائدة ولا مناديل ولا سكاكين ولا ملاعق ولا شوكات.

كانوا يجلسون على الأرض على شكل دائرة، كما يجلس الخياط تقريبا عندنا في فرنسا. كل واحد منهم يكون قد غسل يده اليمنى إلى المرفق، وهذا يكفي لأنه أثناء الأكل، ممنوع عليهم شرعا استعمال اليد اليسر ى. بعدما يقولون "بسم الله" يبدلون الأكل فيأخذون الكسكس بملء اليد ثم يشكلون كرة صغيرة قبل إدخالها في الفم، ويرجعون ما تبقى من الكسكس في أصابعهم إلى

القصعة وهم يمسحون بأيديهم على جوانب القصعة. حينما يأخذون قطعة من اللحم لا يفارقونها حتى يأكلونها عن آخرها. إنهم لا يشربون خلال الأكل، ولكن عند النهاية يغسلون أيديهم ويقولون "الحمد لله". ثم يتوجه كل واحد منهم إلى إناء كبير مملوء بالماء، حيث يشربون لتسهيل عملية هضم العشاء.

كانوا يدعون للأكل معهم ولكن هذه الطرقة المتسخة التي كانت عكس ما يقع عندنا في فرنسا، لم تكن ترغبنا في القبال على محافلهم، بل زهدنا فيها مدة ثمانية أيام. كان الملك وحاشيته يأكلون بنفس الطريقة، الفرق الوحيد هو أنهم كانوا يعدون الكسكس بالدجاج واللحم، وهذا ألذ مما يوجد بفرنسا... وبما أن الكسكس مقدم مع قطعة واحدة كبيرة من اللحم، كانوا يقتسمونها وهم يجرونها كل واحد من جهته، فتصبح قطعا صغيرة. بعد أكل الكسكس تقدم إليهم مائدة من نحاس وعليها طجين صحن من فخار أو من طين مطلي، في بعضها لحم بعسل ولوز، وفي البعض الآخر لحم مشوي أو محمر في الزيت. وفي الأخير يقدم إليهم المربى المهيء بالطرقة المغربية".... أما اليهود لا يجدون حرجا في استعمال ملاعق وشوكات من فضة.... "لم يعجني هذا الطبق ربما لأنني لم أعتده، لكنه لذيذ بالنسبة لسكان هذا البلد»[١٩].

❖ الطبخ: «كانت أواني الطين أنظف، لأنه يمنع شرعا استعمال الأواني الفضية أو الذهبية، ولو من طرف الملك. وأواني القصدير لا تعرف في هذا البلد» [٢٠].

❖ الصوم: «كان هذا الملك يصوم في كل عام مدة ثلاثة أيام متتابعة من كل شهر رجب وشعبان، لكي يتهيأ لصوم رمضان. ويتبعه في ذلك المغاربة الشرفاء، وكان عموم الناس يصومون رمضان فقط....

اقتداء بمحمد الذي يمنع على أتباعه الأكل أو الشرب أو التدخين خلال نهار يوم الصوم»[٢١].

عمرانيا:

❖ «تقع المدينة على سهل شاسع قرب مدينة فاس، يحدها من الشمال جبل مدينة زرهون الغنية بمادة الملح .... بنيت مدينة ثانية قرب الأولى، بينهما حي اليهود ثم قصر الملك الذي يقع شرق هذا الحي... ومن الجهة الغربية للمدينتين تقطن أسر من السود، كل واحدة لها خيمتها» [٢٢]

❖ «قصر الملك الشاسع، المزين بالرخام الأبيض من الداخل على شكل أقواس وزخارف على الجدران بدون أشكال بشرية ولا حيوانية، ولكن حروف وأرقام عربية. مكتوب عليها أهم وظائف جيش هذا الملك. هذا القصر محاط بأسوار جد عريضة، محمية بمائة وخمسة عشر مدفع. يوجد بداخله مسجد ومنازل عددها مابين أربعين وخمسة وأربعين. توجد بالقصر ساحة كبيرة بها سقاية ،ويحيط بالساحة مجموعة من الغرف على شكل

---

[19] - CASTRIES, **Sources Inédites de l'histoire du Maroc**, Deuxième Série, France, Dynastie Filalienne (Paris: Collection de Lettres, Document et Mémoires, 1960), Tome VI, p 644- 645- 646.

[20] - Ibid, Tome VI, p 645.

[21] - CASTRIES, **Sources Inédites de l'histoire du Maroc**, OP-Cit, Deuxième Série, France, Tome VI, p 651.

[22] - Ibid, Tome VI, p 649- 650.

قبة. كل هذا مشيد من طرف العبيد المسيحيين الذين أصبحوا بنائين أو مهندسين تحت تأثير العصا»[٢٣].

❖ طريقة البناء: «يتم تحضير الجير والرمل الأحمر، وهي المواد التي يستعملها المغاربة لبناء الجدران، والبعض الآخر لتشييد الأرضية. طريقة البناء هذه خاصة للغاية؛ حيث أن للمغاربة أنواع من الأعمدة مختلفة الطول والعرض حسب الاستخدام؛ اثنان منها متصلتان بقضيبين من الحديد أو الخشب بينهما فجوة ،توضعان بشكل متطابق مع الجدار المراد بنائه؛ في تلك الفجوة، يضعون مزيجا من الرمل الأحمر و الجير، ومع أداة ليست سوى عصا كبيرة. فيضربو ن بالعصا هاتين المادتين و يضيفون الماء عليهما بالقدر اللازم، حتى يمتزج الخليط ويصبح مزيجا مثاليا، ثم يرفعون جدارًا بقدر ما يريدون ويجعلونه سميكًا كما يجب. تعتبر هذه الطريقة في البناء جيدة جدًا، والرمل الأحمر والجير ممتزجان جيدًا، يجعلان الجدران تصمد لفترة أطول»[٢٤].

خارجيا:

❖ «**كل هذا (أي قصر السلطان) مشيد من طرف العبيد** المسيحيين الذين أصبحوا بنائين أو مهندسين تحت تأثير العصا.يتعرضون للضرب، إنهم منهكي القوة، لأنهم لا يستريحون من الأعمال الشاقة، وقوتهم لا يتعدى خبزا من شعير قديم من ثلاث أو أربع سنوات. رائحته نتنة وقوية. ورغم هذا لا يمنح لهم إلا القليل منه، نصف ما يحتاجونه مع الماء ... وحوالي 500 رجل من جنسيات مختلفة في ظرف شهرين يموتو ن... يعذبون بلا رحمة»[٢٥].

❖ ا لعلاقة مع المشرق: «كانت القوافل تتجه من فاس وسلا وآسفي وتطوان ومن مدن أخرى إلى هذه مدينة القاهرة، لا يذهبون إلا مرة واحدة في السنة، ثم يتوجهون بعد ذلك إلى مكة، لأن هناك يقام احتفال عظيم»[٢٦].

❖ استقبال السفراء: يحكي استيل طريقة استقباله من طرف السلطان مولاي إسماعيل:

«ذهبنا إلى مدينة مكناس... وبعد أن مررنا بسورين عاليين، استقبلنا الوزيران عبد بن عائشةوالأندلس ي في باب المدية، وهنآنا نيابة عن الملك بقدومنا. بعد أن شكرناهما، طلبنا منهما أن يبلغا الملك تشكراتنا على كل ما فعله من أجلنا، فتوجهنا إلى حي اليهود حيث هيئ لنا مسكنا في منز ل أحد العبيد الفرنسيين... وفي اليوم الموالي جاء الوزيران في الصباح الباكر لزيارتنا بأمر من الملك.

ولكي يطلعوا على الهدايا التي أتينا بها لهذا الأمير. جالوا برفقة كبير اليهود بهذه المملكة أبراهام ميموران... اضطررنا للبقاء في المنزل طبقا لعادة البلد التي لا تسمح للأجانب بمغادرة السكن قبل حضور جلسة الملك. وكان مسموحا للعبيد الفرنسيين بزيارتنا.... استدعانا الملك في الصباح الباكر، على أنه خصص لنا جلسة بعد الصلاة، لأن يوم الجمعة عند المسلمين كيوم الأحد عندنا... جاءت ساعة الجلسة فذهبنا مع اثنا

---

[23] - Ibid, Tome III, p 312.

[24] - CASTRIES, **Sources Inédites de l'histoire du Maroc**, OP-Cit, Deuxième Série, France, Tome VI, p 655.

[25] - - Ibid, Tome III, p 312- 313.

[26] - - Ibid, Tome III, p 316.

عشر عبدا فرنسيا ،يحملون هدايا للملك، وكان معنا السيد Perillie وعبد الله بن عائشة والأندلس ي وأبرهام ميموران.

وجدنا الملك جالسا على الأرض، بلباس بلدي وحذاء طويل يغطي رجليه ....وكان العمال والقواد جالسين على الأرض مثله مكونين صفا من جهته اليسرى ... ونحن ننحني ثلاث مرات، فانطلق يرحب بنا... وقال أنه أشار على أبراهام ميموران بأن يمنحنا كل ما يلزمنا من أكل ماعدا الخمر لأنه حرام" ... "قال لنا أنه غير محتاج لهدايانا، ولكن سيقبلها كعربون على احترامنا له»[٢٧].

نستشف من خلال النصوص المعروضة آنفا، أنها تحوي معلومات قيمة وتتضمن إشارات مهمة حول مجموعة من القضايا؛ لأنها تتميز بكونها مصادر حية صدرت في ظروف محددة وتعرضت لمواضيع متنوعة، ومن هنا تأتي أهميتها البالغة، فأصحابها شهود عيان على أحداث وقعت في المغرب؛ وبالتالي ينظرون إليها بعيون جديدة، وعندما يكتبون يركزون على أشياء لا ينتبه إليها الإخباريون المغاربة، فاحتوت نصوصهم على معلومات ساهمت في إماطة اللثام عن عدد من القضايا المهملة، علاوة على كونهم يتعاملون مع أشياء غير مألوفة بالنسبة إليهم، فكل ما يشاهدونه غريب ومختلف عنهم يستحق التدقيق والتدوين.

ورغم كل هذه الإيجابيات التي تتميز بها هذه المصادر الأجنبية ينبغي توخي الحيطة والحذر في التعامل معها؛ لأنها لا تخلو من هفوات وأخطاء مثل المبالغة والتهويل، وفي بعض الأحيان تزييف وتحريف بعض الحقائق التاريخية، وذلك راجع كما هو معلوم إلى الدوافع التي حركتهم للكتابة، وجعلتهم يقومون بتدوين شهاداتهم وملاحظاتهم، مستحضرين خلفياتهم السياسية وحمولتهم الدينية والثقافية؛ ومن ثم وجب إخضاعها لمنهجية التحليل والتفكيك والنقد والتركيب، إضافة إلى اعتماد المنهج المقارن، عن طريق المقابلة بينها وبين باقي المصادر، للخروج بنظرة أقرب إلى الواقع التاريخي بعيدا عن النظرة الأحادية والتحليل الضيق.

وصفوة القول؛ نستخلص أن "المصادر غير المنشو رة لتاريخ المغرب" التي وقع اختيارنا عليها كموضوع بحثنا، تزخر بالوثائق الأصيلة التي تميط اللثام على عدد من القضايا التي لم تتطرق إليها المصادر المغربية؛ أو ألمحت إليها بشكل مقتضب ،فمادتها الخام بما حوته من معلومات قيمة، وما سجلته من أوصاف دقيقة وساقته من شهادات عديدة، يمكن اعتبارها لبنة أساسا تسهم في تعميق المعرفة التاريخية حول المغرب خلال العصر الحديث؛ لأنها تملأ جانبا من النقص التي يعترض الباحث خلال العهد المدروس، كما تفتح آفاقا واسعة في دراسة هذه الوثائق بشكل أكبر وأدق. الأمر الذي يسمح بإعادة كتابة تاريخ المغرب في كثير من جوانبه بشكل أقرب للموضوعية، من خلال منهجية علمية صارمة تعتمد على التفسير والنقد والتأويل، وفق المناهج الحديثة لتجديد الكتابة التاريخية حول المغرب.

---

[27] - CASTRIES, **Sources Inédites de l'histoire du Maroc**, OP-Cit, Deuxième Série, France, Tome VI, p 646- 647- 648- 649- 650- 651- 652- 653.

مرفق رقم ١ : السلسلة الأولى: السلالة السعدية:

المجموعة	الأجزاء	الفترة الزمنية	تاريخ الإصدار	المشرف عليها	عدد الصفحات
الفرنسية	1	مارس ١٥٣٣- نونبر ١٥٧٨م	١٩٠٥م	دوكاستري	٦٧٧
	٢	أكتوبر ١٥٧٨- مارس ١٦١٦م	١٩٠٩م	دوكاستري	٦٠١
	٣	مارس ١٦١٧- ١٦٦٠م	١٩١١م	دوكاستري	٧٤٠
الهولندية	1	يناير ١٥٧٨- دجنبر ١٦١١م	١٩٠٦م	دوكاستري	٦٩١
	٢	يناير ١٦١٢- دجنبر ١٦١٦	١٩٠٧م	دوكاستري	٧٥٩
	٣	يناير ١٦١٧- يوليوز ١٦٢٤م	١٩١٢م	دوكاستري	٥٨٥
	4	يوليوز ١٦٢٤- نونبر ١٦٤١م	١٩١٣م	دوكاستري	٦٤٧
	5	مارس ١٦٤٢- فبراير ١٦٥٥م	١٩٢٠م	دوكاستري	٦٤٨
	٦	أبريل ١٦٥٥- ١٦٦٠م	١٩٢٣م	دوكاستري	٦٢٧
الانجليزية	1	أكتوبر 1540- ١٥٨٩م	١٩١٨م	دوكاستري	٥٥٢
	٢	فبراير ١٥٨٩- دجنبر ١٦٢٥م	١٩٢٥م	دوكاستري	٥٩٤
	٣	مارس ١٦٢٦- ١٦٦٠م	١٩٣٦م	بريساك-	٧٠٦
الاسبانية	1	أبريل ١٥٣١- يونيو ١٥٥٢م	١٩٢١م	دوكاستري	٦٦١
	٢	يوليوز ١٥٥٢- أكتوبر ١٥٦٠م	١٩٥٦م	شانتال	٤٨٣
	٣	مارس ١٥٦٠- غشت ١٥٧٨م	١٩٦١م	شانتال	٥٢٨
	1	يوليوز ١٤٨٦- أبريل ١٥١٦م	١٩٣٤م	سينفال	٧٧٥

البرتغالية	٢	ماي ١٥١٦- دجنبر ١٥٢٦	١٩٣٩م	سينفال	٣٨٨
		يناير ١٥٢٧- دجنبر ١٥٣٤م	١٩٤٦م	ريكارد	٣١٤
	٣	يناير ١٥٣٥- دجنبر 1541	١٩٤٨م	ريكارد	٥٦٢
	4	يناير ١٥٤٢- دجنبر 1550	١٩٥١م	ريكارد	411
	5	فبراير ١٥٥٢- ١٥٨٠م	١٩٥٣م	شانتال	١١٨

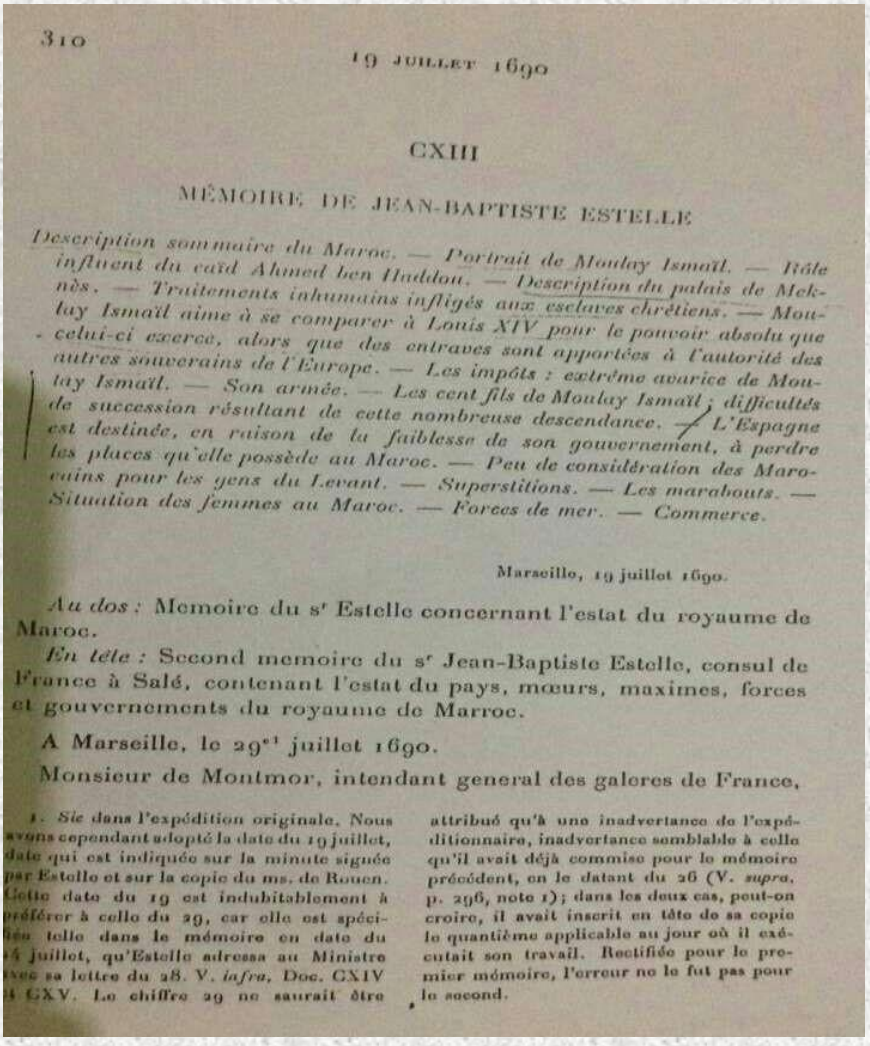

310

19 JUILLET 1690

CXIII

MÉMOIRE DE JEAN-BAPTISTE ESTELLE

Description sommaire du Maroc. — Portrait de Moulay Ismaïl. — Rôle influent du caïd Ahmed ben Haddou. — Description du palais de Meknès. — Traitements inhumains infligés aux esclaves chrétiens. — Moulay Ismaïl aime à se comparer à Louis XIV pour le pouvoir absolu que celui-ci exerce, alors que des entraves sont apportées à l'autorité des autres souverains de l'Europe. — Les impôts : extrême avarice de Moulay Ismaïl. — Son armée. — Les cent fils de Moulay Ismaïl ; difficultés de succession résultant de cette nombreuse descendance. — L'Espagne est destinée, en raison de la faiblesse de son gouvernement, à perdre les places qu'elle possède au Maroc. — Peu de considération des Marocains pour les gens du Levant. — Superstitions. — Les marabouts. — Situation des femmes au Maroc. — Forces de mer. — Commerce.

Marseille, 19 juillet 1690.

Au dos : Memoire du s[r] Estelle concernant l'estat du royaume de Maroc.

En tête : Second memoire du s[r] Jean-Baptiste Estelle, consul de France à Salé, contenant l'estat du pays, mœurs, maximes, forces et gouvernements du royaume de Marroc.

A Marseille, le 29[e] juillet 1690.

Monsieur de Montmor, intendant general des galeres de France,

1. *Sic* dans l'expédition originale. Nous avons cependant adopté la date du 19 juillet, date qui est indiquée sur la minute signée par Estelle et sur la copie du ms. de Rouen. Cette date du 19 est indubitablement à préférer à celle du 29, car elle est spécifiée telle dans le mémoire en date du 24 juillet, qu'Estelle adressa au Ministre avec sa lettre du 28. V. *infra*, Doc. CXIV et CXV. Le chiffre 29 ne saurait être attribué qu'à une inadvertance de l'expéditionnaire, inadvertance semblable à celle qu'il avait déjà commise pour le mémoire précédent, en le datant du 26 (V. *supra*, p. 296, note 1) ; dans les deux cas, peut-on croire, il avait inscrit en tête de sa copie le quantième applicable au jour où il exécutait son travail. Rectifiée pour le premier mémoire, l'erreur ne le fut pas pour le second.

Henri de CASTRIES, Sources Inédites de l'histoire du Maroc , Deuxième Série, Dynastie Filalienne, France, (Paris : Collection de Lettres, Document et Mémoires, 1927) Tome III, p. 310.

accorda sa grâce, ce ne fut qu'après l'avoir dépouillé de tous ses biens, et par là l'avoir obligé de se retirer en Espagne[1]. Les Anglois même, quoyqu'ils soient ses bons amis, n'ont jamais pû obtenir la permission de faire sortir ni bled ni farine pour leur garnison de Gibraltar, quoyqu'ils eussent celle d'acheter des bœufs, des vaches, des moutons, et de la volaille[2].

Cette défense est donc cause que les Maures ne sement du bled que pour vivre et en fournir leur propre païs. J'ajoute à cela qu'il y a du danger d'être trop riche et même de passer pour tel, et c'est ce qui arriveroit si on entreprenoit un gros commerce. Un homme accusé auprès du roy de Maroc d'avoir amassé beaucoup de richesses, ce Prince le taxa à une somme considerable, luy fit arracher toutes les dents et le fit ensuite mettre en prison jusques à ce qu'il eût encore payé une autre somme à laquelle il avoit été taxé une seconde fois.

Chapitre III

Couscoussou, le grand régal des Maures; maniere de l'accommoder et de le manger. Arrivée à Miquenez. Presens pour le roy de Maroc. Miserable état des esclaves françois. Description de la ville de Miquenez. Petits gardes du roy de Maroc. Audience favorable donnée par ce Prince aux Peres députez. Ils sont nourris aux dépens du roy de Maroc. Maniere de construire les murailles dans le païs. Passion de ce Prince pour les bâtimens. Sa cruauté à l'égard des esclaves chrétiens.

Comme on demeura longtems dans la caserne, tant pour se reposer un peu de la fatigue du jour precedent que pour donner le tems à notre courier de faire sa commission, cela donna lieu aux Maures qui étoient avec nous de se régaler en mangeant du *couscoussou*[3].

1. Sur cet incident qui eut lieu en 1711, v. *supra*, p. 486 et n. 4.

2. A ce sujet, v. *supra*, p. 357 et n. 2, 421 et n. 2.

3. De l'arabe كسكس, couscous. Sur la préparation de ce mets, v. aussi, Mouette, *Relation de la captivité...*, p. 41-43.

Henri de CASTRIES, Sources Inédites de l'histoire du Maroc , Deuxième Série, Dynastie Filalienne, France, (Paris : Collection de Lettres, Document et Mémoires, 1927) Tome III, p. 310.

Ce *couscoussou* est une espece de graine faite de pâte de farine, et cette graine étant seche se peut transporter partout. Ils firent donc cuire plusieurs morceaux de mouton dans un grand pot de terre dont le ventre étoit fort large et l'entrée assez étroite; sur cette entrée ils mirent leur *couscoussou* qui étoit dans un plat de terre, afin que la fumée qui sortoit de ce grand pot pût le cuire; tout étant prest, il jettèrent la viande et le *couscoussou* dans une grande terrine, et sans avoir besoin de table, ni de nape, ni de serviettes, ni de couteaux, ni de cuillieres, ni de fourchettes, ils s'asseoirent en forme de cercle sur la terre, à peu près comme nos tailleurs en France. Un chacun d'eux avoit lavé la main et le bras droit jusqu'au coude et cela suffisoit, parce que selon leur loy il n'est pas permis en mangeant de se servir de la main gauche. Après avoir dit ces paroles : « *Mismellay*[1] », c'est-à-dire « au nom de Dieu », ils commencèrent à manger, et prenant à pleine main le *couscoussou*, ils en formoient une petite boule et l'ayant fait sauter en l'air plusieurs fois pour la mieux former, ils la mangeoient et rejettoient ensuite dans la terrine ce qui en avoit resté à leur doigts en les essuyant sur le bord. Quand ils prenoient un morceau de viande, ils ne le quittoient point qu'ils ne l'eussent mangé entierement, ou pour mieux dire qu'ils ne l'eussent devoré à pleines dents. Le repas fini sans boire, la main et le bras lavez en disant, « *Lehem dililla*[2] », c'est-à-dire, « grâces à Dieu », chacun alla boire un grand pot d'eau pour aider à la digestion du diner.

Ils eurent pour des Mahometans plus de courtoisie que leur loy ne permettoit, car ils nous invitèrent de manger avec eux, mais cette maniere de manger si sale et si contraire à celle de France ne nous donna pas grande envie de correspondre à leur civilité et pour accepter un tel party il auroit fallu avoir fait une abstinence de huit jours.

1. بسم الله : Bismi-llah, au nom de Dieu!

2. الحمد لله : Lhamdou li-llah, Dieu soit béni !

كيفية حفظ الوثائق التاريخية بالميكروفيلم .نموذجاً

د. سمية سالم الشعالي

عضو هيئة تدريس بقسم التاريخ والآثار.

كلية الآداب .جامعة سرت .ليبيا

تعد الوثائق رغم اختلافها و تنوعها تعد من أهم كنوز و مصادر المعرفة ، و الشاهد الأكبر على مجريات التاريخ ، وتعد دليل بارز على أبرز السمات الحضارية للشعوب ،فلا تاريخ لآمة بدون وثائق ، فالوثائق تمثل مخزون الأجيال الحاضرة إلي الأجيال القادمة، و المحافظة على الوثائق و تنظيمها من أجل الحفاظ على تاريخها و مجدها، فللوثائق أهمية متنوعة إدارياً و قانونياً و علمياً و تاريخياً ، فهي المصدر الأساسي للباحثين و المؤرخين.

.الأهمية والهدف:

تكمن أهمية وهدف الوثائق بدورها تحرص على توثيق تاريخ الشعوب على مر العصور والهدف منها الحرص على توثيق تاريخها الوطني، و من هنا أصبحت دراسة الوثائق علماً، يعني بكل الإجراءات المتعلقة بجمع و تخزين و تحليل ، و استرجاع الوثائق في الوقت المناسب لكشف الحقائق التاريخية أو لدعمها للحقائق و حفظها " بميكروفيلم" ، منعاً من الضياع و التلف و يتم بذلك أرشفتها.

منهج البحث:.

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي وفق ما يقتديه البحث.

.إشكاليات البحث :

لقد تطورت مراحل أرشفة الوثائق التاريخية بتطور التقنية الحديثة في عالم المعلومات ، ومن أهم التقنيات التقنية المصغرة المستخدمة في حفظ و أرشفة الوثائق ب " الميكروفيلم" ، ومن خلال هذا المنطلق نطرح بعض الأسئلة التالية :.

١.ماهي الوثيقة ؟ وكيف يتم أرشفتها؟

٢. ماهي أهداف أرشفه الوثائق الكرتونياً بصفة عامة و بالميكروفيلم خاصةً؟

٣. ما مدي أهمية و وظائف حفظ و أرشفه الوثيقة بالميكروفيلم ؟

٤ .ماهي أبرز مميزات و عيوب حفظ و أرشفه الوثائق بالميكروفيلم؟

. المباحـثُ: سنقسم هذه المداخلة إلي ثلاثة مباحث و هي:

المبحث الأول: ماهية علم الوثائق و طرق أرشفتها.

المبحث الثاني: أهمية ومراحل حفظ الوثائق بالميكروفيلم.

المبحث الثالث : أبرز مميزات و عيوب حفظ الوثائق بالميكروفيلم.

المبحث الأول: ماهية علم الوثائق و طرق أرشفتها :

علم الوثائق و التوثيق من العلوم التي انتقلت إلينا من أوروبا بحسب الاصطلاح الدال على مفهوم الوثيقة و سبل توثيقها، فالوثيقة في اللغة العربية مشتقة من الفعل وثق بمعني ائتمن، و وثق الأمر أي أحكمه، فالوثائق هي كل ما يعتمد عليه و يرجع إليه لأحكام أمر أو تشبيه ، و إعطائه صفة التحقق و التأكد من جهة أو يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعد في البحث العلمي ، أو تكشف عن جوهر و اقع ما أو تصف عقاراً ، أو تؤكد على مبلغ أو عقد بين أثنين أو أكثر ، و مهما يكن فإن بالإمكان استعراض:

أولا : تعريف الوثيقة و التوثيق.

١ـ الوثيقة : هي أي مستند مكتوب ،أو مصور ،أو صورة فوتوغر افية ،أو فيلم سينمائي ،أو ميكروفيلم ، أو تسجيل صوتي ، أ، رسم خريطة ، أو أية مادة تسجيل نشاطاً معيناً.[١]

٢ ـ التوثيق : اشتقت كلمة (التوثيق) من كلمة وثيقة، وقد ساد استخدام مصطلح التوثيق ، حتى أصبح من المصطلحات الدارجة ، و التوثيق بمعناه الواسع تنظيم و تحليل البيانات و الحقائق و الوصول بها إلي نوع معين من المعلومات، ينتظر أن تحقق للباحث مفهومات و حقائق جديدة و فق قواعد مقننه و معايير محددة ، يمكن الوصول بالتوثيق إلي هذا المستوي بتنظيم نظم حديثة تتميز بالدقة و السرعة في عمليات تخزين و تحليل المعلومات .[٢]

فإن نظام التوثيق ينطوي على عدد من النشاطات ، تتخذ الشكل الهرمي و منها :ـ

أ ـ جمع الوثائق (كتب ، تقارير ، مقالات ، رسائل).

ب ـ تحليل الوثائق (فهرسة ، تصنيف ، تكشيف).

ج ـ استثمار الوثائق (تخزين المعلومات عن الوثائق ، استرجاع الوثائق ، انتقاؤها ثم نشرها).[٣]

أي أن الهدف من التوثيق هنا ، توفير المعلومات ليسهل استخدامها من قبل الباحثين و المهتمين ، وفق المجالات إن كانت سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية ، أو صحية.

ثانياً : أدوات التوثيق:

أ ـ الخبرة بالخطوط العربية و أصولها و علامتها.

ب ـ الكشف عن موطن التزييف و التلف.

ج ـ التنبيه إلي النصوص الحرفة.

د ـ التميز بين مر اتب النسخ.

هـ ـ حدود التصرف في النص.

---

[١] .مجبل لازم المالكي ، علم الوثائق و تجارب في التوثيق الأرشيفية ، (ط ١، د.ب ،الوراق للنشر و الطباعة) ، ٨٧.

[٢] .عبد المجيد عابدين ، التوثيق تاريخه و أدواته ، (بغدد ، الفرع الإقليمي العربي للوثائق ، ١٩٨٢م)، ١٠.

[٣] ..عبد المجيد عابدين ، المرجع نفسه ، ١١.

و- الإحاطة بالمتن وفهم دقائقه و أساليبه ، و الإحاطة بالمصادر و مضمونها. [٤]

ثالثا: أنواع الوثائق و تقسيمها:

يعتمد تقسيم الوثائق على أسس متعددة ولها سمتان رئيسيتان لدي الوثيقة وهما ، السمة المارة التي تشمل الشكل العام للوثيقة ، و السمة المعنوية التي تتضمن المحتوي الفكري للوثيقة، [٥] **ويمكن تقسيم أنواع الوثائق وفق نوع المادة المكونة بالوثيقة ، وفق الموضوعات ، طريقة تدوين الوثيقة ، الشكل العام للوثيقة، زمن الوثيقة ، المكان حيث التقسيم الجغرافي لاماكن وجود الوثيقة أو منشائها ، الوثيقة و علاقتها بمؤسسة معينة.** [٦] **وهناك أكثر من أساس لتقسيم الوثائق ، و فقاً لطريقة إخراجها إلي وثائق مطبوعة أو مخطوطة، أو منشورة و غير منشورة ، و هناك من تقسيمها وفق لمحتواها وفق الشكل رقم (١)، التالي سيوضح لنا طبعة تقسيم و نوعية الوثائق وفق أهميتها قبل مرحلة أرشفتها:** [٧]

---

[٤] .مجبل لازم المالكي ، المرجع السابق ، ٤٩.

[٥] .محمد عبود حسن ، " مصادر معلومات الأبحاث التاريخية " ، المجلة العربية ٣٠٠٠، (دمشق ، العدد ٤، ٢٠٠١م) ، ١٠٧.

[٦] .محمود عباس حمودة ، المدخل إلي دراسة الوثائق العربية ، (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة و النشر ، ١٩٨٥م) ، ١٩. ٢٠.

[٧] .مجبل لازم المالكي ، المرجع السابق ، ١٢٥.

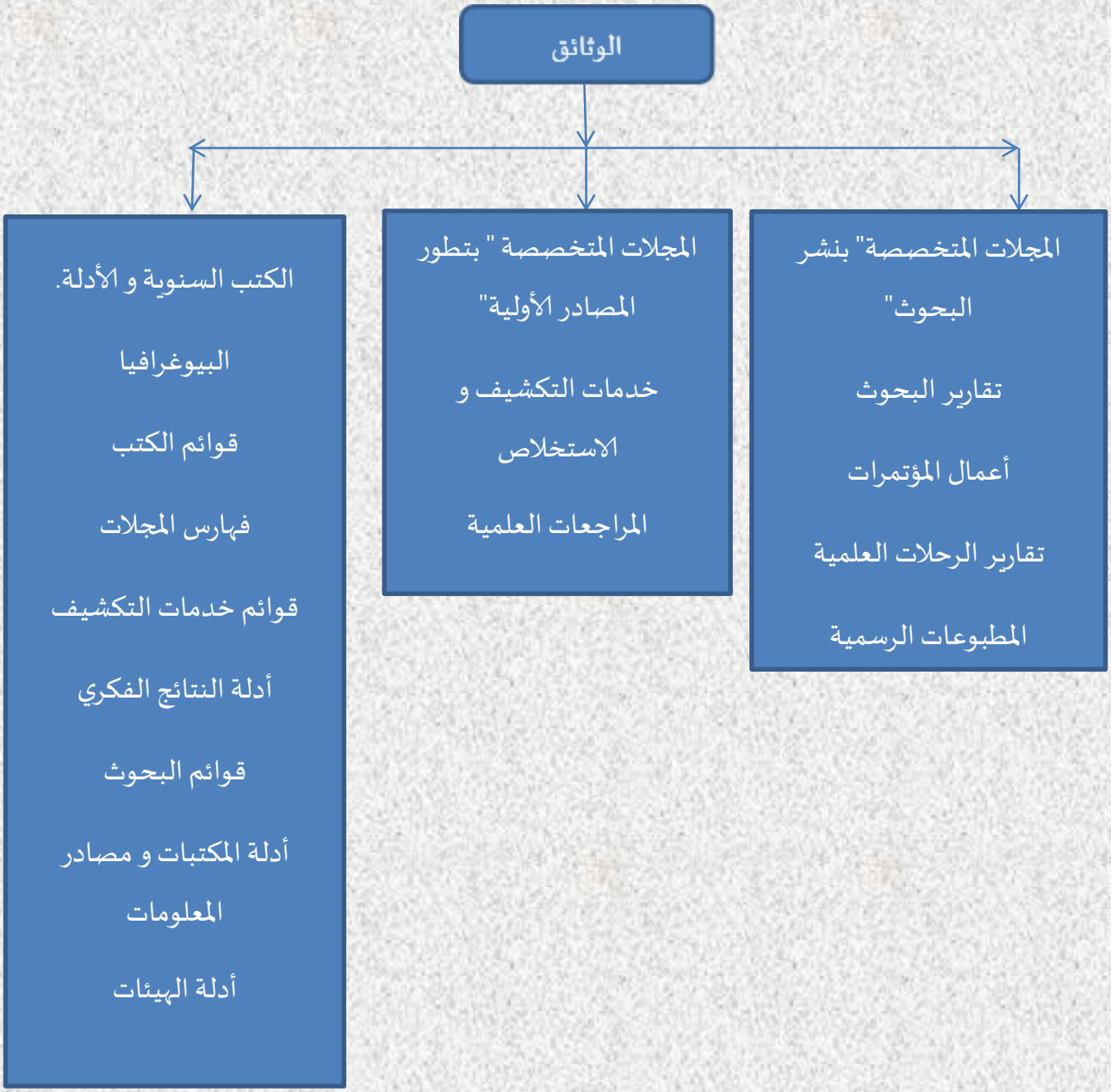

الشكل رقم (١)، يوضح طبعة تقسيم و نوعية الوثائق وفق أهميتها قبل مرحلة أرشفتها

والأرشيف :. هو المكان الذي تحفظ فيه الوثائق العامة والمستندات التاريخية التي تحتوي على بيانات ومعلومات تحفظ للرجوع إليها مستقبلا وقد تكون ورقة تمثل الأوامر والمراسيم ،القرارات ،التعاميم والمراسلات والسجلات وغيرها كالخرائط والرسوم الهندسية أو التنظيمية والجغرافية ، كما وردت عدة تعاريف أخرى من قبل المتخصصين في مجال الأرشيف والتوثيق.[١]

- الأرشيف الورقي: بظهور الورق وتطور الطباعة ظهرت الوثيقة الورقية المكتوبة أو المطبوعة وتمثلت في المراسلات المختلفة، والسجلات، والنصوص القانونية وكذلك الصور التي تعتبر نوعاً مكملا ومساعداً للوثيقة الورقية.[٢]

- الأرشيف الإلكتروني :هي مجموعة البيانات المعلومات التي يتم إنشائها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية ،" الوثيقة المتكونة من مجموعة أحرف وأرقام أو إشارات رقمية متبادلة عبر وسائل اتصال تكون ذات محتوى يمكن فهمه ومحفوظ على حامل إلكتروني يؤمن قراءتها والرجوع إليها عند الحاجة" .[٣]

يتم أرشفة الوثائق الورقية الكرتونيات لحفظها من الضياع و التلف ، توفير المساحات المكتبية المستهلكة لتخزين الملفات الورقية ، توفير نسخة احتياطية من الوثائق في حالة تعرض الأصول لأي تلف نتيجة لأي عوامل طبيعية أو بشرية مثل الحرائق ، السرقة ، ضياع مستندات ، أو التلف لعوامل جوية أو غيرها ، سهولة استرجاع الوثائق المطلوبة وذلك باستخدام طرق مختلفة للبحث، مع إمكانية وضع أكثر من صيغة بحث. مثال تحديد التاريخ مع الجهة المراسلة والمرسل لها ، إمكانية البحث في محتوى الوثائق إما عبر التكشيف أو استخدام تقنيات الـ OCR ، سهولة تبادل الوثائق داخل وخارج المؤسسة، إتاحة الوثائق للاطلاع بواسطة العديد من الأشخاص في نفس الوقت ، زيادة فعالية صلاحيات الاطلاع على الوثائق ، والشكل رقم (٢) سيوضح لنا طريقة الأرشفة من الورقي إلي الكرتوني :[٤]

---

[١] .، أحمد أحمد الشامي ، المعجم النهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات إنجليزية عربية ، (الرياض، دار المريخ ، ١٩٨٨م)، ٨٦ .

[٢] .، فتحية شرفي ،" دور الأرشيف في حفظ ومعالجة الأرشيف الإلكتروني" ، مجلة المكتبات والمعلومات ، (مج٢،ع١،د.ب ، د.ن ٢٠٠٣م) ، ٧٣.

[٣] .لقاء الباحثة مع مسؤوله حنان زيادية ، التصنيف والوثائق الإلكترونية، (متفقديه بالأرشيف الوطني التونسي، ٢٠١٨م)

[٤] ـ ــــــــــــــ ، المصدر نفسه .

وثائق ورقية" وثائق مرقمة"

وثائق إلكترونية " وثائق ناشئة إلكترونيا

المبحث الثاني: أهمية و مراحل حفظ الوثائق بالميكروفيلم.

أصبح تواجد التكنولوجيا جزء رئيسي و هام في مناخ و بيئة نشطة، فقد شهد الكثير من المجتمعات الوثائق التي تبني استخدام التقنيات الفعالة للتصوير المصغر و إحلال الوثائق المصغرة ،فيلماً محل الوثائق الورقية كوسيلة لحفظ و استرجاع المعلومات، حيث بدأت المراكز الأرشيفية بعملية حفظ الوثائق و استرجاعها، بما يجعلها أكثر فاعلية و قدرة على أداء مهامها باستخدام التصوير الميكروفيلم ، فالتصوير المصغر يشارك مشاركة فعالة في تحقيق الواجب القومي الكبير في الحفاظ على هوية المجتمع و تراثه الفكري و الحضاري الذي يتمثل في الوثائق القومية التاريخية.

تكمن أهمية حفظ الوثائق بالميكروفيلم بتجميع الوثائق ، و اختيار أفضل طريقة للحفظ وتنظيمها فنياً من حيث التصنيف و الوصف ، و تحديد الترميز المؤدي إلي الاسترجاع ثم التصوير، لعدم تعرضها للضياع و للتلف و انقداها من التزوير و التلاعب بها، و الميكروفيلم عبارة عن شريط فيلمي ملفوف حول بكرة فيلميه قياسها ١٦ملم أو ٣٥ملم، أما من حيث الطول فهو حسب انتهاء المادة مصور عليها كمية هائلة من الوثائق مثل (الدوريات ، و المحطوطات ، و الروايات الشفوية ، و الكشافات ، و المستخلصات ، و الببليوجرافيا) ، وتكون حوافة خالية من الثقوب القلمية لكي تستغل المساحة بكاملها للتصوير، فالميكروفيلم عبارة عن فيلم حساس تصور عليه تسجيل فوتوغرافي مصغر لنص مكتوب أو مطبوع.[١]

فهذه الميزة بلا شك بالغة الأهمية إذا ما تناولتها في ضوء ما تحتاج إليه مراكز حفظ الوثائق التاريخية ، في تحسين الإدارة و حل مشكلات تكدس الوثائق الورقية بملفات محفوظة بأدراج معدنية ،و تعرض لبعضها للتمزق نتيجة لسوء التخزين و الحفظ ، فطريقة حفظ الوثائق الورقية بالميكروفيلم

[١] .ناهد حمدي أحمد ، الوثائق و نظم التصوير الميكروفيلمي ، (القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٢م)، ٤٩.

تعد خطوة متميزة ، و حل مناسب لكافة المشاكل ، وتتم على عدة مراحل ومنها:

أولاً ـ معالجة الصورة: عند جمع الوثائق المطلوب حفظها بميكروفيلم ، تنطلق المرحلة الأولي " معالجة الصورة" ، يتم تصوير الوثائق كتصوير مصغر يختار نوع شكل الوعاء المصغر المناسب، ليرتبط بالوثائق المراد تصويرها، من حيث الشكل المادي و أبعادها ، و كميتها و نسب التصغير المطلوبة ، و كيفية معدل استخدامها، الصورة رقم (١) توضح لنا طريقة تصوير نصغر للوثائق كخطوة أولي لغرض معالجتها :

صورة رقم (١) ،

ثانياً : تسجيل المعلومات على الوثائق ذاتها ، مع الأخذ بالاعتبار ثلاث نقاط أساسية وهي :ـ

أ ـ طبيعة المعلومات و الحاجة إي تكاملها.

ب ـ معدلات التغيير كالإضافة أو الحذف .

ج ـ سرعة الاسترجاع المطلوبة .

هذا يرتبط باختيار الشكل المناسب و الذي سيحقق له مواصفاته بالحفظ و الاسترجاع وقت الطلب، فالوثائق ذات الكميات الكبيرة التي تتطلب حفظها تأخذ تسلسل بالقائمة عند البدا بالتسجيل و التصوير حسب نوع الميكروفيلم المناسب، لمقياس و أبعاد الوثائق لذلك علينا الأخذ بالشكل المسطح المناسب ، لتتسع طاقته التسجيلية لعدة فئات من الصور المصغرة ، و قد تكون من لقطة واحدة إلي خمسة لقطات على الأكثر.[١] الصورة رقم (٢) توضح نوع الفيلم الملفوف لحفظ الوثائق :

صورة رقم (٢) ، نوع الفيلم الملفوف لحفظ الوثائق بنوعي حجم ١٦ملم و ٣٥ملم .

ثالثاً ـ حجم الأفلام الملفوفة : فالأفلام الملفوفة تقدم سرعات عالية في الحفظ و الاسترجاع ، ثم أنها تعد و سيطاً اقتصادياً يوفر الأمان للوثائق المسجلة، و توجد للأفلام عدة أحجام حسب عرضها و لها أبعاد مختلفة ومنها: أفلام بعرض ١٦ملم ، ٣٥ملم،

[١] . سعاد راشد علبان ، " وثائق و مخطوطات الشبكات في الكويت" ، (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩م)، ٢١٨.٢١٩.

٧٠ملم،١٠٥ملم ، والطول فالعادة ١٠قدم ، أي ما يعادل ٣٠م و الأكثر شيوعاً بالاستخدام ١٦ملم في تسجيل الوثائق المتداولة ، و حجم ٣٥ملم مناسب لتصوير و حفظ الصور و الرسومات و الخرائط ، و التصميمات الهندسية ذات التفصيلات الدقيقة، فلهذه الخطوة عوامل متعلقة باختيار حجم الفيلم وهي:

١ ـ عدد الوثائق لمطلوب تسجيلها على الفيلم الواحد.

٢ ـ حجم الوثائق الأصلية و الحالة العامة.

٣ ـ طبيعة المعلومات التي تحملها.

٤ ـ أجهزة التصوير و الاسترجاع المتاحة.

٥ ـ أوضاع الصور على الفيلم.

٦ ـ وضوح نص الوثائق الأصلية.

٧ـ نسبة التصغير المطلوبة.[١]

هنا يتم وضع الوثائق " أ " جنب متعامدة على جانبي الفيلم ، ثم توضع صور الوثائق "ب" إلي جنب موازية لجانبي الفيلم أي طوله و تبعد صورة الوثيقة بمسافة لا تقل عن نصف مليمتر.

رابعاً ـ الحوافظ ، يتم التصوير المصغر للوثائق على الفيلم المناسب ثم تقطع الأفلام المعالجة إلي أطوال معينة بواسطة آلات القطع الخاصة ، ثم تعبأة الشرائح داخل قنوات الحوافظ بالترتيب وفق الاستخدام ، و وفق نظام شبكي للصفوف و الأعمدة و ذلك يدوياً أو الياً ، فالصورة رقم (٣) توضح الحوافظ الحافظة للأفلام المصغرة بعد القطع، فتتميز الحوافظ في حفظ الشرائح المسجلة المصغرة للوثائق ، و لضمان الأمان و المحافظة على الأصل.[٢]

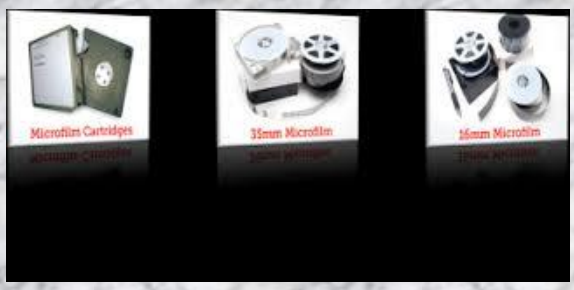

صورة رقم (٣) ، توضح الحوافظ الحافظة للأفلام المصغرة

ـ المبحث الثالث : أبرز مميزات و عيوب حفظ الوثائق بالميكروفيلم.

هناك مميزات متعددة للميكروفيلم ، تبدو واضحة بالنسبة لكافة الأشكال الأخرى بصرف النظر عن المجال الموضوعي منها ، و من أهم مميزات حفظ الوثائق بالميكروفيلم هي:

١ـ المحافظة على المستندات و الوثائق المهمة خوفاً من الضياع.

٢ ـ المحافظة على النسخ القيمة من التلف.

٣ ـ الحصول على نسخ مصورة.

٤ ـ تصوير الخرائط و الصور كبيرة الحجم.

٥ ـ سهولة تداولها.

---

[١] . خليفة شعبان عبدالعزيز، المصغرات الفيليمية في المكتبات و مراكز المعلومات ، (القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ،١٩٨١م) ، ٤٢.

[٢] . ناهد حمدي أحمد ، المرجع السابق ، ٨٠.

٦ـ المحافظة على المواد المكتبية والأرشيفية.
٧ـ المحافظة على سرية الوثائق.[1]

عيوب استخدام الميكروفيلم :

١ ـ مشكلات تعامل مع المصغرات الفيلمية في المكتبات و مراكز التوثيق، حيث تواجهه بعض الصعوبات في كيفية استخدامها من قبل الباحثين.

٢ ـ ارتفاع تكاليف الأجهزة اللازمة للمصغرات الفيلمية ، و ارتفاع تكاليف الصيانة.

٣ ـ صعوبة تهيئة المكن المناسب ، والأوضاع المناخية المناسبة لحفظ الميكروفيلم.

٤ ـ صعوبة توفير متدربين و مؤهلين على استخدام هذه المواد.

٥ ـ أحياناً يتم الحصول على نسخ غير واضحة أو مشوهة للأصل لأسباب تصويرها.

٦ـ عدم رغبة بعض الباحثين في التعامل مع هذه التقنية ، لعدم وجود الخبرة الكافية أو لأسباب آخري.[2]

الخـــاتمـة

١ـ شهد العقد الأخير من القرن العشرين تطورات عميقة وشاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ذلك أن التطورات الحديثة عبر شبكات الإنترنت والإنترانت والإكسترانت، أتاحت الفرصة لربط أجزاء المؤسسة مهما تباعدت المسافات بينها، بنظام عمل متكامل موحد، وذلك بالاعتماد على التطورات الحديثة في طرق إنشاء السجلات الإلكترونية وحفظها وتبادلها، وسهولة نقل الرسائل والوثائق والبرمجيات إلى أية نقطة متصلة بالشبكة في أي مكان من العالم.

٢ ـ تراكم الخبرات وتقدم وسائل الحماية التكنولوجية، سمحت بتخفيض مستوى المخاطرة الناتجة عن استخدام نظام ميكروفيلم في حفظ الوثائق، وأصبحت نسبة المخاطر التي تتعرض لها الوثائق المحفوظة بالنظام، لا تتعدى مستوى المخاطر التي تتعرض لها الوثائق الورقية.

٣ ـ قد يكون الخيار متاحاً بين الاعتماد على نظام حفظ ورقي أو الحفظ باستخدام الميكروفيلم أو نظام الأرشفة الرقمية، وذلك إذا كان موضوع الأرشيف هو الوثائق الورقية فقط، أما عندما نتحدث عن الوثائق الورقية التي نقلت الإلكترونية، أي الوثائق التي تنتجها النظم الآلي تؤدي عملها ضمن بيئة إلكترونية بحتة، فليس ثمة خيار

---

[1] .عمر أحمد همشري، يحي مصطفي عليان ، المصغرات الفيلمية في أساسيات علم المكتبات و التوثيق و المعلومات، (عمان ، الرؤي العصرية ، ١٩٩٦م) ، ١١٤.

[2] .محمد على برناوي ، " المصغرات الفيلمية في المكتبات و مراكز المعلومات" ، عالم الكتب (عمان ، مج٣،ع٢،١٩٨٢م)، ١٧٣.١٧٤.

سوى نظام الوثائق الإلكترونية، لأن عدداً كبيراً من الوثائق في هذه الحالة ليس له نسخ ورقية، وعدد هام من الوثائق بنيته معقدة ويتصف بوجود ارتباطات بين عدة ملفات، وحتى إذا حصلنا على نسخ ورقية من جميع هذه الملفات، فإننا لا نستطيع تمثيل البنية الحقيقية لهذه الوثيقة الإلكترونية ورقياً، رغم مميزات وعيوب هذا النظام.

منهج تحليل الوثائق التاريخية (تطبيقا على وثائق الخط المغربي)

د. جمال عناق

أستاذ محاضر – أ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة العربي التبسي –

مقدمة:

تعتبر عملية دراسة وتحليل الوثائق، من أهم العمليات المنجزة التي يقوم بها المختصون في هذا المجال، وهي تدخل ضمنيا في تخصص فهرسة المخطوطات والوثائق. وهي في المجمل تستعرض القواعد المتبعة في هذه العملية المهمة، ولا يمكن أن تكتمل مهمة محلل ومفهرس المخطوطات والوثائق، دون أن يمر على تحليل ودراسة الوثيقة سطرا سطرا وفقرة فقرة في الظاهر والمضمون، على خلفية علمية يتميز بها محلل ومفهرس الوثائق، وكذا بمدى توفر الإمكانيات والشروط الواجب توفرها في القائمين على هذه العملية.

هذا وتأسيا بعلمائنا وأساتذتنا القدامى رحمهم الله، فقد جاءت فكرة هذا الموضوع وعنوانه (**منهج تحليل الوثائق**) بعد إطلاعي لكتاب العلامة ابن عرضون، احمد ابن الحسن (ت ٩٩٢هـ) (**التقييد اللائق لمتعلم الوثائق**) وان كنت اشترك مع ابن عرضون في الفكرة والهدف، فاني اختلفت معه في المضمون والطرح لهذا الموضوع ..وإني اترك الأمر لتوفيق الله ومنه ، بان أنجز دراسة لهذا الكتاب -الذي تجاوز عدد خطبه الى أكثر من واحد وعشرون خطبة- والمهم في زمانه، الغزير علمه، الوافر شرحه..

-هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى تحديد ووصف الطريقة او منهج تحليل الوثائق تطبيقا على الخط المغربي، مع إبداء الملاحظات حول الكتابة ورسم الخط المغربي بمختلف تفرعاته كحالة ثقافية انبثقت عن الخط النسخي(كحالة فنية تسترعي منا دراستها) والكوفي هذا الأخير الذي لا يخرج في شكله وفي وظيفته وفي تاريخه عن إطار الشكل القيرواني العام، من كثرة الزخرفة إلى الاعتدال فيها مع البساطة في الخط منذ تبني خطاطو صنهاجة ق٥هـ/١١م أسلوب جديد يقوم على المقابلة بين الاستدقاق والاستغلاظ في الشكل. وهي مرحلة فاصلة تعكس مدى تطور وتبحر الخط المغربي.

-فرضية البحث

من اجل تحقيق هدف الدراسة سنضع هذه الفرضية:

-الوثيقة مصدرا مهما لإعادة تركيب الحدث التاريخي وتصحيحه .

-البحث في علم الوثائق تتطلب مهارة فنية و مداومة على تحليلها وتجلية ما طمس من اخبارها..

-الخط المغاربي شهد انتعاشا وتفردا ملحوظا بين انواع الخطوط العربية في منطقة المغرب، والأندلس خاصة في القرن الرابع، والخامس الهجري. وقد كان متأثرا بازدهار ميادين العلوم..

-أهمية الدراسة:

من المسلم به وكما يرى ابن خلدون ان لكل حضارة عمرا معلوما،والذي اعتبر ايضا ان انطفاء توهجها الحضاري أمرا مسلما به في نهاية المطاف.ولأسباب عدة تختلف من حضارة إلى أخرى ، فانه من غير شك فان الحضارة الإسلامية احتلت مكانة مميزة بين الحضارات المعروفة في العالم،سيما وأنها استمرت لألف عام تقريبا،شهدت خلالها العلوم المختلفة الكثير من التطور في المناهج والرؤى الفكرية،بما فيها علم الوثائق و الخطوط الذي يعتبر روح كل العلوم، وبدونها لا يمكن ان تكون لها الحياة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في ما تنشده من تسهيل ومعرفة كيفية او منهج تحليل الوثائق، وتقصي لحقيقة تطور الخط المغربي وتتبع كل مراحل التحول والاستقرار والتميز الذي عرفه عن غيره، مع تحديد أهم تفرعاته وألوانه وفي الأخير عوامل تدنيه وذبوله وضعفه..

كما أن هذا البحث سيتعرض من واقع تجربة الى تحليل وفهرسة بعض الوثائق، لتوضيح أهمية اعتماد التجارب والخبرات الشخصية، واستخدام مختلف تقنيات المعلومات و المصادر العلمية لتيسير، وتذليل صعوبات عملية التحليل والفهرسة، وبالتالي تطوير إمكانات الإتاحة والاسترجاع لهذه المقتنيات وتكوين خبراء في هذا المجال لإعادة قراءة تراثنا الإسلامي.

أولا: ماهية الوثائق وكيفية أرشفتها وفهرستها :

تتعدد الآثار التي يتركها الإنسان لمن بعده من تشييد العمران والنقوش و المسكوكات والمصنوعات و التقتنيات المتنوعة إلا أن هناك أثرين تراثيين يقترن أحدهما **بالآخر وهما:**

-المخطوطات:وهي كل ما خط باليد في فنون العلم المختلفة.

-الوثائق الخطية: وهي كل ما خط باليد من مدون يتضمن معلومات ذات قيمة تاريخية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، والوثائق المطبوعة و المرقونة لا تدخل في إطار الوثائق المخطوطة.

وإذا كانت الوثيقة تختلف عن المخطوطة في عناصر كثيرة؛ فإنه من المؤكد بينهما

قـواسم مشتركـة وصلـة وثيقـة، وقـد نشـأت تلـك الصلـة مـبكرًا منـذ أن صاحـبَت الوثـائقُ المخطوطاتِ إذ مثلت مصـدرًا رئيسًـا لتدويـن التـراجم والتـاريخ المحـلي. ولـدعم الفكـرة بالمثال؛ عـرض البـاحث نماذج تطبيقيـة من الـوثائق الخـطية تحصل عليها وقام بتصويرها وفهرستها خلال مسيرة البحث.

و ستكـون الـوثـائق غـالبًـا مهمتهـا في تـدوين العـقـود وإثبـات الحـقـوق، كعـقود المعاوضـة كـالأملاك وقسمتهـا والبـيع والمغارسـة وكـذلك أداء الأمانـات والكفالـة والوكالـة والإجـارة وعـقـود التـبرعـات كالهبة والوقف والـوصايا ،ومـن أنـواع الوثـائق الخـطية المراسـلات الشخصـية والنصـائح والقـرارات السـلطانية وغيرها.

وأوجـه الشـبه بـين الوثـيقة الخـطية والمخـطوطات كونـهما مـن عنـاصر ماديـة واحـدة: الـورق والحـبر ،ومن يتـولى كتابـة الوثائق يتـولى نسخ المخطوطات الموقوفة أو وقفهـا أو حفظهـا أو النظـارة عليهـا أو القـراءة والنظـر فيهـا مـن القضـاة وأئمـة الجوامع والمساجد وسائر طلبة العلم ،كما لا تخلـو المكتـبات الخطيـة في الأغلـب مـن مجموعة من الوثائق الخطية[1].

-ومما ماسبق يمكننا ان نتساءل حول معنى ومفهوم الوثيقة ؟

١- مفهوم الوثيقة: بالرجوع إلى دلالة اللفظ في اللغة العربية، وبالعودة إلى الفعل (وثق،) فالثقة مصدر قولك: وثق به يثق وثاقا وثقة أي ائتمنه، ووثقت فلانا إذا قلت أنه ثقة، وأرض وثيقة: كثيرة العشب موثوق بها، والوثاقة مصدر الشيء الوثيق المحكم، والفعل اللازم يوثق وثاقة، والوثاق اسم الإيثاق[2] يقول: **الله تعالى** في كتابه العزيز: (حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق.)[3] ووثق الشيء (بالضم) وثاقة فهو وثيق:أي صار وثيقا.والوثيقة في الأمر إحكامه والأخذ بالثقة، والجمع الوثاق.والوثيق الشيء المحكم.، ويقال:أخذ الوثيقة في أمره أي بالثقة.وتوثق في أمره: مثله ووثقت الشيء توثيقا فهو موثق.والوثيقة:الإحكام في الأمر والجمع وثيق. والوثيق هو العهد الوثيق، والموثق والميثاق: العهد، والجمع: المواثيق، والمواثقة: المعاهدة، والميثاق:العهد مفعال من الوثاق.واستوثقت منه، أي أخذت منه الوثيقة، أما اللفظة الأجنبية الفرنسية والانجليزية (Document) فهي كلمة اشتقت من أصل لاتيني Docere بمعنى يعلم، ولهذه الكلمة (Document) عدة

١) سعد بن محمد آل عبد اللطيف، الوثائق في المكتبات الخطية. ص 148-149.

٢) المعجم الوسيط، الجزء الأول، القاهرة، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ،1972ص:1011.

٣) سورة محمد ، آية 47.

معان تتسع وتضيق: فهي في معناها الحرفي الضيق تعني كافة أوراق الدولة الرسمية التي تضم القوانين والمعاهدات والمعاملات، أما المعنى الأوسع لهذه الكلمة فيشمل كافة الأوراق المكتوبة والمصورات والبقايا الأركيولوجية والروايات الشفوية، وكافة ما يمكن للمؤرخ **أن يستعين به من مادة في كتابة التاريخ**. الوثيقة إذن لا تعني النص المخطوط أو الخبر المروي فقط، بل إن مضمونها أوسع من ذلك، فهي تشمل: القبور والأبنية والأسلحة والأدوات والملابس والسجلات الرسمية والمعاهدات والاتفاقيات والوثائق السياسية، وكلها آثار مادية كما تشمل الوثيقة أيضا الروايات والقصص، والأساطير والأقوال والحكم سواء أكانت مروية أم مكتوبة، فضلا عن الوثائق الكتابية أو اليدوية مثل التصاوير، والمشاهد التاريخية وبعض الحفلات والكتابات والنقوش.

على ضوء ما سبق يتبين بأن مفهوم الوثيقة هو مفهوم واسع ومطاط فهو في المعنى الضيق يعني الأثر المكتوب، وفي المعنى الواسع تعني الوثيقة كل ما يمكن للمؤرخ أن يستعين به من مادة في كتابة التاريخ. يتعلق الأمر بمجموع أثار تعمل على إعطاء معلومات حول الماضي[٤].

ما هي وسائل العثور عليها؟، أو بالأحرى كيف نتحصل عليها ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال يجب المرور عبر مرحلتين وهما:

٢-مرحلة التقصي والسؤال عن الوثائق:

فلا غرو ان العمل والاشتغال في هذا الميدان، لايخلو من صعوبة وبذل للجهد، وخاصة اذا تعلق الأمر بالاشتغال في موضوع المخطوطات التاريخية، فمنذ ان يكون كفكرة الى ان يتم، لا يخلو من صعوبة ومشقة فعملية فهرسة الوثائق او المخطوط تفرض على صاحبها المرور بعدة خطوات او مراحل و أصعبها مرحلة التحري والتقصي لأنه مفتاح العملية كلها، بالبحث والسؤال عن هذا المخطوط ومكان تواجده، وبالأساس أصبحت تتعلق ومرتبطة بالثقة، وبالعلاقات الشخصية لأنه ليس على صاحب المخطوط او الوثائق ان يثق في الباحث. وكثيرا ما تجد الأبواب مغلقة في وجهك بمجرد نطق كلمة **"مخطوط"** ، فعلى الباحث في هذه الحالة التحلي بالصبر

٤) عبد الرحيم الحسناوي الوثيقة التاريخية، إضاءة إبستيمولوجية، مجلّة المخطوطات والمكتبات للأبحاث التّخصصيّة،المجلد ، ١العدد ،3، ماليزيا، أيلول ، سبتمبر ٢٠١٧م. ص ١٠٥-١٠٦. ايضا: الحسناوي ظاهر محمد صكر، الوثيقة مفهومها و اهميتها في الدراسات التاريخية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، عدد ٥٣، السنة ١٤، مركز جمعة الماجد، الامارات، ٢٠٠٦،ص ٦-٧.

والعزيمة ومحاولة بناء علاقات اجتماعية طيبة دون تصنع للوصول الى مراده العلمي.

وبطبيعة الحال لا توجد وسائل واضحة لإيجاد هذه الوثائق لكن بالصبر والمثابرة والارادة فأكيد ستصل الى مرادك، وستجده عند الأسر العريقة والنبيلة وهذا بعقد علاقات طيبة معهم و أول شيء الثقة فإذا احسوا انك أهل لذلك سيأتمنونك على كنزهم لأنه يمثل ارثهم العائلي وماضيهم وتاريخهم.

ولا بأس ان تقدم نفسك كباحث يريد تأليف كتاب حول سيرة احد افرادهم او مآثرهم. ولتجعل الأمر شخصيا حتى تزيل حاجز الشك والريبة ، ولتعلم ان الوثيقة الأصل تظل مع الأسرة المعنية او الشخص الذي اشترى أو باع أو وهب أو أوصى.. ويكفيك ان تطلع عليها مع اخذ صورة ملونة طبعا ان كانت وثيقة واحدة.

والجهة الثانية التي ستجد فيها مرادك هي المكتبات وهيئات ومؤسسات الأرشيف العامة او الخاصة في منطقتك فهذه الهيئة لديها فهرس إلكتروني لكل الوثائق الموجودة في المؤسسة. وبالنسبة للمكتبات الخاصة إما أن تبحث بنفسك على الرف – بعد أخذ الموافقة طبعا – أو أن تبحث عن ما لديهم من فهرس ورقي بالموضوعات وأرقامها على الرف.

وبعد أن تتحصل عزيزي الباحث على مرادك ستنتقل إلى المرحلة التالية وهي:

٣-الدراسة الأرشيفية:

تعتمد الدراسة الأرشيفية على معرفة مكونات الوثائق وشكلها المادي، و الوثائق من حيث أنها وثائق مُفردة، فكل منها يحوي تصرفاً قانونياً واحداً أو أكثر؛ وذلك لقلة الورق وقلة عدد الكُتاب، وبطبيعة الحال قد يوجد لها تراكمات بحكم أن هذه التصرفات قد تتغير من حيث تغير المَالك أو العين نفسها أو القيمة أو ما شابه ذلك، ولكن المُعضلة أن الأصل يظل عند مالكها وفقط ولم توجد صور أو نسخ لدى أي طرف أخر، فمسألة التراكمات موجودة بحكم المنطق لكنها عملياً غير مُتاحة، إلا أن تتوفر عليها جهة رسمية من قِبل الدولة، وهذه الوثائق لم يتم جمعها في مجموعات أرشيفية؛ لأنها بحوزة أصحابها أو ورثتهم، إلا أن الوثائق المحفوظة لدى هيئة الوثائق والمحفوظات رتبت ما أخذته من الأهالي- سواء أكانت أصولاً أم صورا رتبته موضوعياً؛ مما أخل بالترابط العضوي بين مجموعات الوثائق وبمبدأ المنشأ المُتعارف عليه.

أ-الحالة العامة للوثائق:

يراعى في ذلك حالة الورق المُستخدم قديماً وحالته بسبب الحفظ الذي سيكون بين الحسن او الرديء ، ما قد يسبب تآكل لأجزائها وتشوهاتها في الكتابة .

ويسمى الورق قرطاس كتابة ومنه الركين والرهي، الثقيل والخفيف (ويكتب به الصكوك

أو مكاتيب البيع والشراء والصكوك الشرعية، وللورق عدت أنواع :الورق الطويل، الورق بدون تسطير، الورق المُسطر المُصَنَع للكتابة ويُسمى دفاتر كتابة، ويُكتب فيه الرسائل التي قد تسمى هنا ببلاد المغرب بالبراوات، وتوضع الرسالة في الظرف، ويكتب في هذا الورق الأمور التي تُرسل إلى القاضي أو الوالي ضد المشتكى عليه، والورق المُستخدم في الوثائق أغلبه خفيف مائل للاصفرار ومقصف به آثار الحشرات ومخلفاتها وثقوب وقطوع[٥].

ب- المدى الزمني: من حيث امتدادها المرتبط بتاريخ كتابة هذه الوثيقة، وكل الأحداث المرتبطة بها.

ج- الترميمات:

من حيث هل للوثائق محل الدراسة قد أجري عليها أي ترميمات بسب الاهتراء أم لا؟. فقد تحتاج بعض الوثائق إلى ترميم عاجل بسبب الاهتراء الذي تعرضت له، ومع ذلك قد نجد وثائق مرممة ترميم جيد نظرالوجودها بهيئات ومؤسسات الحفظ والأرشفة الجيدة للوثائق والمخطوطات.

د-مكان وكيفية حفظ الوثائق:

من المهم على الباحث أن يهتم بمكان حفظ وكيفية حفظ هذه الوثائق التي إقتناها ويذكر حالتها، ومن المعروف أن أغلب هذه الوثائق والمخطوطات هي بحوزة شيوخ و أسر توارثوها عن أبائهم وأجدادهم، ومنهم من احتفظ بالأصول وأعطى مؤسسة أرشيف الوثائق صورا، أو منهم من أعطاها أو باعها للهيئة واحتفظ بالصور، والوثائق الموجودة بهيئة الوثائق والمحفوظات لا يمكن أن تعطى لاي شخص ما عدا أن يأخذ الباحث صورا بعد الاطلاع على الأصول منها، ويجب على المُتعامل مع الوثائق من موظفين وباحثين ضرورة التعامل معها بمُنتهى الرفق والنظافة والاحترام ، ووضع الوثائق بعيداً عن مُلامستها لحوائط لاالمنزل مُباشر ةً يحميها من أض الرطوبة، وكذلك عدم ملامستها لأجسام لا الصناديق المعدنية أو الخشبية المحفوظة بها، وحفظها في مكان مُكيف كُلما أمكن ذلك، وترتيبها تبعاً لمبدأ المنشأ ووضعها في ملفات وحافظات من النوعية الجيدة التي لا تؤثر بالسلب عليها، وتوعية من بحوزتهم بكتابة نبذة عما بها، وبيان بالأسماء والأماكن والكلمات العامية المحتوية عليها تلك الوثائق؛ لأن الأجيال التالية لا تعرف بالضرورة تلك المُفردات مما يُفقدنا الكثير من فهم تلك الوثائق[٦].

هـ--أبعاد الوثائق محل الدراسة:

٥) محمد مسعود محمد أبو سالم، الأفلاج بسلطنة عُمان :د راسة وتحقيق ونشر لبعض الوثائق الخاصة بها. جامعة المنصورة مصر.ص١٨-١٩

٦) محمد مسعود محمد أبو سالم، المرجع السابق، ص 20.

يراعى في ذلك اخذ قياسات ابعاد كل وثيقة بالطول والعرض **(الشكل٢)** وهذا باستخدام المسطرة

ثانيا: الدراسة العلمية للوثائق(الدراسة الدبلوماتية):

١-المدلول التاريخي للدبلوماسية:

تشير معظم المصادر التاريخية الى أن كلمة دبلوماسية (Diplomacy) منسوبة الى لفظة دبلون (Diploun) الإغريقية الأصل. والدبلون معناه في اللغة اليونانية القديمة(مثنى) أي الصحيفة التي تطوى مرتين. ثم انتقل هذا الاسم الى روما، للدلالة على تذاكر الطريق التي يمنحها الإمبراطور لعمال البريد، لكي يكون لهم حق السفر بالبريد العام. وفي اللاتينية عرف باسم دبلوما (Diploma) بمعنى الرسالة المطوية مرتين. أو هي الرسالة الرسمية التي تصدر عن جهة حكومية.[٧] و اتسع ليشمل الوثائق الرسمية الأخرى ولاسيما تلك التي كانت تحتوي اتفاقيات ومعاهدات مع قبائل وجماعات أجنبية أخرى... وكان جزء من هذه الاتفاقيات تعقد مباشرة لتسوية أي نزاع يثور بين الأطراف.

وفي القرن ١٧م تطور هذا المدلول وأصبح له عدة معاني منها، المبعوث ،المفاوض ، و السفاره. ثم تطور مفهومه بحيث أصبح يستخدم للتعبير عن معنى المهنة و المفاوضة و أصبحت كلمة دبلوماسية تشير في الوقت الحاضر بعد اتساع أصلها الى أنها "فن إدارة الأزمات الدولية بوسائل قادرة على تدارك الأخطار سواء قبل وقوعها او بعد حدوثها".[٨] ولعلنا لا نجد ابلغ تعبير لشرح الدبلوماسية عنه بما ورد في الأثر عن "شعرة معاوية" فقد ورد عن معاوية بن ابي سفيان في مجال تحديد العلاقات الدبلوماسية على انها **(لو ان بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها إن أرخوها شددتها وان شدوها أرخيتها)** تتضمن هذه المقولة الشهيرة وصفا دقيقا للعلاقات التي تقوم بين الحكام والمحكومين اذ شبه معاوية الدبلوماسية **بالشعرة** التي تتميز بدقتها و مرونتها. وكذا الحرص على استمرار هذه العلاقات وعدم انقطاعها حتى ولو كانت معلقة على شعره.[٩]. وعبر عن الدبلوماسية أيضا بعدة تعاريف فمنهم من يعرفها على انها فن المفاوضة واجرائتها الفنية وهذا ما أشار اليه معجم أكسفورد في تعريفه للدبلوماسية على (انها ادارة

---

٧) الطرازي نصر الله مبشر، الديبلوماتيقا علم دراسة الوثائق ونقدها، و دراسة الوثائق التركية العثمانية، ت عصام محمد الشنطي،مكتبة الآداب. القاهرة.٢٠١١.

٨) حسن محمد صالح حديد، الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية، مجلة جامعة تكريت .العدد .04 السنة.01 تكريت.

٩) محمد المجذوب ، الدبلوماسية ، نشأتها وتطورها وقواعدها في الحصانات والامتيازات الدولية ،بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٥

العلاقات الدولية بواسطة السفراء والمبعوثين وهي علم وفن الدبلوماسية) وهناك من يعزي الدبلوماسية الى الوظائف التي تؤديها فالدبلوماسية هي العمل الدبلوماسي الذي يتمحور في اربع وظائف وهي الإقناع، التسوية،الاتفاق والإكراه. ونخلص من كل ماسبق الى ان هذا العلم يدرس الوثائق القانونية، بقصد التمييز بين الصحيح والمزيف منها، وإقامة شواهد تاريخية من خلالها. فهذه الوثائق تُعتبر من الأصول التاريخية التي يعتمد عليها التاريخ، وهي تخضع لمنهج البحث التاريخي، وتمر بعدة بمراحل وهي: جمع الوثائق أو الأصول، ونقدها سلباً إو إيجاباً، ومرحلة التأليف بين الحقائق وتركيبها وعرضها[١٠]. والمقصود بدراسة الوثائق الديبلوماسية موضوع البحث هو دراستها من ناحية الخارجية والداخلية وهذا لكي نصل الى صحتها الدبلوماتية(الوثائقية).

٢- الدراسة الوصفية والشكلية للوثائق (الخصائص الخارجية):

تشمل دراسة الوثائق من ناحية الشكل لكي نصل الى صحتها الديبلوماتية او الوثائقية والشكل هو مجموع مميزاتها الخارجية و حتى الداخلية مادامت هذه الوثائق اصولا لا صورا لكي تسمح لنا بدراسة كل ما يتصل بالمادة المُحرر عليها الوثائق(الورق)، المادة المُحرر بها(الحبر) ، الخط ، العلامات المائية، طُرق الإخراج وعلامات الصحة والإثبات بالوثائق محل الدراسة وغيرها..

أ-الورق والحبر: الورق الذي يتستخدم عادة هو من الورق الرقيق والذي يشبه ما نستخدمه اليوم والذي كان يستخدمه الاتراك في تحرير كتابتهم، وكتبت هذه الوثائق في اشكال و ابعاد يختلف طولها وعرضها كاملة بالهامشين الأيمن و الأيسر، وحالات مختلفة وفي حالة للورق بين الرديء والحسن ، فبعضها في حالة حسنة من الحفظ والبعض الاخر سيء من تآكل لاجزائها وتشوهاتها ما يؤدي الى فقدان الاسطر[٨] وبعض حروف الكلمات.

والحبر المُستخدم هو الحبر الأسود القاتم المُعتاد المصنوع من السناج والصمغ العربي، او المصنوع من خلط الفحم والصوف بإضافة القطران، وهو الحبر الشائع في معظم بلاد المغرب.

كما يستُعمل في بعض الوثائق نوع من الحبر الأسود المائل قليلاً للون البني؛ لاحتوائه على نسبة من أكسيد الحديد، والقلم المكتوبة به الوثائق عموماً هو القريب من القلم الغليظ نوعاً ما أو الرفيع، وقد يراعى في طريقة إخراج هذه الوثائق إتباع التسطير والتأليف حرصاً لعدم زيادة حرف أو كلمة؛ لأن التأليف هو جمع كل حرف غير مَتصل إلى غيره على أفضل

١٠) الطرازي نصر الله مبشر، المرجع السابق.

ما ينبغي، وطريقة التسطير هي إضافة كلمة إلى كلمة حتى تصير سطرًا مُنتظم الوضع كالمسطرة، ومراعاة بدايات السطور والمسافات بينها[١١]، أما نهايتها فقليلا ما حافظوا عليها والمسافات عموماً بين السطور متساوية تقريباً وفي بعض الوثائق نجد أن السطور تتجه لأسفل عند نهاياتها، وإذا رأى الكاتب أن الكلمة قد تتخطى الهامش الأيسر عند نهاية السطر يكتبها بخط صغير ورفيع، أو يُطيل الحرف أو الأحرف المُناسبة للإطالة من الكلمة الأخيرة فى السطر، أو أن يُكمل السطر لأعلى بنفس مُحاذاة الكتابة أو يكتب جزء من الكلمة ويُكملها في السطر التالي؛ حتى يتساوى السطر مع ما قبله وما بعده، والمسافات عموماً بين السطور مُتساوية تقريباً، وفى بعض الوثائق نجد أن السطور تتجه لأعلى عند نهاياتها، وتُركت فراغات أو بياض بين صيغ الإمضاءات وبين آخر كلمات من الوثائق، وتترك مسافات بيضاء بنهايات الوثائق ؛ لاحتمال كتابة مُكاتبات أخرى مُتعلقة بالوثيقة،والتي ربما تكتب على هامشها الايمن **الشكل** اذا لم تكفي الصفحة، وأهملت علامات الترقيم والشكل إلا فى القليل النادر.[١٢]

ب- العلامات المائية:

العلامة المائية جزء رقيق في الورقة، يكون مرئي لزيادة شفافيته للضوء فيما إذا قارناه ببقية أج ا زء الورقة، والعلامة المائية اتخذها أصحاب مصانع الورق كعلامات مُميزة لهم ولمصانعهم ول بلدانهم، وهى علامات تُجارية اش تُقت من الحروف الأولى لأسمائهم، وأضافوا إليها العديد من الصور والرسوم المُختلفة، وهى دليل على قدر كبير من الثقة لتحديد مكان وتاريخ تدوين المحرر، وأغلب ال وثائق محل الد ا رسة ليس به علامات مائية.

ج-التمغات :التمغات وضعت على الأوراق لتُكتب عليها المستندات والعرض حالات الرسمية للمُعاملات العمومية والتجارية، وطُبع على كل صنف منها الثمن المُقرر لكل فئة وهو ٥٠ سنتيم فرنسي للجمهورية الفرنسية لعام ١٩٠٢ ميلادية وعليه شعار الجمهورية الفرنسية لإمراة قابضة على رمح بيدها اليمنى ويرمز للقوة وبيدها اليسرى الميزان الذي يرمز الى العدالة والحرية[١٣].

د-المواد التي تحُرر بها الوثائق:

تعددت أنواع الأقلام المُستخدمة فى الكتابة بالوثائق فكان منها أقلام من البوص أو الريش، أوالرصاص ثم أقلام الحبر والأقلام الجافة بعد السبعينيات من القرن٢٠ م، واختلف المداد وطُرق تصنيعه وتركيبه تبعاً

١١) محمد مسعود محمد أبو سالم، المرجع السابق، ص 23.

١٢) محمد مسعود محمد أبو سالم، المرجع السابق، ص 23.

١٣) المرجع نفسه، ص 24.

للمادة المحرر عليها، ويستخدم بصفة عامة في كتابة هذه الوثائق الحبر الأسود الفاتح المصنوع من خلط الفحم والصوف وبإضافة القطران، وهو الحبر الشائع في كتابة معظم وثائق خاصة العهد العثماني. وقد تكتب أيضا بعض الوثائق بالحبر المذهب أو ماء الذهب، والأحبار المُستخدمة بالوثائق واضحة في الغالب الأعم، والحبر المُستخدم في هذه الوثائق يُسمى المداد، وللمداد عدة أنواع.

وتختلف ألوان المداد بالوثائق محل الدراسة فمنها :الأسود السائل أو الرصاصي الفاتح، والأسود وفي بعض الوقت يميل للون البني الغامق مع وجود سطور باللون الأزرق أو الأسود الخفيف والأزرق الجاف، وقد نجد فيها استخدام اللون الاحمر لكتابة العناوين أوالفصول إذا كانت كتب أو دفاتر أو كنانيش.

هـ- الخطوط المُستخدمة في التدوين :

يُطلق الخط على أسلوب مُعين في كتابة أحرف الكلمات؛ حيث تخضع هذه الأحرف لأصول وقواعد مدروسة، وتدون الوثائق باللغة العربية بالخط المغربي الواضح في أغلب الأحيان، و قد تستخدم الأبجدية الأجنبية المطبوعة فقط على ورقة التمغة **(الشكل٥)**وقد نجد الوثيقة تُكتب بكاملها بخط كاتب واحد بالإضافة إلى خطوط الشهود، وقد نجد أكثر من كاتب للوثيقة الواحدة، وغالباً ما يكون خط كاتب الوثيقة أوضح وأجمل من خط الشهود؛ مما يُظهر أنهم يتخيرون أحسنهم خطاً وأجودهم للغة، على الرُغم من أنه قد يكون أجودهم هذا رديء في دُنيا الخطوط واللغة[١٤].

و- السطور والهوامش في الوثائق:

التزم كتاب الوثائق عموما -وهو امر تقليدي وشائع ومشترك بين كتاب الدولة الإسلامية- بشكل ثابت في الإخراج العام من حيث الهوامش و السطور. بحيث يترك فراغا ابيضا في أعلى و أسفل كل وثيقة لكنه يختلف من وثيقة الى اخرى على حسب كبر وصغر الورقة خصصت للحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . ويترك الكاتب كما هو المعتاد الهامش الجانبي الأيمن فارغا وعادة يترك لتوقيعات الشهود ووضع الختم الرسمي للهيئة الرسمية. و هذا ما اثر على حسن الإخراج العام للوثائق حيث ظهر شكل الهامشان الأيمن و الأيسر مع الفراغ العلوي مع باقي السطور شكلا نوعا ما منتظما ومنسقا ليتناسب مع الإخراج الفني للوثائق[١٥].

ومع استثناءاتنا فإننا قد نلحظ الكثير من الوثائق تكتب اسطرها دون مراعاة للفواصل، أو النقط أو الوقفات ، كما أننا والجدير

---

١٤) محمد مسعود محمد أبو سالم، المرجع السابق، ص 25.

١٥) قدامة بن جعفر الكاتب، الدواوين من كتاب الخراج وصناعة الكتابة، ت مصطفى يحياوي،الجامعة الادردنية،١٩٨٦،ص٩.

بالذكر أن بعض كتاب الوثائق في العصر العثماني اعتادوا على شغل أو ملء الوثيقة بالسطور المزدحمة بالكلمات، من أولها لآخرها سواء أكانت هذه الوثيقة قطعة واحدة أو ملف، لذلك وجد اختلاف بين السطور في الجزء العلوي عنه في الجزء السفلي من حيث الضيق و الاتساع، مما يتسبب في بعض الأحيان في صعوبة قراءة عديد من هذه الوثائق نظرا لتداخل الفقرات و الكلمات في بعضها البعض، و ايضا صعوبة قراءة بعض الكلمات، وضياعها بسبب اهتراء الهامش العلوي و الأيسر لعامل سوء الحفظ، او لعامل الزمن، فلا يوجد تنسيق لان ذلك التنسيق هو الذي يعين على قراءة الوثاق إلى حد كبير.

ز-الأختام :أنواعها، أشكالها، مداد طبعها:

الخاتم مصدر ختم، ويُقال:ختم الكتاب يختمه ختماً، ومعناه الطبع ، و يقل وجود الأختام في كثير من الوثائق على الأقل فيما درسناه، وعادة الأختام الموجودة تأخذ الشكل الثماني الأضلاع أو بيضاوي الشكل أو دائري **(الشكل٧)** أو حتى المُستطيل، والمداد المُستخدم لطبعها الأسود أو الأزرق.

ح-كُتاب الوثائق: قليل ما نجد كتاب الوثائق يصرحون باسمائهم في كتابة الوثائق ، و اذا وجد فانه يكون في آخر الوثيقة مثل: " كاتب الوثيقة يُثبت أنه كتبها بيده أو يقول :بيده الفانية، وقد يكتب: الوثيقة كاتب واحد فقط، أو يتناوب على كتابتها أكثر من كاتب، وتوجد وثائق ليس بها اسم الكاتب، لكن من المنطقي أن من كتبها يكون أحد المنشغلين بسبب كتابة الوثيقة عادة خاصة اذا لم تكن من هيئة رسمية وفعلية التي يطلق عليها عادة باسم الديوان الهمايوني وهو رئيس الكتاب عند العثمانيين[١٦] بمعنى يكون موظف في ديوان الكتابة. يبين الأمر الرسمي بعد الحمدلة والتصلية، (أمرنا هذا السعيد المبارك بحول الله وقوته الحميد بيد...) يبين الأمر الرسمي (وكتب عن اذن عبد الله المتوكل على الله..)

ط-المُراجعة والتهجير :من خلال مراجعة الوثائق على يد الشهود العدول بالأمور ؛ حيث كُتبت الصيغ التالية: (الحمد لله تعالا(تعالى) اعلم بثبوت مارسم اعلاه...)

ثانيا: القواعد والأسس الفنية في تحليل الوثائق:

١) الخصائص الداخلية للوثائق:

١٦) محمد عبد الحفيظ خبطة، الخط المجوهر والخط الديواني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ع،٣٤، الرباط،،٢٠١٤ص٢٥٩.

وهي بمثابة دراسة نقدية وتفسيرية ، من خلالها يتعرف الوثائقي على مدى مُطابقة المعلومات والحقائق الواردة في الوثائق للواقع، وما إذا كانت هذه الوثائق تحتوي على أكاذيب وأخطاء أم لا، والنقد الداخلي يدُلنا على مصدر الوثائق، وتحديد الظروف التي أُنتجت فيها، و تعتمد دراسة الوثائق الديبلوماتيكية او القانونية على عناصر ثابتة نستطيع ان نطلق عليها تسمية اجزاء الوثيقة غير ان هذه العناصر قد لا تأتي مرتبة ترتيبا ثابتا في كل الوثائق وعبر العصور. وتتناول الدراسة كل ما يتعلق ب:

أ- الخصائص اللغوية:

لما تقرأ بعض الوثائق المنسوبة خاصة للعصور المتأخرة قد تلحظ غرابة بعض الكلمات، والتباس أسلوبها، مثل:

(كلمة رقاس) و(امرنا اليكم **تكونوا ببال** من اولاد الشيخ البركة..)

و ربما كان هذا ا رجع اً إلى أن كُتابها غير حاذقين في اللغة العربية، وغالباً لا يوجد مُراجع لهذه

المكاتبات لقلة عدد المُتعلمين، فإلى جانب الكلمات العامية بسبب عدم إلمام كُتاب الوثائق بقواعد اللُغة العربية في الرسم، وعدم إلمامهم بقواعد النحو فقد جعلهم يرسمون ما يُنطق كما هو، دون مُراعاة لقواعد الرسم أو النحو، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم هذه الوثائق كانت تُكتب بشكل عاجل، ولا تُستخدم فيها الرسميات ولذلك افتقد الكثير منها للإعجام والتنقيط، و وجود كثير من الكلمات العامية..مثل ما يوضحه

جدول رقم١:

الخطأ	الصواب	صورتها
الولات	الولاة	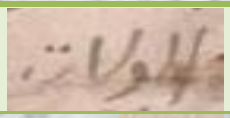
كانو	كانوا	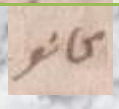
المبرت	المبرة	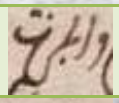
بالحرمت	بالحرمة	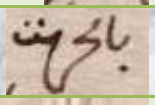
الوضايف	الوظائف	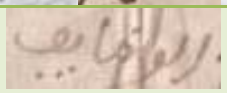
القايم	القائم	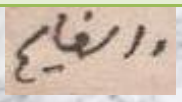
ابايهم	أبائهم	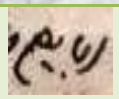
ياكل	يأكل	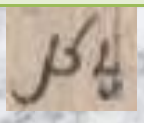
ساير	سائر	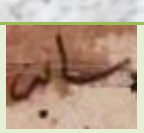

الصلات	**الصلاة**	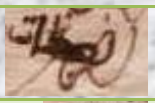
اواصط	**اواسط**	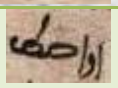
الكاينه	**المقصود بها هنا "الموجودة"**	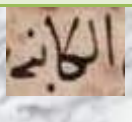
العماله	**العمالة**	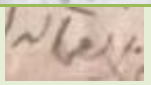
الضعيفه	**الضعيفة**	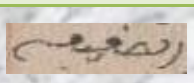

(الجدول رقم١)

المحلية، وبعض الألفاظ التي قد تكون أجنبية لتأثيرات عثمانية أو اسبانية او فرنسية... واللغة ركيكة غير بليغة هذا دون ان ننسى الأخطاء الإملائية الكثيرة والتغيير في رسم كلمات

بعض الوثائق مما كان يزيد في صعوبتها. **(الجدول رقم١)** وتغيير رسم بعض الكلمات مثل : السيد ،سيدي. ، بامره، ايده ، وتتسم اللغة المُحررة بهذه الوثائق بعدة خصائص مُميزة؛ من حيث إثبات الأحرف أو إسقاطها، أو قلبها إلى أحرف أخرى، أو نسيان كتابة بعضها.

وتوضح الدراسة الباليوجرافية لخطوط الوثائق وجود ظاهرة لُغوية إملائية سائدة في كتاباتها وهى استبدال الهمزة بحرف من حروف العلة الإملائي مثل :الواو أو الياء أو الألف، وقد يأتي حذف الهمزة المفردة نهائيا من الكلمات، وتهمل الهمزات في أول الكلمات، وتهمل الهمزات التي هي على نبرة آخر الكلمات، وتستبدل الهمزة اللينة ياء، وقد تستبدل الياء ألفاً مقصورة والتاء المربوطة هاء، وترسم التاء المربوطة تاء مفتوحة، والتي تعتبر من إحدى مظاهر التأثر باللغة التركية أو العكس وكتابة بعض الأحرف المنتهية فوق الأحرف السابقة عليها فتكتب التاء المنتهية- مثلاً - فوق الألف السابق عليها، ووصل كلمتين أو حرف وكلمة أو ضمير وكلمة ببعضهما ليكونا كلمة واحدة، وعدم استخدام صيغ المبني للمجهول، والكُتاب لم يكترثوا كثيرا بالمُفرد والجمع، والمُذكر والمؤنث سواء في الأفعال أو أسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة، وخلط الكُتاب في الكتابة بين الأحرف المُتشابهة في النُطق، أو في الشكل كالدال والضاد، والتاء والطاء والتاء المفتوحة والتاء المربوطة،والهاء المربوطة والتاء المربوطة، وكتابة الراء دال، وتقُلب الهمزة ياء، وأحياناً يُثبت الهمزة مع قلبها ياء كذلك، ووصل الهاء أو التاء المربوطة المُنتهية بالحرف السابق لها في حالة ما إذا كان راء أو دال، ووصل واو وألف الجمع المنتهيين ببعضهما، وعند وجود تتابع ألفين أحدهما في نهاية كلمة والآخر في بداية الكلمة التالية يتم

خطأ إملائي
عدم وضع النقط على حروف بعض الكلمات التي نهايتها تاء التأنيث
عدم وضع النقط على حروف بعض الكلمات التي نهايتها تاء التأنيث
عدم وضع النقط على حروف بعض الكلمات التي نهايتها تاء التأنيث

كتابتهما ألفاً واحدة، والياء المُنتهية يرجع بها للخلف في بعض الوثائق، وتتم صياغة بعض كلمات الجمع على غير قواعدها، وعند صياغة الأرقام يتم كتابتها حسابياً ثم تُتبع بكتابتها بالأحرف العربية، وقد لا تُرسم سنة الصاد ولا الضاد، وعند كتابة التواريخ داخل الوثيقة تُكتب كلمة السنة كثيرً بدون نون ويُخط فوقها السنة حسابياً وقبلها يُثبت اليوم حسابياً أما الشهر إن كان هجرياً يُكتب حروفاً، وإن كان ميلادياً إما حروفاً أو أرقام.

ب- علامات الترقيم والشكل: هي علامات اصطلاحية تُوضع في أثناء الكلام أو في آخره، كالفاصلة، النقطة وعلامتي الاستفهام والتعجب، وكُتاب الوثائق ذلك العهد لم يهتموا بإثبات هذه العلامات، أما الشكل فلم يُثبَت في أغلب الوثائق اللهم إلا السكون والفتحة والشدة.

ج-أسلوب الكتابة واستخدام عناصر عامية محلية: من خلال قراءة وثائق العصر الحديث فان الأسلوب الذي يميز هذه الوثائق هو الأسلوب الإنشائي، والسردي المباشر الذي يصعب فهمه لطول جمله المليئة بالحشو،والصناعات البلاغية وهي ميزة ذلك العصر في كل الكتابات آنذاك تقريبا ومثال ذلك تجده في مقدمة كل وثيقة في عنصر التوجيه للمخاطب او التحية والتي ستأخذ حيزا كبيرا من الكلام. ايضا الاهتمام الشديد بالتنميق اللفظي كالإسراف في استعمال السجع والجناس.

ونقرؤها: (...ليعلم من يقف عليه من **القواد** والعمال وكافة الولات **والاجناد** وجميع مشايخ **البلاد** ...) ايضا (..باحرامه واحترامه وتوقيره وتعظيمه وحفظ جنابه ووقور حرمته في دياره و املاكه..) وغيرها من الألفاظ التي توظف فيها هذه المحسنات البديعية. وقد تفرز لنا بعض هذه الوثائق مصنفا من تصنيفات السكة القديمة المستخدمة خاصة في وثائق العهد العثماني كعملة الريال كبيرة الضرب، او عملة السلطاني او نصف سلطاني ونصف سلطاني والربع وجميعها من معدن الذهب[١٧].

د- الألقاب في الوثائق والآيات القرآنية والأدعية:

قد تظهر الوثائق الكثير من أسماء الرجال المُتداولة في اقليم الدراسة، وكثير من الألقاب والوظائف لذلك يجب ان يحرص الباحث في هذا الجانب على ان يضع الألقاب الواردة في الوثائق كما هي سواء كانت ألقاب خاصة بالحكام او تلك التي كان يسبغها هؤلاء على المرسل إليه. لأنها تفيدنا كثيرا في دراسة تلك الحقبة. وتبين لنا علاقة الحكام الداخلية بشيوخ الزوايا والأسر المتنفذة، وما حصلوا

١٧)منشورنا:وقفية ترميم مسجد سيدي موسى الخذري بزيبان الجزائر العثمانية، بمجلة اوقاف الكويتية،ع32،2017، ص 162 الى176.

عليه من امتيازات او ألقاب او نعوت خاصة بهم. او بعلاقاتهم الخارجية كمواضيع حسن الجوار، او عداواتهم الخارجية.

كذلك توضح الوثائق فئات الموظفين السامين مثل مصطلحات ذلك العهد :الداي، الباي، الباش اغة. والولاة، الديوان، الاغوات، الاجناد، القياد، النوبة، المشايخ.وهو ترتيب هرمي يعكس تلك الامتيازات المخولة لكل طائفة او فئة من فئات المجتمع.[١٨] .

كما انه يميل الكثير من كتاب الدواوين الى استعمال القاب التفخيم والتعظيم قبل أسماء الحكام. مثل اسم" عبد الله عبد الرحمن باي " وهذا للتعبير عن التواضع وباعتباره جزء من اللقب ايضا مثل(...عن اذن عبد الله المتوكل على الله سيدي الحسن علي باي بن محمود وفقه الله...).

أما الألقاب الأخرى المتداولة، والتي تستخدم وينعت بها أصحاب هذه الوثائق فهي كثيرة لكنها متشابهة فيما بينها ومن أمثلة ذلك (الشيخ الصالح) (الشيخ البركة) (المعظم الأجلّ، الأرفع،القطب الرباني) (الأجلُ، الفاضل، الأكمل) ، (الوجيه الأنبل).

وقد توظف بعض آيات القران الكريم في بعض الوثائق خاصة في تصرفات الوقف على الرغم من أننا لم نجد كُتَاب هذه الوثائق يذكرون أسماء السور و أرقام الآيات، ضف إلى ذلك أنهم كثيرا ما يستخدمون ألفاظا متداولة في الوثائق تعبر عن التذلل لله مثل : **(العبد الحقير إلى الله، الفقير إلى الله، اليد الفانية، العبد لله، أو عبارات الاستغناء بالله مثل :الغني بالله،،،الخ)**

هـ- صيغ التلحيق: يلجأ كاتب الوثيقة لأسلوب الإشارة على أن ما كُتب له تكملة لاحقة به، في حالة ما إذا كان للوثيقة تكملة في ورقة أخرى فيكتب في نهاية الصفحة السابقة أول كلمة في الصفحة التالية وقد نجد وثائق أخرى لا يوجد بها صيغ تلحيق؛ لعدم ارتباطها بأوراق أخرى.

هـ- طرق استخدام الأرقام في الوثائق: الرقم في علم الحساب هو :الرمز المُستعمل للتعبير عن أحد الأعداد البسيطة وهى الأعداد التسعة الأولى والصفر، وقد تكتب الأعداد بالأرقام الحسابية والكسور تُكتب بالأحرف مثل: ان نكتب: ٠٥ ونصف أو ٠٣ و ربع، أو أن يكتب الجزء الأول منها بالأرقام، ثم الجزء الثاني يُكتب بالأحرف مثل: ٠٧ أرباع أو 04 أخماس، و تكتب كذلك المبالغ النقدية بالأرقام

---

١٨) محمد عبد الحفيظ خبطة، الخط المجوهر والخط الديواني،مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ع،٣٤، الرباط،،٢٠١٤ ص٢٥٩)

٢٠، ١٠، ٤٠ ، الحسابية أو بالأحرف العربية[١٩].

و-طرق تدوين التاريخ في الوثائق :التاريخ هو عدد الليالي والأيام بالنظر إلى ما مضى من السنة أو الشهر وإلى ما تبقى منهُما، وهو مُحقق للخبر ودال على قُرب عهد الكِتاب وبُعده، وقد تكُتب الأيام -سواء في التاريخ الهجري أم الميلادي- بالأرقام الحسابية، والشهور العربية فتُكتب بالأحرف مثل :يوم ٢٢ من شهر رجب ١١٤٠هـ، أو يكتب اليوم بالأحرف مثل :يوم السادس عشر من شهر ربيع الأول أما الإفرنجية فتُكتب بالأرقام، والسنوات العربية والإفرنجية كُتبت بالأرقام ب وضع الأرقام الحسابية فوق كلمة السنة بعد مطها شيئاً ما، مع وجود وثائق يثبت الكاتب لفظة السنة ثم أتبعها بقيمتها حسابياً مثل :سنة ١٠٩٥هـ ، وقد يُثبت التاريخ الهجري وما يوازيه بالتاريخ الميلادي مثل: بتاريخ: ٢٤ شعبان عام ١٢٨٩ الموافق: ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٢[٢٠]. **الشكل١٥.**

ثانيا-الأجزاء القانونية للوثائق:

تعتمد دراسة الوثائق الديبلوماتيكية او القانونية على عناصر ثابتة نستطيع ان نطلق عليها تسمية أجزاء الوثيقة غير ان هذه العناصر قد لا تأتي مرتبة ترتيبا ثابتا في كل الوثائق وعبر العصور. و أجمالا فان هذه الأجزاء[٢١] يوضحها **الشكل** التالي:

(المخطط١)

و أما عن هذه العناصر التي جاءت في هذه الوثائق نشرحها مرتبة فيما يلي:

١)الافتتاحية: نستطيع القول أن افتتاحيات الوثائق تعتبر نموذج من البروتوكول الافتتاحي للوثائق المختلفة الرسمية منها وغير الرسمية ، وكل الوثائق التاريخية تشترك في نموذج افتتاحي واحد هو الحمدلة و التصلية[٢٢]

الشكل١.

---

١٩) Bresnier(L-J),Cours Pratique Et Theorique De Langue Arabe,2eme Id ;Alger.1915,P343.Autre, Pihan,(A.P),Expose Des Signes.P 14-15

٢٠) Bresnier(L-J),Op.Cit.P 343-344.

٢١) سلوى علي ميلاد.الوصية والتدبير، دار الاصلاح، للطباعة والنشر، الدمام ١٤٠٢، ص18.

٢٢) يلاحظ أن وثائق المشرق الإسلامي تفتتح الكتابة بالبسملة و عكسه في الغرب الإسلامي. والخلاف في هذا الأمر. مرجعه إلى ان المالكية لا تعتبر البسملة آية في سورة الفاتحة لذلك هم يفتتحون الكلام بالحمدلة، ولهم أدلتهم في ذلك. في حين المذهب الشافعي وغيره يرى غير ذلك.للمزيد يرجع إلى: محمود سعد،الثقافة الإسلامية لكاتب الإنشاء كما تبدو لصبح الأعشى.مكتبة المعارف، الإسكندرية.دون سنة. من ص٢٣ إلى ص٢٧.

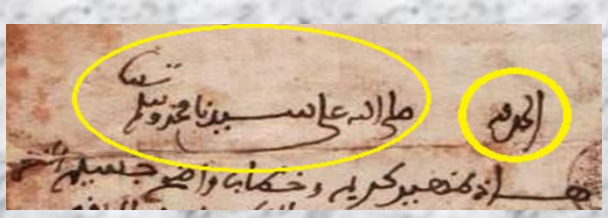

٢)**التوجيه للمخاطب: مثاله:** مباشرة بعد إثبات الصفة (**اذا كانت وثيقة عدلية الشكل**) الحمدلة و التصلية (ليعلم من يقف على هاذا الامر الكريم والخطاب الواضح الجسيم النافذ امره العالي قدره وشانه من القواد والعمال والمتصرفين في الأحوال والمال والآمال) **الشكل٢**

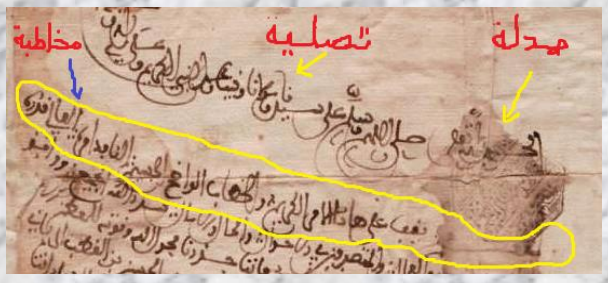

٣) **الدعاء والتحية:** (اكرمه الله امين السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ورضوانه وتحياته ولا زايد عن حمد الله تعالى سوى الخير والعافية ونعم منه وافية المتوالية التي اطلب من الله تعالى دوامها. وبقاءها على الجميع امين)، (سدد الله الجميع ووفق الكل لصالح القول وحسن الصنيع)

٤)**مدخل النص والتنويه:** (اما بعد فان السبب الداعي لارسال هذا الكتاب والباعث على هذا الخطاب)،(ليعلم من يقف عليه من القواد والعمال وكافة الولات والاجناد وجميع مشايخ) **الشكل٣.**

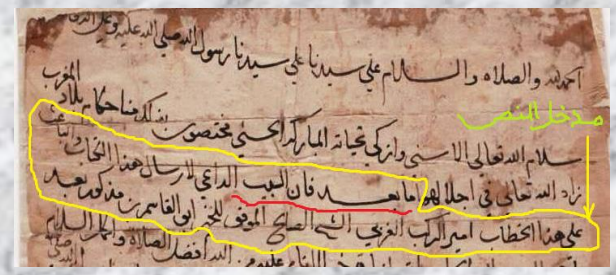

الصلاة واكمل السلام والتمس مني ان في بلاد الغرب.. اوقاف لرسول الله ﷺ)[٢٣] **الشكل٤.**

٥)**العرض:** (بعد ماحج الى بيت الله الحرام واتى الى زيارة خير الانام عليه من الله افضل الصلاة واكمل السلام)

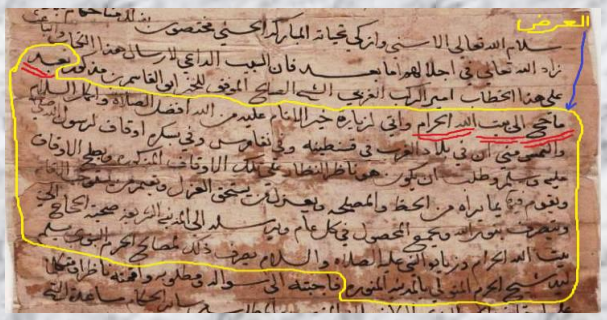

٢٣) انظر الى دراستنا لهذه الوثيقة بعنوان: الإسهامات الوقفية الجزائرية على الحرم النبوي الشريف، مجلة المواقف،ع ١٢، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة معسكر.٢٠١٧. على موقع: https://www.academia.edu/37040697/

٦) موضوع الوثائق:

نستطيع معرفة وتحديد موضوع الوثيقة، عادة من خلال سياق الكلام. و ممكن ان لا نجده في الأسطر الأولى من الوثيقة نظرا للاستطراد في ذكر الشخص ومحاسنه وصفاته، وهو أسلوب دأب عليه كتاب ذلك الوقت، للتحضير لهذا الموضوع بعد التمهيد بأن يذكر المناقب والصفات كما أسلفت، ومعلوما ان عدد أسطر الوثائق في متوسطها بين ١٢ سطرا و٢٠ سطرا و تختلف اسطرها بين الوثائق التجارية والوقفية و الأمرية (الرسمية)، والوثائق الشرفية الموجهة لرجالات العلم والدين، هذه الأخيرة من الممكن أن يطول فيها ذكر الموضوع الذي جاءت بسببه الوثيقة، وطبعا كلما قل عدد اسطر الوثيقة كلما برز وظهر موضوعها بجلاء. لذلك يتطلب في هذه الحالة ان يبذل قارئ الوثيقة، جهدا كبيرا في قراءة الخطوط، ويحذر من الخطأ في قراءة بعض الكلمات وإلا تغير المعنى العام وتسبب في تأويلات خاطئة لمضمون الوثيقة، فكلما ركَزت ودققت في معاني الكلمة كلما تكشفت لك أسرار جديدة. فمثلا قد تقرأ عن اسم شخصية من الممكن ان تفتح لك أفق علمي جديد فلا تستهن بأي كلمة واربطها بما قبلها وما بعدها حرفا حرفا وسطرا سطرا، ولا بأس في هذا المجال أن أذكر أنني أثناء دراستي في الجامعة كنت قد أنجزت بحثا تاريخيا باعتماد احد الوثائق، والتي مازلت عاكف عليها الى اليوم منذ ٢٢ عام، وقد قمت بنشرها في مجلة أوقاف الكويتية. فقراءتي لها في البداية كانت تعتبر سطحية، لانعدام الخبرة، لكن وفي احد المرات أعدت قراءتها و ركزت جيدا في تاريخها ووجدت أنها ذكرت أشهر أخرى تابعة للسنة التي انتهى عندها كاتب الوثيقة، وسبب ذكر هذه الأشهر الأخرى كان مرتبطا بموضوعها الذي هو إعادة بناء صومعة احد المساجد، وبسبب الحرارة،والعوز المادي لأهالي المنطقة تأجل يوم إعادة البناء لسنة كاملة، وأنا الذي كنت أظن سابقا أن هذه الوثيقة تؤرخ فقط ليوم تدشين الصومعة الجديدة، ولكي نتخطى عقبة تحديد موضوع الوثائق، سنعرض نماذج وثائقية، لكن بشرط استيفاء المراحل السابقة من تحليل العناصر المكونة للوثيقة وهي: **الحمدلة والتصلية-التعريف بالفاعل القانوني-التوجيه للمخاطب- التحية-مدخل النص والتنويه-العرض.** **(المخطط١٠)** وسنحاول العمل واخذ نماذج لأربعة أنواع من مواضيع الوثائق :

-جزء من وثيقة عقد بيع وشراء: موضوعها مباشرة يأتي بعد الحمدلة والتصلية، نصها كالآتي:(**اشترى** الشيخ البركة السيد عبد العزيز حفيد الشيخ البركة الولي..) **الشكل٥.**

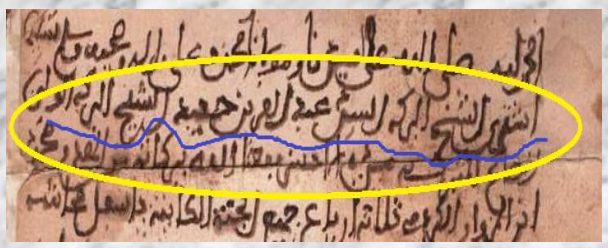

-جزء من وثيقة رسمية صادر عن المحكمة لفك **نزاع وخصام** بين الإخوة حول عقار فبعد الحمدلة، يأتي موضوعها محددا في اخر السطر السادس نصها كالاتي:(..ووقع بين الجميع **نزاع وخصام** سبب ذلك ادعاء الاولين على الأخيرين بان جميع ما بأيديهما من العقار...) **الشكل٦.**

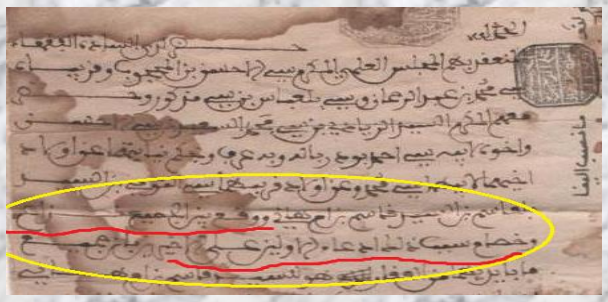

-جزء من وثيقة رسمية صادرة من والي الإقليم وجاء موضوع الوثيقة بصيغة الأمر مع بداية السطر الرابع، يأمر فيها هذا الوالي الزوايا الدينية بان لا تستقبل ولا تضيف الا المخازنية (فئة المخزن) . **الشكل٧.**

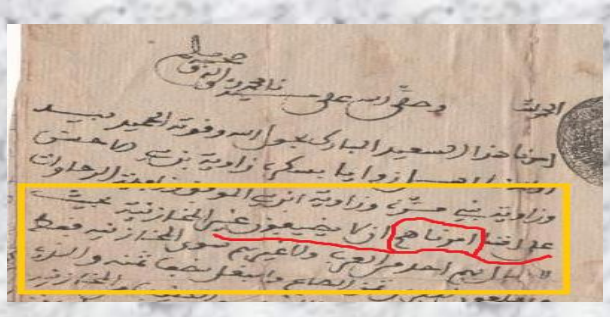

هذا وان مواضيع الوثائق قد تأتي أحيانا مباشرة **بعد السلام** وبعد صيغة الدعاء انتهاءا بكلمة: **آمين** وتظهر خاصة لدى الوثائق الرسمية التي تأتي من طرف السلطة عندما تريد إعطاء امتيازات معنوية او عينية على احد الشخصيات الهامة. او يأتي موضوع الوثيقة بكتابة صيغة:" **أما بعد**" أو "**وبعد**" مثال: ذلك في **الشكل٨.**:

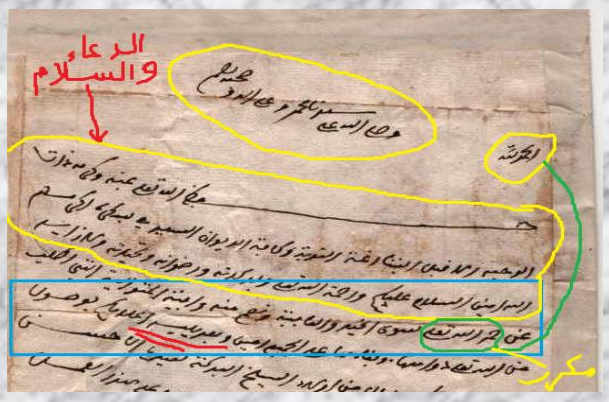

٧)الفقرات الختامية:

تختلف الفقرات الختامية بين الوثائق حسب الموضوع الذي كتبت لأجله، فبين من يستخدم

للأحاديث النبوية أو الآيات القرآنية أو الدعاء انتهاءا بالتصلية و ارسال السلام **الشكل٠٩**:

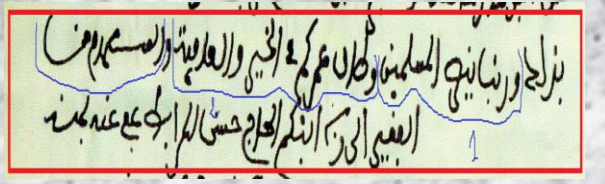

٨)**التاريخ**: يعتبر التاريخ الجزء الهام من البروتوكول الختامي للوثائق [٢٤]، لأنه الجزء الذي تصبح فيه الوثيقة ذات قيمة معنوية ومادية في الزمن الذي كتبت فيه، والأزمان الأخرى المتعاقبة لإزالة كل التباس أو شبهة، لما تضيفه من معلومات نحن في أمس الحاجة إليها، وان ترك او أهمل فذلك فيه ضررا كبيرا.[٢٥] لذلك روعي ان كل كاتب لأي وثيقة أن ينهيها بكتابة التاريخ الهجري الذي كان يكتب به أسلافنا ويؤرخون به كل أحداثهم.

لذلك فان التاريخ الذي كان يوضع عند نهاية هذه الوثائق قد يثير لدينا عدة ملاحظات من بينها:

-سيادة التاريخ الهجري باعتبار سيادة التاريخ، والثقافة الإسلامية على معظم مناحي الحياة اليومية في ذلك العصر. ولعل ما نلمسه في كل الوثائق التاريخية لاعتمادها على التاريخ الهجري هو اختصارها لتاريخ أيام الشهور مثلا فكاتب وثائق تلك المرحلة يكتب: اوايل محرم او اواخر ذي القعدة وهكذا دواليك. فلا تذكر لنا بالضبط إلا تاريخ الشهر والسنة، دون تحديد التاريخ كاملا وهو اليوم، ما يؤدي بالباحث إلى تحديد التاريخ الميلادي أيضا ناقصا. لذا ولإزالة هذا اللبس نختار رقما لليوم مثلا الخامس من اوئل او اواسط او اواخر من كل شهر قمري، ليسهل علينا تحديد التاريخ كاملا[٢٦].

وحسب رأينا فسبب ذلك يعود الى ان كتاب الديوان كانوا يتركون امر كتابة تاريخ اليوم مفتوحا الى حين وضع الختم من طرف الباي على الوثيقة بعد يومين او ثلاثة او خمسة ايام. ويكون ذلك في اوائل الشهر او اواسطه او اواخره.وكذلك فان هذا الامر من هيبة الملك. كما جاء ذكر ذلك عند **ابن الصيرفي حيث قال:".... ويعلمه(الملك) ان من اعظمها خطرا ان يصدر جواب كل كتاب يصل اليه في يومه ولا يؤخر الى غده"** والسبب **" فان هذا يقيم للملك هيبة كبيرة، ويدل على تطلعه على الأمور، و انتصابه للتدبير..."** [٢٧]

ويمس الاختصار أحيانا اسم الشهر العربي ذي القعدة وذي الحجة الى بالقعدة وبالحجة. و قد نلاحظ في وثائق اخرى وجود تسميات بعض الشهور الهجرية مقرونة بألقاب محددة

٢٤) سلوى علي ميلاد، المرجع السابق. ص٢٣

٢٥) ابن الصيرفي، القانون في ديوان الرسائل والاشارة الى من نال الوزارة. ت ايمن فؤاد سيد، ط1،الدار المصرية اللبنانية.1990.ص18.

٢٦) Bresnier(L-J),Op.Cit.P 339-340.

٢٧) ابن الصيرفي، المصدر نفسه.ص17.

مثل: رجب الفرد الأحب او ذي الحجة الحرام المزبور او ربيع الأول الأنور.....الخ

-لوحظ ان وضع التاريخ الهجري في كل الوثائق هو دليل على انتهاء سطور الوثيقة، فقد كانت العادة بالنسبة للمراسيم، والوثائق الديبلوماتية التي تصدر من طرف الولاة (البايات مثلا)، او كتاب الديوان الذين كانوا يُعدُّون الردود المطلوبة منهم، ثم يعرضونها على البايات ليضع الختم، والتاريخ هو دليلا على إكمال تلك الردود. ويبدو ان كُتَاب الديوان كانوا يتعمدون عدم وضع التاريخ تأدبا، حتى يتركوا للباي حرية إضافة أي عبارة، او حتى يضع التاريخ الذي يراه، في حالة تأجيل هذا الخطاب الى موعد آخر[٢٨]. لذلك فقد كانت الصيغ التالية: " وكتب بامره" او"كتب عن اذن" دليل على ان كاتب الديوان هو الذي حرر هذا. و عندما يكتب مثل: **"من المؤيد بالله الاسعد " "من الأسعد"** فهذا دليل على ان الداي او الباي هو الذي وقّع هذا المرسوم على أكثر تقدير. رغم ان عادة كتابة تاريخ المراسيم او الفرمانات العثمانية عند نهاية الوثيقة هي من طرف كتاب الدواوين. "لما يكتب الكتاب مايكتبون يقولون في اخره:" وكتب فلان بن فلان" ويذكرون اسم متولي ديوان الرسائل."[٢٩]

- في ندرة وجود التاريخ لبعض الوثائق فلابد ان يكون كاتبها او الهيئة الآمرة ذات شهرة ومركز وسلطة كبيرة، وقد يكتفي بوضع الختم الرسمي له خاصة اذا كان فيه احد التواريخ، تعويضا عن ذكر تاريخ كتابة الوثيقة. و الدليل على ذلك ما لاحظناه في بعض الوثائق، التي تعود الى احد بايات الجزائر العثمانية اسمه الحاج مصطفى باي، الذي اكتفى بختمه لأنه نقش فيه تاريخ١٢١٢هـ، لإثبات صحة مرسومه و أوامره على ظهر الورقة. **(الشكل١٠)**

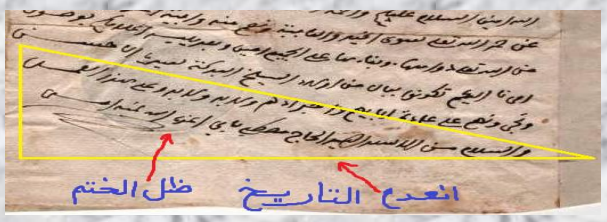

٩- علامات الصحة: تمثلت في الأختام وتوقيعات الشهود:

تعد ظاهرة استعمال الأختام والنقش عليها ظاهرة قديمة عرفتها الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، وسار على نهجه من جاء من بعده من الخلفاء والأمراء، في إتباع هذا

٢٨) سيد مصطفى سالم، وثائق يمنية،ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.١٩٨٥.ص٢٣.

٢٩) ابن الصيرفي، المصدر نفسه.ص18..

التقليد[٣٠] الى عهد الدولة العثمانية، حيث نشهد كثرة استعمال وتعدد الأختام لدى الهيئة الرسمية ، واختلاف اشكالها فمنها الشكل البيضوي، والشكل المثمن، ثم المستدير وهو الأكثر شيوعاً من الحجم الكبير والصغير، وهي أختام عليها أدعية او أبيات شعرية.

و نقوش الأختام تختلف بين البسيطة او متتعددة أشكالها وتعقيداتها ، وكذا لونها .

و قد يلاحظ أيضا في اغلب الوثائق انه قد ترك الهامش الأيمن فارغا ليتم وضع الختم، ثم تأتي بعدها الكتابة في باقي الورقة، بميلان من اليمين الى أعلى الجهة اليسرى إلى ان يُختتم بوضع التاريخ وهو شكلا تقليديا مشهورا في تلك الفترة خاصة بالنسبة لوثائق الدواوين.

الخاتمة:

وفي الأخير فإن هذه الدراسة جاءت الى تبسيط عملية فهرسة وأرشفة الوثائق من خلال الكشف عن الطريقة السهلة لمعالجة مضامينها و خطوطها و أختامها، ورموزها وأيضا معرفة أساليب القدماء ومناهجهم في عملية التوثيق و الكتابة.

هذا ولكي يتسنى ويتيسر لك أخي القارئ فهم وتحليل وقراءة هذه الوثائق فيجب المرور بخمسة مراحل وخطوات رأيت من الأهمية ان أذكرها وهي :

١- القراءة المتكررة بخط المغارب، وليكن قراءة المصحف الشريف بهذا الخط أعظم فائدة فيما تنويه من اجر كبير لقراءتك وأيضا تدربك على هضم سور وصور حروف القران الكريم، وبإمكانك تجدر رابطه وتحمله من الانترنت.

٢- التدرب على معرفة أحرف الأبجدية المغاربية ورموزها و أرقامها القديمة ، مع ضرورة التدقيق والنظر مع الممارسة في كتابة الحروف، والكلمات الرئيسية المتكررة.

٣- استخدام مختلف الوسائط الالكترونية المتنوعة في هذا المجال، مع ضرورة تحميل الفونت (Font)في جهازك الالكتروني وتضمينه(الوورد Word) لكي تتمرس على الكتابة بالخط المغاربي المتنوع.

٤- التدرب والتعرف على الكلمات والعبارات الأكثر استخداما، والأكثر تواترا في الوثائق.

٣٠) ابن رجب الحنبلي، احكام الخواتيم وما يتعلق بها،ت ابي الفداء عبدالله القاضي،ط1،دارالكتب العلمية،بيروت،1985.ص73 الى76

٥- واهم ذلك كله هو معايشة عالم المخطوط والوثائق بزياراتك المتكررة لدور الأرشيف، والمكتبات الموجودة بالقرب منك.

ارجوا من الله العلي القدير ان يكون هذا المقال الدليل لفهم، وتفسير تراثنا وكلَبِنة من لبِنات الخير فالدال على الخير كفاعله.

أهمية الوثائق في الدراسات التاريخية
دراسة منهجية

إعداد: نصار واكد واكد

ملخص البحث

يناقش هذا البحث الوثيقة التاريخية (تعريفها وأهميتها ومنهجية تحليلها ونقدها) وفق منهجية البحث التاريخي، بهدف التحقق من الوثيقة التاريخية وأهمية الظروف المؤثرة في إصدارها، والشك في بناء نصها ومضمونها واستخدامها، وأسباب دوافع كتابتها وتفسيرها وكيفية توظيفها. وتكمن مشكلة البحث في إعتماد معظم الباحثين على وثائق غير كافية لبناء حدث تاريخي معين، بالإضافة لإدراكنا لبعض الوثائق التي يشوبها التزييف والتي يختلط الصواب بما عداه ويصير التحريف بعد دورة من الزمن، أمرًا مسلماً يتلقاه اللاحقون بالقبول، مما يدفعنا لدراسة الوثيقة التاريخية والتأكد من هويتها وأصالتها والوقوف على المعرفة العلمية للوثيقة، مستخدمين منهج البحث العلمي في التاريخ ، ومن ثم اهتمام الدول بها حفظاً وترتيباً وتوظيفها حضارياً. كما تهدف الدراسة إلى حث الباحثين باتباع المنهجية العلمية في دراسة الوثائق مستقبلاً، وتحليلها موضوعيا.

مقدمة: الوثائق مادة خرساء في يد من لا يستنطقها، فهي الأساس المتين لمكونات بناء النص التاريخي الموضوعي والإنساني، منذ بدايات التدوين[1]. كما إن دراسة التاريخ كمنهج من خلال مجموعة وثائق، تضم في محتواها حقائق، تكشف عن موضوعات متنوعة، تبنى عليها مواقف، والإرث التاريخي هو أحد المعايير التي تقاس بها حضارة الشعوب كبرهان على عطاء من تركوا من الأثر الخالد من كتب أو مخطوطات أو وثائق. كما تمثل الوثائق مخزوناً مهماً لتاريخ وعراقة وتراث أي بلد. وتعد الهوية الشخصية للأمم والحضارات السابقة، والمحافظة على محتويات الوثائق تثري عملية البحث التاريخي.

إن رصد نبض حركة الجماعات البشرية، أو أحد أفرادها عبر حقبة زمنية، يتم عبر الوثائق التي تركتها تلك المجموعات بأنواعها المختلفة، والتي تعد الشكل الأصلي لأي حدث، ويمكن استخدام تلك الوثائق من أجل تقديم أدلة ومعلومات هامة وحاسمة في بناء الاحداث التاريخية. لهذا بادرت

---

[1] أرنست رينان اشتهر بنقد المصادر نقدا تاريخيا ونقد العناصر الاسطورية في الكتاب المدس مما ادى الى محاربته من قبل الكنيسة

الامم بالإهتمام بجمع وحفظ تراثها ووثائقها منذ القدم، في كافة المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية والتاريخية، لتشكل على مر العصور تاريخاً حضارياً تحكي شواهده وسجلاته ومبانيه تاريخاً حافلاً بالإنجازات الحضارية.

تعريف الوثيقة: الوثيقة في اللغة العربية بأنها الأصل الذي يبرهن على وقوع الحدث، وقد تكون كتابات أو آثاراً مادية أو مسكوكات نقدية أو غيرها وتحمل الشكل الأصلي لأي حدث، والوثيقة مؤنث كلمة وثيق وجمعها وثائق. ويقال وثق يوثق وثاقة، يقال وثق الأمر يعني أحكمه. تقابل(DOCUMENT) باللغة الانكليزية وتعني المرجع أو السند الذي يعتمد عليه المؤرخ في نقل المعلومة وفي تدوين كتاباته التاريخية[٢]. كما تعرف الوثيقة بانها كل مادة أفادت التاريخ بمعناه الواسع بمعلومات من أي نوع كان سواء كانت الوثيقة مخطوطة أم مطبوعة أم شفوية مسجلة أو مصورة، وهذا يكون عن طريق دراسة الوثيقة نفسها من قبل الباحث أو لجنة خاصة، تقوم بذلك من أجل إثبات صحة الأصل التاريخي للوثيقة، أي إثبات إنها غير مزيفة أو منتحلة أو مشوهه، بالاستعانة بالعلوم المساعدة لإثبات صدقيتها. بعد ذلك تفتح دراسة الوثيقة أبواباً للاجتهاد والتحليل، وفقا للظروف والعوامل التاريخية التي استوجبتها تلك الوثائق في مرحلة زمنية معينه[٣].

أهمية الوثائق في الدراسات التاريخية: لقد أتخذت الوثيقة مكانة خاصة، وأهمية كبيرة لدى المؤرخين لكونها تعد الأساس من بين مصادر التاريخ المعتمدة في توثيق أحداث الماضي، أي المصدر الأصلي الذي يعتمد عليه الباحث، وانطلاقاً من الأهمية التي تحتلها الوثيقة التاريخية بأنواعها المختلفة يمكن القول إنها تمر بمرحلتين:

في المرحلة الأولى: يواجه المؤرخ أو الباحث صعوبة بالغة في جمع الوثائق التاريخية، بسبب عدم معرفة أماكن وجودها، حيث لم تكن متاحة للباحث بسهولة، وأساليب الحصول عليها صعبة وشاقة، لكونها متفرقة بين قصور الأمراء والأديرة، وهواة جمع المقتنيات، أو المكتبات الخاصة وخزائن المحفوظات، أو عدم الأعتراف الأشخاص بوجودها خوفاً من توابع إشهارها. أما المرحلة الثانية: سهولة إتاحة

---

[٢] قاسم عبدو قاسم تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية- القاهرة- الطبعة الأولى- ٢٠٠٠م - ص١١١.

[٣] الشك في الوثائق الرسمية- عبد المالك التميمي – عالم الفكر- العدد ٣ المجلد ٣٦- مارس ٢٠٠٨م- ص ٢٣.

الحصول على الوثائق أصبحت ألية العمل الوثائقية في مطلع القرن العشرين جمعاً ودراسة وتحليلاً حديثة ومنهجية وفق رؤية جديدة للوثيقة.فالجيل الجديد من المؤرخين شرعوا بطرح أفكار جديدة في ميدان الدراسة التاريخية، من خلا ل السعي لجمع ونشر الوثائق التراثية بالإضافة إلى إعتمادهم على أنواع جديدة من المصادر التاريخية: مثل التاريخ الشفوي والتراث المادي وغيرهما من المتروك من المصادر، حيث طرأ توسيع في في حقل الوثيقة ضمن إطار التاريخ الجديد.

ان المؤرخون اتخذوا من دراسة تاريخ ووثائق المهمشين في المجتمع موضوعاومحوراً هاماً وأساسيا في توضيح نبض حركة الجماعات البشرية عامة شاملة دور الافراد والشخصيات البارزة دون إهمال المهمشين والمنسيين في المجتمع[٤]. ولكن مع تطور التقنيات العلمية وتقدم علوم الطبيعة التي ساهمت في إبراز كثير من الشواهد التي تخبر عن الماضي بالإضافة إلى الوثائق المدونه مثل تجارب تحليل التربة والتصوير الجوي ودراسة بقايا النباتات المتحجرة، الرسوم البيانية، فإن التسليم بمقولة تستحق الإهتمام والتي تقول إن الوثيقة ليست مصدراً وحيداء للوصول الى الحقيقية. من المؤكد أن يكون للوثيقة التاريخية دوراً فعالاً، من خلال تقديم المعلومات التاريخية التي تثري أحداث الماضي حضاريا، وتعد إحدى المعايير المهمة التي تقاس بها حضارة الشعوب خلال مرحلة زمنية معينه تلك الوثائق كانت وما زالت محط أهتمام ومتابعة ودراسة العديد من المهتمين والباحثين لدى اللأمم.

و تبرز أهمية الوثائق في الدراسات التاريخية بانها أرقى انواع المصادر التي يعتمد عليها الباحثون في كتاباتهم التاريخية. فالوثيقة هي القاعدة الأصلية التي ترتكز عليها بنية كل أمة، وهي الشاهد الأكبر على التاريخ والدليل الهام على السمة الحضارية لأي شعب، وتمثل ماضي الأمة وأداة عملها في حاضرها ومستقبلها، كما تعد بمثابة الهوية الشخصية للامم. هذا و لا يمكن كتابة التاريخ بدون وثائق، وأي تاريخ يكتب في غياب الوثائق والمخطوطات، تاريخ ينقصة الكثير من الحقائق. وبما أن الوثيقة هي المعين الذي يستمد منه الباحث مصادره، التي يرتكز عليها في دراساته وأبحاثه، وتفتح له مجال

[٤] بليخانوف- دور الفرد في التاريخ - ترجمة وتقديم: احساس سركيس - دار دمشق للطباعة والنشر- بموافقة وزارة الاعلام تحت رقم ٥٢٧٢ لعام ١٩٧٤م.

النقد، فيتوصل من خلال دراسة الوثيقة الى دحض فكرة شائعة أو تثبيت حقائق قائمة.

وبما أننا نحن العرب نملك تراثاً واسعاً الذي تركه آباؤنا وأجدادنا صناع الثقافة العربية، جدير بأن ننهض بعبء نشر ذلك التراث وفاء منا لحضارتنا ولاأنفسنا ولأجيالنا القادمة[٥]. وكان لمبادرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتجدد الاحتفال بيوم الوثيقة العربية يوم ١٧ تشرين ثاني من كل عام لتعبر عن الوعي بضرورة الارتقاء بأدوات التاريخ والتوعية بأهمية الوثيقة وضرورة الاعتناء بها، كما يمثل رسالة ثقافية موجهه الى المجتمعات العربية،لتوثيق التراث الثقافي للمساهمة في صنع ثقافة عربية تخدم حاجات المجتمع،وتستجيب لمتطلبات العصر بالاستناد الى الوثيقة.

إن البلدان العربية لديها أرصدة متنوعة من نفائس الوثائق تواجه أخطاراً حقيقة لحفظها نتيجة النزاعات التي تمر بها، وأعمال التدمير التي لحقت بهذه الوثائق، مما يدعو للعمل على وضع استراتيجة عربية موحدة لإستعادة الارشيفات العربية المسلوبة والمنهوبة، من منطلق حق الاجيال القادمة لمعرفة تاريخهم، من خلا ل الوثائق ومن أجل تشجيع الحواروالتفاعل الثقافي على الساحتين العربية والدولية، من خلال المحافظة عليها وتوظيفها في حوارالثقافات،وتحقيق التعايش السلمي بين الأجيال واستجابة ليوم الوثيقة التاريخية. أقامت دولة الامارات العربية ندوة تاريخية بمناسبة يوم الوثيقة العربية في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٧م الذي تبنته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بهدف تسليط الضوء على أهمية الوثائق التاريخية،وفي هذا السياق بادرت مديرية الثقافة في محافظة السويداء –سوريا –عام ٢٠١٨م إلى قيام فعالية ثقافية رائدة بعنوان (بيت الوثيقة التاريخية) التي تهدف الى جمع الوثائق التاريخية وحفظها وفق أسس علمية أوآليات عمل تراعي الدقة والموضوعية بإشراف باحثين مختصين بالتعاون مع الأفراد والجمعيات الأهلية كجمعية العاديات والجمعية التاريخية بالسويداء[٦]

---

[٥] التوثيق أمانة للأجيال - محمد عبدالله قاسم - مجلة المعرفة - العدد ٦٦٦ اذار - ص ٩٢- ٢٠١٩م.

[٦] أقيم عدة معارض وثائقية في المركز الثقافي وأهمها المعرض الوثائقي الذي كان بإشراف الباحث كمال الشوفاني والذي ضم العديد من الوثائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوقفية والثقافية تسلط الضوء على نضال الشعب العربي السوري ضد المستعمر الفرنسي والدور البطولي لرجال الثورة السورية الكبرى وبتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٢ وبمناسبة عيد الجلاء تم عرض وثائق في المركز الثقافي لأحد أركان

لتكون عوناً للأجيال وللباحثين والمؤرخين في المستقبل. ولتكن بداية للإنطلاق لجمع الوثائق بيوم الوثيقة. وتكمن الأهمية ايضاً في إثراء عملية البحث التاريخي، ودعم الباحث وتحفيزه على تحري الدقة والمصداقية عند تحليل الوثيقة التاريخية من خلال اتباع منهجية البحث العلمي في التاريخ.

وتحتل الوثائق مكانة هامة ورفيعة في العصر الحالي، و أصبحث مادة دراسية تدرس في الجامعات، علما بأن دراستها ليست بالأمر السهل،فهي تحتاج إلى ثقافة وخبرة ومعرفة بالخطوط واللغة وتكمن الصعوبة عندما يواجه الباحث مجموعة من الوثائق المختلفة المتفاوته التي تتناول موضوعا محددا ولكن بفضل الاستعانة بالعلوم المساعدة تبدد كل المعوقات والصعوبات. لأن التاريخ لا يمكن قراءته قراءة مرجعية موضوعية من دون الرجوع الى المستندات الموثقة لأحداثه ومساراته ومحطاته، بل لا يمكن تصور كتابة التاريخ من دون تلك الوثائق،لأنها عنوان الشخصية الحضارية لأي أمة من الأمم.

لذا فالوثائق تمثل عالماً خاصاً، تتمتع به عادة قلة من الباحثين والمؤرخين والمعنيين بصون التراث المادي، ويكفي إنها أداة حاسمة وفريدة في العثور على حقائق تجلي صورة الماضي، وفي قضايا كثيرة قد تكون محط خلاف أو نزاع في الوقت الحاضر، وربما في المستقبل نتيجة لتبدل الافكار والمواقف، أوتحريف بعض الحقائق بقصد أو بدون قصد. مثال الإله المنحوت في الصخر (الإله حدد) الذي أكتشف مؤخراً في قرية عوس التابعة لمنطقة صلخد في محافظة السويداء[٧]. والذي أكد سيادة ووجود آثار للآراميين في منطقة وجوده كتصحيح لكثير من إجتهادات وآراء المؤرخين الذين نفوا وجود أي أثر للقبائل الأرامية بالمنطقة، وبالرغم من ذلك وما زالت الآراء متباينه،في تفسيره معناه فمنهم من قال إنه إله للخصب،ومنهم من أعتبره إله للقمر أو إله للرعد. ولكن العثور عليه في المنطقة أكد على حقيقة تواجد الاراميين بالمنطقة.

و تنوعت الوثائق الرامية للحفاظ على الذاكرة الوطنية، كا الوثائق الشفوية الغنية بالمعلومات التاريخية التي لم تتناولها الوثائق المكتوبة، و التي تسد

الثورة السورية المجاهد قاسم أبو خير وجميع المراسلات أثناء وجود الثوار بالمنفى (وادي سرحان بالسعودية).

[٧] على أبو عساف- الاثار في جبل حوران - مطبعة ألف باء- الطبعة الاولى ١٩٩٧م.

فراغات واسعة في معظم الأحداث التاريخية،وبالرغم من أهميتها نجد الإهمال يلازمها أحيانا، وذلك بسبب موت راوي أحداثها، أوالخوض في إبراز الأحداث التي قد تثير نزاعات قديمة،وتخلق حساسية في المجتمع،رغم مرور الزمن الطويل عليها، ولكنها تبقى في النهاية ملكاً للتاريخ، والمكتبة التاريخية في مجتمعنا العربي فقيرة ومتعطشه الى تلك الوثائق الشفوية.

أنواع الوثائق التاريخية: هناك الكثير من أنواع الوثائق التاريخية التي وصل اليها المؤرخون والباحثون مثل النصوص الصامتة (المباني والآثار والاواني والعملات والاسلحة والملابس) التي تخلفها أي حضارة، والوثائق المكتوبة (كالنقوش والصور والمخطوطات الجلدية والورقية والمطبوعة) وتندرج تحتها النصوص المقصودة (التي وضعها اشخاص بقصد التأليف) وغير المقصودة (هي التي وضعها أصحابها دون أن يقصدوا فيها التأليف والنشر) بالاضافة الى الإحصائيات والرسوم البيانية والخرائط والصور الشخصية التي تجسد شخصيات محددة أو عامة،كصور الملوك ورؤساء الدول،وقد تتداخل هذه التصنيفات فنجد مثلا الوثيقة المكتوبة والمرئية والمسموعة في وقت واحد[٨].

وقد تعارف المؤرخون على إن مصادر التاريخ القديم هي الآثار ومصادر التاريخ الوسيط هي المخطوطات أما مصادر التاريخ الحديث والمعاصر هي الوثائق المكتوبة والمرئية والشفوية وجميعها وثائق أكانت مادية ام مطبوعة أم مخطوطة ام شفوية كما تشمل مجموعة من الأوراق والوثائق التي تجمعت على مدى الأزمنه، يدخل فيها الوثائق الرسمية وغير الرسمية العامة منها والخاصة مثل الخطابات أفراد عاديين من عامة المجتمع. والتقارير والدراسات والأوامر الوزارية والملكية والمراسيم الجمهورية ومحاضر الاجتماعات السياسية والاقتصادية بالإضافة الى الآثار والقطع النقدية فمن مجموع هذه الوثائق يتكون الكنز المعرفي الموروث الإنساني.وينبثق عن الوثيقة علم التوثيق وعلم الوثائق[٩].

فعلم التوثيق: يعني الإهتمام بالعمل التوثيقي، وحفظ المعلومات التاريخية وغيرها، وهذا العلم معروف منذ الآف

---

[٨] دعد الحكيم – مديرة مركز الوثائق التاريخية بدمشق – أهمية الوثائق طبعة أولى – ١٩٩٢م.

[٩] منهجية البحث التاريخي تأليف مثيو جيدير ٢٠٠٤ ترجمة د. ملك أبيض - منشورات وزارة الثقافة السورية دمشق ٢٠٠٤م.

السنين حيث عثر على سجلات محفوظة على ألواح من الطين في حضارة بلاد الرافدين،كما عرف في زمن اليونان والرومان[١٠]. وفي عالمنا المعاصر يشهد تطوراً وتقدماً لأهميته التاريخية والعلمية، وتعرف في اللغات الأوربية باسم علم (الديبو ماتيك) ومعناه الصحيفة المطوية، وقد سميت لأنها كانت تكتب على ورق البردي أو على الرق أو الورق، ثم تطوي الصحيفة بحيث تصير ملفوفة، ثم تحاط بشريط من الجلد أو أي لفافة. وقد أصبح للتوثيق في وقتنا الحاضر مفهوم أخر،ويعني مجموع العمليات والأساليب الفنية اللازمة لتوفيرأقصى استخدام ممكن للمعلومات المنشورة في المطبوعات العلمية والفنية والعالمية، حتى لاينفق الوقت والجهد والمال على بحوث سبق القيام بها في مكان ما،على وجه الارض،وتشمل هذه العمليات تقويم وجمع ونسخ او تصوير وتحليل وتنظيم وتخزين واسترجاع ونشر المعلومات وفق احتياجات الباحثين المختلفة.

اما علم الوثائق: وهو علم وسائل قراءة الوثائق والتأكد من صحتها وتنظيمها، ويعتبر من العلوم الأساسية لدراسة التاريخ. ومن المعروف إن كثيراً من الدول قامت بتنظيم أرشيفاتها ودور وثائقها، بما يسمح للباحثين بالإطلاع عليها بعد مرور فترة زمنية تحددها كل دولة من عشرين الى خمسين سنة، ونتيجة للتطور المعرفي الهائل وقيام ثورة التكنولوجيا، تقدم علم الوثائق من جميع النواحي من (حفظ وصيانة وتحقيق ونقد وتحديد هوية الوثيقة والحكم عليها) كونها وثيقة أصلية أم نسخة عنها وحقيقية أم مزورة.ويعد العالم الفرنسي دوم مابيون رائداً في النقد والتحليل معتمدا فحص المادة التي دون عليها الوثيقة.

دوافع كتابة الوثيقة: لقد تنوعت دوافع الوثيقة التاريخية لتشمل الميادين السياسية والاقتصادية المتنوعة، ويأتي دور المؤرخ الذي يؤمن بأن الكلمة المكتوبة أي الوثيقة التي بين يديه قد لا تعطي الحقائق كما وقعت، وإنما كما أريد لها، بحيث تخدم سياسات خاصة أو أهواء خاصة وهنا يلعب دور المؤرخ في تحليل ما بين السطور، كما يستقرئ العوامل الخفية التي قد تجلي الحقيقه أي إخضاع

---

[١٠] قاسم عبده قاسم -في تطور الفكر التاريخي - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية –الطبعة الاولى عام ٢٠٠٠م.

الوثائق والمستندات الى نقد علمي رصين[١١]. (١١)

قد تكتب الوثيقة بصيغة معينه حسب الغرض من كتابتها، واحياناًتكتب الوثيقة بعد وقوع الحدث بفترة من الزمن ولعل السؤال التالي أصبح مشروعا هل الوثيقةصحيحة ؟ بمعنى هل ينبغي أن نسلم بمحتواها ؟ فالجواب لا تعتمد أي وثيقة إلا بعد أن تخضع لمنهجية للتأكد من هويتها وصحيتها. هذا نجد أن لكتابة الوثائق دوافع منها السياسية والأقتصادية مثل وثيقة العامية التي تم تدوينها عام ١٨٨٩في مجدل الشور بمحافظة السويداء والتي حققت معظم بنودها ومنها دوافع انسانية كالتي تم التوقيع عليها في دولة الامارات العربية باسم وثيقة الاخوة الانسانية في ٢٠١٩/٢/٤

نقد الوثيقة: غالبية المؤرخين تحترم الوثيقة، بشكل يقرب من التقديس في كتابة التاريخ أو تفسير حادثة ما وفق منهجية علمية، علماً بأن الوثائق التي حصل عليها الباحثون لا تمثل في الحقيقة الوقائع التاريخية ذاتها، وأنما المخلفات المادية التي تركتها هذه الوقائع ورائها، لذا لابد من أجراء نقد عليها والنقد يعرف بقدرة الفرد على إبداء الرأي المؤيد أو المعارض في المواقف المختلفة مع إبداء الأسباب المتعلقة لكل رأي أما النقد التاريخي فيعني العمليات الفكرية التراجعية التي يقوم بها الباحث بحيث تكون نقطة الانطلاق فيها الوثيقة ونقطة الهدف هي الواقعة التاريخية وبين النقطتين سلسلة من الاستدلالات العديدة. ويقسم عملية النقد إلى خطوتين متداخلتين هما النقد الخارجي والنقد الداخلي وسمي بالنقد الخارجي لأنه يركز على خارج الوثيقة أكثر ما ينصب على محتواها ويقسم الى قسمين نقد التصحيح الذي يشمل التأكد من صحة الوثيقة ونسبها الى صاحبها، ونقد المصدر للتأكد من مصدر الوثيقة وزمانها وزمان مؤلفها، ويتم الكشف عن صحة المصدر عادة بالإعتماد على العلوم المساعدة والمتطورة للتاريخ كعلم اللغات وعلم الكيمياء وعلم الفيزياء وعلم الخطوط. ففي الوثيقة الكتابية مثلا يحلل الورق ومن ثم الحبر الذي دونت به، كما يدقق في مضمون الوثيقة ومقارنتها مع أصول أخرى مشابهة. والعملية الثانية هي النقد الداخلي ويركز على مضمون الوثيقة أي ينصب على ما تقوله الوثيقة وتحديد مصدر الوثيقة

[١١] دراسة في منهجية البحث التاريخي - ليلى صباغ – الطبعة الثالثة عشر – منشورات جامعة دمشق- ص ٣٧ وما بعدها- ٢٠٠٨م.

ويكون بتثبيت زمانها ومكانها وتحديد هوية مؤلفها، ويقسم النقد الداخلي الى نقد باطني إيجابي بقصد تحديد ما يقصد اليه الكاتب والنقد السلبي هو التحقق من رؤية الكاتب لمشاهدة الوقائع (دراسة شخصيته)، وهل هو أمين ونزيه؟ وهل سليم العقل والجسم والحواس وأخيراً يمكننا القول على الرغم من الشكوك التي تتولد في ذهن الكثيرين حول حقائق التاريخ فأننا نقول مع هنري جونسون إن هناك دائما حقائق تاريخية ثابته ولكن على الباحث أن يتبنى بعد كل ذلك المبدأ القائل (إن لا تاريخ بدون وثائق) وإن الوثيقة التي حصل عليها مشكوك بها وهي ليست صحيحة فهي متهمة حتى تثبت صحتها وإن كل شيء يجب إثباته.

حفظ الوثائق كمراجع لكتابة التاريخ: تعد العلاقة بين علمي التاريخ والوثائق علاقة عضوية، تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي يسعى اليه كل منهما، وهو الوصول الى الحقيقة التاريخية. لذا استخدم الباحثون المخطوطات مصادر لدراستهم، فجدوا وأجتهدوا في البحث عنها والاستعانة بها بعد قراءتها القراءة المتأنية أكثر من مرة، بحثاً عن مقاصدها، وأمل البعض منهم أن يعود نشر ما يقع بين أيديهم بالنفع على طلبة العلم والمتخصصين، هناك ظاهرة هي عدم تفهم الناس لأهمية الوثيقة ومضمونها، فإذا بحثت أو سألت عن وثيقة أو مخطوطة تاريخية يمتلكها بعض الأفراد فأن الصعود على االقمر أقرب اليك من الإطلاع عليها أو الحصول على نسخة أو صورة عنها، وتبقى هذه المشكلة عقبة في وجه الباحث وحجر عثرة في طريق المؤرخ ونقطة سوداء في منهج البحث والتحقيق.

في عام ١٩٧٩ أعلنت دار الوثائق البريطانية السماح بالاطلاع على الوثائق الخاصة بالمشرق العربي وذلك بعد مرور خمسين سنة عليها الأمر الّذي دفع الباحثين والمؤرخين العرب الى زيارة دار الوثائق للحصول على حاجاتهم. وهناك دور للوثائق في معظم بلدان العالم لأهميتها التاريخية، وفي بلادنا العربية تعددت المراكز والمعاهد لجمع الوثائق والمخطوطات، منها معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية و دار الوثائق المصرية ودار الكتب بالقاهرة. و مكتبة الاسد والمكتبة الظاهرية في دمشق. هذا وتعد فرنسا وبريطانية والولايات المتحدة الامريكية من أسبق الدول في الإهتمام بحفظ الوثائق التاريخية، وتختزن دولة بلغارية مكتبة وطنية تحتوي أكبر دار وثائقية والتي تم تأسيسها عام ١٨٧٨م.

وهناك حادثة للأهمية يجب ذكرها بعنوان استهانة تركيا بأرشيف الدولة العثمانية طيلة خمسة قرون بهدف قطع الصلة بالماضي. ففي عام ١٩٤٨م قام المتعصبون الأتراك القوميون بإخراج ملايين الوثائق المكدسة في المخازن التركية في سعيهم لإتلاف هذه الوثائق حرقاً أو بيعها من أجل استخدامها لتدوير نفايات الورق، لكن بلغاريا التي كانت تتبع الدولة العثمانية علمت بذلك فخاطبوهم رسمياً بأن التاريخ البلغاري في أصول مكوناته عثماني وترغب بشراء كل الارشيف وفعلا حملت هذه الوثائق بالعديد من عربات القطار وقد عرف هذا الحدث ((باسم حادثة عربات القطار)) كدليل على ضخامة كميتها و بذلك كونت بلغاريا أكبر دار وثائقية عثمانية وإيداعها في المكتبة الوطنية حيث تمثل ٧٠ %من مجمل الوثائق الموجودة في قسم الوثائق الشرقية.

وفي عام ١٩٦٥م أدركت الحكومة التركية خطورة تلك العملية وأثارت جدلاً واسعاً بين العلماء والسياسيين الأتراك ولكنها جاءت متأخرة. وفي إيطالية وفي مدينة البندقية ((المدينة العائمة)) وجد كثير من الوثائق التاريخية والتي تعود الى أكثر من ألف عام تعرضت للإهتراء والتلف بسبب قدمها وسوء تخزينها، ولحل هذه المشكلة توصل العلماء في سويسرا إلى حل وذلك بتصوير كل ورقة بواسطة جهاز الاشعة السينية دون الحاجة الى لمسها من أجل التوثيق و من أجل بناء أرشيف مفتوح وقراءة الوثائق بدون فتحها ولمسها، من اجل المحافظة على ألآف الوثائق والسماح للأجيال القادمة مطالعتها والرجوع اليها.

الشك في الوثائق: أمثلة من الواقع: يتطلب نقد الوثيقة وفق منهجية البحث التاريخي والمنهج الاسترادادي القائم على الشك بالوثيقة بدءاً من دوافع كتابة الوثيقة الى كيفية توظيفها، وإتباع ممارسة النقد التاريخي عن طريق الشك للتأكد (ان الوثيقة ليست مقدسة فهي متهمة حتى ثبت صحتها) والدليل وجود وثائق للعديد من الأحداث التي قد تم تفسيرها والوصول الى استنتاجات، يعتقد بأنها صحيحة استنادا الى الوثائق المتوفرة، ثم أثبتت الايام فيما بعد أنها غير صحيحة (مثال تمثال الإله حدد)السابق ذكره) عند اكتشاف وثائق جديدة عن الأحداث نفسها ومن هنا يعد كشف الوثائق المزيفة جزءاً من مهمة المؤرخ العلمية، أهم من الكشف عن المآرب الرئيسية الكامنة دوماً خلف عملية التضليل، والمزيفون على الأغلب علماء ومن ذوي الخبرات الطويلة والتزييف أو التزوير يعرف بأنه تحريف مفتعل

للحقيقة في الوقائع أو البيانات والتحريف المفتعل للحقيقة هو التغيير والتبديل حذفا أو إضافة إتلافا أو إختلافا[١٢].

وهذه ظاهرة اجتماعية قديمة في أي نشاط بشري، ولكن أيا كانت مجالاته أو أغراضه هو عمل معيب وخطير(من قانون العقوبات في الدستور السوري) وهناك تنوع في أشكال التحريف منها التحريف المتعمد أو المباشر عن طريق التلاعب بالوثائق وتحريف مسيرتها وبالتالي قلب نتائجها، كما جرى عند بناء وترميم قبة الصخرة بالقدس وفيما يلي نسوق غيضاءمن فيض من أمثلة التزوير الشهيرة.

قبة الصخرة التي بنيت في عهد عبد الملك بن مروان بين (٦٨ هـ\٦٨٨ م- ٧٢ هـ\٦٩١ م) حسب العديد من المراجع التاريخية لكن النص المادي والموجود حتى الان والذي يمثل النقش التذكاري المعمول من الفسيفساء المذهبة وبالخط الكوفي الأموي الجميل والذي يتضمن العبارة التالية (بني هذه القبة عبدالله الإمام المأمون) أمير المؤمنين في سنة ٧٢ هـ. السؤال كيف تم إبدال اسم عبد الملك بن مروان الباني الحقيقي للصخرة باسم الخليفة المأمون ١٩٨-٢١٨ الموافق ٨١٣-٨٣٣م) ويكون الجواب تم التزوير اثناء ترميم الصخرة في عهد المأمون حيث قام أحد الفنيين بحذف اسم عبد الملك ووضع مكانه اسم المأمون.ولكنه نسي أن يغيير تاريخ البناء حيث تم اكتشاف الأمر بسهولة هذا بالاضافة الى كثرة الوثائق المتضمنه عن مدينة القدس وقبة الصخرة. ومثال آخر حدث دولة الاتحاد السوفياتي سابقاً بعد قيام ثورة أوكتوبر الاشتراكيه العظمى في روسيا عام ١٩١٧ م وبعد موت لينين دار صراع كبير على السلطة بين القائدين البارزين (ستالين وتروتسكي) انتهى الصراع بإنتصار ستالين وطرد وملاحقة تروتسكي واتباعه وبناء على توجيه من ستالين الذي استلم زمام السلطة في روسيا (أمر بمحو كل عمل أو أثر قام به تروتسكي من وثائق الثورة ومن الكتب و اللوحات الزيتية التي رسمها الرسامون والتي علقت في معظم قاعات المتاحف العامة والشوارع، حيث أعيدت الريشه إليها لتمحو وجه تروتسكي، كما أعيدت كتابة التاريخ بصورة واحدة بما يخدم ستالين المنتصر.) بهدف إضعاف أنصار تروتسكي فكرياً وعقائدياً، كما يشك في الوثائق السياسية التي تكتب لأهداف مسبقة،وهي منتشرة وبصيغ معينة، وقد تكون صحيحة النص ولكنها تحرف عن

[١٢] الشك في الوثائق الرسمية- عبد المالك التميمي – عالم الفكر- العدد ٣ المجلد ٣٦- مارس ٢٠٠٨م- ص ٢٣.

قصد أو غير قصد،وسأذكر مثالاً عن تحريف بعض الوثائق السياسية كالمقالة السياسية الوطنية التي كتبت على شكل نداء موجه الى قائد الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥م سلطان الاطرش من قبل المؤرخ حنا أبو راشد. ولكنها نسبت لغير صاحبها، حيث نسبت الى الزعيم الوطني سعد زغلول الثائر ضد الاحتلال البريطاني لمصر وتناقلها المورخون في كتاباتهم دون التحقيق في صحة ذلك النداء، وبالرغم من ذلك كان لظهور عمليات التزييف تأثيراً إيجابياً، على الرغم كثرة تأثيراته وسلبياته السيئة عبر التاريخ، لكنه قد ساهم في تطور وتحديث وسائل البحث العلمي، وساهم في تطور الدراسات النقدية للوثائق الكتابية وغيرها، ويمكننا القول إن تطور بعض العلوم التاريخية المساعدة قد واكب بصورة وثيقة تاريخ التزوير.

الخاتمة: ان الوثائق هي مادة مهمة للتاريخ والبحث وتعتبر ((خزائن التاريخ))فهي مجمع للخبرات والتجارب التي لابد من معرفتها للسير على الطريق للوصول الى الحقيقة، التي تعد مصدراً تاريخيا من الدرجة الأولى، كما لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاوزها لأهميتها من حيث مضمونها التاريخي بالتعرف على الجديد من المعطيات واستخلاص المعلومات التاريخية منها. وتوسيع أفاق البحث في التاريخ وتطوير آلية البحث في المجال المعرفي، لتشمل جوانب يتصل منها بالعلاقات السياسية، التي شكلت محور الحياة اليومية للمجتمع. والإنتفاع بمضمون الوثائق ليس بالأمر السهل على أي باحث مهما كانت خبرته ومقدرته وذلك لصعوبة تحليل تلك الوثائق واستخلاص المعطيات التاريخية منها وهذا يتطلب المثابرة والممارسة والصبر.واتباع منهجية بحث تاريخية لقد أتضح إن هناك دوافع مصلحية سياسية واقتصادية وراء صياغة تلك الوثائق أو تزويرها مما أوصلنا الى الشك في نص الوثيقة التاريخية وهذا ما يدفعنا وفي ختام هذا البحث الى الإقرار بأهمية الوثيقة التاريخية والإقرار بأنها المصدر الهام في معرفة الحقيقة التاريخية، ولا يمكن لنا من دونها تجديد نظرتنا للأحداث وإعادة كتابة التاريخ من جديد. وأقترح على دارسي التاريخ إعداد أبحاث تتعلق بالوثيقة ومدى صدقيتها والأسلوب المتبع في تحليلها خلال مراحل الدراسة في الجامعات العربية التي تفتقر إلى تخصص في موضوع بحثنا هذا حتى اليوم.

المراجع

١. قاسم عبدو قاسم تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية -- عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية- القاهرة- الطبعة الأولى- ٢٠٠٠م - ص١١١.

٢. الشك في الوثائق الرسمية- عبد المالك التميمي – عالم الفكر- العدد ٣ المجلد ٣٦- مارس ٢٠٠٨م- ص ٢٣.

٣. بليخانوف- دور الفرد في التاريخ - ترجمة وتقديم: احساس سركيس - دار دمشق للطباعة والنشر- بموافقة وزارة الاعلام تحت رقم ٥٢٧٢ لعام ١٩٧٤م.

٤. التوثيق أمانة للأجيال - محمد عبدالله قاسم - مجلة المعرفة - العدد ٦٦٦ اذار - ص ٩٢- ٢٠١٩م.

٥. على أبو عساف- الاثار في جبل حوران - مطبعة ألف باء- الطبعة الاولى ١٩٩٧م.

٦. دعد الحكيم – مديرة مركز الوثائق التاريخية بدمشق – أهمية الوثائق طبعة أولى – ١٩٩٢م.

٧. منهجية البحث التاريخي تأليف مثيو جيدير ٢٠٠٤ ترجمة د. ملك أبيض - منشورات وزارة الثقافة السورية دمشق ٢٠٠٤م.

٨. قاسم عبده قاسم -في تطور الفكر التاريخي - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية –الطبعة الاولى عام ٢٠٠٠م.

٩. دراسة في منهجية البحث التاريخي - ليلى صباغ – الطبعة الثالثة عشر – منشورات جامعة دمشق- ص ٣٧ وما بعدها- ٢٠٠٨م.

١٠. الشك في الوثائق الرسمية- عبد المالك التميمي – عالم الفكر- العدد ٣ المجلد ٣٦- مارس ٢٠٠٨م- ص ٢٣.

الوثيقة في الدّراسات التاريخية
أهميّتها وضوابط التعامل معها، وسبل الاستفادة منها

الدكتور: مراد لكحل
جامعة محمد بوضياف –المسيلة- الجزائر

الملخص: تعتبر الوثيقة أهم مصدر للكتابة التاريخية، ويقصد بها تلك الأصول التي يستخدمها المؤرخ للحصول على المعلومات التاريخية التي تساعده في عملية البناء التاريخي، والوصول إلى الحقائق، وتأكيد أو تصحيح كثير من المفاهيم والأحداث، سواء كانت تلك الوثائق صادرة عن جهات رسمية من المسؤولين في الدّولة وأعوانهم، أو المذكرات الشخصية واليوميات، فهي بمفهومها العام تشمل كلّ المراسلات الرسمية والأوامر والقرارات والمعاهدات والوثائق التي تتناول مسائل الاقتصاد والتجارة والأحكام القضائية وغيرها.

على أن أهمية الوثائق تختلف باختلاف مصدرها ومعاصرتها للحدث، وكذا الجهة الصادرة عنها، والتعامل معها والإفادة منها يحتاج إلى ضوابط وخطوات منهجية، ومن هذا المنطلق تأتي دراستنا هذه مهتمة بهذا الجانب من الدراسات التاريخية والمنهجية، مسلطة الضوء على أهمية الوثيقة في عملية التدوين التاريخي وكيفية التعامل معها، وشروط وضوابط الإفادة منها، ففيم تكمن أهمية الوثيقة؟ وماهي ضوابط ومراحل التعامل معها والإفادة منها؟

abstract

The document is the most important source of historical writing, namely, the assets used by the historian to obtain historical information that assists him in the process of historical construction, access to facts, and the confirmation or correction of many concepts and events, whether those documents are issued by official bodies of state officials and their associates or personal notes and diaries, in its general sense includes official correspondence, orders, decisions, treaties, documents dealing with economics, trade, judicial provisions, etc .

However, the importance of documents varies depending on their source and contemporary of the event as well as their issuer, and dealing with them and benefiting from them needs systematic controls and steps, and from this point of view comes our study interested in this aspect of historical and methodological studies highlighting the importance of the document in the

process of historical codification and how to deal with it and the conditions and controls of benefiting from it.

What is the importance of the document and what are the controls and stages of dealing with it and benefiting from it?

مقــدمة:

يعدّ علم الوثائق أو علم الديبلوماتيك من العلوم المساعدة الضرورية للمؤرخ، وهو الذي يعنى بدراسة الوثائق ونقدها وتحديد أزمانها، وتكمن أهمية هذا العلم في كونه يناول جانبا مهمّا من جوانب المادة التاريخية، ومصدرا مباشرا من مصادر المعلومة، إذ يمكن اعتبار الوثيقة هي المصدر الأساسي للمادة التاريخية بلا منافس، حيث متى وجدنا الوثيقة قدمناها على غيرها من مصادر المعلومة باعتبارها أقرب للحدث وأكثر موثوقية، على أن الوثائق تتفاوت من حيث الأهمية وذلك بالنظر إلى مصدرها ومعاصرتها أو قربها من الحدث وكذا الجهة الصادرة عنها.

والتعامل معها والإفادة منها يحتاج إلى ضوابط وخطوات منهجية، ومن هذا المنطلق تأتي دراستنا هذه مهتمة بهذا الجانب من الدراسات التاريخية والمنهجية، مسلطة الضوء على أهمية الوثيقة في عملية التدوين التاريخي، وكيفية التعامل معها وشروط وضوابط الإفادة منها، ففيم تكمن أهمية الوثيقة؟ وماهي ضوابط ومراحل التعامل معها والإفادة منها؟

تعـريف الوثيقة:

لغــة: اشتقت كلمة الوثيقة من الثقة على الشيء، والوثاقة مصدر الشيء الوثيق، فالوثيق هو الشيء المحكم، ونقول وثقت الشيء توثيقا فهو موثق أي أحكمته، وجمع الوثيقة وثائق[١].

اصطـلاحا: هناك العديد من التعريفات للوثيقة غير أننا سنركز على المفهوم العام المتداول، إذ يقصد بالوثائق تلك المخطوطات التي تتألف من لفائف البردي وأدراج الرق، أو أوراق تشتمل على إجراءات ومراسيم وقوانين وأوامر وحسابات أموال وغيرها مما ينشأ عن تأدية عمل من أي نوع،ويرجع إليها عند الدراسة، وهي لا تقتصر على وثائق الحكومة، بل قد تكون وثائق لجمعيات أو لأشخاص أو لهيئات حكومية يستخلص منها الباحثون أدلة لموضوعات تاريخية في شتى المجالات الاقتصادية منها أو السياسية أو الاجتماعية[٢].

---

[١] ابن منظور جمال الدّين أبو الفضل محمّد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب ، تحقيق: عبد الله عبد الكبير وآخرون ، (القاهرة: دار المعارف)، مج٦، ص٤٧٦٤.

[٢]-ظاهر محمد سكر الحسناوي، "الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية"، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: مجلة آفاق الثقافة والتراث، (عدد ٥٣، أفريل ٢٠٠٦)، ص٧.

وبتعريف آخر: الوثائق هي تلك الأصول المكتوبة التي يستخدمها المؤرخ للحصول على معلومات تاريخية، وتشتمل على الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية، كالأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات وحتى المذكرات الشخصية واليوميات[١]، وكل ما حفظ لنا من الماضي من أوراق بردي أو رقّ تحمل أخبارا أو آثارا أو صورا أو خرائط، وتعدّ بذلك تسجيلا ثابتا للأحداث ساعة حدوثها بما يحفظ تفصيلات الموضوع، وتحميها من عوامل التغيير والزيادة والنقص الذي يطرأ نتيجة تبدّل الأفكار والتوجّهات والتأويلات والتحريفات، عن قصد أو بدون قصد[٢].

وإذا ذهبنا إلى المعنى الواسع للوثائق نجد أنها تشتمل على كافة الأوراق المكتوبة والمصورات والبقايا الإركيولوجية، وكافة ما يمكن للمؤرخ أن يستعين به من مادة في كتابة التاريخ[٣].

أهمـية الـوثيقة:

للوثيقة أهمية كبرى باعتبارها كتابات حفظت بها الأَلسُن والآثار، وأُثبتت الحقوق، ووُكّدت العهود، وسِيقت التّواريخ، وأمِن الإنسان النّسيان، وقُيّدت الشَّهادات[٤].

فالوثيقة بذلك وسيلة لحضارة الإنسان، فهي تعطي صفة الدّوام للمعرفة البشرية، وبفضلها وصلت إلينا كثير من أخبار حضارات الأمم، كما أنّها وسيلة حفظ للغة المنطوقة[٥].

و في هذا الصدد يقول ابن خلدون: « ويطّلع بها على العلوم والمعارف وصحف الأوّلين، وما كتبوه من علومهم وأخبارهم، فهي شريفة بهذه الوجوه والمنافع»[٦].

فبفضل الوثائق عرفنا الكثير من أحوال الأمم الماضية والحكّام الأولين، فمثلا أوراق البُردي التي عثر عليها بمصر تحوي معلومات هامّة عن مصر الإسلامية، وأوردت أسماء الكثير من العمّال والولاّة في مصر، وتواريخ توليتهم

---

[١]-المرجع نفسه، ص ٩، ١٧، ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣.

[٢]-عبد الواحد ذنون طه، أصول البحث التاريخي، (بيروت: دار المدار الإسلامي: ط١، ٢٠٠٤)، ص ٤٥،حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، (القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٥)، ص ٣٠. ظاهر محمد سكر الحسناوي: المرجع السابق، ص ١٥.

[٣]-عبد الرحيم الحسناوي، النص التاريخي مقاربة ابستيمولوجية وديداكتيكية،(المغرب: دار إفريقيا الشرق، ٢٠١١)، ص٥٨.

[٤]-الصولي أبو بكر محمد بن يحيى، أدب الكاتب، تح: أحمد حسن بسج، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤)، ص١٢، ١٣. النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الإرب في فنون الأدب، (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة، ١٩٩١)، ج٧، ص٢، ٣.

[٥]-معتصم زكي، "أثر الرسم الكتابي العربي في الثقافة الإسلامية"، مجلة آفاق الثقافة والتراث، (ع٤٧، أكتوبر ٢٠٠٤)، ص١١.

[٦]-ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (بيروت: مؤسسة جمال للطباعة والنشر، دط)، ج١، ص٣٤٨-٣٤٩. (المقدمة، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٤)، ص٣٩٧.

لوظائفهم[1]، وقس على ذلك بقية الأمم والبقاع.

"الوثائق إذن هي مادة التاريخ، بل إنها تعدّ من أهم مصادره المعتمدة فلا تاريخ بلا وثائق، فالوثائق هي ذاكرة الجنس البشري، كما أنها تعتبر أهم سند للمؤرخ الذي يريد الوصول للحقيقة التاريخية"[2].

وعليه يمكننا أن نجمل أهمية الوثيقة في النقاط التالية:

- حفظ مصادر التاريخ والتراث فهي تسجيل للحدث وقت وقوعه.
- حفظ الأحداث والرموز التاريخية والحماية من تغيير المضامين وتشويه الحقائق.
- المحافظة على تراث الأمم وحماية تفاصيلها من أي شوائب قد تعتريها.
- للوثيقة دور هام في تزويد المؤرخين بالمادة الكتابية والتي تعتبر المصدر الأول لديهم، كما تزودهم بمواد تحقيق في الوقائع، ومعرف الأحداث الماضية.
- تساعد الوثائق على بناء هوية الأمم والتعرف على تراثها وتقاليدها.

ونظرا لأهمية الوثائق أنشئت لها دور حفظ خاصة وخصصت لها معاهد وأقسام وتخصصات في كليات الجامعات والمدارس .

ضوابط التعامل مع الوثيقة وسبل الإستفادة منها:

إن التعامل مع الوثائق المتوفرة لدينا والاستفادة منها في الواقعة التاريخية يكون مبنيا على عملية منهجية تتطلب مراسا طويلا، ومادام النقد سلوكا مكتسبا وليس ميلا طبيعيا لدى الإنسان، فإنّه يقتضي تلقينه والمداومة عليه حتى يكتسب الباحث الجرأة والشجاعة والنظرة المتفتحة، لأن التسليم بالمدوّن فيها هو نوع من الجبن العقلي.

تتمثل إشكالية المنهج التاريخي في تسليط النقد على الوثيقة لأن الأصل في التاريخ الاتهام وليس البراءة، ولهذا وجب عليه تطبيق النقد التام على الوثيقة التاريخية التي بين يديه للتعرف على أي جزء منها يمكن أن يوثق به؟ وما هو القدر الذي يمكن قبوله من ذلك الجزء الذي وثق به؟ وإلى أي حدّ يمكن الاطمئنان إليه؟

وهذا ما تحاول عملية النقد والتمحيص بمختلف جوانبه معالجته: النقد الخارجي والباطني السلبي والايجابي، والإجابة عنه انطلاقا من التقيّد بقواعد خاصة تتصل بأصول ومضامين المادة العلمية.

أولا-النـقد الخارجي أو الظاهري:

يهدف أساسا إلى إثبات صحة الأصل للوثيقة والتأكد من صحته وسلامته من أي تحريف يكون قد طرأ عليه، والتثبت من أنه

---

[1]-ناهـد حمـدي: المرجـع في علـم الـديبلوماتيك العربـي واستراتيجيات النقد والتحليل، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص١٠٧.

[2]-عبد الرحيم الحسناوي: المرجع السابق، ص ٦٨.

على الحالة التي وضعه عليها صاحبه وهو ينقسم إلى :

١-نقد التصحيح: يرمي إلى إثبات صحة الأصل التاريخي للوثائق، ويعمل على إعادة الوثيقة إلى حالتها الأصلية أي ترميمها وإرجاعها إلى وضعها الأول إذا كان قد طرأ عليها تغيير ما[١]، فإذا كان المصدر مكتوبا يواجه الباحث –والحالة هذه- عدة احتمالات حسب أصل الوثيقة التي بين يديه، وتكون النتائج التي يستخلصها من هذه الاحتمالات سلبية في أساسها، لأنها تعتمد على طريقة التخمين والترجيح مادام النص الأصلي لم تتأكد صحته بصفة مطلقة، ولهذا السبب فإن استخلاص الاحتمالات التي يطرحها نقد التصحيح يقوم به عادة المختصون في تحليل الوثائق يستعين بهم الباحث لهذا الغرض[٢].

والاحتمالات الواردة في نقد التصحيح ترتبط بوجود أصل الوثيقة أو انعدامه ويمكن إجمالها في الاحتمالات التالية:

أ-احتمال أن يكون أصل الوثيقة موجودا: وفي هذه الحالة يتحتم على الباحث إثبات صحة الأصل التاريخي للوثيقة، بالتأكد من أنه يرجع إلى من نسب إليه، وذلك بتطبيق قواعد نقد المصدر التي تتصل بفحص الورق والخط والحبر والأختام ونوعية الكلمات المستعملة[٣]، والتعرف على كاتب الوثيقة ومكانته وموقفه من الأحداث، وهذا ما يجعل مهمة الباحث في إثبات أصل الوثيقة تتصل باختصاص علم الوثائق وعلوم اللغة وغيرها من المعارف المساعدة على تحليل الوثيقة[٤].

ب- احتمال أن يكون أصل الوثيقة مفقودا، وليس هناك سوى نسخة واحدة من هذا الأصل[٥] يحتمل أن تكون بها أخطاء وأغلاط وقعت نتيجة النقل والاقتباس، وهنا يجب أن يلتجيء الباحث إلى قواعد تخمينية تقريبية لحصر التحويرات التي قد تكون طرأت على الوثيقة الأصلية المفقودة[٦]، سواء كانت هذه التحويرات أخطاء إدراك مثل عدم إتمام الجمل أو تحوير معنى بعض الكلمات أو الجمل للمعنى الإجمالي للوثيقة، أو خطأ تحريف مثل إهمال النقاط وإسقاط الحروف، ويعتمد عادة في حصر الأخطاء على لغة وطبيعة المعلومات التي تتضمنها الوثيقة[٧].

يقول الدكتور حسن عثمان في هذا الصدد: "وعلى كلّ حال فإنّ النسخة المنقولة

---

[١]-انجلو أوسينوبوس وآخرون: النقد التاريخي، تر: عبد الرحمان بدوي، (الكويت: وكالة المطبوعات، ط٤، ١٩٨١)، ص ٥٣.

[٢]-حسن عثمان: المرجع للسابق، ص ١٠٦.ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٠، ٤١

[٣]-عبد الرحيم الحسناوي: المرجع السابق، ص ٨٠، ٨١. حسن عثمان: المرجع للسابق، ص ١٠٦.

[٤]-حسن عثمان: المرجع السابق، ص١٠٩.

[٥]-انجلو أوسينوبوس: المرجع السابق، ص ٥٥، حسن عثمان: المرجع للسابق، ص ١٠٧.

[٦]-انجلو أوسينوبوس: المرجع السابق، ص ٥٧.

[٧]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤١. حسن عثمان: المرجع السابق، ص ١٠٦.

عن أصل أول مجهول قد تقاوم كلّ جهود النقد لمحاولة الوصول إلى ذلك الأصل الأول، وصحيح أن النقد كثيرا ما يحدد التغيرات والأخطاء في النص الوحيد المنقول، ولكنه كثيرا ما يقف عند ذلك دون أن يتخطاه إلى معرفة الأصل الأول الضائع، على أن الباحث في التاريخ قد يبالغ في الشك في بعض النصوص التاريخية التي لم يتغير منها شيء على الإطلاق، ويناقش النصوص كما ينبغي، ويضع افتراضات مبالغ فيها، ويعدّ عمل الباحث في هذه الناحية نوعا من الاجتهاد قد يصل إلى حدّ المغامرة".

ج- احتمال وجود نسخ عديدة مختلفة لوثيقة ضاع أصلها: وفي هذه الحالة نقارن النسخ فيما بينها، وعلى الباحثين أن يكافحوا للوصول إلى استخدام أول نسخة منقولة تصل إلى أيديهم[١]، أي يُعتمد على أقرب نص منها إلى الأصل باعتباره أقل أخطاء وأقرب إلى تاريخ الأحداث المسجلة بالوثيقة[٢]، مع الإقرار بأن النص المعتمد هو في الواقع نص تخميني لا يعوض النص الأصلي المفقود بأي حال من الأحوال[٣].

هذا "وتوافر عدة نسخ مستقلة من أصل مفقود هو مبدئيا أفضل كثيرا من وجود نسخة واحدة فقط، لأن مجرد المقارنة البسيطة الآلية بين القراءات المستقلة تكفي غالبا لتبديد الغموض الذي قد لا يستطيع الضوء غير الوثيق للنقد التخميني أن ينفذ فيه"[٤].

وهذه الاحتمالات نفسها التي تطبق على الوثيقة المكتوبة يمكن إجراؤها على الرواية الشفوية ، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة المصدر الشفوي ومواصفاته.

٢- نقد المصدر: من غير المعقول أن ننشد معلومات عن واقعة ما في أوراق شخص لم يعرف عنها شيئا، ولم يكن في وسعه أن يعرف عنها شيئا، ولهذا ينبغي أن نتساءل أوّلا حينما نكون أمام وثيقة ما: من أين أتت؟ ومن مؤلفها؟ وما تاريخها؟ فالوثيقة التي لا يعرف شيء عن مؤلفها وتاريخها ومكان كتابتها، وبالجملة مصدرها، هي وثيقة لا تفيد شيئا[٥].

[٥].

وعليه يتوخى في نقد المصدر الاحتراز مما قد يدخل على الوثيقة من إضافات أو تعديلات، وذلك بالتعرف على الجهة التي صدرت عنها الوثيقة، وعلى مؤلفها وزمن كتابتها، أي تحديد مصدر الوثيقة، إذ هناك الكثير من الوثائق بل والمؤلفات تنسب لسبب أو لآخر إلى مؤلف ما، ويسجل لها تاريخ غير التاريخ الذي كتبت فيه بهدف إعطاء الكتابة شهرة، وتدعيم مصداقيتها لدى القراء، كما

---

[١]-حسن عثمان: المرجع للسابق، ص ١٠٦.ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٠، ٤١

[٢]-انجلو أوسينوبوس: المرجع السابق، ص ٦٠.

[٣]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤١

[٤]-انجلو أوسينوبوس: المرجع السابق، ص ٦١.

[٥]-المرجع نفسه، ص ٦٥.

أن كثيرا من المصادر تخلو بالمرة من أية إشارة لاسم مؤلفها وعصرها ومكان تدوينها، مما يتطلب التقصي والبحث لمعرفة مؤلفها وتاريخ تدوينها[١].

يتم ذلك بالتعرف على موقع كاتب الوثيقة من الأحداث بتحديد عصره وبيئته ومعارفه، لأن قيمة المعلومات عادة ما ترتبط بشخصية كاتبها ومكانته وكيفية فهمه للحوادث وتأثره بالأحداث، ومدى انعكاس الظروف والأوضاع عليه[٢]، ولا يتأتّى ذلك إلا بالتعرف على تاريخ الوثيقة الذي يحدّد بدوره البعد الزمني للمصدر، وكذلك تصنيف مكانة الوثيقة للتثبت من أن الكاتب شاهد عيان أم لا، فبتحديد زمان ومكان الوثيقة يمكن التعرّف على هوية المؤلف وعلى نوعية الوثيقة هل هي أرشيفية أم هي نص روائي أدبي[٣].

وحتّى يتحقق ذلك يلتجىء الباحث عادة كما هو الشأن في تصحيح الوثيقة إلى فحصها للتعرف على نوعية ورقها الذي يساعد على ضبط زمانها ومكانها، هذا ولتحديد نوعية الخط والتوقيع والأختام أهمية في أنها تدلّنا على تاريخ ومكان الوثيقة ،كما يجب على الباحث أن يقوم بتحليل اللغة والأسلوب ومعاني الكلمات التي تعكس روح العصر، وأن يتبين موقف صاحب الوثيقة من الأحداث التي سجلها، دون أن يهمل دلالة الألفاظ اللغوية والجغرافية والتاريخية لأنها توضح الصلة بين الوثيقة وصاحبها، وبالتالي تؤكّد أو تنفي صحتها[٤].

وهكذا يتضح لنا أن القد الخارجي أو الظاهري لا يهتم بنقد الوثيقة والمصدر، بل ينصب على ظاهر الوثيقة، لأنه يرمي إلى التأكد من صحتها وإثبات نسبتها إلى صاحبها، ولهذا فإن الباحث إذا أهمل هذا الجانب الأساسي قد يعتمد على أصول مزورة تؤدي به لا محالة إلى الانتهاء إلى نتائج لا تمتّ إلى الحقيقة التاريخية بصلة.

ثانيا- النقد الباطني أو الداخلي:

الغرض من النقد الباطني هو الوصول إلى الحقائق التاريخية من خلال الوثائق والأصول التاريخية، فالأصل التاريخي يصل إلى الباحث في التاريخ نتيجة عدة عمليات، لا يشرحها الكاتب في الغالب، فهو في أحوال كثيرة لا يوضّح كيف لاحظ الوقائع، ولا كيف جمع معلوماته عنها، ولا كيف صاغ العبارات التي تعبر عنها التعبير الصحيح، ولا كيف دوّنها، وهذه كلها عمليات مستقلة كل وحدة منها عن الأخرى، ومن الجائز أنه لم تراع الدقة التامة بشأن بعضها أو بشأنها جميعا[٥].

---

[١]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٣.

[٢]-عبد الرحيم الحسناوي: المرجع السابق، ص٨١، ٨٢،

[٣]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٣.

[٤]-المرجع نفسه، ص٤٣.

[٥]-انجلو أوسينوبوس: المرجع السابق، ص ١٢١، حسن عثمان: المرجع للسابق، ص ١١٧.

وبالتالي يهدف النقد الباطني للوصول إلى ما يمكن قبوله من المعلومات التاريخية الواردة في الوثائق والأصول التاريخية، وينصب على صلة مؤلف الوثيقة التاريخية بالأحداث وموقفه منها، من خلال التعرف على حالته النفسية والغرض من تسجيله لهذه الأحداث، وهل هو مقتنع بما كتبه أو أنه سجله تحت تأثير عامل محدّد أو لسبب طارئ، الأمر الذي يجعل النقد الباطني عملية صعبة ومحرجة قد لا تمارسها بإتقان إلا الصفوة من الباحثين ذوي المقدرة على تقصي الحقائق[١].

يهتم النقد الباطني أيضا بأمانة المؤلف ودقة معلوماته ونظرته للأحداث، وينقسم إلى نقد باطني إيجابي ونقد باطني سلبي:

١-النقد الباطني الإيجابي: يعتمد على تحليل مضمون الوثيقة لفهمها فهما صحيحا وإدراك ما أراده منها صاحبها، ولهذا فالباحث في نقده الباطني الإيجابي يركز أساسا على التحقق من ثبوت أصالة النص وإدراك المدلول الحقيقي له وتفسيره أو تحديد المعاني الخفية فيه من خلال تحديد المعنى الحرفي للألفاظ والإحاطة بمدلولاتها واختلاف معانيها وتطور لغتها، حسب شروط المكان والزمان ومستوى ثقافة ومعارف العصر الذي تعود إليه[٢].

يتطلب النقد الباطني تحليلا شاملا يتمثل في العملية اللغوية والتاريخية والجغرافية لألفاظ الوثيقة، وهذا ما يضطر الباحث إلى الالتجاء عند الضرورة إلى العلوم المساعدة للتاريخ، لتكون عونا على التعرف على الأبعاد اللغوية والمكانية والزمانية للوثيقة[٣]، هذه الأبعاد التي لا يمكن الإحاطة بجوانبها إلا بمعرفة مادة اللغة في الفترة التي يرجع إليها النص، من حيث نوعية المفردات ومواصفات الأسلوب وطرقة الكتابة[٤]، إذ يجد الباحث نفسه مرتبطا بالفيلولوجيا وعلم اللغة والمعجميات وعلم الأسماء والجغرافية والكرونولوجيا لكون هذه العلوم تعرّفه على دلالات الألفاظ وضبط أسماء المدن والمواقع والأحداث والوقائع، والتأكد من التاريخ الذي تعود إليه أو الحدث الذي ترتبط به[٥].

٢- النقد الباطني السلبي: يركز على الظروف التي كتبت فيها الوثيقة أو النص التاريخي، لضبط أقوال كاتبها وإثبات صحتها ومطابقتها للأصل،بهدف التعرف على الحقائق ومدى دقتها ومطابقتها للحقيقة التاريخية التي ننشدها، ولا يتأتى ذلك إلا بالتثبت من صدق

---

[١]-عبد الرحيم الحسناوي: المرجع السابق، ص ٨٣، ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٤.

[٢]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٤.

[٣]-عبد الواحد ذنون طه: المرجع السابق، ص ٤٦.

[٤]-انجلو أوسينوبوس: المرجع السابق، ص ٥٦، ٥٧.

[٥]-عبد الرحيم الحسناوي: المرجع السابق، ص ٨٦، ٨٧، ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٤.

المؤلف وإخلاصه، وعدم انخداعه أو وقوعه في الخطأ[1].

كما ينصب النقد الباطني السلبي أيضا على تحليل شخصية المؤلف أو صاحب الوثيقة، كما يتوجب معه طرح أسئلة تتعلق بموقف صاحب النص من الأحداث ومدى نزاهته وأمانته في نقل الخبر وإثبات الحادثة[2]، ومن هذه الأسئلة نورد:

هل كان صاحب النص يريد أن يحصل على منفعة علمية أو مادية فيقدّم معلومات غير صحيحة؟

هل كان صاحب النص في موقف أرغمه على الكذب؟

هل انساق صاحب النص وراء غرور فردي أو توجه جماعي أو ميول مذهبي بغية التدليس أو التحامل أو التمجيد والفخر؟

هل أراد صاحب النص التملق للجمهور بإخفاء ما قد يصدمه أو يثير نقمته؟

هل حاول صاحب النص تضليل الجمهور بحيل أدبية، فابتعد عن الواقع تشويها أو تجميلا؟[3]

هل تمتع الراوي أو كاتب الأصل التاريخي بحواس سليمة وبعقل سليم، فاستطاع أن يعطي معلومات صحيحة عما شهده وسمعه بنفسه؟[4]

والهدف من كل هذه الأسئلة هو التعرف على مدى أمانة صاحب الوثيقة ودقة معلوماته، هذه الأمانة والدقة التي يتحكم فيها إيمان المؤلف أو صاحب الوثيقة بالحقيقة التي سجلها، ومدى إحاطته بالحقيقة التي أوردها، ومادامت الحقيقة المتوخّاة لا تتم عن طرق شهود عيان بل لابد من أدلة تثبت وتؤيد شاهد العيان، فإنه من الضروري أن يطرح الباحث على نفسه أسئلة أخرى توجه عمله وتوقفه على بعض ما في الوثيقة من تحيز وأخطاء، فيتساءل عن غرض الكاتب مما كتب؟ وعن مدى تأثره بمصلحته ومذهبه وميوله؟ وإلى أي حد تأثرت كتابته بالأحداث؟ وما هو مستواه اللغوي وقوة مداركه وقدرته العقلية؟ وهل حضر الحادثة بنفسه، أم لاحظها أم رويت له؟[5]

كل ذلك يوجب عدم الإفراط في الشك، والاحتراز من تحميل الوثيقة أكثر من معناها الظاهر، ولهذا يتوخى من خلال النقد الباطني السلبي التعرف على الغرض الذي من أجله كتبت الوثيقة سواء كانت في شكل سجلات إدارية أو مذكرات شخصية، أو تقارير إعلامية، مع العلم بأن هذه الأصناف من

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٤، ٤٥، عبد الرحيم الحسناوي: المرجع السابق، ص ٨٣، ٨٤.

[2]-حسن عثمان: المرجع للسابق، ص ١٢٨.

[3]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٥. حسن عثمان: المرجع للسابق، ص ١٢٨- ١٣٠.

[4]-حسن عثمان: المرجع للسابق، ص ١٣١.

[5]-انجلو أوسينوبوس: المرجع السابق، ص ١٢٩، ١٣٠، ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٥.

الوثائق بعضها وضع من أجل إبراز الحقيقة وبعضها الآخر كتب على سبيل الدعاية، وفي هذا المجال لابدّ أن يضع الباحث في الاعتبار أنه كلما كانت محتويات الوثيقة مجردة من الزخرف وبعيدة عن تحوير الحقيقة كلما ازدادت ثقتنا بها، كما أنه كلما اتسعت ثقافة كاتب الوثيقة وكان أكثر خبرة واطّلاعا على الأحداث كلما زادت درجة اطمئناننا إلى الوثيقة[1].

مما حوته من معلومات وهو مطمئن البال منشرح الصدر، فيستخلص منها كل ما يمكن أن يفيده في التحقق من وقائع أو التأريخ لأحداث، أو كل ما يساعده في عملية الترميم والبناء التاريخي ، ثم الصياغة والتدوين التاريخي الذي يهدف إلى إعادة تصور الماضي من واقع الحقائق المستخلصة عن طريق ما ذكرناه من عمليات الجمع والنقد والتجريح، ثم عملية تحليل المعلومات وتركيبها وعرضها في أسلوب تاريخي يتميز بحسن العرض وسلامة اللغة ووضوح المعنى ودقة الوصف.

خاتمة:

بعد كل المراحل التي ذكرناها في التعامل مع الوثيقة ونقدها ظاهريا وباطنيا، يمكن للباحث أن يستفيد منها ويستأنس بها وينهل

[1]-ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص٤٥، ٤٦.

أهمية الوثيقة وقيمتها في الكتابة التاريخية الأكاديمية

د/ كركب عبد الحق

جامعة ابن خلدون- تيارت- الجزائر

عنوان مداخلتي موسومة بـ: أهمية وقيمة الوثيقة ومساهمتها في الكتابة التاريخية الأكاديمية:

بمعنى أن جل الباحثين والمؤرخين يهتم ويعتمد على الوثائق والنصوص التاريخية المختلفة ولا يمكن حصر وثائق التاريخ على الإطلاق لأن الوثائق أنواع وأصناف وتقسيمات عديدة ومتنوعة، وتلعب دورا مهما تساهم بطريقتها الخاصة في كتابة التاريخ، وبالتالي تصبح ضرورة وغاية بالغة الأهمية، ولكن هذا لا يعني أن كل محتوياتها حقيقة مطلقة ومجردة، وعليه يجب على الباحث الدارس أن يضع الوثيقة تحت المجهر والفحص والتدقيق والنقد (وسأعود إلى هذه النقطة بالذات عمّا سيأتي من خلال هذه المداخلة وكلما تقدمت في الحديث عن الوثيقة.

إذن، سأتوقف عند نقطة هامة ومهمة وهي جوهر مداخلتي عن قيمة الوثيقة ومساهمتها في كتابة التاريخ، وعلى ضوء ما تقدم من عرض، فهل يمكننا الجزم على أن الوثيقة مصدرا من مصادر التاريخ؟ وكيف يمكن للباحث أو المؤرخ الاعتماد عليها في كتاباته التاريخية؟ وما مدى أهمية مساهمة الوثيقة باعتبارها دعامة ووسيلة لنقل الحقائق؟.

ومن خلال ما سلف الإشارة إليه سأسلط الضوء على هذه التساؤلات بشرح شافي للباحث مع تفسير دقيق لإظهار أهداف هذا البحث الذي يكمن في أهمية الوثيقة في الكتابات التاريخية الأكاديمية.

وقبل الإجابة عن هذه الإشكالية أود أن أعرج أولا عن تحديد مفهوم مصطلح الوثيقة.

<u>أولا:</u> تحديد مفهوم الوثيقة

الوثيقة من الناحية اللغوية مشتقة من كلمة(وثق- وثاقة- ثقة)، فهي تعني الأخذ بالثقة، أما باللغة الأجنبية **(Document)** أصلها لاتيني **(Documentum)** تعني الأداة أو البينة، أي معلومات مكتوبة كدليل.

والوثيقة هي بمعنى أدق كل نص يحتوي على معلومات تتعلق بنشاط الإنسان في أي فترة من الفترات (أي تصبح الوثيقة نوع من الأرشيف وسأعود بالتفصيل لها فيما بعد) وفي أي مصدر من المصادر وفي أي نوع

من الأنواع بأي درجة من الدرجات واستخدامها يعطي للموضوع وزن، لكن بتحفظ لأنه ينبغي نقدها، وهنا نتذكر المقولة المشهورة: "ليس كل ما قيل كما قيل". (١)

تعتبر الوثيقة المكتوبة المادة الخام للمؤرخ، فهي الدليل المادي الذي يوجه الباحث إلى نتيجة علمية، (٢) يقول في هذا الصدد الباحث 'لانغلوا وسينيوبوس':"التاريخ يصنع من وثائق، والوثائق هي الآثار التي خلفها أفكار السلف وأفعالهم"، و" حيث لا وثائق فلا تاريخ".

وبالتالي فإن الوثيقة هي موضوع الماضي وأداة المؤرخ والدليل على علمية التاريخ. (٣)

وتطرق الباحث الأكاديمي الجزائري والمؤرخ الكبير يحي بوعزيز رحمه الله حول اعتماد الوثيقة التاريخية كمرتكز أساسي في الدراسات التاريخية ويظهر اعتماد المؤرخ الجزائري الدكتور 'يحي بوعزيز' على الوثيقة كمصدر للمعلومة جليا في معظم كتاباته، فلا يكاد كتاب أو مقال من تأليفه يخلو من الوثائق مما يعطي لمنتوجه العلمي أصالة وإبداعا، رغم أن ذلك لم يكن بالأمر الهين ولا السهل، لأن كتابة التاريخ استنادا إلى الوثيقة، في نظره عمل شاق ومكلف، ويتطلب الكثير من الصبر والمثابرة. (٤) ومن هذا المنطلق تحل الوثيقة التاريخية باعتبارها من مخلفات الماضي وضعا مركزيا بل استراتيجيا في كتابة التاريخ. (٥)

والوثيقة كما أسلفت الذكر لها علاقة متلازمة بالأرشيف لأن من تعريفات الأرشيف وثائق والأرشيف (Archives) مصطلح لاتيني يقابله باللغة العربية: محفوظات، سجلات، وثائق، ربائد (٦) ومصطلح الربائد نعني به المكان الذي تخزن فيه الكتب والسجلات والمحاضر لصيانتها.

ويطلق مصطلح الأرشيف على الوثائق أما اصطلاحا هو مجموع الوثائق والمستندات على اختلاف تواريخها وأشكالها، التي تنتجها هيئة عمومية أو خصوصية أثناء مزاولة مهامها، والهدف منه حفظ هذه المواد، وحفظ ما يخص تاريخ الإنسان، أو تاريخ الشخصيات البارزة التي تقدم عند حفظها فائدة في توفير المصادر الأولية والأدلة والشواهد على تاريخ البلاد وأصول

شعبها، وتساهم هذه العناصر في التوثيق التاريخي والبحث العلمي. (٧) وكمصطلح شامل للأرشيف له ثلاثة(٠٣) معاني هي: (٨)

- وثائق الأرشيف
- مكان حفظ وثائق الأرشيف
- الهيئة المكلفة بحفظ وثائق الأرشيف

ثانيا: التاريخ الشفوي كمصدر من مصادر الدراسات التاريخية:

وقد ظهر نوع آخر من الدراسات التاريخية عرف باسم التاريخ الشفوي وهو عبارة عن تسجيل ذكريات الناس وتجاربهم في الماضي القريب بطريقة تختلف عن المادة المكتوبة معتمدا على المحادثة المنضبطة بين شخصين، وتأخذ المحادثة شكل المقابلة أو هو عبارة عن مجموعة من شهادات الناس حول تجاربهم الخاصة. ويعتمد التاريخ الشفوي على الذاكرة الإنسانية والكلمة المنطوقة. (٩) زيادة على ذلك يجب على الباحث أن يكون يقظا وفطنا وحذرا من هذه المقابلات حيث يبحث عن أدلة أو شهادات أخرى تؤيدها أو تنفيها، في هذه الحالة يكون الشك مقدما عن التصديق إلى أن تكون قناعة ما عن الحادث وكيفية وقوعه، وتظهر أهمية الرواية الشفوية عندما تطرح جديدا لم تكتب عنه الكتب والمصادر وبالتالي هو تاريخ مؤدلج ويفيض بالأحداث التي يمكن رصدها من ذاكرة الرواة. (١٠)

إذن، إنّ الاعتماد على الوثائق أصبح من المسائل الهامة التي تمكننا من الحفاظ على تراثنا التاريخي والفكري.

إن العلاقة بين علمي التاريخ والوثائق علاقة عضوية تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي سيسعى إليه كل منهما وهو الوصول إلى الحقيقة، ولقد أصبح المنهج الوثائقي أحد الروافد الأساسية في مجرى الحقائق التاريخية فبدون الوثائق وأشكالها المختلفة والمخطوطات لا يمكن كتابة التاريخ، وأي تاريخ يكتب في غياب الوثائق تاريخ ينقصه الكثير من الحقائق. (١١)

ثالثا: الشهادة الشفوية وأهميتها في كتابة التاريخ (أحداث الثورة الجزائرية نموذجا)

إنّ الاعتماد على الشهادات والمقابلات الشخصية والروايات الشفوية أصبح من المسائل الهامة

التي تمكننا من الحفاظ على تراثنا التاريخي والفكري، نظرا لصعوبة العودة إلى الوثائق بالنسبة لكتابة التاريخ ومنها تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، لأن الكثير منها ضاع، زد إلى ذلك استشهاد ورحيل عدد كبير من رجال الثورة بعد الاستقلال الوطني، هذا ولا ننسى ترحيل كل الأرشيف الحكومي من طرف السلطات الفرنسية إلى ما وراء البحار وصعوبة اقتنائه. (١٢)

ومن هنا تبدأ أهمية الشهادة الشفوية من عجز الحصيلة الوثائقية-الوثائق الرسمية المكتوبة- في إكمال إعادة بناء الحادثة التاريخية، سواء لعدم وجود الوثيقة أصلا، أو لضياعها، أو لصعوبة التأكد من صحتها، أو لعدم كفايتها التفسيرية..وفي هذه الحالة يقف المنهج التاريخي الصارم الذي يأخذ بمبدأ كما أسلفنا الذكر –لا تاريخ بدون وثائق- عاجزا غير قادر على الاستمرار لأنه سيتناقض مع مبدأه. (١٣)

إن العلاقة بين علمي التاريخ والوثائق علاقة عضوية تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي سيسعى إليه كل منهما وهو الوصول إلى الحقيقة، ولقد أصبح المنهج الوثائقي أحد الروافد الأساسية في مجرى الحقائق التاريخية فبدون الوثائق وأشكالها المختلفة والمخطوطات لا يمكن كتابة التاريخ، وأي تاريخ يكتب في غياب الوثائق تاريخ ينقصه الكثير من الحقائق. (١٤)

فالقبول بالشهادة الشفوية كمصدر تاريخي لم يكن فقط خيارا، ولكنه ضرورة منهجية فرضها عجز منطق- الوثيقة-عن الإلمام بكل حيثيات وتفاصيل السياق التاريخي، وتزداد أهمية الشهادة الشفوية أكثر عندما يتعلق الأمر بدراسة حركات نضالية، أو ثورات شعبية على غرار الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الذي يفرض طابعها درجة عالية من السرية، وتجنب استخدام الوثائق إلا على نطاق ضيق ومحدود من انكشاف أسرارها، أو أفرادها. (١٥)

وبالتالي تكمن أهمية الأرشيف الشفوي ومساهمته في الدراسات التاريخية، كيف لا وهذه الشهادات التي تكمل وتثري المصادر المكتوبة إذا ما دوّنت وحفظت، وبالتالي تقدم إضافة جديدة ومتميزة في البحوث

التاريخية في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

إن أقوال الأشخاص المعاصرين للأحداث والمشاركين في الوقائع والشهود العيان الذين تم توثيق الإدلاء بشهاداتهم والإصغاء إليهم مع إجراء الحوارات المسجلة بالصورة والصوت وجمعها وتدوينها كتابيا ثم تحليلها ومقارنتها مع مصادر أخرى وفق مقاييس وضوابط أكاديمية علمية. (١٦) واتباع منهجية علمية في كتابة التاريخ، مبنية على أسس صحيحة تحتاج إلى توخي الصدق والدقة والاعتماد على التفكير السليم والنزاهة. (١٧) إذن الرواية المباشرة أو المصدر الحي – كما سماها الأستاذ ولد النبية كريم- يختاره المؤرخ خاصة في المواضيع المعاصرة، بأن يتصل بالناس الذين عايشوا وشاهدوا الأحداث، ولكن هذا بعد إعداد وتحضير مجموعة من الأسئلة الدقيقة. (١٨) وبالتالي في مرحلة جمع الوثائق والشهادات الشفوية وهي جزء من الأرشيف التي يحتاج إليها الباحث، تمكنه من الحصول على الحقيقة وينبغي أن تكون هذه العملية ضمن إطار منظمة جماعية لأنها تحتاج إلى عمل جماعي مخطط ودقيق قصد استثمار شامل لها. (١٩)

ومن هذا المنطلق تكمن قيمة وأهمية الأرشيف الشفوي الذي يمثل مصدرا من المصادر الأساسية التي يوظفها الباحث في إطار دراسته والتي لا يمكن الاستغناء عنها لما تحمله من معلومات قيمة، كما تعتبر وسيلة في البحث التاريخي. (٢٠) إذا أخذنا فى الاعتبار أن التاريخ الشفهى مصدر مكمّل يحدد أو يصحح الوقائع التى وثقتها المصادر التقليدية ، وفى ظل عدم توفر الوثائق لأسباب تتعلق بالمدة القانونية للاطلاع أو لأنها فقدت ، يستدعى ذلك أحيانًا الاعتماد على الشهادات والروايات الشفهية لاعتبارات أنها ستكون المصدر الأساسى للتوثيق التاريخى. (٢١)

كما أنها تسد فراغا كبيرا في الكتابة التاريخية وعلى وجه الخصوص حول الثورة الجزائرية.

ومن الأسباب المباشرة لعودة المؤرخين والباحثين إلى الرواية الشفوية والاعتماد عليها كشهادة بل كمصدر شفهي باعتبارها إضافة مكملة للوثائق الأرشيفية المعروفة هو أن أولا أن كثير من الرجال الذين

قادوا الحركة الوطنية والثورة الجزائرية انتقلوا إلى جوار ربهم في صمت رهيب بدون أن نتوقف بالصوت والصورة على مسيرة حياتهم ونشاطهم الثوري لكون أننا لم نقترب نتهم للسماع لهم وندون أخبارهم حتى يتعرف عليها أبناء هذا الوطن، وأصبح المؤرخ اليوم وأكثر من أي وقت مضى بحاجة ماسة إلى الاضطلاع على الحقائق والمعلومات من أفواه أصحابها وإلى شهادات الرجال الذين شاركوا في صنع الأحداث في أوطانهم. (٢٢) وثانيا الكم المعتبر من الوثائق الأرشيفية حول الثورة الجزائرية متواجد في مراكز الأرشيف بفرنسا وصعوبة انتقائه بسهولة، ضف إلى ذلك أن هذه الوثائق الأرشيفية بعضها غير محصنة من التزييف وميول أصحابها بما يخدم مصالحها، وحجب بعضها الاخر بما يتوافق مع المصالح الفرنسية، كما أنه يمثل في الغالب وجهة النظر الفرنسية من خلال التقارير التي كانت تصدر عن الهيئات الرسمية المدنية والعسكرية، هذه الأسباب وممكن أخرى لا تنقص من أهمية الوثيقة المكتوبة، ولا يلغي ضرورتها للبحث التاريخي، ولكن في المقابل لا يجعلها المعادل الوحيد للحقيقة، كأنها لا تاريخ بدونها.

إن الشهادة الشفوية من شأنها إذا تم التعامل معها بطريقة منهجية، وفق ضوابط دقيقة في جمعها واستقرائها ونقدها وتوظيفها أحست توظيف لا شك أنها تسد فراغا كبيرا في الكتابة التاريخية، خصوصا حول تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية. (٢٣) وفي الآونة الأخيرة أخذ الاهتمام بجمع الروايّة الشفويّة واستعمالها وتوظيفها كمنهج مُعتبر للبحث التّاريخي، يزداد ويطّرد بزيادة الأبحاث والدّراسات التي تعتمد هذا المنهج بشكل كبير. ومع ذلك، فإنّ سِمَة التردّد والشّكّ وعدم الثّقة بكلّ من الرّوايّة الشّفويّة والتّاريخ الشّفويّ، لا تزال تشوب مواقف المؤرّخين التقليديين الذين يشكّكون بمصداقيّة هذا المنهج، ونجاعته في تقديم الحقائق بصورة موضوعيّة موثوقة. وينطلق هؤلاء من أساس أنّ ذاكرة الإنسان ليست دقيقة. مثلما أَن الرواة قد ينحرفون وراء عواطفهم ورغباتهم وتمنّياتهم في وصفهم للأحداث وحديثهم عنها.

بيد أنّ التاريخ الشفويّ يُعدّ لدى المدافعين عنه وعن قيمته، مصدرًا لا يقل أهميّة ولا دقّة عن المصادر المكتوبة، إذا أُحسن استغلاله، وعلى الرّغم من أنّ الروايات الشّفويّة أقلّ استمراريّة أو ديمومة، وأكثر عُرضة للتّحريف من المصادر الماديّة والمكتوبة، إلّا أنّ بعض الوثائق الشفويّة يُحفظ في الذاكرة، وتنتقل من جيل إلى جيل بدون تغيير تقريبًا. وعند هؤلاء أنّ رفض اعتبار التاريخ الشّفويّ مصدرًا تاريخيًّا يعتبر موقفًا رجعيًّا من التّاريخ، الذي يقصر دور المؤرخ على دراسة التّاريخ الرّسمي (تاريخ النخبة)، ودراسة القضايا التي تهمّ تلك النّخبة، ومن شأنه أن يختزل دور الشعب أو العامّة من الناس. (٢٤)

رابعًا: أهمية الوثيقة التاريخية ومساهمتها في الكتابة التاريخية

ومما سبق تكمن أهمية الوثيقة التاريخية في:

- للوثيقة دور هام في تزويد المؤرخين والباحثين بالمادة الكتابية والتي تُعتبر المصدر الأول لديهم، وبالتالي إثراء عملية البحث التاريخي.
- تساعد الوثائق على معرفة جميع الأحداث التي حصلت منذ القدم، أي استكشاف الحقائق التاريخية الماضية وتمحيصها، بحيث يعتمد غالبية الباحثون على الوثائق في التّعرف على تراث وتقاليد الحضارات والأحداث السابقة.
- القدرة على حفظ جميع الأحداث والرموز التّاريخية، والمنع من تغيير جوهرها أو مضمونها.
- المُحافظة على تراث الأمة العربية والإسلامية، وحمايتها من جميع تفاصيلها من أي شوائب قد تعتريها.
- مُساعدة جميع الباحثين في كافّة المجالات على التأكد من صحّة المعلومات والتحقق من وجودها.
- تساعد الوثائق على بناء الهوية للأمم والحفاظ عليها على مر الزمن.

مما سبق نستنتج أن للوثائق دور كبير في حفظ التراث والنصوص التاريخ والروايات وفي العصر الحالي

أصبحت الوثائق علماً يدرس، فالعلوم الوثائقية الأرشيفية تحتل اليوم مكانة رفيعة، فالوثائق والمستندات لها دور كبير في عملية البحث التاريخي، فعندما يقوم الباحث والدارس بجمع مادته العلمية ومصادر بحثه، ومن ضمن ذلك الوثائق ودراستها ومعرفة ما يرتبط بها مما يريد تحقيقه.. إن دراسة الوثائق ليست بالأمر السهل كما قد يتصور البعض، فهي تحتاج إلى ثقافة وخبرة ومعرفة بالخطوط واللغة وكثيراً ما يحتار الباحث عندما يواجه مجموعة من الوثائق المختلفة المتفاوتة فيما بينها والمتباينة في أساليبها ومعانيها فيضطر لتمضية وقت طويل في التحقيق وبالمقارنة بين النسخ المتعددة للوثيقة والتدقيق والتمييز بينها لمعرفة الصحيح من غير الصحيح. إن الكثير من الوثائق يثار حول صحتها الكثير من الجدل والاعتراض من قبل الباحثين والمختصين وهذا ما يجعل الباحث يتحرى الدقة والتحقيق والتأمل لأن الوثيقة تعتبر من الأصول التاريخية التي يعتمد عليها كاتب التاريخ ولذا ينبغي إخضاعها للمنهج العلمي والبحث التاريخي...ونشير في هذه المناسبة إلى أن أسلافنا قد سبقوا الأمم الأخرى إليه وقد برز ذلك في عالم مصطلح الحديث، حيث حددوا القواعد والضوابط التي تثبت صحة النصوص والأحاديث والأخبار المروية.

إذن، للوثيقة أهمية وقيمة في الكتابة التاريخية وكل وثيقة مهما كانت مادتها فإنه يمكن أن تكون جزءاً من المادة التاريخية على مرور الأيام وبالجملة فإن جميع الوثائق على مختلف أنواعها لازمة للمؤرخ من أدواته فهي الشاهد على التاريخ وهي عنوان الشخصية الحضارية لأي أمة من الأمم وتعتمد الدراسات التاريخية اليوم اعتماداً قوياً على الوثائق لكونها من المصادر التاريخية والأساسية للباحث والمؤرخ المعاصر تمكنه من كتابة التاريخ من مختلف جوانبه. (٢٥)

ولا شك أن الوثيقة التاريخية تحمل أهمية حاسمة بتقديم مصادر للمعلومات والأبحاث التاريخية، والتي تتركز فيما يأتي:

- ❖ حفظ مصادر التاريخ والتراث، فهي تسجيل مثبت للحدث وقت وقوعه، وتحفظ تفاصيله وتحميه من التغيير.
- ❖

❖ تعدّ قوتًا لكتابة الأبحاث التاريخية، وتعمل على تزويد المؤرخين بالمادة الخام للكتابة فهي المصدر الأول حسب تعريف الوثيقة التاريخية، كما تساعد الباحثين في التحقق من صحة المعلومات التاريخية.

❖ الوثائق القديمة مهمة لمعرفة الوقائع التاريخية، حيث يعتمد عليها الباحثون في معرفة الحضارات الماضية، وهي تساعد في بناء الهوية الشخصية للشعوب والأمم والحفاظ عليها.

❖ وعاء معلوماتي يزوّد الباحث بمعلومات دقيقة وواضحة عن جوانب متعددة (٢٦)

❖ بوصفها رصيد الشعوب و ذاكرته وما دته الأولى وهي العنصر الرئيس المكون للوعي التاريخي، ومن أهم مصادر المعرفة،وهي الأصول النزيهة التي يجد العلماء والباحثون بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل منها الحلقات المفقودة، وتعد الوثائق من المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ والحضارة لكونها منبعاً مادياً أصلياً يجد فيه الباحث والمؤرخ الكثير من الحقائق الأصلية التي تحتوي على معلومات تاريخية تتناول مسائل السياسة والاقتصاد والتجارة وعادات الشعوب وتقاليدهم ونظم الحكم، وكل مايتعلق بالحقائق العلمية والحضارية عن الماضي، فهي الذاكرة الحية للأوطان تعين في فهم الماضي والكشف عن أسرار قواعد العلوم وأصولها في كل المجالات الطب، الفلك، النظم السياسية، الاقتصاد، والمال والفن والثقافة...إلخ.

❖ بوصفها مصدراً رئيساً للتاريخ ، حيث أن العلاقة بين علمي التاريخ والوثائق علاقة عضوية تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي يسعى إليه كل منهما وهو الوصول إلى الحقيقة ، ولقد أصبح المنهج الوثائقي أحد الروافد الأساسية في مجرى الحقائق التاريخية فبدون الوثائق وأشكالها المختلفة لا يمكن كتابة التاريخ ، وأي تاريخ يكتب

في غياب الوثائق، تاريخ ينقصه الكثير من الحقائق.

❖ أهميتها السياسة والقانونية فالوثائق هي التي تسجل بها أحداث الدولة وأعمالها الرسمية، وغير الرسمية، ولاشك أنها اكتسبت قيمتها التاريخية والسياسية فيما دون فيها من حقائق ثابتة ينتفع بها في دعم حق من الحقوق أو البرهنة على رأي والاستدلال على حالة من الحالات، ولقد أتاحت الفرصة أمام المؤرخين والسياسيين في إثبات الحقوق السياسية للأمة العربية. وأظهر مثال على ذلك ماحدث لجمهورية مصر العربية عندما أرادت إثبات حقوقها في الحدود عند طابا. فإن اللجان التي شكلتها الحكومة المصرية وكلفتها بالبحث عن الوثائق عثرت على الخرائط التي تبين مواضع العلاقات المتنازع عليها عند الحدود.

❖ أهميتها اللغوية حيث تفيد الباحث في علم اللغة وفقه اللغة فى رصد تطور اللهجات واللغات والمصطلحات التي كانت تستعمل في وقت معين في منطقة محددة. (٢٧)

في الأخير نستنتج أن الوثيقة التاريخية باعتبارها من مخلفات الماضي وضعا مركزيا بل استراتيجيا في كتابة التاريخ، وبالتالي فإن الوثيقة هي الموضوع المادي لماض معاش لفترة زمنية ما بظروفها المختلفة، وأداة المؤرخ، والدليل على علمية التاريخ. (٢٨) فالعثور على الوثائق الخاصة بالموضوع الذي ندرسه عملية هامة جدا، والغالب ان الباحث لا يقوم بمعالجة موضوع معين إلا بعد التأكد من توفر الوثائق التي تلقى الأضواء على حقيقة الأحداث. (٢٩)

الخاتمة:

في الأخير، تكمن أهمية الوثيقة ومساهمتها في الدراسات التاريخية، كيف لا وهذه الشهادات التي تكمل وتثري المصادر المكتوبة إذا ما دوّنت وحفظت، وبالتالي تقدم إضافة جديدة ومتميزة في البحوث التاريخية.

بالإضافة إلى هذه القيمة، يجب إتباع منهجية علمية في كتابة

التاريخ، مبنية على أسس صحيحة تحتاج إلى توخي الصدق والدقة والاعتماد على التفكير السليم والنزاهة.

ومن هذا المنطلق تكمن قيمة وأهمية الوثائق التي تمثل مصدرا من المصادر الأساسية التي يوظفها الباحث في إطار دراسته والتي لا يمكن الاستغناء عنها لما تحمله من معلومات قيمة، كما تعتبر وسيلة في البحث التاريخي.

ومنه، إن الوثائق إذا ما توافرت وأتيح لها الظهور، تظل مصدراً حقيقياً لكتابة التاريخ والبحث فيه ، فلا تاريخ بلا وثائق.

ورغم التطور والتقدم الحاصل في مختلف بلدان العالم، إلا أن الوثيقة والمخطوطة التاريخية ظلت ولا تزال مصدرا أساسيا للمعلومات التي ترتكز عليها الدراسات والبحوث العلمية المختلفة، وكما هو معهود بأن الشعوب والأمم التي تولي وثائقها وتراثها الإنساني أهمية كبيرة هي أمة فعاله وحاضرة على مر العصور، لما للوثائق والمخطوطات من أهمية كبيرة، حيث تعتبر الزاد الحقيقي للشعب، لما لها من أثر إيجابيا على المجتمع الذي يستمد منه قيمه وأخلاقه وهويته على مر لأجيال.

الاحالات:

١. ولد النبية(كريم)، **الوثائق والنصوص التاريخية**، مطبوعة منشورة خاصة بمنهجية البحث، ص ٠١.

٢. بركات (أنيسة)، "**محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ١٩٩٥، ص ص(٥٤-٥٥).

٣. صهود(محمد)، "**مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية**"، **مجلة التدريس**، العدد الثامن، السلسلة الجديدة، ديسمبر ٢٠١٦ ، مجلة علمية متخصصة محكمة تصدرها كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط، ص٨٩.

٤. بوشناقي(محمد)، "**أهمية الوثائق في الكتابات التاريخية عند الدكتوريحي بوعزيز**"، **مجلة الناصرية**، مجلة للبحوث الاجتماعية والتاريخية، العدد الأول، ص ٣٤.

٥. صهود(محمد)، المرجع السابق، ص ٩٠.

٦. ولد النبية(كريم)، المرجع السابق، ص ٢.

7. [1] www.alukah.net

٨. شعيب(حاج)، "**تسيير أرصدة المصالح الولائية للأرشيف- ولاية تلمسان نموذجا**"، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير غي علم المكتبات والعلوم الوثائقية، تحت إشراف عبد الإله عبد القادر، جامعة وهران، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٣٠.

٩. عثماني(الجباري)، **ضوابط منهجية في آليات لإجراء المقابلة الشخصية في الرواية الشفوية**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر بالوادي، ص٢٠٢.

١٠. بركات (أنيسة)، المرجع السابق، ص ٥٧.

١١. عثماني(الجباري)، المرجع السابق، ص ص(٣-٤).

١٢. مجاود(محمد)،"**أهمية الأرشيف في كتابة التاريخ**"، **الملتقى الوطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية ١٨٣٠/١٩٦٢**، الجزء الأول، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، ص ص(٨-١٥)

١٣. بن يغزر(أحمد)، " **الشهادة الشفوية كمصدر لتاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بين الإمكان والضوابط**"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد ١٣-١٤ ديسمبر ٢٠١٦، ص ص(٢٣٩-٢٥١).

14. [1] www.anfasse.org

١٥. بن يغزر(أحمد)، المرجع السابق، ونفس الصفحة.

١٦. مجاود(محمد)، المرجع السابق، نفس الصفحة.

١٧. بركات (أنيسة)، المرجع السابق، ص ٥٥.

١٨. ولد النبية(كريم)، المرجع السابق، ص ٢.

١٩. بركات (أنيسة)، المرجع السابق، ص ٥٤.

٢٠. مجاود(محمد)، المرجع السابق، نفس الصفحة.

21. www.journal.cybrarians.info

٢٢. نفسه، ونفس الصفحة.

٢٣. بـــــن يغزر(أحمـــــد)، المرجـــــع السابق، ونفس الصفحة.

24. www.ich.gov.jo

25. www.uobabylon.edu.iq

26. https://sotor.com/

27. http://mohmedcources.yolasite.com/resources/docs.doc

٢٨. محمد صهود، مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية، **مجلة التدريس**، العدد الثامن، السلسلة الجديدة، ديسمبر ٢٠١٦، مجلة علمية متخصصة محكمة تصدرها كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط، ص ٨٩.

٢٩. شوقي(الجمل)، عبد الله(عبد الرزاق)، **الوثائق التاريخية دراسة تحليلية**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ٢٠٠١، ص ٣.

أهمية الأرشيف المصري لكتابة تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

د. علي عفيفي علي غازي

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

تُستخلص الحقائق التاريخية من بطون الوثائق، التي تُمثل السند الحقيقي للمؤرخ، كما أنها المادة الخام التي تحمل بين سطورها تاريخ الأمم وكفاحها، والتي يجد عندها المؤرخ الحقائق المفقودة، التي كاد النسيان أن يطويها. والوثائق التاريخية هي الذاكرة التي تحفظ التاريخ، وتُشكِّل مادته الأولية، وهي أهم ما يعتمد عليه الباحثون في الدراسات الإنسانية عامة، وفي كتابة التاريخ بخاصة؛ لأن الوثائق دائمًا ما تُضيف دلالات جديدة للأحداث التاريخية، وتجعل المؤرخ يقف على حقائق الأمور من دون أدنى شك، كما قد تغير مفاهيم خاطئة قد توارثها الآباء عن الأجداد، والأبناء عن الآباء فأخذت ثوب الحقيقة في غير استحقاق[1].

والوثائق أو المادة التاريخية هي العنصر الأول في كتابة التاريخ، وكلما توافرت لدى الباحث واتسعت نواحيها، وتنوعت أبوابها، وتعددت مذاهبها، وكثرت الأيدي التي تُقدمها، وأخذت تضرب في شتى مناحي الحياة، وتتناول الأطراف المختلفة؛ كان المؤرخ أكثر توافرًا على بحثه؛ فاستضاء أمامه العصر الذي يؤرخ له، فأخذ يصفه وصف أشبه باليقين، ويُقرر التيارات الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية فيه أقرب إلى الحقيقة، بعد أن يكون نظر في أجزاء هذه المادة نظرة الناقد البصير؛ فجعل يوازن بينها، ويقارن بين مختلف أجزائها، وليكن هناك من التناقض في الروايات، والتضارب بين الأقوال؛ فذلك أدعى لاستنباط الحقيقة المستكينة في ثنايا الاختلافات، وأقرب بالباحث إلى الوصول إلى اليقين، وذلك من خلال استقراء الوثائق، واستنطاقها، واستخراج ما تحمله من معلومات تاريخية بين سطورها. ولعل هذا ما دفع الدكتور فاطمة الصايغ إلى القول إن "الماضي عند المؤرخ ليس أشتاتًا من روايات يرويها أو يصورها؛ بل هو استجلاء للحقيقة والروح الإنسانية التي تجري فيه"[2].

ويؤكد هذا أن التاريخ هو علم الوثائق يستقرئها المؤرخ ويُحللها ليتوصل إلى ما تشتمل عليه من الوقائع، فالمعالجة التاريخية لا تقوم على التحليل فحسب[3]؛ بل تُجرى بوجود

---

[1] علي عفيفي علي غازي: "التاريخ ماهيته وأهمية دراسته"، مجلة **أفكار**، العدد ٢٨٠، (آيار ٢٠١٢)، ص ١٤-٢٢.

[2] فاطمة الصايغ: **الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة**، (العين: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٠)، ص ١١.

[3] للمزيد حول معرفة أهمية الوثائق في كتابة التاريخ راجع فريد بن سليمان: **مدخل إلى دراسة التاريخ**، (تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٠) ص ٣٩-٥٠، وكنموذج للوثائق ودورها في كتابة التاريخ راجع

المستندات، والوثائق Documents، والسجلات Records، فالوقائع كائنة في الوثائق، ولهذا فقد ذكر المؤرخ الفرنسي سينويوس "Lenglois Senign Boes" أنه "لا تاريخ بدون وثائق، فإذا ضاعت الوثائق ضاع التاريخ"[٤]، في حين يرى البعض أنه لا ينبغي تقديس الوثيقة لأنه إذا ما تفحصنا الوثائق بدقة نرى أنه ما من وثيقة بوسعها أن تُخبرنا أكثر مما أراد كاتبها، ويرى إدوارد كار Edward "care" في كتابه "ما هو التاريخ؟ what is ?history" أن الوثائق والحقائق هي أدوات أساسية للمؤرخ لكنها لا تُشكِّل التاريخ في حد ذاته[٥].

والوثيقة هي جميع الأصول التاريخية، ونقصد بها الكتب الصادرة من السلطات السياسية والإدارية الحاكمة ومدوناتها الرسمية؛ فهي كل صك خطي، أو صورة فوتوغرافية له، وتعتبر مستندًا دبلوماسيًا، أو دوليًا كالمذكرات Notes، والتقارير Reports، ومحاضر الاجتماعات Records، أو نصوص الاتفاقات Agreements أو الاتفاقيات Conventions أو المعاهدات Treaties، والمراسلات، والبرقيات، والتعليمات، والأوامر، والمشروعات، والقوانين، والدساتير، والتحقيقات، والأحكام، سواء المدون منها في سجلات رسمية، أو محفوظ في ملفات خاصة، والرسوم، والخرائط، والرسوم البيانية، والصور، والأختام، والسكة، والعملات الصادرة عن الهيئات الرسمية[٦]، وكلمة الوثيقة Document مشتقة من الأصل اللاتيني Docere بمعنى يُعلّم، وقد استخدمها اليونانيون القدماء في معان كثيرة، كما استطاع المؤرخون تأرخة هذه الكلمة لتُصبح تحت تصرفهم في مجال كتاباتهم التاريخية[٧].

أما كلمة التوثيق Documentation فتعني في استخدامات المؤرخين المصادر والمراجع، والتقارير الدبلوماسية والقنصلية، ومحاضر جلسات المجالس الوزارية والنيابية، وما شابه ذلك من وثائق؛ بما فيها النقود والآثار والكتابات القديمة، كما أن الروايات التاريخية الشفهية تدخل بشكل أو بآخر في إطار التوثيق، والعلم الذي يدرس هذه الوثائق هو "الدبلوماتيك Diplomatic" فيتناول "تطورها منذ أن تكون فكرة في ذهن صاحبها، وحتى يتم إصدارها، ويُتابع تطورها منذ تدوين حروفها الأولى، وحتى تحريفات النساخ، كما

سلوى علي ميلاد: **وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣).

[٤] صالح أحمد العلي: "مسوغات تجديد كتابة التاريخ"، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، الجزء ٤، المجلد ٣٨ (١٩٨٧) ص ٢٩.

[٥] إدوارد كار: **ما هو التاريخ؟**، أحمد حمدي محمود (ترجمة)، (القاهرة: ١٩٦٢).

[٦] محمد قبيسي: **علم التوثيق والحفظ في الوطن العربي، كتاب يعالج دور الوثيقة في الوطن العربي** (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٠) ص ٣٦، ٣٧.

[٧] عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: "الوثائق التاريخية المسجلة وأهمية مقارنتها بالروايات الشفهية"، **مجلة الوثيقة**، العدد ٣٨ (يوليو ٢٠٠٠) ص ١٠٦، ١٠٧.

أنه يبحث في تطور صيغ تلك الوثائق عبر العصور، ويُحاول أن يُفسرها، ويتعرف على المؤسسات التي أصدرتها، ويبيّن القواعد النقدية التي يجب تطبيقها للتأكد من أصالتها، فهو بذلك يُهيئ الوثيقة للمؤرخ؛ فيقدم له مادته الأولى"[٨]، ويؤيد جمهور المؤرخين المعاصرين المؤرخ الذي يعتمد على وثائق أساسية مكتوبة لا يشوبها الشك، وإنما تحتاج إلى التحليل والتمحيص؛ بينما المصادر الشفهية كالمقابلات مثلاً تتدخل فيها الأهواء الشخصية والعاطفية بقدر أكبر مما تتدخل في الوثيقة الرسمية المكتوبة.

والتاريخ ليس إلا التحقيق، ومن ثم فإن مهمة المؤرخ لا تقتصر على جمع الوثائق والمصادر التاريخية، وإنما العمل على التحقق من صحتها، وصحة ما جاء بها من أراء وأحداث وتطورات؛ برغم أن جوتشلك Gottschelk يرى أن تزوير وثائق بأكملها أو جزء منها من الأمور المعتادة[٩]؛ لأن الثابت هو قيام بعض المؤرخين بعمليات تزوير كثيرة في بعض البلدان التي شهدت وتشهد صراعات عسكرية وسياسية وطائفية، ففي أوروبا في العصور الوسطى عمد بعض الأباطرة والملوك إلى تزوير بعض الوثائق الكنسية ووثائق الأديرة لتحقيق مأربهم السياسية، وأهم هذه المحاولات هي عملية التزوير المعروفة باسم "هبة قسطنطين Donation of Constantine"؛ والتي حدثت في القرن الثامن الميلادي بواسطة أحد رجال الكنيسة، والتي ذكر فيها تنازل الإمبراطور عن روما وكل مقاطعات الإمبراطورية الغربية للبابوية[١٠]. ولعل ظهور مذكرات مزورة عام ١٩٨٥ للزعيم الألماني أدولف هتلر ونشرها في الصحف الألمانية والأوروبية، ومن ثم إصدار الحكم على ناشرها المزور بالسجن ثلاث سنوات هو أكبر دليل على استمرار عمليات التزوير التاريخية. ولذلك يجب على المؤرخ المحقق أن يلتزم بأساليب التحقق من الوثائق والمخطوطات والمعلومات التاريخية. والشك أو الطعن في صحة الوثائق قضية مقبولة، فكل أمر قابل للنقاش وكل حجة مكن أن تقرع بحجة لا تقل عنها قوة. ويروي المؤرخ الوقائع التاريخية بناء على الوثائق التاريخية فيرى جانبًا، قد يبدو معتمًا غير معروف فيضيئه، من هذه الوقائع[١١].

والوثائق مصدر رئيس لكتابة تاريخ العرب الحديث، وأمام المؤرخ الباحث في تاريخ

---

[٨] ليلى الصباغ: "علم الوثائق"، **مجلة أفاق الثقافة والتراث**، العدد الثاني، (سبتمبر ١٩٩٣) ص ٤٦.

[٩] لويس جوتشلك: **كيف نفهم التاريخ، مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي**، عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة (ترجمة)، (بيروت: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦) ص ١٣٩– ١٤٢.

[١٠] قاسم عبده قاسم: "تزوير التاريخ"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد ٣٦، العدد الثالث، (يناير- مارس ٢٠٠٨)، ص٧-٢٤.

[١١] حسن مدن: "عبور التاريخ ثبات الرواية"، **جريدة الخليج**، العدد ٩٨٣٧، (الثلاثاء ٢٥ أبريل ٢٠٠٦)، ص٣٢

المشرق العربي معين ثري لا ينضب من المصادر الأصلية المتعلقة بتاريخنا، التي يجب عليه أن يسعى إليها في مختلف أماكن حفظها ما بين العواصم العربية، ونظرًا لطول الفترة التي عاشتها البلاد العربية تحت الحكم العثماني، ونظرًا للدور الكبير الذي لعبته الدول الأوروبية في تاريخ العرب الحديث فإن أرشيفات الحكومات التركية والأوروبية تمثل العمود الفقري في مصادر دراسة تاريخنا، خاصة أنها تحوي العديد من الحقائق التي تحتاج إلى من يميط عنها اللثام[١٢]. والتي لا تزال تهجع بسلام في دور المحفوظات الوطنية القائمة في كل من إستانبول، ووزارة المستعمرات في باريس، ومحفوظات فلورنسا، والبندقية، وبالرمو، وجنوه، وبيزة في إيطاليا، ومحفوظات الغرفة التجارية والبحرية والملكية في مرسيليا، والمحفوظات الوطنية، ومحفوظات وزارة الخارجية في فرنسا، ومحفوظات فيينا، ولندن، وبرلين، ومدريد، وبرشلونة، وبطرسبرج، وموسكو، وغيرها، حيث إن بلدان المشرق العربي كانت خاضعة للدولة العثمانية منذ عام ١٥١٦ وحتى عام ١٩١٨، وأقام في العديد من هذه الأقطار لاسيما في موانئها البحرية قناصل وممثلون وتجاريون للعديد من دول أوروبا والجمهوريات الإيطالية، التي سيطرت على مرافق التجارة مع هذه البلدان، واستأثرت بها بضعة قرون؛ منذ القرن الثاني عشر وحتى القرن السادس عشر، كذلك أقام للدول الأوروبية في العاصمة العثمانية، وفي غيرها من المدن والحواضر الكبرى، سفراء وممثلون وسياسيون وتجار، واعتاد هؤلاء أن يرفعوا إلى حكوماتهم العديد من التقارير والدراسات المفصلة عن أحوال البلاد من سياسية واقتصادية واجتماعية وتجارية وجغرافية وتاريخية وزراعية، وغيرها.

والمؤرخون ينفقون أعمارهم في التنقيب عن الوثائق والوقائع والسجلات، وقد قدر المؤرخ الكبير محمد شفيق غربال قيمة الوثائق فكتب يقول: "والمتعسف من المؤرخين هو الذي يعد تافهًا ما لا يتعلق بالسياسة العليا، وما لم يصدر إلى السلاطين أو ممثلي السلاطين، فإن دفترًا من دفاتر المحفوظات يدلنا على أرزاق الجند وطعامهم ولباسهم لهو وثيقة لها خطرها، ولا يستطاع كتابة تاريخ الجيش المصري إلا بها وبمثيلاتها، وقس على ذلك سائر الشئون، وإن هذا الفهم الصحيح لا يتسنى إلا بالرجوع إلى الأصول"[١٣]. وتفيد الوثائق في تناول جوانب التاريخ المتعددة، وتسلط الأضواء على عصور الإزدهار

---

[١٢] عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ العرب الحديث، الجزء الأول: العراق** (القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية، ١٩٧٦)، ص ٢٦.

[١٣] محمد شفيق غربال: "إبراهيم باشا وبناء النهضة المصرية"، في كتاب: **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ – ١٩٤٨**، مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨) ص ي.

والتحديث، وتُضيف الدكتورة ميمونة الصباح: "تتبع التاريخ من جوانب النمو والتطور يجعله تاريخًا حيًا ناطقًا، ويُبعده عن النظرة الجامدة المعتادة في معالجته من زاوية واحدة فقط، بحيث تجعل أحداثه وكأنها جامدة وغير متكاملة"[١٤].

ومن هذه النتيجة تعتبر الوثائق الأصلية أهم مصادر المؤرخ؛ لأنها أصدق الدلائل على أحوال عصرها، ولأنها هي وحدها التي تحمل الخبر اليقين، حيث تصور لنا الحقيقة دون تلميح أو تلويح، وتلك هي الغاية الأولى في كتابة التاريخ. والكتابة التاريخية العلمية الصحيحة تعتمد على الأصول التاريخية من الوثائق، وخاصة تلك التي لم يسبق استخدامها استخدامًا علميًا كاملاً، ويُمكن الحكم على مدى صحة الكتابة التاريخية من خلال الوثائق التي تستند إليها، وبدون الوثائق تنقص قيمة الكتابة التاريخية، أو تتضاءل، أو تنعدم مهما بذل كاتبها من مجهود، فالوثيقة الصحيحة ترشد الباحث والدارس إلى معرفة الحقيقة التاريخية، فهي إضافة جديدة للمعرفة، ودعم لموضوعية البحث، لأنها السند القوي الذي يُنهي الشك عند المؤرخ، ويصل عن طريقه إلى يقين الحدث التاريخي.

ولهذا حرصت الشعوب والحكومات على نقل وثائقها من حوزة الأفراد إلى الأماكن العامة، وحفظها أو حفظ صورة منها على أقل تقدير في دور المحفوظات القومية؛ لتكون في متناول الباحثين بعد انقضاء فترات زمنية عليها وفقًا لأهداف الدولة وأمنها ومصالحها. ولذا نشطت في جمع الوثائق والاحتفاظ بها في دور حفظ خاصة بها، تعرف بدور المحفوظات أو الوثائق، وقامت بتصنيف تلك الوثائق وفهرستها، وأتاحت للباحثين الإطلاع عليها، وأخذ صور منها، ليتيسر لهم المضي في بحوثهم التي تضيء جوانب من تاريخ الأمم والحضارات والشعوب والحكومات، والإنسانية. كما عكف العلماء على وضع فهارس للوثائق المحفوظة في دور الوثائق، وترقيم مجلداتها ومحافظها مع بيان الفترات التاريخية التي تتناولها، ووصف مضمون محتوياتها، ما بين القديم والحديث والمخطوط والمطبوع، والوثائق التي لم تحظ بالفهرسة والتصنيف تُعدّ بالنسبة للباحثين في حكم المجهولة، ولا يُمكن الإفادة منها قبل تقسيمها وترتيبها ترتيبًا تراثيًا أوليًا على أقل تقدير تمهيدًا لوضع فهارس وصفية لإبراز معالمها، وتوزيع هذه الفهارس بعد ذلك على المراكز العلمية، والمهتمين بالدراسات الوثائقية.

وقد عُنيت معظم الحكومات منذ القدم بتدوين أعمالها وما تصدره من أوامر وكانت تكتب ذلك على مواد مختلفة منها

---

[١٤] ميمونة الخليفة الصباح: الكويت حضارة وتاريخ، المجلد الأول، (الكويت: المؤلف، ١٩٨٩)، ص ٣٠٦.

الأحجار وألواح المعادن والجلود، واستعملت بعض البلاد خاصة مصر والمغرب أوراق البردي والقراطيس، وعندما انتشر استعمال الورق في أواسط القرن الثاني الهجري عمد الخلفاء المسلمون إلى اختيار أجود أنواع الورق لتدوين وثائقهم وحرصوا على الحفاظ على نسخ مما يصدرونه من أوامر في دواوين منظمة[١٥]. واهتم العرب بعلم التاريخ اهتمامًا بالغًا، واعتنوا به عناية فائقة، ولهذا تطورت مصادر الوثائق، وخضعت الوثيقة لأعقد الأساليب العلمية والتكنولوجية في كل جوانبها للتأكد من أصالتها وعمرها، وحقيقة ما جاء بها.

والوثائق التاريخية نوعان: وثائق غير منشورة، وهي الوثائق التي لا تزال بعيدة عن متناول البحث والدراسة، وما زالت معلوماتها أسرار محفوظة في ملفات ومحافظ ووحدات حفظ، لو انكشفت لرفع الستار عن كثير من قضايا التاريخ وألغازه المحيرة. ووثائق منشورة، قامت بنشرها جهات رسمية مختلفة أو مؤسسات علمية تعني بهذا الأمر، أو نُشرت عن طريق أحد الباحثين الذين خصصوا جزءًا من نشاطهم العلمي لنشر وثائق تُغطي جانبًا من جوانب تخصصاتهم أو ضمن مجال عنايتهم، فهناك وثائق أصدرتها الحكومة البريطانية، ووثائق نشرها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، والوثائق التي نشرتها حكومة المملكة العربية السعودية بشأن التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي عام ١٩٥٥، والوثائق التي نشرتها بشأن النزاع السعودي اليمني على الحدود عام ١٩٣٤، والوثائق التي نشرتها حكومة بومباي في الهند في عام ١٨٥٦، وأطلق عليها "مختارات من حكومة بومباي"[١٦].

وقد اهتمتْ الحكومات والهيئات العلمية بإرسال بعثات خاصة من العلماء والباحثين إلى خارج حدود قطرها؛ لكي تبحث في دور المحفوظات الأجنبية عن الوثائق التي تهم بلادها؛ بل لقد أنشأت بعض الدول معاهد ومراكز خاصة لدراسة وثائقها، والعمل على تجميعها وتصويرها من مختلف أنحاء العالم، كما تقوم بعض المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، التي أنشأت مركزًا دوليًا للوثائق، وبعض المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية؛ بتوجيه البعثات المختلفة من العلماء والباحثين لتصوير وتجميع الوثائق

---

[١٥] محمد كريم إبراهيم الشمري: "الوثائق والتوثيق في تراثنا العربي الإسلامي"، **مجلة الوثيقة**، العدد ٤٣ (يناير ٢٠٠٣) ص ٨٧، ٨٨.

[16] Hughes Thomas (compiled and edited): **Arabian Gulf Intelligence,** Selections from the Records of the Bombay Government, concerning **Arabia, Bahrain, Kuwait, Muscat and Oman ,Qatar, United Arab Emirates and the Islands of the Gulf,** Robin Bidwell (introduced), (London: The Oleander press, 1985).

توماس هيجز: **مختارات من وثائق حكومة بومباي**، عبد العزيز عبد الغني إبراهيم (ترجمة)، حسن بن محمد بن علي آل ثاني (تقديم ومراجعة وتعليق)، (الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، ٢٠١٧).

من مناطق مختلفة من العالم، بل إن كثير من الهيئات العلمية والجامعات تقوم بهذه المهمة في حدود ما تسمح به إمكاناتها.

إن التاريخ اليوم لم يعد يقتصر على المصادر الأدبية الروائية والحوليات للسرد والمتعة، ونقل الروايات للتسلية، بل تعدى ذلك إلى الطرق العلمية التي تعتمد على النقد والتحليل النفسي والاجتهاد، وكل ذلك يستدعي وجود الأصول التاريخية وبخاصة الوثائق باعتبار أن التاريخ علم كسائر العلوم يبحث وراء الحقيقة التاريخية ويسعى إلى الوصول إليها. وعلى هذا أصبحت العلاقة بين علمي التاريخ والوثائق علاقة عضوية، تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي يسعى إليه كل منهما، وهو الوصول للحقيقة التاريخية. والوثائق هي الأصول النزيهة التي يجد المؤرخ بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة، ويستكمل الحلقات المفقودة، وتعتبر الوثائق من المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ والحضارة، فهي تفتح أبوابًا جديدة باعتبارها منبعًا ماديًا بكرًا يرد فيه الكثير مما أهمله بعض المؤرخين للتاريخ العام، والتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات بصفة خاصة.

وبما أن كتابة التاريخ تقوم على حقائق ثابتة مستمدة من النصوص المدونة والآثار المثبتة؛ فإن وثائق محمد علي باشا والي مصر (١٨٠٥-١٨٤٨) المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة تُعدّ مصدرًا على قدر كبير من الأهمية لكتابة تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، من خلال مجموعة منتقاة من الوثائق تشتمل على بيانات وتقارير حربية، وأوامر وتعليمات محمد على إلى قادته بخصوص سير العمليات الحربية والخطط التي يجب إتباعها، ومراسلات وتقارير أرسلها إبراهيم باشا قائد التوسعات المصرية، وبعض كبار مساعديه إلى محمد على يعرضون فيها أحوال قواتهم، ويرصدون تفاصيل خططهم، والمصاعب التي تواجههم، ويطلبون منه المشورة أحيانًا، والعون أحيانًا أخرى، وقد تنبه إلى وفرتها الدكتور شفيق غربال فكتب يقول: "وإن المؤرخ ليحمد الله على وفرتها، وذلك أن طريقة محمد على في الحكم والإدارة استلزمت قدرًا كبيرًا من المضابط والمحاضر والخلاصات واليوميات والتقارير، يتمكن المؤرخ بواسطتها من تتبع المسألة الواحدة من العامل الصغير للمجلس الكبير ومقر السلطان، ومن القرية النائية لمسند الولاية، وهذه هي مادة التاريخ وأن كل ما في هذه المادة له قيمته"[١٧].

ويبدو اهتمام الوالي المصري بالوثائق من إقدامه على إنشاء "الدفتر خانة" في عام ١٨٢٨، أي دار المحفوظات العمومية بالقلعة، بجوار قصر حكمه، وذلك على إثر سرقة

[١٧] محمد شفيق غربال: المرجع السابق، ص ي.

اللصوص لقصره بالأزبكية، فكان ذلك من الدوافع الكبرى لإنشاء دار المحفوظات[18]، التي أصبحت بمثابة أرشيف الدولة الرسمي الذي يضم وثائقها وسجلاتها، ووضع عندئذ نظام للحفظ استعان فيه بالخبراء الأجانب وخاصة الفرنسيين، وكانت هذه الدار تعرف باسم "محفوظات عابدين"، أو "وثائق عابدين". وكان السبب الرئيس في قيامه بإنشاء هذه الدار، رغبته في أن تكون المعلومات الخاصة بكل ما يتصل بالإدارة وشؤون الحكم تحت يده مباشرة وفور طلبها، لتشكل قسمًا مهمًا من أقسام الإدارة في حكومته.

ولقد أقام محمد علي الدفترخانة عند باب القلعة، وكلفه قيامها نحو ألف وأحد عشر كيسًا، وعين عليها راغب أفندي مسؤولا، وقام الخواجة حنا كاتب المصروف بوضع أول لائحة لها، وقد نصت تلك اللائحة على معاقبة أي مسؤول يتقاعس عن تسليم السجلات والمستندات إلى الدفترخانة بجلده مائة جلدة في ميدان عام. وبدأت الدفترخانة تعمل بإنضباط منذ عام ١٨٣٠، خاصة بعد أن أقام محمد علي لها روافد مساعدة في المحافظات والمديريات والفروع الإدارية المختلفة، وكان محمد علي يُتابع بنفسه تدقيق الأرشيف، ويأمر مسؤوليه أن يحتفظوا بسجلاتهم كاملة، وكان الموظفين في إدارة محمد علي حريصين على استكمال أرشيفاتهم، فكثيرًا ما كانوا يُخاطبون القاهرة يطلبون إليها نسخة من هذا الأمر أو ذاك لاستكمال الأرشيف الخاص بكل منهم.

واهتم خلفاء محمد علي بهذا الأرشيف، وعمل عدد منهم على تنظيمه وتطويره والارتقاء بإدارته، فأمر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) بتجميع دفتر خانات كافة المديريات في القاهرة، كما أصدر عباس حلمي الثاني (١٨٩٨-١٩١٤) لائحة جديدة بدلت مسمى الدفترخانة المرتبط بلفظ تركي إلى المحفوظات العمومية. وعندما ارتقى أحمد فؤاد سدة الحكم على مصر (١٩١٨-١٩٣٦)، كان شديد الوعي بالتاريخ، ولهذا حرص على كتابة تاريخ أسرة محمد علي وخاصة محمد علي وإبراهيم باشا والخديوي إسماعيل، فاستقدم الخبراء من إيطاليا وفرنسا، لإقامة دار وثائق تاريخية خصص لها مبنى خاصًا في حرم قصر عابدين، نقل إليها عددًا من وثائق الدواوين السيادية الرئيسية من دار المحفوظات التاريخية تغطى الفترة من حكم محمد على إلى حكم الخديوي توفيق، وقام الخبراء بترتيبها وتنظيمها وفهرستها وتسجيلها، وخصص عددًا من المترجمين لترجمة الوثائق العثمانية إلى

---

[18] محمد قبيسي: **علم التوثيق**، ص ١٠٥. وهو يرى أن من ضمن قائمة المسروقات معاهدة لندن التي وقعت بينه وبين إنجلترا، وهي معاهدة لندن غير معاهدة لندن الموقعة ١٨٤٠، ولعلها معاهدة لندن التي وقعها مع بريطانيا في ٦ يوليو ١٨٢٧. كارلو جيليو: "القضية المصرية من عام ١٧٩٨ إلى عام ١٨٤١"، في كتاب **الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا**، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٧٣.

اللغة العربية تحت إدارة ج ديني أستاذ اللغة التركية في مدرسة اللغات الشرقية الحية في باريس في ذلك الوقت[١٩]، كما زودت الدار ببعض الوثائق النمساوية والفرنسية والإنجليزية والأمريكية منسوخة يدويًا أو على الآلة الكاتبة[٢٠]، وقد استخدم وثائق عابدين كل المؤرخين الذين تصدوا لكتابة تاريخ مصر الحديث حتى عام ١٩٥٢ سواء المصريون[٢١] أو الأجانب.

وبما أن معظم الوثائق المحفوظة بالدار قد جاءت باللغة التركية، فقد قامت الحكومة المصرية بترجمة قسم كبير منها، إلى العربية منذ عام ١٩٣٢، قام الأستاذ محمد زهدي الكوثري، والأستاذ حسين حسني إبراهيم والأستاذ يوسف فهمي بدور كبير في هذه الترجمة، وجدير بالذكر أن الوثيقة المترجمة إلى العربية كتب في نهايتها عبارة تشير إلى المترجم والأصل التركي وزيلت بعبارة " ترجمت هذه المكاتبة بناء على الأمر الصادر من الديوان العالي الملكي".

وقد شهد عصر الملك فؤاد الأول ترجمة العديد من الوثائق المأخوذة من أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية والإيطالية، ونشرها في مجلدات من إعداد المؤرخين الفرنسيين إدوارد دريو وجورج داون صدرت عن الجمعية الملكية للجغرافيا تحت عنوان"المطبوعات الخاصة تحت رعاية صاحب الجلالة فؤاد الأول"، تضمنت التقارير التي كان القناصل والسفراء في مصر يبعثونها إلى حكوماتهم عن الشئون المصرية، ونسخت هذه الوثائق تحت الإشراف المباشر للمشرفين على الأرشيفات[٢٢]، وهذه التقارير كان لها دورها في إعادة صياغة تاريخ مصر في عهد محمد علي إذ إنها أتاحت المقارنة بين مختلف المعلومات مما يمكن الباحثين من تحديد الأحداث بدقة وتعمق أكثر، وقد استحسن المؤرخ الإيطالي أنجلو سا ماركو المعاصر لتلك الفترة هذا النشر للوثائق الخاصة بتاريخ مصر فكتب يقول"إن هذا النشر الواسع للوثائق إذا كان يمثل بالنسبة لمصر تقدمًا في معرفة الفترة الأساسية من تاريخها الحديث وشيئًا من الإنصاف لذكرى بطل تلك الفترة فإنه سيحمل إلينا...

---

[١٩] أنجلو سا ماركو: "الشرق الحديث والوثائق الدبلوماسية المتعلقة بمحمد علي وأرشيفات الدولة الإيطالية"، في كتاب: **الإسهامات الإيطالية**، ص ١١٧.

[٢٠] وقد سجل المؤرخ الإيطالي "أنجلو سا ماركو "اهتمام الملك فؤاد بالوثائق فكتب يقول "فملك مصر الحالي فؤاد الأول حفيد محمد على المباشر خطط أيضًا للاستكشاف المنظم للأرشيفات الدبلوماسية ليس في مصر وتركيا فحسب، ولكن في كل الدول الرئيسية في أوروبا لجمع ونشر الوثائق المتعلقة بحكم محمد علي بين الإصلاحات الحضارية التي يدخلها بحذر والمبادرات الثقافية الكبيرة التي شجعها وساندها بسخاء من أجل تقدم مصر، وهي عملية هائلة". أنجلو سا ماركو: **الشرق الحديث**، ص ١١٧.

[٢١] لعل من أشهرهم محمد شفيق غربال الذي تتلمذ على يدي تويني وتخرج في ليفربول عام ١٩١٩. أحمد عبد الرحيم مصطفى: "شفيق غربال مؤرخًا"، **المجلة التاريخية المصرية**، المجلد ١١ (١٩٦٣)، ص ٢٥٥-٢٧٨.

[٢٢] أنجلو سا ماركو: **الشرق الحديث**، ص ١١٧، ١١٨.

توضيحات للأحداث المعروفة حتى الآن بصورة مبهمة في تاريخ محمد علي"[٢٣].

وتبدأ مأساة الوثائق في مصر مع ثورة يوليو ١٩٥٢، فقد نُظر إلى أرشيف عابدين - على ما يبدو - على أنه من بقايا العهد البائد، ولم يُدرك أحد أن الأمر يتعلق بتاريخ مصر وذاكرة الأمة، فتم إخلاء دار الوثائق واستخدم المبنى مقرًا للبوليس الحربي، واستخدم السجناء في نقل السجلات ومحافظ الوثائق في أجولة كما تنقل الأنقاض، وتمّ تكويم ذلك كله في قطاع بالدور الأرضي من القصر كان مخصصًا للخدم، ونظرًا لأن النقل قد تمّ بطريقة عشوائية من دون ترتيب أو نظام؛ فقد اختلطت الأوراق والسجلات وأصبح من الصعوبة الاهتداء إليها، كما قضت الرطوبة على قسم منها، ورغم ذلك بذل موظفو الدار، وكان معظمهم من غير المتخصصين في الوثائق أو التاريخ، جهودًا جبارة في إعادة تنظيم الوثائق، إلى أن أنشئت "دار الوثائق القومية التاريخية" بموجب القانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤م[٢٤]، الذي ينص على أن تقوم الدار بجمع الوثائق المحفوظة بدار المحفوظات العمومية، والمحفوظات التاريخية بقصر عابدين، ومحفوظات الوزارات المصرية، والوثائق المحفوظة لدى الهيئات والإدارات والأفراد، وتعد هذه الوثائق مادة لتاريخ مصر وما يتصل به في جميع العصور، وإتاحتها للدارسين والباحثين من العرب والأجانب، الذين يقوم على خدمتهم مجموعة من الفنيين المتخصصين يقدمون لهم النصح والإرشاد.

لقد اجتازت دار الوثائق القومية المصرية عبر تاريخها الطويل الكثير من الصعاب، فقد باشرت الدار نشاطها في عهدها الجديد منذ عام ١٩٦٢، حيث رتب ونظم البعض من محتوياتها، وظل الباقي من دون تنظيم وتبويب وترتيب، وانتقلت من قصر عابدين إلى القلعة في يونيو ١٩٦٩. وفي عام ١٩٧١ صد قرار يقضي بتخصيص جانب من قصر عابدين لديوان محافظة القاهرة، ومن ثم طلب من وزارة الثقافة، التي أصبحت تتبعها دار الوثائق، أن تخلي القطاع الذي تشغله، فتم نقل الوثائق مرة أخرى إلى المبنى الذي كانت تشغله مكتبة الدوريات التابعة لدار الكتب بقطاع قصر الحرملك بالقلعة، الذي يضم الآن المتحف الحربي، وتم النقل بطرق بدائية، بسبب عدم تخصيص ميزانية للنقل، فترتب على ذلك ضياع بعض الوثائق، فضلاً عن بعثرة الوثائق من ملفاتها مرة أخرى،

---

[٢٣] أنجلو سا ماركو: **الشرق الحديث**، ص ١٢٥، ١٢٦.

[٢٤] محمد قبيسي: **علم التوثيق**، ص ١٠٥، ١٠٦. والذي ذكر أن دار المحفوظات العمومية الملكية لم تكن تفتح أبوابها إلا للباحثين الأجانب من دون المصرين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وإن كنت أخالفه هذا الرأي، وذلك لأن الباحثين المصرين استفادوا منها كالأجانب وخير مثال على ذلك كتابات عبد الرحمن الرافعي، والدكتور أحمد عزت عبد الكريم، والدكتور محمد شفيق غربال، وغيرهم من الباحثين.

بسبب سرعة النقل، وقلة عدد الموظفين، ونقص الخبرة.

وظلتْ الوثائق في مرقدها الجديد حتى عام ١٩٩٠ عندما تقرر الانتقال إلى مقرها الحالي بالمبنى الملاصق لدار الكتب المصرية بكورنيش النيل برملة بولاق، والذي أُعد خصيصًا ليضم بين جنباته تراث مصر القومي عبر العصور. وتتناول وثائق الدار موضوعات متعددة ومختلفة، منها ما يتعلق بتاريخ البلاد العربية كالسودان واليمن والحجاز ونجد والبحرين، وغيرها. ورغم ذلك فإن أهم وأخطر وثائق مصر التاريخية لا تزال خارج دار الوثائق، فللأسف لم يتمّ ضم وثائق قصر القبة، الذي جمعت فيه وثائق الديوان الملكي في بداية عهد الثورة، كما لم يضم وثائق العهد الجمهوري رغم وجود قانون يُلزم مختلف الجهات بإيداع الوثائق التاريخية بدار الوثائق القومية بعد مرور عدد معين من السنين يتراوح بين ١٥- ٣٠ سنة، ويصدق نفس القول على وثائق وزارة الداخلية الخاصة بالنشاط السياسي منذ العهد الملكي، وكذلك وثائق وزارة الخارجية التي تحتفظ بها منذ العهد الملكي أيضًا، ولا يستطيع الباحثون استخدام أرشيفها، رغم أن وثائق الخارجية البريطانية مثلاً مفتوحة للإطلاع بعد انقضاء ٣٠ سنة وكذلك وثائق الخارجية الأمريكية.

وأود أن أشير إلى أن مصادري لهذا البحث، تأتي في المقام الأول، مما جمعته من وثائق ومعلومات عنها من دار الوثائق القومية بالقاهرة، في أثناء إعدادي لبحث الماجستير في التاريخ الحديث وموضوعه "أثر الصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية والشام على العراق ١٨٣١-١٨٤١". كما أن هدف هذا البحث هو تسليط الضوء على وثائق الأرشيف المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر لتوضيح مدى أهميتها لكتابة تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية، وليس هدفه استعراض محتواها، إذ إن ذلك بحاجة لكتب وليس بحث.

أولا: الوثائق غير المنشورة

١. محافظ ديوان "بحربرا"

"بحر برا" تعبير استخدمه المصريون خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر للدلالة على ما كان يحتفظ به الأرشيف الحكومي بمعنى بلاد ما وراء البحار، والتي كانت تعني في الأساس البحر المتوسط بحكم أن هذا البحر في جانبه الشمالي واقع خارج نطاق عالم "الدولة العثمانية"، وهي تحوي الوثائق التي تخص البلاد الواقعة خارج ولاية مصر، والتي أشير إليها بهذا المصطلح "بحر برا" مثل الحجاز واليمن والسودان ونجد وشبه الجزيرة العربية والخليج، وغيرها، وتشتمل على التقارير الواردة إلى محمد علي من مختلف الجهات، ومن قواده، ومن ابنيه طوسون باشا وإبراهيم باشا سر عسكر

الجيش المصري في شبه الجزيرة العربية والسودان والمورة والشام، والرسائل المتبادلة بين محمد علي وبعض رؤساء جنده في شبه الجزيرة العربية، والرسائل المتبادلة بينه وبين أشراف الحجاز، وولاة نجد وبغداد واليمن، وكذلك الرسائل المتبادلة بين محمد علي وقناصل الدول الأوروبية والسلطان العثماني، والباب العالي مقر الصدارة العظمى، بشأن أخبار الحروب في شبه الجزيرة العربية، والرسائل الواردة من القبو كتخدا بالآستانة، والأوامر الصادرة إلى بغوص بك رئيس الديوان الذي يعد بمثابة وزارة للخارجية في عصرنا الحاضر، فهذه المحافظ بتعبير أشمل تتناول علاقة مصر بالدول الخارجية.

ولقد كان اهتمام محمد علي باشا ببناء الجيش المصري على النظم الأوروبية السبب الرئيس في فتح قنوات الاتصال مع العالم الخارجي، ويتضح لنا ذلك من مجموعة الأوامر التي أصدرها محمد علي إلى بغوص بك . مسئول علاقات مصر الخارجية ما بين عامي ١٨١٨ و١٨٤٤ . أحد هذه الأوامر صادر في غرة شعبان ١٢٣٩هـ/ الأول من أبريل ١٨٢٤م يطلب فيه"استحضار اثنين من أطباء أمريكا لتعهد السودانيين المجلوبين لمصر لحفظ حياتهم من التلف لخبرتهم بما يدفع الضرر عن هذا النوع لوجود زنوج أمثالهم بأمريكا"[٢٥].

أمر آخر صادر في ٢٩ ذي الحجة ١٢٤١هـ/ ٤ أغسطس ١٨٢٦م يشير فيه محمد علي أنه وردت إفادة الخواجا بغوص بحضور صديقه دوريني قنصل دولة فرنسا وتبليغه عن إتمام السفينتين الحربيتين اللذين صار إنشاؤهما في مرسيليا ولزوم تجهيز طائفة من طوبجية وغيرها لهناك لاستحضار السفينتين"[٢٦].

الأمر الثالث صادر في ٥ صفر ١٢٤٣هـ/ ٢٨ أغسطس١٨٢٧م"باستحضار مهندسين فرنساويين ذوي كفاءة بواسطة صديقه المسيو دوريني قنصل فرنسا الجنرال لأجل تأسيس الحوض اللازم لإنشاء المراكب وتعميرها بمينا الإسكندرية"[٢٧].

وفي هذه الأوامر خير دليل على طبيعة العلاقة التي أنشأتها الحاجة العسكرية إلى العالم الخارجي"بحر برا"، إذ إن حاجة محمد علي إلى الاحتياجات العسكرية من مدافع وبنادق وسفن حربية كانت السبب الرئيس في إنشاء ديوان"التجارة والأمور الأفرنكية"عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، ويتضح من تسميته أن دوره لم يقتصر على شئون التجارة بل شمل الشئون الخارجية؛ مما يُعدّ بداية التحول في الإدارة المصرية نحو التمثيل الخارجي، والنواة لنشأة نظارة الخارجية بعد ذلك، وقد لعب

[٢٥] أمين سامي باشا: **تقويم النيل**، الجزء الثاني، **عصر محمد علي باشا** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣) ص ٣١١.

[٢٦] أمين سامي: **تقويم النيل**، ص ٣٢٣.

[٢٧] أمين سامي: **تقويم النيل**، ص ٣٢٩.

الأرمن الدور الأساس في هذا الديوان كمترجمين وسكرتيرين وغير ذلك[٢٨]، إضافة إلى أن بغوص بك[٢٩] نفسه كان أرمني، وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته في يناير ١٨٤٤.

ومحافظ "بحر برا" عددها أربع عشرة محفظة، متسلسلة من الرقم ١ إلى الرقم ١٤، والوثائق المحفوظة في هذه المحافظ هي وثائق أصلية لمراسلات أو مكاتبات أو أوامر صدرت عن ولاية مصر أو وردت إليها من أقطار خارج مصر، تبدأ هذه الوثائق منذ الفترة الزمنية التي ولي فيها محمد علي باشا ولاية مصر عام ١٨٠٥م (١٢٢٠هـ)، ثم تتوالى بعد هذا التاريخ حتى تنتهي بالمحفظة ١٤ المسجلة لوقائع عام ١٢٥٧هـ (١٨٤١/ ١٨٤٢م)، وكلما قل عدد أوراق الوثيقة زاد عدد الوثائق في المحفظة، وإذا كانت الوثائق تضم أوراقًا كثيرة، فعندها يقل عدد الوثائق المحفوظة في المحفظة.

ووثائق محافظ "بحر برا" ضرورية لكل باحث في طبيعة الحروب الدائرة رحاها في شبه الجزيرة العربية بين آل سعود من جهة، وبين محمد علي والدولة العثمانية من جهة أخرى، فتعطي صورة عن نوع الأسلحة المستخدمة في القتال، وعن أساليب القتال، كما تبين طبيعة العلاقة المصرية العثمانية من جهة بالقبائل البدوية في شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، وتعطي صورة عن تمردات البدو في شبه الجزيرة العربية ضد السلطات المصرية العثمانية فيها، وتوضح طبيعة العلاقة القائمة بين محمد علي والدولة العثمانية من جهة وأشراف الحجاز من جهة أخرى، وبالتالي فهذه الوثائق ذات قيمة كبيرة للباحث الذي يتناول الحملات العسكرية الموجهة من ولاية مصر والعثمانيين ضد الدولة السعودية في دوريها الأول والثاني، وعلاقة الدولة السعودية بأشراف الحجاز، وتفيد كذلك في دراسة تحالفات القبائل ومواقف الأهالي من الصراع الدائر في أثناء سير الحملات العثمانية المصرية في داخل مناطق شبه الجزيرة العربية.

٢. محافظ ديوان المعية سنية (عربي وتركي)

يقصد بالمعية حاشية السلطان أو الحاكم، وما تضمه من رجال البلاط، وهي مشتقة من الحرف "مع" العربي بمعنى المصاحبة، وكان رجال بلاط الوالي يسمون"رجال المعية" أو "المعية السنية"على غرار التسمية المتداولة في بلاط الخلافة العثمانية[٣٠].

---

[٢٨] محمد رفعت الإمام: **تاريخ الجالية الأرمنية في مصر**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩) ص ١٩٤.١٩٦.

[٢٩] هو بغوص بك بوسفيان من أصل أرمني ولد بمدينة أزمير سنة ١٧٦٨، واستثمر محمد علي إمكانياته الشخصية والإدارية في وظائف الدولة العثمانية، فأنعم عليه برتبة الفريق مع لقب بك، واستخدمه في الحكومة المصرية رئيسًا لديوان التجارة والأمور الأفرنكية، واستمر يشغل هذا المنصب نحو ٢٠ سنة حتى وفاته في يناير ١٨٤٤ عن عمر يناهز ٧٢ سنة. أمين سامي: **تقويم النيل**، ص ٥٢٨-٥٣٠.

[٣٠] محمد الإمام: **تاريخ الجالية**، ص ٤٠٢.

أما عن ديوان المعية السنية فقد أطلق على هذا الديوان مسميات عديدة منها ديوان الوالي أي حاشية الوالي، وديوان شورى المعاونة عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، والديوان العالي، وأخيرًا ديوان المعية السنية في سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٣م[٣١]، وكان لهذا الديوان سلطات واسعة. وهذا الديوان بقسميه العربي والتركي يتميز عن غيره من الدواوين بأهميته التاريخية خاصة لأنه الديوان الذي ينشر أوامر الوالي، ويفحص مختلف أعمال الدولة، ويفصل في القضايا التي تقدمها إليه الدواوين الأخرى، كما كانت تتم بواسطته الاتصال مع بقية الدول[٣٢].

ولما كان محمد علي وحده مصدر السلطات كلها فقد لعب هذا الديوان الذي يشبه الديوان الملكي، أو الديوان الأميري، أو ديوان رئاسة الجمهورية في الدولة المعاصرة، دور المحرك الذي يُدير جميع فروع الإدارة، فتصب جميعها مشاكلها وتقاريرها في المعية السنية، وتتلقى أوامر الباشا التي تحمل القرار الواجب اتباعه، أو تطلب المزيد من التفاصيل حتى يتسنى للباشا إصدار إرادته[٣٣].

وهذا الديوان عبارة عن وحدة أرشيفية متكاملة منظمة تشمل العديد من الدفاتر والمحافظ، ويتكون القسم العربي منه من ٥٠٤ سجلاً أقدمها السجل رقم "١" بتاريخ ١٢٤٥هـ (١٨٢٩م)، وأحدثها بتاريخ ١٢٩٧هـ (١٨٧٩م)، وهذه السجلات والدفاتر تحوي مجموعة وثائق أصلية باللغة العربية، تشتمل على العديد من الأوامر والشروح والمكاتبات العربية المتبادلة بين المعية والدواوين والأقاليم، والخطابات الصادرة لمشايخ القرى والعمد والأهالي أو ما اتصل بمظالم الأهالي.

أما القسم التركي فمترجم إلى العربية ومحفوظ في محافظ، وبداية كتابة الأوامر فيه أقدم من سجلات القسم العربي، وذلك لأن الأوامر الرسمية الحكومية كانت تكتب باللغة التركية، وظلت تكتب بها حتى ترجم عبد الله فكري اللوائح إلى العربية في عهد الخديوي إسماعيل، وإن كان ذلك لم يمنع من كتابتها باللغة العربية في بعض الفترات، والوثائق التي تضمها هذه المحافظ والدفاتر عبارة عن مجموعة من المراسلات والمكاتبات المتبادلة بين ولاة مصر العثمانية وقواتها وموظفيها خارج مصر.

ولقد ظلت أسرار تلك الوثائق كامنة حتى تُرجمت في عهد الملك فؤاد الأول، الذي عمل على إماطة اللثام عمّا احتوته دار المحفوظات من وثائق بهدف الإشادة بأعمال جدَّيه إبراهيم ومحمد علي، ووالده إسماعيل،

---

[٣١] أمين سامي: **تقويم النيل**، ص ٤١٢.

[٣٢] عبد المنعم إبراهيم الجميعي: **عصر محمد علي**، دراسة وثائقية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣) ص ١٤٧.

[٣٣] رءوف عباس (وآخرون): **الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي**، المجلد الأول (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥) ص ٧.

وإبراز دورهم في تأسيس مصر الحديثة[٣٤]، كما سبق الذكر، وذلك غداة تأسيسه لدار الوثائق الملكية بقصر عابدين عام ١٩٢٥ التي ضمت ما نقله من"الدفتر خانة العمومية"، وذلك في إطار اهتمامه بتوفير المصادر الوثائقية للباحثين في تاريخ الأسرة الحاكمة منذ مؤسسها محمد علي حتى عهد والده الخديوي إسماعيل، فكان بدار الوثائق الملكية قسم للترجمة، به مجموعة من الأتراك الذين جاء معظمهم من طلاب أو خريجي الأزهر الشريف، إضافة إلى مترجمين لمختلف اللغات الأوروبية (الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية)، وإضافة لما كان يقدمه المترجمون من عون في تصنيف وفهرسة الوثائق، كان واجبهم معاونة الباحثين بتقديم ترجمات لما تحتاجه بحوثهم من وثائق تركية[٣٥]، وربما أنشأ ذلك القسم بناء على قرار ملكي وظل تابعًا للديوان الملكي الأمر الذي تؤكده العبارة التي تُزيل بها معظم الوثائق المترجمة "ترجمت هذه المكاتبة بناء على الأمر الصادر من الديوان العالي الملكي".

والجدير بالذكر أن لغة هذه الوثائق سواءً العربية أم المترجمة من التركية معظمها ركيكة لم يراع فيها قواعد النحو أو الهجاء إلى جانب امتزاجها في بعض الأحيان بكلمات فارسية وتركية، كما أن التقويم المتبع فيها هو التقويم الهجري.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن المدون في هذه السجلات هو نص الأمر، أما الأمر ذاته فكان يُكتب على ورقة مذيلة بختم محمد علي، ومعظم هذه الأوراق غير موجود لا في المعية، ولا في الجهات التي صدرت إليها، والقليل موجود في محافظ الذوات، والبعض في محافظ "بحر برا"، ومحافظ متفرقات.

ودفاتر ديوان المعية سنية تركي، محفوظة في محافظ عددها خمس عشرة محفظة تبدأ بالمحفظة رقم ٢ المسجلة لوقائع عام ١٢٤٤هـ (١٨٢٨-١٨٢٩م)، وتنتهي بالمحفظة رقم ١٥ المسجلة للوقائع حتى بداية عام ١٢٥٤هـ (١٨٣٩-١٨٤٠م)، وتحتوي على الوثائق التي تخص الدولة السعودية الأولى والثانية، فهي تضم مراسلات بين الدولة العثمانية ووالها محمد علي بشأن إعداد الأخير حملات عسكرية ضد السلفيين في شبه الجزيرة العربية، وتبين طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة العثمانية وباشا مصر، وتبين مطالب وأطماع باشا مصر في ولاية الشام مقابل حملاته ضد جزيرة العرب، وتضم كذلك معلومات قيمة عن أمر بلاد الحجاز، فتعطي صورة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظم الحكم في تلك الجهات.

---

[٣٤] عبد المنعم الجميعي: عصر محمد علي، ص ١٠٤.

[٣٥] رءوف عباس (وآخرون): الأوامر والمكاتبات، ص ٩.

٣. محافظ ديوان الجهادية

اختص ديوان الجهادية بالشئون العسكرية وخاصة البرية، فقد عمل على تنظيم الجيش وأسلحته مثل البيادات (سلاح المشاة)، الطوبجية (سلاح المدفعية)، السواري (سلاح الفرسان)، وقد تناولت وثائق الديوان الكثير من الموضوعات منها: المهمات الحربية، الأورط، والآلايات مثل: أورط الكوبرجية، أورط الأعجمية، ويتناول أيضًا الجبخانات، والشون، والمخابز، والاستباليات وغيرها من الأمور التي تتعلق بالجيش، وقد ضمت وثائق الجهادية إلى دار الوثائق القومية على مجموعتين؛ شملت الأولى السجلات الرسمية للديوان، وتضمنت الثانية مجموعة سجلات الاستحقاقات، وقد أتيح لي أن أطلع على بعض من تلك المحافظ، إذ إنها كانت حينئذ في الفهرسة والترميم.

والمحافظ ذات الأهمية الكبرى لدراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج هي المحافظ من الأولى إلى السادسة والعشرين. وتبدأ المحفظة الأولى من عام ١٢٤٤هـ (١٨٢٨/ ١٨٢٩م) وتنتهي بالمحفظة ٢٦ المسجلة لوقائع عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩/ ١٨٤٠م).

٤. محافظ ديوان الخديوي

وهو ما يشبه وزارة الداخلية في عصرنا الحاضر، ويشرف هذا الديوان على شئون الشرطة وحفظ الأمن، وعدة إدارات فرعية أخرى منها ديوان الكتخدا (الكخيا)، أي ديوان قائمقام الباشا الذي ينوب عنه أثناء غيابه، ويشرف أيضًا على ديوان عموم التفتيش الذي يتفرع إلى ثلاثة فروع، إحداها للوجه البحري، والثاني لمصر الوسطى، والأخير للوجه القبلي، يرأس كلاً منها مفتش يُعينه الباشا من كبار الموظفين غير المصرين.

وما يعنينا من مهام هذا الديوان هو ما كان يكلف به محمد علي رئيس الديوان من إعداد ما تحتاج إليه الحملة من المال والعتاد والمؤن والذخيرة والأطباء[٣٦]. وهذه المحافظ محفوظة على أفلام ميكروفيلم بدار الوثائق القومية بالقاهرة، وهي ذات أهمية كبيرة لكتابة تاريخ أقطار شبه الجزيرة العربية والخليج العربي.

٥. محافظ عابدين

عرفت هذه الوثائق باسم وثائق عابدين نظرًا لأنها كانت تُحفظ بإحدى مباني قصر عابدين بالقاهرة، ولما نقلت بعد ذلك إلى دار الوثائق القومية احتفظت باسمها القديم، وهي مكتوبة باللغة العثمانية، وبعضها باللغة العربية، وقد تمّت ترجمتها في عهد الملك فؤاد الأول، ذلك الملك الذي اقترن عصره بالنهضة العلمية والأدبية التي ظهرت في مصر إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي وجه جُل عنايته إلى الدراسات

---

[٣٦] عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر ١٨٠٥-١٨٨٣، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩) ص ٣٢، ٣٣.

التاريخية الخاصة بأسرته وذلك لإحياء ذكرى والده إسماعيل وجديه محمد علي وإبراهيم، كما سبقت الإشارة.

وتضم تلك المحافظ مجموعة من الوثائق تشتمل على تقارير حربية توضح مراحل الاستعدادات الحربية لمعركة "نصيبين" سواء من الجانب العثماني، أو من الجانب المصري، ومدى اهتمام الباب العالي بالعراق؛ لتكون خطًا دفاعيًا أول ضد محمد علي، ولكن ما حال دون استعانته بقوات العراق هو كثرة ثوراتها خاصة بعد القضاء على المماليك مما جعل ولاتها وجهًا لوجه مع القبائل والعشائر، هذا إلى جانب مراسلات متعددة من إبراهيم باشا وغيره من القواد إلى محمد علي، أو منه إلى جنوده وكبار قواده، كما تشتمل أيضًا على الأوامر التي كان يُصدرها إبراهيم إلى كبار مساعديه بشأن أمور البلاد المفتوحة، وطريقة معاملة الأهالي فيها، كما اشتملت تلك المحافظ على مضابط جلسات مجالس الشام (دمشق)، وبيروت، وطرابلس، والأحكام الصادرة من المجالس العسكرية.

وتكتسب هذه المحافظ أهمية كبيرة نظرًا لما تحتويه من كم هائل من الموضوعات، التي تتعلق بالحكم المصري في شبه الجزيرة العربية والشام من كافة النواحي السياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية والصحية وغير ذلك، وعدد هذه المحافظ ٥٩ محفظة تبدأ بالمحفظة رقم ١، وهي التي كانت تحمل رقم ٢٣١ في التنظيم القديم، وتشمل على أحداث الفترة من غرة صفر ١٢٤٧هـ إلى ٨ جمادى الثانية ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، والمحفظة الأخيرة رقم ٥٩ (رقم ٢٦٠ في التنظيم القديم) وتضم أحداث الفترة من ٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ إلى ٢٥ شعبان ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٠م.

وقد أفادت المحفظة رقم ٤٤ (٢٥٦ قديم) عن الاستعدادات العسكرية العثمانية التي كان يُحاط بها إبراهيم باشا إحاطة تامة عن طريق عيونه من التجار والفقهاء والدراويش، وكان إبراهيم باشا ينقلها إلى أبيه في مصر أول بأول، وبينت المحفظة ٤٦ (٢٥٧ قديم) الاستعدادات التي قام بها الجيش المصري في موقعة نصيبين واستخدام العثمانيين للعراق كخط دفاعي أول أمام توسعات محمد علي، وتبين الاستعدادات العثمانية في العراق لمواجهة الوجود المصري في الشام.

ووثائق محافظ عابدين تعني بالمكاتبات والمراسلات بين ولاة مصر العثمانية وموظفيها خارج مصر، وتضم هذه الوثائق بصورة خاصة تفاصيل تُعالج أحداث النزاع بين الإمام فيصل بن تركي وبين القوات المصرية بقيادة إسماعيل بك وخالد بن سعود، الذي أرسله محمد علي باشا ليحكم نجد باسمه على اعتبار أنه أحد أفراد البيت السعودي، ومن المطالبين بالحكم خلفًا لأخيه عبد الله بن سعود، الذي أُسر وأعدم في الآستانة بعد

سقوط الدرعية عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٩م. وتوجد وثائق تُفيد في معرفة سير المعارك بين القوات السعودية بقيادة الإمام فيصل بن تركي، وبين القوات المصرية بقيادة إسماعيل بك وخالد بن سعود المؤيد لمحمد علي باشا، وتتناول بمزيد من التفاصيل حملة خورشيد باشا في شرقي شبه الجزيرة العربية ونجد وموقف البريمي والبحرين وقطر وغيرها من مشيخات ساحل عمان المتصالح من الوصول المصري للخليج، ولا تُغفل هذه الوثائق الموقف البريطاني من ظهور قوات محمد علي على ساحل الخليج، الأمر الذي بات يُقلق بريطانيا، ودفعها إلى التصدي لمحمد علي باشا في لندن وتحجيمه، ومن ثم فرضت عليه العودة إلى حدود مصر الطبيعية، والإنسحاب من شبه الجزيرة العربية والخليج. وتُرينا هذه الوثائق مراحل المعارك، ثم تُوضح أسباب انتصار فيصل بن تركي الذي نسبته إلى ارتباك في القوات المصرية، وإلى الانقطاع الذي حدث في الإمدادات الحربية والتموينية للقوات المذكورة بخاصة بعد محاصرتها من قبل القوات السعودية.

٦. محافظ الشام

لقد جرتْ العادة في دار الوثائق الملكية التي أسسها الملك فؤاد الأول أن يترك الباحث خطة بحثه ليعود بعد فترة معلومة ليجد فريق المترجمين قد أعد له ملخصات للوثائق التركية التي يرى هؤلاء فيها اتصالاً مباشرًا بموضوع البحث وخطته، وبعد أن يطلع الباحث على تلك الملخصات قد يطلب ترجمة كاملة لبعضها فيُلبى طلبه عند قيامة بالزيارة التالية للدار، وحتى لا يتكرر العمل عدة مرات تبنى فريق المترجمين أمرًا مهمًا فجمعوا المادة المتعلقة بموضوع واحد في محفظة أو أكثر فيما عُرف باسم"محافظ الأبحاث"وصُنفت هذه الوثائق على أساس الترتيب الموضوعي، ثم قسمت داخل الموضوع وفق ترتيب تاريخي زمني[٣٧].

وكان الهدف من نقل هذه المجموعات من الوثائق، هو تسهيل مهمة رواد البحث في الوصول إلى هدفهم بأقصر الطرق الممكنة. ومن ضمن الموضوعات التي ضمتها محافظ الأبحاث هذه المجموعة المنتقاة من الوثائق المتعلقة بالشام والمجموعة في محافظ تحت عنوان"محافظ الشام"، وتحتوي علي عشرين محفظة تبدأ بالمحفظة ٦٥ أبحاث، وتمثل أولى محافظ الشام اعتبارًا من عام ١٢٤٧هـ (١٨٣٢/١٨٣١م)، وتنتهي بالمحفظة ٨٤ أبحاث، وهي العشرون من محافظ الشام المسجلة لوقائع عام ١٢٥٦هـ (١٨٤١/١٨٤٠م)، وتحتوي تلك المحافظ على تقارير مفصلة عن يوميات الجيش المصري في الشام، فضلاً عن تراجم المراسلات التركية التي كان يرسلها إبراهيم باشا لأبيه محمد علي.

---

[٣٧] رءوف عباس (وآخرون): الأوامروالمكاتبات، ص ١٠.

وتضم هذه المحافظ مجموعة منتقاة من وثائق بلاد الشام التي اشتملت على تقارير حربية لسير المعارك، وموقف العراق منها، وتجمع الأوامر الصادرة من محمد علي إلى قادته في الشام، وإلى سر عسكر القوات المصرية إبراهيم باشا، وذلك بخصوص سير العمليات والخطط التي يجب إتباعها، والتي يتضح منها الاستعدادات الخاصة بمواجهة الثورات التي شبت في كل أرجاء الشام، وموقف العراق من هذه الثورات، كما يتبين من هذه الوثائق مدى مساندة بعض القوى الأوروبية للثورة في الشام حتى لا تتعاظم قوة محمد علي، وينتهي الوجود المصري في الشام، وتؤكد تحريض الدول الأوروبية، والدولة العثمانية للثوار في بلاد الشام مما أدى في النهاية إلى انسحاب القوات المصرية في أعقاب فرض معاهدة لندن عليها بالقوة.

كما تشتمل هذه الوثائق على مراسلات وتقارير إبراهيم باشا قائد الفتوحات المصرية، وبعض مساعديه إلى محمد علي حاكم مصر يعرضون عليه أحوال قواتهم، ويرصدون تفاصيل خططهم لاقتحام المدن، كما يعرضون المصاعب التي يواجهونها، ويطلبون منه المشورة أحيانًا، والعون أحيانًا أخرى. وتضم تلك المحافظ أيضًا مجموعة من الوثائق تشتمل على تقارير حربية توضح مراحل الاستعدادات الحربية لمعركة "نصيبين" سواء من الجانب العثماني، أو من الجانب المصري، ومدى اهتمام الباب العالي بالعراق لتكون خطًا دفاعيًا أوليًا أمام محمد علي، ولكن ما حال دون استعانته بقوات العراق هو كثرة ثوراتها خاصة بعد القضاء على المماليك؛ مما جعل ولاتها وجهًا لوجه مع القبائل والعشائر، هذا إلى جانب مراسلات متعددة من إبراهيم باشا وغيره من القواد إلى محمد علي، أو منه إلى جنوده وكبار قواده، كما تحوي كذلك الأوامر التي كان يُصدرها إبراهيم إلى كبار مساعديه بشأن أمور البلاد المفتوحة، وطريقة معاملة الأهالي فيها، كما تحفظ تلك المحافظ مضابط جلسات مجالس الشام (دمشق)، وبيروت، وطرابلس، والأحكام الصادرة من المجالس العسكرية، وتفيد هذه المحافظ في توضيح الاستعدادات العسكرية العثمانية التي كان يُحاط بها إبراهيم باشا إحاطة تامة عن طريق عيونه من التجار والفقهاء والدراويش، وكان إبراهيم باشا ينقلها إلى أبيه في مصر أول بأول، وتُبيّن الاستعدادات التي قام بها الجيش المصري في موقعة "نصيبين"، واستخدام العثمانيين للعراق كخط هجوم ضد توسعات محمد علي، وتُبيِّن الاستعدادات العثمانية في العراق لمواجهة الوجود المصري في الشام.

وتأتي أهمية وثائق محافظ الشام من أنها تبين الحملات العثمانية العسكرية التي انطلقت إلى شبه الجزيرة العربية لحرب آل سعود السلفيين عن طريق ولايتي الشام

وولايات العراق: بغداد والبصرة والموصل، قبل قيام باشا مصر بحملاته العسكرية ضد الدولة السعودية الأولى، وتبين جانبًا من المراسلات المتبادلة بين الباب العالي ومحمد علي بشأن تسيير الأخير حملات عسكرية ضد الدولة السعودية الأولى بعد فشل ولاة الشام والعراق، ولعلها تلقي الضوء بصفة خاصة على إعداد وتنظيم الحملات التي أرسلها ولاة الشام من حيث المعارك والمقاومة التي قامت بها الدولة السعودية الأولى ضد هذه الحملات، وبالتالي صدها ثم انتقالها من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم حتى وصلت طلائع القوات السلفية إلى داخل بوادي الشام، وجنوب العراق والمقدسات الشيعية فيه. وتضمّ وثائق الشام وثائق ذات علاقة بتاريخ شبه الجزيرة العربية، وبخاصة في تدوين الأحداث التي تلت وسبقت قيام محمد علي باشا بحملاته العسكرية ضد الدولة السعودية الأولى. وهو ما يعطي لهذه المحافظ أهمية كبيرة في دراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج نظرًا لما تحتويه من كم هائل من الموضوعات التي تتعلق بالحكم المصري في الشام وشبه الجزيرة العربية من كافة النواحي السياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية والصحية وغير ذلك، ونظرًا لأن الوثائق الأصلية هي أهم مصادر المؤرخ المحقق؛ لأنها أصدق الدلائل على أحوال عصرها، ولأنها وحدها التي تحمل الخبر اليقين، حيث تصور لنا الحقائق دون تلميح أو تلويح، وتلك هي الغاية الأولى من كتابة التاريخ.

٧. محافظ الحجاز

ومن ضمن الموضوعات التي ضمتها محافظ الأبحاث مجموعة منتقاه من الوثائق المتعلقة بشبه الجزيرة العربية، والمحفوظة في محافظ تحت عنوان "محافظ الحجاز"، وهي وثائق أُستخرجت من الأصل التركي أو العربي، وتحتوي علي اثنتي عشرة محفظة تبدأ بالمحفظة ٩٥ أبحاث، وتمثل أولى محافظ الحجاز اعتبارًا من عام ١٢٢٢هـ (١٨٠٨/١٨٠٧م)، وتنتهي بالمحفظة ١٠٦ أبحاث، وهي الثانية عشرة من محافظ الحجاز المسجلة لوقائع عام ١٢٥٧هـ (١٨٤٢/١٨٤١م).

وتضم هذه المحافظ مجموعة منتقاة من وثائق الحجاز، التي اشتملت على تقارير حربية لسير المعارك، وموقف العراق منها، وتجمع بين دفتيها الأوامر الصادرة من محمد علي إلى قادته في نجد، والخليج، وبصفة خاصة خورشيد باشا، وإلى محافظي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وإلى سر عسكر القوات المصرية إبراهيم باشا، وذلك بخصوص سير العمليات والخطط التي يجب إتباعها، والتي يتضح منها الاستعدادات الخاصة لمواجهة الثورات التي شبت في بعض أرجاء شبه الجزيرة العربية، وموقف العراق من هذه

الثورات، كما يتبين من هذه الوثائق مدى مساندة بعض القوى الأوروبية .وخاصة بريطانيا .لإمارات الخليج، لمقاومة المد التوسعي لمحمد علي إلى الطريق الثاني إلى الهند، حتى لا تتعاظم قوة محمد علي وينتهي الوجود المصري، وتؤكد تحريض الدول الأوروبية، والدولة العثمانية للقبائل والمشيخات في شبه الجزيرة العربية للانتفاض ضد محمد علي ووكلائه ورفض الخضوع والطاعة لهم، مما أدى في النهاية إلى انسحاب القوات المصرية في أعقاب فرض معاهدة لندن ١٨٤٠م.

كما تشتمل هذه الوثائق على مراسلات وتقارير إبراهيم باشا قائد الفتوحات المصرية، وبعض مساعديه إلى محمد علي حاكم مصر يعرضون عليه أحوال قواتهم، ويرصدون تفاصيل تحركاتهم، كما يعرضون المصاعب التي واجهتهم، ويطلبون منه المشورة أحيانًا، والعون أحيانًا أخرى، وبالتالي تمثل نصوص هذه المراسلات والتقارير مصدرًا مهمًا لدراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج، نظرًا لأهمية دورها في إماطة اللثام عن خفايا وأهداف التحركات المصرية في اليمن والخليج، وذلك بعد عقد اتفاق كوتاهية مع السلطان محمود الثاني. وتأتى أهمية هذه الوثائق من معاصرتها للأحداث لأنها عبارة عن مراسلات بين محمد على وقواده في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وهذه المراسلات توضح موقف محمد على من العراق، وموقف العشائر العراقية من خلال مراسلات خور شيد باشا قائد الفتوح المصرية في الخليج وشرقي شبة الجزيرة العربية إلى محمد على.

وتضم هذه المحافظ مجموعة من التقارير الرسمية الميدانية، وهي أدعى بثقة واهتمام المؤرخ من غيرها، بحكم ملازمتها لوقوع الحدث زمانًا وموقعًا ومكانًا، وبفضل معاصرة كاتبها للحدث ماديًا ومعنويًا وحسيًا، كما أنها كانت محل اهتمام ومتابعة محمد علي باشا نفسه، الذي كان يحكم بمركزية إدارية تهتم بالمعلومات الواردة في تلك التقارير اهتمامًا جادًا ليُشكِّل بنفسه على ضوء أحداثها سياساته، ويصدر أوامره وتعليماته التي كان يوجه بأن تحتفظ الدفترخانة بنسخ منها قبل تصديرها إلى موظفيه وعماله، وذلك حتى يتمكن من المتابعة، وقد أدى هذا الوعي الوثائقي لدى الباشا إلى أن تصبح دار الوثائق المصرية من أوائل الأرشيفات التي جرى تنظيمها في العالم. ونظرًا لأن القائد في ساحات القتال يتحرى الصدق، ويلتزم الدقة حين يخاطب رئاسته في شأن من شؤون الميدان يطلب فيه الدعم أو إبداء الرأي، أو إصدار الأمر لمجابهة الظروف الميدانية والتماس الحلول لمشكلاتها. وتمثل الردود التي يتلقها القادة الميدانيون من رئاستهم الصدق عند المؤرخ، لأنها تمثل القمة التي ينتهي إليها الحدث الذي عملت على صياغته وتنفيذه

ونتابعة تنفيذه، وتعد مثل هذه الوثائق صادقة لأنها تعبر عن واقع الحال، فصدق هذه الوثيقة يقع في صحة ما تشتمل عليه، لا في صدق رؤيتها للأحداث أو تحليلها وتعليلها.

٨. محافظ متفرقات

تضم هذه المحافظ المراسلات الخاصة بالحملات العسكرية، وتوجد بها مجموعة كبيرة من الوثائق ذات الأصل العثماني أو العربي أو الفارسي، أو لغات أخرى كالفرنسية والإنجليزية، وهي وثائق تتحدث في موضوعات مختلفة منها ما يخص مصر، ومنها ما يخص البلاد خارج مصر، وما يعيب هذه الوثائق هو عدم تبويبها وتنسيقها وفهرستها. وتبدأ بالمحفظة الأولى التي تبدأ بمكاتبة تحمل تاريخ غرة محرم ١٢٢٠هـ/ ١ أبريل ١٨٠٥م، وتستمر حتى تنتهي بمجموعة من المحافظ تحمل مكاتبات من دون تاريخ، وعدد هذه المحافظ لم أستطع الاستدلال عليه إلا أنني اطلعت حتى المحفظة ٨، والتي تنتهي بمكاتبة تحمل تاريخ ٩ شعبان ١٢٦١هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٤٥م.

وطبيعة وثائق محافظ متفرقات أنها غالبها تدور في الفلك الدبلوماسي، وهي تعطينا صورة واضحة للعلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والكيانات السياسية المحلية في شبه الجزيرة العربية، والمشيخات العربية في ساحل الخليج العربي، ومن هذه الوثائق نستطيع أن نتوصل إلى العلاقات السياسية التي كانت تشكل بشكل سري بين القوى السياسية في شبه الجزيرة العربية، وبينها وبين العثمانيين، وبينها وبين فارس، والحكومة البريطانية، ومقيماتها السياسية ووكالاتها في الخليج العربي. ومن بين وثائق محافظ متفرقات توجد مراسلات بين الدواوين المصرية الخاصة مثل: ديوان الحرمين، وديوان الحجج الشرعية، وديوان المدارس، وديوان الجمارك، وبين الدواوين ذات الاختصاص خارج مصر.

ثانيًا: الوثائق البريطانية Foreign Office

وهي وثائق مصورة عن أرشيف وزارة الخارجية البريطانية بلندن (F. O.)، ومحفوظة بقاعة المكتبة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، وتضمّ المراسلات المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية وقناصلها الجنرالات بمصر، وسفيرها في الآستانة، وقناصلها في الشام، وتتعلق بمصر والشام في عهد محمد علي، وبينها الكثير من الوثائق التي تهم تاريخ العراق وشبه الجزيرة العربية والخليج، وهذه الوثائق تفيد في توضيح مواقف بريطانيا من التوسع المصري في الخليج وشمال العراق والأناضول، كما تأتي تقارير القناصل البريطانيين والفرنسيين في كل من مصر، والشام، والعراق في مرتبة متقدمة في الأهمية لهذا الموضوع؛ لأن هؤلاء القناصل يمثلون العين الثاقبة لكل ما يحدث تدويناً ونقداً انفعالاً وتأييدًا أو

معارضةً، وهذه المحافظ ليس لها أرقام، وإنما تطلب حسب الفترة التاريخية المراد دراستها.

ونلاحظ أن هذه المحافظ على وجه الخصوص غاية في السوء، فهي مبعثرة وغير مقسمة إلى ملفات يحتوي كل ملف منها على فترة تاريخية معينة، فليس بها أي ترتيب، كما أن كثير منها يحتوي على وثائق فرنسية، إلا أن كل محفظة تجمع بين دفتيها وثائق فترة تاريخية قد تكون عدة أشهر أو سنة أو عدد من السنوات حسب عدد الأوراق التي تستطيع أن تحفظ، ويرفق أحيانًا ببعض الوثائق وريقة صغيرة تقدم ملخصًا باللغة العربية لفحوى الوثيقة.

ثالثًا: الوثائق المنشورة

١. الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي

وهي مجموعة مختارة من الأوامر التي أصدرها محمد علي، وهي في الأصل ترجمات وتلخيصات لأوامره التي صدرت باللغة التركية، التي كانت تصدر بها أوامر محمد علي، فهي إذن منتقاة من ديوان المعية السنية تركي، وهي في الأصل مخطوطة أراد القائمون على دار الوثائق القومية المصرية بالقاهرة طبعها، وهو الأمر الذي لم يتم في حينه، وقد حملت هذه المخطوطة بجزأيها المحفوظين تحت رقم ٢٤٨٤ تاريخ تيمور في قسم المخطوطات بالهيئة المصرية العامة للكتاب بعنوان "الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي"، ويقع الجزء الأول في ٥٦٠ صفحة ينتهي بالأمر الصادر في ٤ ربيع الأخر ١٢٥١هـ/ ٣٠ يوليو ١٨٣٥م، أما الجزء الثاني فيقع في ٥٧٦ صفحة ويغطي الفترة حتى غاية ذي الحجة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م.

وهذه ليست كل الأوامر التي أصدرها محمد علي، إلا أن أهم ما يميزها أنها مسجلة بترتيب تاريخي، ولكل أمر رقم مسلسل في السجل، وبالتالي يمكن حصر عدد تلك الأوامر بسهولة، وقد ظلت هذه المخطوطة مودعة بدار الكتب قسم المخطوطات، إلى أن رأت "اللجنة العلمية بدار الوثائق القومية" نشرها محققة خدمة للباحثين في تاريخ مصر الحديث، واختير لهذا العمل فريق بحث متميز، يضم المتخصصين في الوثائق والتاريخ، وخاصة تاريخ القرن التاسع عشر بإشراف الدكتور رءوف عباس حامد[٣٨]، وتدقيق النسخ الآلي له، وضبطه ضبطًا يتفق مع الأصول العلمية، وذلك دون مساس بالمخطوطة، ولقد نشرتها وحدة البحوث والدراسات الوثائقية بدار الوثائق القومية، بمناسبة مرور مائتي عام على تقلد محمد علي ولاية مصر، في جزأين، شمل الجزء الأول منها أوامر الفترة من سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م إلى سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م والذي يقع في ٤٤٦

[٣٨] رءوف عباس (وآخرون): الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، ٢مج، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥).

صفحة، وأكمل الجزء الثاني منها حتى سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، والذي يقع في ٤٦٩ صفحة.

وقد اشتمل الجزء الأول على العديد من الأوامر الصادرة من محمد علي المتعلقة بشبه الجزيرة العربية والشام وهو الذي يوضح لنا العلاقات المصرية ببلاد الشام والعراق قبل التوسع المصري في الشام، أما الجزء الثاني فهو أوامر صادرة من محمد علي إلى مديري الأقاليم المصرية.

٢. بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمهما ويوضح مقاصد محمد علي الكبير

جمعها وعلق عليها ونشرها الدكتور أسد رستم[٣٩] في عام ١٩٤٠، وهي مستلة من المحفوظات الملكية المصرية، وتقع في خمسة مجلدات، ورغم الإشارة في عنوانها إلى أنها تقتصر على الشام فقط، إلا أنها تتضمن وثائق على قدر من الأهمية لتاريخ شبه الجزيرة العربية، ويقول الدكتور رستم في كلمته التقديمية "هذا بيان بجميع وثائق الشام الموجودة في المحفوظات الملكية المصرية، والتي تعود إلى عهد العزيز محمد علي الكبير، جعلته دليلا للمؤرخين الذين يرغبون في درس هذه الحقبة المجيدة من تاريخ الأقطار العربية". وبدأها بمقدمة في فضل جلالة الملك فؤاد الأول، ثم تعريف بالمحفوظات الملكية المصرية.

يذكر الدكتور رستم أن دار المحفوظات الملكية المصرية مقسمة (في زمنه) إلى ثلاثة أقسام رئيسة: محفوظات سراي عابدين الملكية، ومجموعة الدفترخانة المصرية، وسجلات القضاء الشرعي. ومحفوظات السراي الملكية مقسمة بدورها إلى قسمين رئيسيين: المكاتبات العمومية، والمكاتبات الخصوصية، وينقسم كل من هذين القسمين إلى صادر وارد. وفي الدفتر خانة المصرية محفوظات الإدارة، ومحفوظات الروزنامة، ومحفوظات الإدارة تشمل أوراق المعية السنية بفروعها، وأوراق المجلس الملكي، وديوان الخزينة أو المالية، وديوان الداخلية، والمجلس الخصوصي، وديوان الحقانية، وديوان المدارس، ومجلس الأحكام وضابطية مصر، وديوان محافظة الإسكندرية، وديوان الجهادية، وديوان الأبنية والأشغال العمومية، وديوان التجارة والمبيوعات، وترسانة بولاق، وتفتيش الفبريقات والعمليات والوابورات، وجمرك الإسكندرية، ومحافظة دمياط، ومحافظة رشيد، ومحافظة السويس، والأوامر السائرة إلى أسماء متعددة من أعيان مصر، وتتناول هذه الأوراق السنين من ١٨١٧ إلى ١٩١٤. أما مجموعة القضاء الشرعي فتتناول أوراق القضاء في مصر منذ الفتح العثماني، ومقسمة إلى ستة أقسام رئيسية:

---

[٣٩] أسد رستم: **بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير**، ٥مج، (بيروت: مطبعة جامعة بيروت الأمريكية، ١٩٤٠).

سجلات الديوان العالي، دفاتر مبايعات الباب العالي، سجلات القسمة العسكرية، سجلات القسمة العربية، سجلات المحاكم، فرمانات السلاطين العثمانيين.

يُعيد رستم تقسيم المحفوظات الملكية المصرية إلى دفاتر وأوراق، والدفاتر إلى ثلاثة أنواع: دفاتر تنسيق وترتيب، دفاتر قيودات، دفاتر فهارس، وأوراق المحفوظات إما إرادات سنية صادرة، أو مفاوضات واردة أو فرمانات سلطانية وغير ذلك. ويؤكد ما ذكره هذا الباحث نهضة دار المحفوظات المصرية في عصري الملك فؤاد وفاروق، والتي كانت مرتبة ومنظمة ومفهرسة. ويسير الكتاب وفق نهج تاريخي زمني يبدأ من سنة ١٢٢٥هـ (١٨١٠-١٨١١م)، ويقدم ملخصات للوثائق أحيانًا، ونصوص الوثائق كاملة أحيانًا أخرى، وفق أرقام مسلسلة تبدأ بالرقم ١، وتنتهي بالرقم ٦٦٧١، بوثيقة مؤرخة ٥ محرم ١٢٥٧هـ (١٨٤١-١٨٤٢م). والجزء الخامس والأخير عبارة عن فهرس أبجدي للأعلام والقبائل، والأماكن والقرى والمدن، والرتب والوظائف، والحرف والمجالس، وغيرها؛ مما يسهل على الباحثين البحث في الوثائق المنتقاه بعناية خاصة.

٣. وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧-١٩٢٠)

جمعها وعلق عليها ونشرها الدكتور عبد العزيز سليمان نوار[٤٠] في عام ١٩٧٤، وهي وثائق تغطي الفترة من الفتح العثماني للشام حتى إعلان لبنان الكبير في عام ١٩٢٠، وقد قسم الدكتور نوار الوثائق التي جمعها في ذلك الكتاب وفق منهجية معينة، حيث قام بتقسيمها إلى مجموعات تخدم كل مجموعة منها موضوعًا واحدًا له أهميته الكبيرة في تاريخ بلاد الشام، وهذه المجموعة من الوثائق تفيد في تناول الشام في استراتيجية محمد علي وتفكيره المبكر في ضمها، ومجموعة الوثائق التي تخدم العلاقات المصرية الحجازية اللبنانية قبيل الحملة المصرية على شبه الجزيرة العربية، ومجموعة الوثائق التي تخدم العلاقات المصرية ببلاد الشام، وخاصة لبنان حتى نهاية الحكم المصري في الشام عام ١٨٤٠، وبها مجموعة من الوثائق تفيد في تناول علاقات الشام بشبه الجزيرة العربية وخاصة الحجاز.

٤. الجيش المصري وفتح عكا (١٨٣١-١٨٣٢)

جمعها وعلق عليها ونشرها الدكتور عبد المنعم الجميعي[٤١] في عام ١٩٧٨، وتأتي أهمية هذا العمل في أنه اهتم بجمع ونشر الوثائق الخاصة بتقارير الجيش المصري عن فتح عكا، والوثائق جمعها المؤلف من محافظ

---

[٤٠] عبد العزيز سليمان نوار: **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠**، (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤).

[٤١] عبد المنعم الجميعي: **الجيش المصري وفتح عكا ١٨٣١-١٨٣٢، دراسة في ضوء وثائق عابدين**، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٧).

عابدين، وقام بتنظيمها في مجموعات على أساس التقسيم التاريخي لحصار عكا وخطط الهجوم عليها إلى استسلامها وترحيل حاكمها عبد الله باشا إلى مصر، واختتمها بمجموعة من الوثائق توضح آثار فتحها على الطرفين المتنازعين المصري والعثماني، وتوضح الأسباب التي دعت لاتخاذها مركزًا لإمداد القوات المصرية المتحاربة في بلاد الشام، وافتتح المؤلف كتابه بمقدمة طويلة عن أهمية موقع عكا الحصين وتفكير محمد علي في فتح الشام، وبحثه عن الذرائع التي تمكنه من إتمام تلك المأمورية، وانتهاءً باتخاذه الخطوات الإيجابية نحو الفتح، كذلك لم يكتفِ المؤلف بنشر الوثيقة فقط؛ بل أنهى كل وثيقة بعدد من النقاط يعرف منها ما هي الأفكار الأساسية التي تدور حولها الوثيقة أيضًا.

٥. من وثائق الأرشيف المصري في تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية

جمعها وعلق عليها ونشرها الدكتورعبد العزيز عبد الغني إبراهيم[٤٢] في عام ٢٠٠١، وطبعت بمركز زايد للتراث والتاريخ بأبو ظبي، حيث قام بنشر ملخصات للوثائق مرتبة تصاعديًا من الأقدم إلى الأحدث، وهي متنوعة المصدر ما بين "بحر برا"، و"المعية سنية"، و"محافظ عابدين"، وتغطي الفترة التاريخية من عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م إلى عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م. وتضم هذه الوثائق العديد من الأحداث التي وقعت في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، منذ أن حرضت الدولة العثمانية واليها على مصر على حرب الحجاز وتدمير الدرعية، وتمتد أحداثها حتى العام الذي حرمت فيه الدول العظمى محمد علي من كل توسعات حققها. ويرصد هذا الكتاب مجموعة كبيرة من وثائق عابدين أو وثائق القلعة المحفوظة في الأرشيف المصري، منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر وحتى منتصفه، وتضم هذه الوثائق العديد من الأحداث التي وقعت في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وتكشف عن جوانب من علاقة محمد علي بالدولة العثمانية، وموقفه من العمليات البريطانية في عدن والجنوب العربي والخليج، وتكمن أهميتها في أن أكثرها عبارة عن تقارير رسمية تُبيِّن سير المعارك، وانتصارات جيوش الباشا وانكساراتها، والنفقات المادية التي تحملتها الحكومة المصرية.

ويرد في مقدمة الكتاب "الوثائق التي رصدناها في كتابنا هذا مع تقديم فحوى محتوياتها، هي وثائق أساسية لأنها الوثائق الأكثر من غيرها ملازمة للحدث، وصانعيه، فلم يكن لأية دولة أخرى مصالح في شبه الجزيرة العربية توازي مصالح الدولة العثمانية، ولا وسائل للتدخل في تلك المنطقة

---

[٤٢] عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: من وثائق الأرشيف المصري في تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية، (أبو ظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠١).

تكافئ الجهد الذي يمكن أن يصرف في هذا الصدد". وعن أهمية هذه الوثائق يذكر "التزمت هذه الوثائق الأساسية الدقة والتزمت بالصدق والموضوعية، فقد كانت موضع عناية واهتمام ومتابعة محمد علي باشا نفسه، كان ذلك الوالي العسكري الطموح يهتم بكل صغيرة وكبيرة تتصل بالأراضي التي يديرها، فهو المؤسسة التي تحرك السيف، وتتصرف في الخزانة، وتحمل القلم، وتتحكم في نهج التحديث، مما أدى لنوع من المركزية فريدة لا يتبع إلا لهذه المؤسسة الشخصية المسيطرة".

٦. من وثائق شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث

جمعها وعلق عليها ونشرها الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم[٤٣]، وقامت دار الكتاب الجامعي بجمعها في عام ٢٠٠١ في سبع مجلدات، الأول والثاني من وثائق الدولة السعودية الأولى، والثالث والرابع من وثائق الحجاز، والخامس من وثائق إقليم نجد، والسادس من وثائق عسير واليمن، والسابع من وثائق الخليج وشرقي شبه الجزيرة العربية، وقد قام المعد والمحقق باختيار الوثائق التي تحوي الحقائق التاريخية، والتي تصور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة، ثم قام بترتيبها ترتيبًا تاريخيًا في فصول، يتناول كل فصل فترة زمنية محددة، حتى يستطيع الباحث متابعة الأحداث بتسلسلها التاريخي، ويقف على تطور الأحداث، كما وضع رقم مسلسل لوثائق كل فصل، وقام بالتعريف بالأماكن والقرى والقبائل، التي ورد ذكرها في الوثائق، وأشار إلى المصادر الخاصة بالتعريف بها بقدر ما توفر لديه من قواميس متخصصة في هذا المجال، وحاول التعليق على بعض ما ورد في متن الوثائق، بتوضيح وجهة النظر بالنسبة لبعض الآراء والأحداث التي وردت في بعض الوثائق، وأرفق مجموعة من الخرائط لتوضيح مواقع الأماكن التي دارت عليها الأحداث، والقبائل التي شاركت فيها، وأماكن استقرار القبائل المختلفة وتحركاتها، ووضع فهارس تفصيلية لأسماء الأعلام والقبائل والأماكن التي وردت في الوثائق ليسهل الكشف عنها والإطلاع على ذكرها والأحداث التي أشارت الوثائق إلى حدوثها فيها. ووضع في هامش كل وثيقة ما يمكن استخلاصه منها.

وتُشكِّل الوثائق المجموعة في مجملها مصدرًا مهمًا من مصادر تاريخ الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، فهي تعبر عن موقف الدولة العثمانية من الدولة السعودية، تلك الدعوة السلفية السنية التي رأى فيها الباب العالي خطرًا أخرج الحرمين الشريفين من حوزتها وهز كيانها في نظر العالم الإسلامي. كما تضم العديد من الرسائل التي تبادلها محمد علي

---

[٤٣] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث، ٧ مج، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠١).

ورجال الدولة العثمانية، والأشراف، وشيوخ القبائل العربية، وقواد حملته، ورجال إدارته في شبه الجزيرة العربية، يرسم لهم الخطط، ويحدد لهم الأسلوب الأصلح والأمثل للتعامل مع العربان، ويضع لهم قواعد الإدارة، كما أن هذه الوثائق تحوي تقارير عديدة كان يرسلها قادة محمد علي إليه بها تفاصيل دقيقة عن أحوال مناطق شبه الجزيرة العربية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ومواقف القبائل العربية من قوات الحملة.

وتُظهر هذه الوثائق طموحات محمد على الشخصية في شبه الجزيرة العربية، وأساليبه السياسية، التي كان يحث رجال إدارته في مختلف المناطق على تنفيذها، وتتناول الإدارة وشؤون الحجاز، والأسلوب الإداري الذي اتبعه محمد علي لتوطيد نفوذه، وتعطي صورة عن مخطط محمد علي التوسعي، وما تكبده من خسار في الأرواح، وإنفاق ضخم أرهق خزانة دولته، وتأتي أهمية هذه الوثائق من أنها صادرة من محمد علي نفسه، ومن قادته وحكامه المتواجدين على أرض شبه الجزيرة العربية، وبعضها يتعلق بعلاقات محمد علي بالأشراف والعربان، الذين لعبوا دورًا كبيرًا ومهمًا سلبًا وإيجابًا إزاء حكم محمد علي في شبه الجزيرة العربية. كما أن هذه الوثائق تقدم صورة تفصيلية تاريخية سياسية اقتصادية اجتماعية عن الوضع في إقليم نجد، وجهود تركي بن عبد الله وفيصل بن تركي في تأسيس الدولة السعودية الثانية، ووصول خالد بن سعود برفقة خورشيد باشا، وتُبيّن موقف ولاة بغداد من توسعات محمد علي في الخليج بعد عام ١٨٣٨، ووقوف الدولة العثمانية إلى جانب فيصل بن تركي، كما أن هذه الوثائق تحوي تقارير كاملة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم نجد، وعسير واليمن والخليج العربي، وتلقي الأضواء على مواقف بريطانيا من تدخل قوات محمد علي في اليمن، ووصول خورشيد باشا إلى ساحل الخليج العربي، وتفاصيل المفاوضات بينه وبين حاكم البحرين، وموقف الحكومة البريطانية من هذا الاتفاق الذي أزعجها، وتسجل الوثائق تفاصيل الاتصالات بين خورشيد والمقيم البريطاني في الخليج، وعلاقة مسقط ومحمد علي، ومخطط محمد علي للسيطرة على شمال الخليج: الكويت والبصرة.

وأخيرًا، هذه الوثائق المختارة تحوي المراسلات والتقارير الإدارية والسياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، ما يرسم صورة تفصيلية واضحة لتاريخ الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما توضح الموقف البريطاني من أحداث تلك الفترة، وترسم صورة لشعور المواطنة الذي بدأت جذورة تتضح لدى أبناء الخليج العربي.

تحليل الوثيقة التاريخية وكيفية توظيفها في البحث التاريخي"دراسة على عينة من وثائق التاريخ الليبي المعاصر

د. الزرقاء سالم محمد حسين/ قسم التاريخ/ كلية الآداب / جامعة سرت/ليبيا

الوثيقة عبارة عن المستندات التي تصدر من جهة رسمية أو من قبل أي أشخاص يتمتعون بصفة رسمية، والوثيقة التاريخية كل ما خلفه الحدث التاريخي من أحداث وكل ما يتركه السلف من آثار، فهذه الوثائق هي الشاهد على التاريخ، وتعتمد عليها الدراسات التاريخية بشكلٍ كبيرٍ وأساسي، لكونها المصادر التاريخية التي يعتمد عليها أي باحث في دراسته، ونظرًا لأهميتها فقد أصبحت علمًا يدرّس، وهناك عدة أنواع من هذه الوثائق، فالوثيقة تحتل مركز استراتيجيا في دراسة التاريخ " الوثائق مادة خرساء في يد من لا يستنطقها."

وتبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح أهمية الوثيقة التاريخية في فهم واستقراء التاريخ عن طريق تحليلها للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

أما إشكالية الدراسة فهي تتركز في الإجابة على العديد من الإشكاليات وهي:

- ماهي الوثيقة التاريخية؟ وما أهميتها في كتابة التاريخ؟
- كيف يتم تحليل النص التاريخي بالوثائق؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات سوف تستخدم الدراسة منهج التحليل التاريخي الذي يوفر ألية علمية لطرح الموضوع بشكل موضوعي علمي وفق شروط البحث العلمي، ولتوضيح الموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الوثيقة التاريخية وأهميتها في كتابة التاريخ.

المبحث الثاني: أنواع الوثائق التاريخية.

المبحث الثالث: منهجية تحليل الوثيقة التاريخية.

مقدمة

تعد الوثائق المكتوبة هي المصدر الأول لأيّ بحث تاريخي، بل هي شاهد العيَان الذي ينقل تفاصيل الحدَث التاريخي بزمانه ومكانه وأشخاصه وجزئياته فالوثيقة هي تسجيل ثابت للحدث ساعة حدوثه بما يحفظ تفصيلات الموضوع ويحميها من عوامل التغيير والزيادة أو النقص الذي يطرأ نتيجة لتبَدُّل الأفكار والتوجهات وتأويلات المتأخرين وتحريفاتهم إمّا قصداً نتيجة الأهواء الشخصية أو بدون قصد نتيجة الجهل أو نتيجة النسيان الذي هو من طبيعة النفس البشرية.

المبحث الأول: مفهوم الوثيقة التاريخية وأهميتها في كتابة التاريخ.

اختلف علماء التوثيق المعاصرون في تعريف الوثيقة بمعيارها التاريخي

١- عرفها الألماني " مولر" بقوله : (كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو مطبوع، والذي يصدر أو يستلم من أي دائرة أو مؤسسة رسمية، والذي تقرر الاحتفاظ به لأهميته وفائدته لتلك الدائرة.

٢- عرفها الإيطالي " يوجينو " بقوله : (التجميع المنظم للوثائق الناتجة عن فعاليات الدوائر والمؤسسات أو الأشخاص، والتي تقرر حفظها لأهميتها السياسية أو القانونية أو الشرعية لتلك الدائرة أو الشخص.

٣- عرفها الألماني " أودلف برنيكه " بقوله : (كافة الأوراق والسجلات التي وجدت وتجمعت خلال الأعمال القانونية أو الرسمية للمؤسسات الحكومية والتي تقرر حفظها بصورة دائمة في مكان معين كمصدر إثبات للماض.

عرفها د . محمد ماهر حمادة بقوله : (صك يحتوي على معلومات تصدرها هيئة رسمية معترف بها ومعترف لها بالحق في إصدار تلك الأشياء ويحمل من السمات العائدة إلى تلك الهيئة ما يمكن الاطمئنان إلى صحة صدورها عن تلك الهيئة لقطع دابر التزوير.[١]

ونستخلص من خلال ذلك أن الوثيقة التاريخية عبارة عن المستندات التي تصدر من جهة رسمية أو من قبل أي أشخاص يتمتعون بصفة رسمية، والوثيقة التاريخية كل ما خلفه الحدث التاريخي من أحداث وكل ما يتركه السلف من آثار، فهذه الوثائق هي الشاهد على التاريخ، وتعتمد عليها الدراسات التاريخية بشكلٍ كبيرٍ وأساسي، لكونها أهم المصادر التاريخية في كتابة تاريخ الشعوب والدول، فالوثيقة التاريخية هي أي ورقة تتضمن معلومات مباشرة أوغير مباشرة خطّت باليد، أو طبعت بالآلة الكاتبة، أو بالحاسب الآلي، مضى على ظهورها الأول ثلاثون عاماً أو أكثر، وسواء خُطت أو طبعت على البردى أو على الورق أو نقشت على معدن.[٢]

أهمية الوثيقة التاريخية

إن دراسة التاريخ منهج ورؤية بعيدة تلخّصها في النهاية وثائق وأسانيد تضم في سطورها حقائق وتكشف عن أمور وموضوعات تتجدد مع البحث العلمي على الدوام ، وتفتح أمام العيون أبواباً للاجتهاد

---

[١] محمد أحمد حسين، الوثائق التاريخية،(جامعة القاهرة ، مصر، ١٩٥٤)،١٦.

[٢] حمد أحمد حسين، المرجع السابق، ١٨.

والدراسة والتحليل وفقاً للظروف والعوامل التاريخية التي إستوجبتها تلك الوثائق في مرحلة زمنية معينة . إن الوثائق ، إذا ما توافرت وأتيح لها الظهور، تظل مصدراً حقيقياً لكتابة التاريخ والبحث فيه، وتعتبر الوثيقة التاريخية ذات أهمية كبيرة في الدراسات التاريخية فهي تمثل أهمية حاسمة بتقديمها مصادر للمعلومات والأبحاث التاريخية، فلا تاريخ بلا وثائق ومن دون شواهد أو أدلة مؤكدة و تتركز هذه الأهمية فيما يأتي:

١- تعد الوثائق المكتوبة هي المصدر الأول لأي باحث تاريخي بل هي شاهد العيان الذي ينقل تفاصيل الحدث التاريخي بزمانه ومكانه وأشخاصه وجزيئاته فالوثيقة هي تسجيل للحدث ساعه حدوثه بما يحفظ تفصيلات الموضوع ويحميها من عوامل التغيير والزيادة والنقص.

٢- تعدّ قوتًا لكتابة الأبحاث التاريخية، وتعمل على تزويد المؤرخين بالمادة الخام للكتابة فهي المصدر الأول لدراسة الأحدث التاريخية.

٣- كما تساعد الباحثين على التحقق من صحة المعلومات التاريخية فهي وعاء معلوماتي يزوّد الباحث بمعلومات دقيقة وواضحة عن جوانب متعددة، كالتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني لأي دولة أو شعب من الشعوب.

٤- تساعد في بناء الهوية الشخصية للشعوب والأمم والحفاظ عليها .

٥-

٦- المبحث الثاني: أنواع الوثائق التاريخية.

٧- وصل المؤرخون والمهتمون بالدراسات التاريخية إلى أكثر من نوع من أنواع الوثائق التاريخية التي تخدم البحث التاريخي، ومن أهم أنواع الوثائق التاريخية ما يلي:

٨- الوثائق الصامتة: مثل المباني والآثار التي تخلفها أي حضارة.

٩- الوثائق المكتوبة: وتندرج تحت الوثائق المكتوبة العديد من الأنواع الفرعية من أهمها:

١٠- النصوص: وتقسم إلى نصوص مقصودة؛ وهي التي وضعها أشخاص بقصد التأليف، بينما غير المقصودة؛ هي التي وضعها أصحابها دون أن يقصدوا فيها التأليف والنشر، بل تكون قد ظهرت نتيجة تأثيرات سياسية و اقتصادية واجتماعية ودينية وعسكرية، وقد تكون النصوص شخصية أو عمومية.

- الاحصائيات: وقد ترد في الصحف أو الوثائق الرسمية التي تتبع للدولة أو أي أنظمة وأحزاب وتكون شاملةً للميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ.

- الرسوم البيانية: وهي التي تنتج من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة سواء كانت من قبل الأجهزة أو الأشخاص.

- الصور: وتتنوع الصور فقد تكون لأشخاص أووفود أو مظاهرات شعبية وغير ذلك، وقد تكون لغير أشخاص مثل: البنى التحتية والفوقية ووسائل النقل والمواصلات وغيرذلك.

- الرسوم: وقد تكون رسومًا كاريكاتورية أو رسمية تتبع للدولة والمنظمات المحلية والعالمية.

الخرائط: وتكون في الغالب ذات صبغة سياسية وعسكرية، والخرائط التي تعنى بالاقتصاد والمجتمع.[1]

رغم اختلاف أشكال الوثائق التاريخية ما بين نصوصية وإحصائية ورسوم بيانية وخرائط، وحتى صور فوتوغرافية ورسومات، إلا أنها تنقسم بشكل عام إلى قسمين رئيسين:

أولا: الوثائق التاريخية الرسمية Documents Historiques Officels) (وهي تلك الوثائق التي تصدر عن السلطة الرسمية في الدولة تتمثل في الأوراق والسجلات الناتجة عن الأعمال اليومية في الدوائر الحكومية مِن مرسوم، قرار، تعميم، توجيه، قانون، نظام، لائحة، اتفاقية، عقود" والمؤسسات العامة والخاصة، أو الأفراد، التي تقرر حفظها لأهميتها، وقد تكون ورقة أو صورة فوتوغرافية، أوحتى خريطة.

ثانيا: الوثائق الخاصة (Documents Prives) وهي التي صدرت من مؤسسات وجِهات غير حكومية(مواطنين- تجار- صناع- شيوخ قبائل).[2]

المبحث الثالث: منهجية تحليل الوثيقة التاريخية.

[1] نبيلة حسن محمد، الوثائق والمخطوطات،(دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٥)، ١٢

[2] حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث في التاريخ والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، (دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣)، ١٠٩-١١٢.

الوثائق التاريخية علم قائم بذاته له متطلباته ومنهاجيته، وانطلاقا من رصد طبيعة المعرفة التاريخية تطورها وخصوصية المنهج التاريخي أجل الوصول إلى تحليل دقيق للوثيقة وسنقوم هنا بإعطاء أمثلة لعملية تحليل الوثيقة عمليا وذلك بطرح عينة من الوثائق المتعلقة بالتاريخ الليبي المعاصر، لابد تمر عملية تحليل لوثيقة التاريخية بالعديد من المراحل وهي:

المرحلة الأولى: فهم الوثيقة

وتتطلب هذه المرحلة أتباع العديد من الخطوات وتشمل:

- قراءة الوثيقة قراءة متأنية لأكثر من مرة بحثا عن مقاصدها وفهمها فهما جيد.
- تسطير أو تعليم (وضع علامة مميزة كمربع أو أي شكل أخر) على الكلمات المفاتيح في الوثيقة.
- تحديد العناصر المكونة للوثيقة.

استخراج أهم الأفكار والمعاني والمقاصد الواردة بالوثيقة مع ضرورة ربطها بالأسئلة المصاحبة.[1]

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط

- وضع تخطيط للوثيقة بالاعتماد على مجموعة أسئلة حول الوثيقة والتقيد بها.
- البحث عن المعلومات المتعلقة بمحاورالاهتمام في الوثيقة.
- التفسير والتحليل والشرح مع الاعتماد على المعطيات الموجودة بها.
- ضرورة توفر النقاش والنقد في تحليل الوثيقة لان المعطيات الواردة فيها قد تكون غير موضوعية تاريخية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحرير

وتتكون من ثلاث أجزاء:

- المقدمة: هي عنصر أساسي وضروري في التحرير وتتضمن (طبيعة الوثيقة- موضوعها- مصدرها- ظرفها الزماني والمكاني – الأفكار الرئيسية لها- طرح الإشكاليات(
- العرض: (الإجابة عن الأسئلة التي طرحت حول الوثيقة- التقيد بالمعطيات الواردة في الوثيقة مع مناقشتها و إبداء الرأي فيها أن لزم الأمر- الانتقال من عنصر إلى أخر في الوثيقة باستعمال جمل انتقالية تربط بين العنصرين).

الخاتمة: وهي عنصر أساسي يتم فيها (ابراز قيمة الوثيقة والتأكيد على أهم الاستنتاجات المستخلصة من الوثيقة-فتح أفاق أخرى للموضوع.[2]

توظيف الوثيقة في البحوث التاريخية

---

[1] لانجلو وأخرون، النقد التاريخي، ترجمة عبدالرحمن بدوي ، (ط ٤،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الكويت ، ١٩٨١)، ٦-٧.

[2] شوقي الجمل، عبدالله عبدالرزاق، الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، (المكتب المصري لتوزيع المعلومات، القاهرة ، مصر، ٢٠٠١)، ١٨-٢٠.

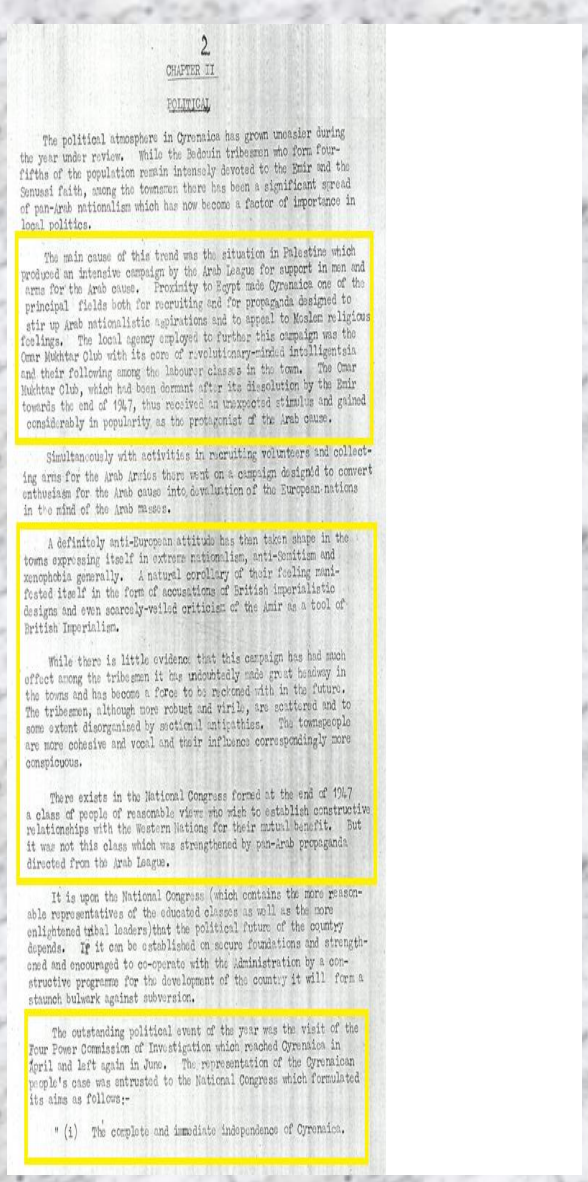

2

CHAPTER II

POLITICAL

The political atmosphere in Cyrenaica has grown uneasier during the year under review. While the Bedouin tribesmen who form four-fifths of the population remain intensely devoted to the Emir and the Senussi faith, among the townsmen there has been a significant spread of pan-Arab nationalism which has now become a factor of importance in local politics.

The main cause of this trend was the situation in Palestine which produced an intensive campaign by the Arab League for support in men and arms for the Arab cause. Proximity to Egypt made Cyrenaica one of the principal fields both for recruiting and for propaganda designed to stir up Arab nationalistic aspirations and to appeal to Moslem religious feelings. The local agency employed to further this campaign was the Omar Mukhtar Club with its core of revolutionary-minded intelligentsia and their following among the labouring classes in the town. The Omar Mukhtar Club, which had been dormant after its dissolution by the Emir towards the end of 1947, thus received an unexpected stimulus and gained considerably in popularity as the protagonist of the Arab cause.

Simultaneously with activities in recruiting volunteers and collecting arms for the Arab Arabs there went on a campaign designed to convert enthusiasm for the Arab cause into devolution of the European nations in the mind of the Arab masses.

A definitely anti-European attitude has then taken shape in the towns expressing itself in extreme nationalism, anti-Semitism and xenophobia generally. A natural corollary of their feeling manifested itself in the form of accusations of British imperialistic designs and even scarcely-veiled criticism of the Amir as a tool of British Imperialism.

While there is little evidence that this campaign has had much effect among the tribesmen it has undoubtedly made great headway in the towns and has become a force to be reckoned with in the future. The tribesmen, although more robust and virile, are scattered and to some extent disorganised by sectional antipathies. The townspeople are more cohesive and vocal and their influence correspondingly more conspicuous.

There exists in the National Congress formed at the end of 1947 a class of people of reasonable views who wish to establish constructive relationships with the Western Nations for their mutual benefit. But it was not this class which was strengthened by pan-Arab propaganda directed from the Arab League.

It is upon the National Congress (which contains the more reasonable representatives of the educated classes as well as the more enlightened tribal leaders) that the political future of the country depends. If it can be established on secure foundations and strengthened and encouraged to co-operate with the Administration by a constructive programme for the development of the country it will form a staunch bulwark against subversion.

The outstanding political event of the year was the visit of the Four Power Commission of Investigation which reached Cyrenaica in April and left again in June. The representation of the Cyrenaican people's case was entrusted to the National Congress which formulated its aims as follows:-

" (i) The complete and immediate independence of Cyrenaica.

بعد تحليل الوثيقة تحليلا دقيقا نستطيع أن نعرف كيف نوظفها في البحوث التاريخية توظيفيا علميا صحيحا، فأغلب الوثائق تحمل في طياتها جوانب مختلفة لذلك فإن الباحث المتمكن يستطيع أن يستخرج منعا عدة مواضيع يخدم بها قضايا مختلفة قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، مع التركيز على أن يتم التعامل مع الوثائق وفقا لمكان تواجدها وتوثيقها توثيقا صحيحا.

وسندرس عينة من وثائق التاريخ الليبي المعاصر لتوضيح كيفية تحليلها وتوظيفها تاريخيا.

الوثيقة الأولى: الفصل الثاني (السياسي) من تقرير الإدارة العسكرية البريطانية في اقليم برقة سنة ١٩٤٨.[١] راجع الملحق رقم ١ في نهاية البحث.

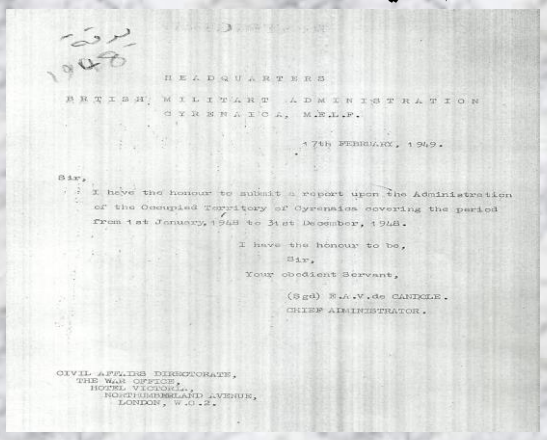

HEADQUARTERS
BRITISH MILITARY ADMINISTRATION
CYRENAICA, M.E.L.F.

17th FEBRUARY, 1949.

Sir,

I have the honour to submit a report upon the Administration of the Occupied Territory of Cyrenaica covering the period from 1st January, 1948 to 31st December, 1948.

I have the honour to be,
Sir,
Your obedient Servant,

(Sgd) R.A.V.de CANDOLE.
CHIEF ADMINISTRATOR.

CIVIL AFFAIRS DIRECTORATE,
WAR OFFICE,
HOTEL VICTORIA,
NORTHUMBERLAND AVENUE,
LONDON, W.C.2.

[١] تقرير الإدارة العسكرية البريطانية في برقة سنة ١٩٤٨، (المركز الليبي للدراسات والمحفوظات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق الأجنبية)، ١-٢-٣.

الترجمة العربية للوثيقة (ترجمة الأستاذ سالم أبراهيم الختيم)

التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية لعام ١٩٤٨

الفصل الثاني

الإدارة السياسية

ازداد الشعور بعد الاطمئنان في برقة خلال العام. بينما استمر البدو وهم يشكلون نحو ٥/٤ السكان تحت إمرة الأمير والاعتقاد بالسنوسية. وظل سكان المدن على حالهم تحت مظلة المواطنة العربية والتي أصبحت عاملا هاما في السياسة المحلية.

ولعل السبب الأساسي في هذا التوجه هو الأحوال في فلسطين والتي ساعدت في انطلاق حملة بواسطة الجامعة العربية لدعم الفلسطينيين بالمال والسلاح. ولعل قرب برقة من مصر جعل منها أحد المناطق التي يمكن أن يتم فيها حشد وتجنيد الرجال وبث الدعاية التي تساعد على بث الشعور بالعروبة وسط المسلمين: وقد ساعد نادي عمر المختار من خلال رجالاته ذوي التوجه الثوري المستنير واندماجهم مع الفئات العمالية بالمدينة في تزكية هذا الشعور والآن وبعد أن قام الأمير بحل نادي عمر المختار في نهاية عام ١٩٤٧ – وجدت الدعاية ما يحثها على استئناف نشاطها واكتسبت تعاطفا وقبولا لا حدود له وسط الأهالي باعتبار هذه الدعوة نصير للقضية العربية.

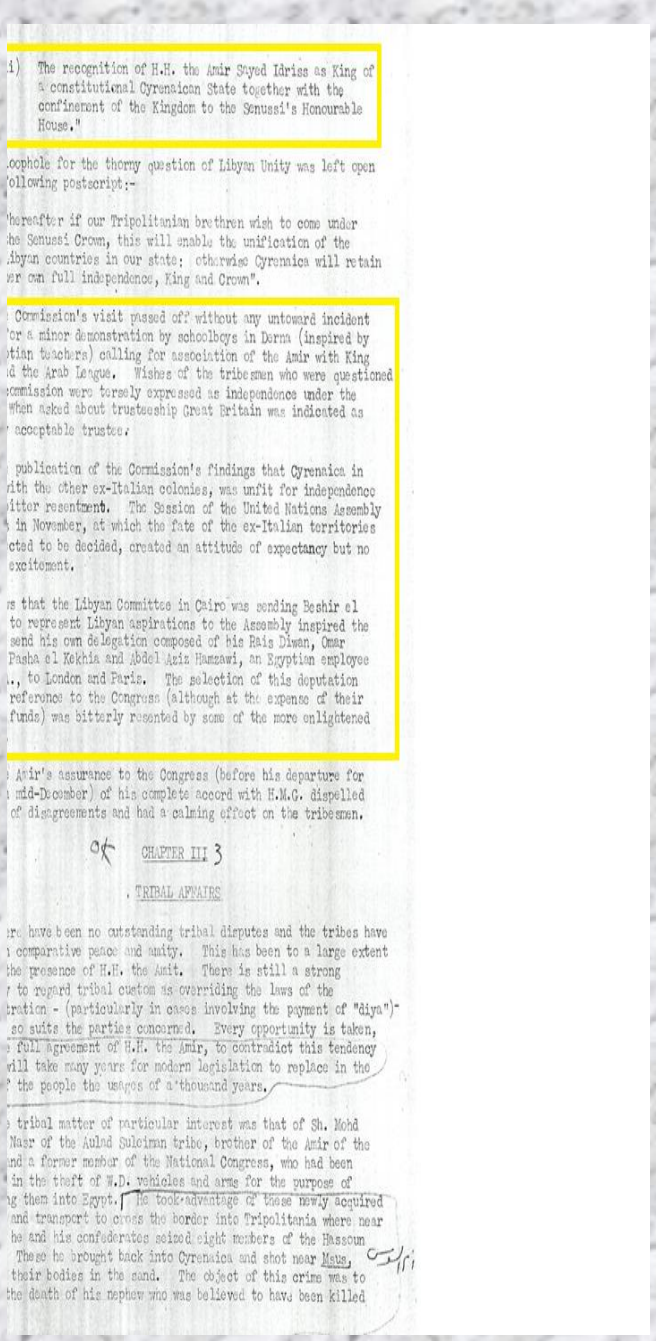

i) The recognition of H.H. the Amir Syed Idriss as King of a constitutional Cyrenaican State together with the confinement of the Kingdom to the Senussi's Honourable House."

...oophole for the thorny question of Libyan Unity was left open ...ollowing postscript:-

...hereafter if our Tripolitanian brethren wish to come under ...he Senussi Crown, this will enable the unification of the ...ibyan countries in our state; otherwise Cyrenaica will retain ...ur own full independence, King and Crown".

... Commission's visit passed off without any untoward incident ...or a minor demonstration by schoolboys in Derna (inspired by ...tian teachers) calling for association of the Amir with King ...d the Arab League. Wishes of the tribesmen who were questioned ...commission were loosely expressed as independence under the ... when asked about trusteeship Great Britain was indicated as ... acceptable trustee.

... publication of the Commission's findings that Cyrenaica in ...ith the other ex-Italian colonies, was unfit for independence ...itter resentment. The Session of the United Nations Assembly ... in November, at which the fate of the ex-Italian territories ...cted to be decided, created an attitude of expectancy but no ... excitement.

...s that the Libyan Committee in Cairo was sending Beshir el ... to represent Libyan aspirations to the Assembly inspired the ... send his own delegation composed of his Rais Diwan, Omar ... Pasha el Kekhia and Abdel Aziz Hamzawi, an Egyptian employee ..., to London and Paris. The selection of this deputation ...reference to the Congress (although at the expense of their ... funds) was bitterly resented by some of the more enlightened

... Amir's assurance to the Congress (before his departure for ... mid-December) of his complete accord with H.M.G. dispelled ... of disagreements and had a calming effect on the tribesmen.

CHAPTER III 3

TRIBAL AFFAIRS

...re have been no outstanding tribal disputes and the tribes have ... comparative peace and unity. This has been to a large extent ...the presence of H.H. the Amir. There is still a strong ... to regard tribal custom as overriding the laws of the ...tration - (particularly in cases involving the payment of "diya") ... so suits the parties concerned. Every opportunity is taken, ... full agreement of H.H. the Amir, to contradict this tendency ...will take many years for modern legislation to replace in the ... the people the usages of a thousand years.

... tribal matter of particular interest was that of Sh. Mohd ... Nasr of the Aulad Suleiman tribe, brother of the Amir of the ...nd a former member of the National Congress, who had been ... in the theft of W.D. vehicles and arms for the purpose of ...g them into Egypt. He took advantage of these newly acquired ... and transport to cross the border into Tripolitania where near ...he and his confederates seized eight members of the Hassoun ... These he brought back into Cyrenaica and shot near Mastu, ... their bodies in the sand. The object of this crime was to ...the death of his nephew who was believed to have been killed

وجنبا إلى جنب مع هذه الدعوة لنصرة العرب والعمل على جمع السلاح للجيوش العربية كانت هناك حملة تعمل ضد الدول الأوروبية وكراهية الدول الأوروبية في أوساط العرب قد ظهر ذلك واضحا وجليا في شكل التعبير في المدن عن العداء للسامية والتخوف من الأجانب عامة وذهب الأمر إلى اتهام الأمير بأنه يكن سوى تابع أو ذيل أو أداة للمستعمر البريطاني.

على الرغم من عدم توفر ما يمكن القول أن هذه الدعوة قد وجدت القبول وسط الأرياف إلا أنها لا شك وجدت انتشارها بالمدن واعتبرت مسارا يمكن أن يقتفى مستقبلا. وذلك لأن سكان المدن هم تماسكا، وأصواتهم مسموعة أكثر وسيطرتهم أكبر على الآخرين.

كانت هناك أيضا فئة من الناس في المؤتمر الوطني الذي تشكل في نهاية عام ١٩٤٧ لها وجهة نظر معقولة في أنهم يريدون إنشاء علاقة بناءة مع الأمم الأوروبية وذلك للمصلحة المتبادلة. ولمن هذه لم تكن المجموعة التي وجدت مساندة من الدعاية التي تبنتها الجامعة العربية.

إن مستقبل البلاد يعتمد من الناحية السياسية على المجموعات المستنيرة والمتعلقة من زعماء العرب. وأنهم إذا تعاونوا ووقفوا سدا منيعا ضد أي محاولات للتفرقة مع الإدارة البريطانية فإنهم لا شك سيكونون جدارا منيعا ضد محاولات الهدم.

لقد كانت زيارة مجموعة الأربعة هدفا هاما خلال السنة والتي دخلت إلى برقة في شهر ابريل وغادرتها في شهر يونيو وقد أوكل أمر تمثيل شعب برقة وقضيتهم إلى المؤتمر الوطني والذي حدد أهدافه في الآتي.

١. استقلال برقة الفوري والكلي.
٢. الاعتراف بالأمير إدريس ملكا على برقة كدولة إلى جانب الاعتراف بالأسرة السنوسية الشريفة كأسرة نبيلة.

أما موضوع وحدة ليبيا الشائك فقد ترك مفتوحا في الإطار الآتي:

(إذا رغب الأخوة في طرابلس الانضمام مستقبلا إلى التاج السنوسي فإن ذلك سيساعد على توحيد الليبيين في هذه الدولة وإلا فإن الدولة وإلا فإن برقة ستحافظ على كينونتها بالكامل في ظل التاج الملكي).

وقد غادرت المفوضية (البعثة) برقة دون أي مشاكل فيما عدا تظاهره واحدة قام بها طلبة المدارس بمدينة درنة – بإيعاز من المعلمين المصريين مطالبين بوحدة الأمير مع الملك فاروق وجامعة الدول العربية.

أما رغبة الأهالي من القبائل فقد كانت تتركز حول التحالف مع الأمير وعند سؤالهم عن الدولة التي يرغبون في أن يكونوا تحت رعايتها أفادوا بأنهم يفضلون بريطانيا العظمى.

وعند نشر تقرير البعثة والذي أشار إلى أن برقة غير مهيأة للاستقلال بالمقارنة مع المستعمرات الإيطالية الأخرى أثار ذلك احتجاجات عنيفة ... وعند عرض هذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلق بمستقبل المستعمرات الإيطالية والذي عقد في باريس في شهر نوفمبر لم يصدر أي قرار بهذا الصدد.

وبصدور قرار من اللجنة الليبية في مصر من أنها سترسل بشير السعداوي ليمثل في ذلك الاجتماع قام الأمير بإرسال بعثته المكونة من رئيس ديوانه عمر منصور باشا الكيخيا وعبد العزيز حمزاوي موظف مصري في الجيش البريطاني إلى كل من لندن وباريس. وهذا لم يعجب المؤتمر الذي لم يؤخذ باستشارته.

تحليل الوثيقة

1- الإطار التاريخي للوثيقة (مرحلة التقديم(

- الزمان: ١٩٤٨
- المكان: أقليم برقة (وهو يطلق على المنطقة الشرقية من ليبيا(
- الموضوع: تقرير عن الإدارة العسكرية البريطانية في أقليم برقة سنة ١٩٤٨(الفصل الثاني من التقرير، الأوضاع السياسية في برقة(
- مصدر الوثيقة: وثيقة أرشيفية
- طبيعة الوثيقة: وثيقة رسمية
- صاحب الوثيقة: الإدارة العسكرية البريطانية في برقة(بعد الحرب العالمية الثانية حكمت بريطانيا اقليم برقة وطرابلس حكمت فرنسا اقليم فزان، هو يعرف بعهد الإدارات في ليبيا ١٩٤٣-١٩٥٠(
- الكلمات المفتاحية للوثيقة: (القضية الفلسطينية- وحدة ليبيا- جامعة الدول العربية- الجمعية العامة للأمم المتحدة(
- الفكرة الرئيسية: سندرس في هذه الوثيقة دعم برقة للقضية الفلسطينية، سنعالج موقف لمؤتمر البرقاوي من الأحداث السياسية في برقة، وسنتطرق أيضا إلى زيارة لجنة التحقيق الرباعية لإقليم برقة، سنتطرق إلى قضية وحدة ليبيا ، وسبب قيام مظاهرات في برقة، وأخيرا سنهتم بردود الفعل على تقرير اللجنة الرباعية.
- أهم الأسئلة:
- لماذا أهتمت بريطانيا بكتابة تقارير سنوية عن الأوضاع السياسية في اقليم برقة؟
- ماهي العلاقة بين بريطانيا والمؤتمر الوطني البرقاوي؟
- ما هو سبب كره جمعية عمر المختار للإدارة البريطانية؟
- لماذا رغب أهل برقة أمارة ادريس السنوسي امام لجنة التحقيق الرباعية؟

2- مرحلة التحليل

سنتناول في هذا التقرير العديد من القضايا الأساسية فهو يحتوي على تقييم للأوضاع السياسية في برقة خلال الإدارة العسكرية البريطانية، نستطيع أن نجملها فيما يلي:

1- دعم برقة للقضية الفلسطينية

يشير التقرير إلى دعم برقة للقضية الفلسطينية ودورها في جمع السلاح والمال وتجنيد الرجال، فالقضية الفلسطينية قضية عروبة الواجب دعمها، وقادة هذا التوجه العروبي في برقة جمعية عمر المحتار، التي قامت بجمع السلاح والمتطوعين للجيوش العربية، خاصة أن أغلب رجال هذه الجمعية يحملون توجهات ثورية وعروبية ويلقون الدعم والمساندة من جامعة الدول العربية.

2- موقف المؤتمر الوطني البرقاوي من الأحداث السياسية في برقة

من خلال تحليل فقرة المؤتمر الوطني البرقاوي وموقفه من الأحداث السياسية في برقة نلاحظ أن المؤتمر الوطني ا الذي تشكل سنة ١٩٤٧ كان يساند ادريس السنوسي في توجهاته ويدعوا إلى إقامة علاقات بناءة مع الدول الأوروبية، والتحالف مع بريطانيا باعتبارها دولة صديقة.

3- زيارة لجنة التحقيق الرباعية لاقليم برقة

زارت هذه اللجنة اقليم برقة في شهر ابريل من عام ١٩٤٨ وغادرتها في شهر يونيو من العام نفسه، وأوكل البرقاويين للمؤتمر الوطني مقابلة اللجنة والحديث معها عن قضيته، الذي حدد أهدافه في:

- استقلال برقة الفوري والكلي
- الاعتراف بالأمير ادريس السنوسي ملكا على برقة كدولة مستقلة بذاتها

4- قضية وحدة ليبيا

تطرق التقرير أيضا إلى قضية وحدة ليبيا أمام اللجنة الرباعية والتي تركت برقة الباب مفتوح أمام اقليم طرابلس وأحزابه السياسية ، فإذا رغبت في الوحدة عليها الانضمام إلى التاج السنوسي كشرط لقبول الوحدة، وإلا فإن برقة ستحافظ على استقلالها في ظل الحكم السنوسي.

5- قيام مظاهرات في برقة

عند قدوم لجنة التحقيق الرباعية قامت مظاهرة واحدة في مدينة درنة قام بها طلاب المدارس بحث من المعلمين المصريين تطالب هذه المظاهرة بوحدة الأمير ادريس السنوسي الملك فاروق ملك جامعة الدول العربية، ومن هذا النص التاريخي من التقرير نستطيع أن نحلل بأن من قام بهذه المظاهرة هم أنصار جمعية عمر المختار بدرنة الذين كانوا يؤيدون أنظما برقة إلى جامعة الدول العربية وتخليها عن التحالف مع بريطانيا.

6- ردود فعل برقة على تقرير اللجنة الرباعية

عندما نشر تقرير اللجنة الرباعية بان برقة غير مهيأة للاستقلال، قامت على أثر ذلك احتجاجات عنيفة ضد هذا القرار الذي تم رفضه من قبل الشعب الليبي في كل الأقاليم الليبية، لذلك تم نقل القضية الليبية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحضر مؤتمر باريس وفود ممثلي من اقليم طرابلس(بشير السعداوي) وعن اقليم برقة (عمر منصور الكيخيا وعبدالعزيز حمزاوي) للمشاركة في مفاوضات الأمم المتحدة بخصوص استقلال بلادهم.

وبعد تحليل أهم النقاط الواردة في التقرير سنجاوب على الأسئلة التي تم طرحها.

- لماذا أهتمت بريطانيا بكتابة تقارير سنوية عن الأوضاع السياسية في اقليم برقة؟

من خلال التقرير نستطيع القول بأن بريطانيا كانت حريصة على وجودها في إقليم برقة ومعرفة كل أوضاعه السياسية و أيضا خوفها من سيطرة دولة أخرى على الإقليم وتقاريرها توضح ذلك، خاصة أن قضية ليبيا لم يتم البث فيها من قبل الدول المنتصرة في الحرب.

- ماهي العلاقة بين بريطانيا والمؤتمر الوطني البرقاوي؟

يبدوا التو افق واضحا بين بريطانيا والمؤتمر الوطني البرقاوي ومؤسسه ادريس السنوسي، فمن خلال التقرير نلاحظ بأن المؤتمر كان حريص على التحالف مع بريطانيا، وتاريخيا هناك علاقات ودية بين بريطانيا وادريس السنوسي فدخوله للحرب كان بناء على وعود بريطانيا له بإعلان استقلال برقة.

- ما هو سبب كره جمعية عمر المختار للإدارة البريطانية؟

جمعية عمر المختار كان ذات توجهات عربية قومية وتساندها جامعة الدول العربية وتنادي باستقلال ليبيا الموحدة لذلك كانت ترى أن الإدارة هي استعمار حقيقي و ابشع من الاستعمار الايطالي، لذلك نلاحظ أن بريطانيا كانت حريصة على معرفة أعمال هذه الجمعية خوفا من نشر توجهاتها بين أهالي اقليم برقة.

- لماذا رغب أهل برقة أمارة ادريس السنوسي امام لجنة التحقيق الرباعية؟

ذلك بسبب مكانة ادريس السنوسي لدى قبائل برقة الذين ينتمي اغلبهم الى الزوايا السنوسية لذلك طالبوا بأمارته لي برقة مع تحالفه مع بريطانيا.

-3 مرحلة التحرير

هذا التقرير يمثل أهمية كبيرة في دراسة التاريخ السياسي المعاصر لإقليم برقة خلال فترة عهد الإدارة البريطانية، لأنه تقرير رسمي يحتوي على معلومات جوهرية دقيقة نقلتها الإدارة العسكرية البريطانية في برقة إلى السلطة المركزية في لندن.

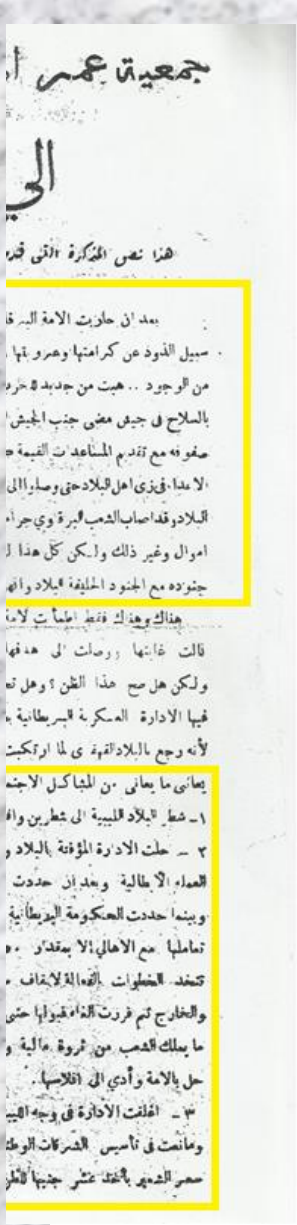
جمعية عمر
الي
هذا نص المذكرة التي قدم
بعد ان حازت الامة البر
سبيل الذود عن كرامتها وحرو
من الوجود .. هبت من جديد
بالسلاح في جيش مضى جنب الجيش
صفوفه مع تقديم المساعدات القيمة
الا مدا في زي اهل البلاد حتى وصلوا الى
البلاد وقد اصاب الشعب البرقة وي جراء
اموال وغير ذلك ولكن كل هذا
جنوده مع الجنود الحليفة البلاد وا
هناك وهذك فقط اعلنت لا
قالت غايتها وصلت الى هدفها
ولكن هل صح هذا الظن ؟ وهل تم
فيها الادارة العسكرية البريطانية
لأنه رجع بالبلاد القهقرى لما ارتكبت
يعانى ما يعانى من المتاكل الاجت
١ـ شطر البلاد الليبية الى شطرين وا
٢ ـ حلت الادارة المؤقتة بالبلاد
العملاء الايطالية وبعد ان حددت
وبينما حددت الحكومة البريطانية
تعاملها مع الاهالي الا بمقدار
تتخذ الخطوات اللازمة للايقاف
والخارج ثم قررت الغاء قبولها حتى
ما يملك الشعب من ثروة مالية و
حل بالامة وأدى الى افلاسها .
٣ ـ اخفقت الادارة في وجه الب
ومانعت في تأسيس الشركات الوط
صعر الشهير بالحقد عشر جنيها الف

ومن خلال القراءة التاريخية لهذا التقرير نستطيع أن نخرج بنتيجة مهمة هي أن بريطانيا كانت حريصة على معرفة كل الأوضاع السياسية في برقة لضمان أن تبقى برقة تابعة لها اقتصاديا وسياسيا ذلك بحكم علاقتها مع الأمير إدريس السنوسي الذي يتمتع بثقل اجتماعي كبير بين أهالي برقة.

كما أن هذه الوثيقة تفتح لنا العديد من الأفاق لدراستها في المستقبل فهي تناولت أكثر من جانب من الجوانب التاريخية يمكن أن نجملها فيما يلي:

1- **دعم الليبيون للقضية الفلسطينية**
2- **دور الأمم المتحدة في ليبيا**
3- **قضية الوحدة الليبية**
٤- **علاقة بريطانيا مع الأمير إدريس السنوسي.**

الوثيقة الثانية: مذكرة قدمتها جمعية عمر المختار إلى لجنة البحث الإداري البريطانية.[١]

[١] منشور مؤرخ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ موجه من جمعية عمر المختار في بنغازي إلى لجنة البحث الإداري البريطانية حول الأوضاع في برقة والمطالب بشأنها، (المركز الليبي للدراسات والمحفوظات التاريخية، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب رقم ٣٦، وثيقة رقم٣٦)،١-٢.

تحليل الوثيقة

1- الإطار التاريخي للوثيقة (مرحلة التقديم(

- الزمان: ١٩٤٦/١٢/٢٢
- المكان: بنغازي/ اقليم برقة/ ليبيا
- الموضوع: مذكرة قدمتها جمعية عمر المختار ببنغازي إلى لجنة البحث الإداري البريطانية
- مصدر الوثيقة: وثيقة أرشيفية
- طبيعة الوثيقة: وثيقة رسمية
- صاحب الوثيقة: جمعية عمر المختار ببنغازي
- الكلمات المفتاحية للوثيقة: (نضال شعب برقة- الحرب العالمية الثانية- الإدارة العسكرية البريطانية- الأوضاع الاقتصادية(
- الأفكار الرئيسية: سندرس في هذه الوثيقة دوافع أشتراك برقة في الحرب العالمية الثانية، ثم سنعالج أوضاع اقليم برقة خلال عهد الإدارة البريطانية، وأخيرا سنهتم بمطالب جمعية عمر المختار إلى لجنة البحث الإداري البريطانية.
- أهم الأسئلة
- لماذا قدمت جمعية عمر المختار هذه المذكرة غلى لجنة البحث الإداري البريطانية؟
- لماذا أرسلت بريطانيا اللجنة إلى اقليم برقة؟

1- مرحلة التحليل

سنعالج في تحليل هذه الوثيقة إلى عدة قضايا مهمة قدمتها جمعية عمر المختار إلى لجنة البحث الإداري التي أرسلتها الحكومة المركزية بلندن إلى إقليم برقة وهي كالتالي:

1- دوافع أشتراك برقة في الحرب العالمية الثانية

أوضحت الوثيقة أهمية جيش التحرير في الإشراك مع الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية من أجل الخلاص من

الاستعمار الإيطالي الذي أذاق البلاد مختلف أنواع العذاب، وبعد أن تم تحرير بلادهم منه بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية ودخول قوات الحلفاء إلى ليبيا، طالب الليبيون من قوات الحلفاء تنفيذ وعودهم لهم بالاستقلال والحرية لبلادهم.

2- أوضاع برقة في ظل الإدارة العسكرية البريطانية

خيبت الإدارة العسكرية آمال الشعب الليبي في الاستقلال فبعد أربع سنوات من تحرير بلادهم من الاستعمار الإيطالي، انفردت الإدارة العسكرية البريطانية بإدارة شؤون البلاد دون أشراك الليبيون فيها(فما هي إلا نوع من أنواع الاستعمار)، فقد مزقت وحدة البلاد و إقامة الحواجز بين أقاليمها، كما أنها لم تهتم بانتعاش الاقتصاد الليبي ففرضت العملة البريطانية الجنية الإسترليني الأمر الذي أدى إلى اختلال اقتصاد ليبيا التي كانت تستعمل العملة الإيطالية، الأمر الذي إلى انتشار الفقر والبطالة بين أهل البلاد بسبب احتكار الإنجليز للوظائف الإدارية ، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الصحية في البلاد واختلال الأمن.

3- مطالب جمعية عمر المختار إلى لجنة الإداري البريطانية

نبهت جمعية عمر المختار اللجنة إلى وجود بريطانيا في برقة مؤقت ومحدود بفترة زمنية معينة لذلك واجب عليها الاهتمام بكافة النواحي المعيشية في البلاد، وتعويض المتضررين من الحرب العالمية الثانية وتشكيل مجالس تنفيذية من أهل البلاد للمشاركة في إدارة البلاد، وتحسين أجرة العمال والاهتمام بالصحة والأمن .

- لماذا قدمت جمعية عمر المختار هذه المذكرة غلى لجنة البحث الإداري البريطانية؟

يرجع السبب في ذلك إلى ما تمتلكه جمعية عمر المختار من جرئه سياسية في توضح مساوئ الإدارة البريطانية والأعمال التي قامت بها منذ دخولها الإقليم ، فالجمعية كانت متخوفة من أ بريطانيا بعد مرور أربع سنوات ستستقر بالإقليم وما أخذته من إجراءات اقتصادية زادت من سوء المعيشة ومعاناة أهل البلاد.

1- مرحلة التحرير

تمثل هذه الوثيقة أهمية كبيرة في دراسة التاريخ المحلي لأهل برقة فهي توضح مدى الوعي السياسي المنتشر في الإقليم ، و أيضا اهتمام جمعية عمر المختار أحدى التنظيمات السياسية في برقة بأوضاع الإقليم ومطالبتها لسلطات الإدارة بتحسينها وتحقيق وعودها لهم بالحرية والاستقلال في إدارة شؤونهم.

السؤال الذي يمكن أنه نطرحه من خلال تحليل هذه الوثيقة هو: لماذا أوفدت

بريطانيا لجنة بحث إداري إلى اقليم برقة؟ في الحقيقة نستطيع أن نقول أن بريطانيا كانت تسعى دائما لتكون على وفاق وتحالف مع القوى السياسي في برقة وادريس السنوسي الذي يتمتع بثقل ومكانة كبير بين أهل برقة وأن أرسال بريطانيا هذه اللجنة كان محاولة منها إلى لفت أنظار الليبيون بأنها مع استقلال البلاد ووحدتها خاصة في ظل تنامي الوعي القومي والمطالبة بالوحدة والاستقلال الذي قادته في برقة بدون منازع جمعية عمر المختار.

كما أن هذه الوثيقة تفتح لما العديد من الأفاق حول تاريخ اقليم برقة وعلاقته مع بريطانيا منها:

١- الدور الذي قامت به جمعية عمر المختارفي برقة

١- تشكل تحليل الوثائق دورا مهما في الدراسات التاريخية التي لا يستغني عنها الباحث نظراً لما تقدمة الوثيقة وتكشف من معلومات وتفاصيل تساعده في التوصيل إلى آراء وتفسيرات جديده وفهم أعمق للأحداث التاريخية والتعود على المحاكمة العادلة في تفسيرنا للأحداث التاريخية الموضوعية

٢- أوضاع برقة الاقتصادية في عهد الإدارة البريطانية.

٣- الخاتمة

٤- من خلال دراسة تحليل الوثيقة نستطيع ن نستخلص مجموعة من النتائج أهمها:

٥- إن دراسة التاريخ منهج ورؤية بعيدة تلخّصها في النهاية وثائق وأسانيد تضم في سطورها حقائق وتكشف عن أمور وموضوعات تتجدد مع البحث العلمي على الدوام ، وتفتح أمام العيون أبو اباً للاجتهاد والدراسة والتحليل وفقاً للظروف والعوامل التاريخية التي استوجبتها تلك الوثائق في مرحلة زمنية معينة . إن الوثائق ، إذا ما تو افرت و أتيح لها الظهور، تظل مصدراً حقيقياً لكتابة التاريخ والبحث فيه ، فلا تاريخ بلا وثائق ومن دون شواهد أو أدلة مؤكدة.

٦- أوضحت الدراسة أن الوثائق قطع نادرة ومهمة من التاريخ الوطني وما يتعلق بجو انبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية لا يجوز كتمها و هي تثير قضايا وموضوعات نحتاجها في كتابة تاريخنا

٧- أن تحليل الوثيقة التاريخية يساعد الباحث على الخروج بجملة من النتائج والتقييمات التي توصل إليها

بعد عملية التمحيص والمقارنة مع الأحداث المعاصرة والواقع المعاش والغرض من ذلك هو بث روح جديدة في الوثيقة التاريخية لأنها تبقى صامتة غير مفيدة ما لم تفكك رموزها وتترجم بأسلوب بسيط يسلط الأضواء على الجوانب الخفية فيها.

التوصيات

نظرا لما تمثله الوثائق التاريخية من أهمية في الدراسات التاريخية نوصي من خلال الدارسة بالتالي:

1- ضرورة الاهتمام بتحليل الوثائق التاريخية تحليلا موضوعيا والابتعاد عن الانتماءات الشخصية والسياسية للخروج بنتائج تاريخية صحيحة ودقيقة عن أي حدث تاريخي تناولته الوثائق بمختلف أنواعها.

2- لابد من التركيز على دراسة الأسلوب الصحيح لتحليل النص التاريخي من قبل طلاب وأساتذة التاريخ ، فهم في تحليلهم للوثائق كالمحقق، يستوجب عليهم استدعاء جميع الأدلة التاريخية لتجنب المغالطات والتفسير الخاطئ للوثيقة

٣- إقامة دورات وورش عمل حول تحليل الوثائق التاريخية وأهميتها في الدراسات التاريخية.

الأرشيف والكتابة التاريخية المعاصرة

ذ. لحسن أوري

امعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس- فاس

مقدمة:

شهدت الكتابة التاريخية تطورا كبيرا، من حيث الرؤية والمنهاج والأسلوب خلال القرن العشرين في أوروبا وبخاصة في فرنسا، فاصطلح عليها بالتاريخ الجديد، ومن أهم ما أفرزه هذا الاتجاه، خروج التاريخ من دائرة التخصص الضيق والكتابة للمشتغلين في التاريخ وحدهم، للانفتاح على جمهور عريض من القراء. فأصبح بذلك المؤرخ يكتب للجميع، وبدأ الجميع يقرأ للمؤرخ، بل إن أفكاره لم تصل إلى المتلقي عبر الكتاب فقط، وإنما عبر مختلف قنوات الاتصال، من صحف وإذاعات وتلفيزيونات([1])، حيث انتقل من طور الكتابة إلى طور الإسهام في النقاش المجتمعي، وبقية النقاشات التي تهم تاريخ المجتمعات الإنسانية، عندما بدأ يدرك أن التاريخ فبالإنسان وللإنسان، وأصبحت المقاربة التاريخية حاضرة، معبرة ومؤثرة، والثقافة التاريخية نافعة، وشاسعة، وذائعة، وتنوع مصادرها أصبح واسعا، بما أن التاريخ يشكل حقيبة يمكن لدارسه أن يستجلي معارف علمية غير تاريخية، لكنها تتقاسم مع التاريخ منافع كثيرة تتجلى أساسا في البناء السليم للقضايا التاريخية بمختلف تخصصاتها.

[1] أندري بورغيير ومجموعة من المؤلفين، الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة- تاريخ العقليات، ترجمة محمد حبيدة، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٥، ص.٧.

هكذا يمكننا القول بتعدد المصادر التي تبرز من خلالها المعرفة التاريخية، وتتنوع المظاهر التي تبرز من خلالها قيمة هذه المعرفة. فأولى هذه المصادر: الوثيقة التاريخية، التي تعكس مرحلة مهمة من تطور وعي الإنسان بذاته، وبما يجري حوله، وتطور وعي المؤرخ بنسبية الظواهر الإنسانية، التي تعتبر في حد ذاتها شرطا لإدراك تلك الظواهر إدراكا علميا، والذي لن يستقيم إلا باستحضار جل مصادر البحث التاريخية والأدوات المعرفية التي لا محيد عنها لدراسة الإنسان في الفضاء الذي يعيش فيه.

❖ المحورالأول: أهمية الأرشيف في الكتابة التاريخية:

- التحديد المفاهيمي للأرشيف التاريخي:

يلتبس مصطلح الأرشيف ويتداخل مع مجموعة من المفاهيم لدرجة يصعب الفصل بينهما، ومن بينها على سبيل الذكر لا الحصر:" الوثائق، والمخطوطات....". وتزداد الصعوبة حين نجد هذه المفاهيم حاضرة في عدة حقول معرفية أهمها: التاريخ وعلم الاجتماع والحضارة والأنساب والإدارة والآداب وغيرها([1]).

وإذا كان مصطلح الأرشيف يحدد بكونه" موسوعة عناوين، نصوص قانونية، ومساطير إدارية لمؤسسة ما، ومخطوطات، ووثائق أخرى مهمة تهم تاريخ دولة، أو جهة، أو مدينة، أو عائلة مثلا، فإن تمييزه عن مصطلح المصدر يفرض ذاته، باعتبار المصدر لغة " أصل الكلمة التي تصدر صوادر عنها الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك الذهاب والسماع والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها([2]).

ويقصد بالمصادر مختلف الوثائق المكتوبة على الورق أو الرق أو الألواح والمخطوطات والكتب، باعتبارها مادة

---

[1]- محمد المعزوزي، " الأرشيف وكتابة التاريخ"، أعمال الملتقى الثقافي الحادي عشر لبلدية مدينة صفرو ١٩-٢١ مارس ١٩٩٩ الأرشيف وكتابة تاريخ المغرب، منشورات أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، صص.٦-٧.

[2]- محمد المعزوزي، " الأرشيف وكتابة التاريخ"، ... م. س.، ص.٧.

أساسية وضرورية للبحث العلمي، ثم الوثائق التي تحدد بكونها "مخطوطات تتألف من لفائف البرد وأدراج الرق أو سجلات أو مطبوعات، تشتمل الإجراءات والمراسيم والقوانين والأوامر وحسابات الأموال وغير ذلك، مما ينشأ عن تأدية أي عمل من أي نوع، ويرجع إليها عند البحث والدراسة، وهي لا تقتصر على الأعمال الحكومية، بل قد تكون وثائق لجمعيات أو لأشخاص أو لهيئات غير حكومية([1]).

ويتحدد القاسم المشترك بين مفهومي الأرشيف والتاريخ؛ في اعتبار أن الأرشيف؛ هو مجموع الوثائق المكتوبة أو المخطوطة شفاهية كانت أو كتابية، وهي تشمل الإنتاج الحضاري العام للأمة، مهما تنوعت مصادره بين المعاجم، والمقالات، والقوانين، والأغاني الشعبية، والحوارات وغير ذلك، باعتباره مادة أساسية لعمل المؤرخ. أما مفهوم التاريخ حسب مفهومه العام" قصة من ماضي الإنسان، أو هو عرض منظم مكتوب للأحداث الماضية باعتبارها خطوة في التقدم البشري فحسب، بل يسعى إلى إيضاح أسباب هذه الأحداث، ودلالاتها، ويعرضها على نحو يدل على تشابكها معا في قصة واحدة، ويستعين التاريخ في ذلك بالآثار والروايات والمعاهدات والمذكرات والأساطير، ولعل الشطر الثاني من هذا التعريف يكشف عن دور الأرشيف في كتابة التاريخ، باعتبارهما متلازمان ولا يمكن للواحد منهما الاستغناء عن الآخر. فالأرشيف هو التاريخ والتاريخ هو الأرشيف، بل الأرشيف هو تلك المرآة التي تعكس تاريخ الشعوب([2]).

ويرى الباحث الإيطالي Vil fred Pareto أن التاريخ مجرد حركة دورية تحل فيه نخبة قيادية مكان أخرى، مما يفرض على كل نخبة الدفاع عن وجودها، من خلال المكتوب بغية إبراز تفوقها المادي والفكري، فهل يمكننا إسقاط هذه الرؤية الليبرالية أو مقالتها الماركسية على الأرشيف والتاريخ المغربيين؟([3]).

---

[1]- محمد المعزوزي، " الأرشيف وكتابة التاريخ"، ... م. س.، ص.٧.

[2]- نفسه.

[3]- محمد المعزوزي، " الأرشيف وكتابة التاريخ"، ... م. س.، ص.١٢.

لقد بدأت ولادة الأرشيف منذ أن بدأ الإنسان يحافظ على الأشياء العزيزة عليه، ويدون الكثير من مظاهر حياته الشخصية والاجتماعية. وتكونت أولى أرشيفات الحضارات القديمة في مصر وبلاد الرافدين، ثم أيضا في بلاد اليونان والرومان والفرس والهند وبعض بلدان الشرق الأقصى([1]).

وفي العصور الوسطى أصبحت الوثائق ترافق الملوك والحكام وتنقلاتهم، لكن عندما انهزم ملك فرنسا لوي فليب في إحدى المعارك سنة ١١٩٤م، وضاعت منه كل وثائقه، أمر بترك الأرشيف منذ ذلك الحين في باريس ليصان من الإتلاف والضياع([2]).

- تحديد مفهوم الوثيقة:

لقد احتلت الوثيقة التاريخية مكانة متقدمة، وأصبحت لها أهمية بالغة لدى عدد مهم من المؤرخين، باعتبارها مصدرًا من المصادر التاريخية التي تعنى بتوثيق أحداث الماضي. وتجلت هذه الأهمية بشكل واضح عند لانغلو وسينبوس الذي أكد على أنه " لا بديل عن الوثائق وحيث لا وثائق، فلا تاريخ"([3])، " واعتبرها شوقي الجمل بأنها " المصدر الأصلي الذي يعتمد عليه الباحث التاريخي، أو المادة الخام التي يصوغ منها نسيجه" ([4]).

فالوثيقة التاريخية إذن هي "كل أثر مكتوب أو محفور أو منقوش([5])، أو هي " كل المصادر المادية من آثار، وعمارة، ونقوش، وأختام، وشواهد قبور، ومسكوكات، وأدوات الاستعمال اليومي، وآلات الحرب، وغيرها من الأنماط التي يمكن للباحث في التاريخ استعمالها. أما الوثيقة التاريخية المدونة

---

[1]- Samuel Noah KRAMER, l'Histoire Commence à Sumer, Flammarion, 1994, p.278.

[2]- محمد بوسلام،" الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية"، أعمال الملتقى الثقافي الحادي عشر لبلدية مدينة صفرو ١٩-٢١ مارس ١٩٩٩ الأرشيف وكتابة تاريخ المغرب، منشورات أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص.١٨.

[3]- لانجلو وسينوبوس، المدخل للدراسات التاريخية، ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣، ص.٥.

[4]- شوقي الجمل، علم التاريخ نشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص.٩١.

[5]- نفسه، ص.٥٤.

فهي ورقة أو مجموعة أوراق codex أو سجلات Registers تمثل جميع الأنشطة التي تقوم بها هيأة أو مؤسسة رسمية أو غير رسمية" ([1]).

وهي في نظر المتخصصين في علم المكتبات كل مدون أو وسيط يحتوي على بيانات أو معلومات أو حقائق، بينما هي في نظر أهل القانون كل مدون يثبت أو يمنع حقا خاصا أو عاما، وهي في نظر علماء الإدارة أَيُّ مُدَوَّنٍ رسمي يحتوي على معلومات تنظيمية أو تنفيذية، كما أنها في نظر المؤرخين كل مدون يحتوي على معلومات ذات قيمة تاريخية اقتصادية وسياسية واجتماعية أو غيرها([2])، بما فيها السجلات والملفات الخاصة بالحكام والوزراء والجيوش والمحافل والقضاة والأطباء والمؤسسات الاجتماعية، وغيرها عمومًا، والوثيقة الرسمية المدونة خصوصًا؛ بما فيها المستندات المعاصرة للتاريخ الذي نكتب فيه؛ من قبيل الرسائل الصادرة، والمنشورات، والسجلات، والأحكام، والفتاوى، ونصوص المعاهدات، والمخالفات، وعقود البيع والشراء، وغيرها، باعتبارها مصدرًا تاريخيًا مهما لا يمكن الاستغناء عنه في أي عمل بحثي يخص أزمنة التاريخ الحديث أو المعاصر([3]).

فالوثيقة هي كل مصدر للمعلومات التي يحتاجها فكر المؤرخ، والتي تمكنه من استنباط معلومات عن ماضي الإنسان، فهي لبنة أساسية في كتابة الأحداث التاريخية، ووضعها في سياقها الموضوعي في مختلف الميادين، والمصدر الوحيد للمعلومات عند الباحث بصفة عامة، والموثق بصفة خاصة. ومما لا جدال فيه أن الوثيقة هي الدليل على الشخصية الحضارية لأمة من الأمم، وإلا كان التاريخ مجرد

---

[1]- إبراهيم المهداوي، مصادر ليبية في أرشيف ليفورنو، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، libsco.org/ST/P0022.HTM

[2]- أشرف عبد المحسن الشريف، الإدارة الحديثة للوثائق التاريخية: المعايير والإجراءات، دار المصرية اللبنانية، ط.١، القاهرة، ٢٠١١، صص.٢٥-٢٦.

[3]- سالم عبود الألوسي، الوثيقة التاريخية وأهميتها في كتابة التاريخ"، مجلة المؤرخ العربي، العدد٣٩ السنة الخامسة عشر، ١٤٩٩هـ/١٩٨٩م، ص.٢٠٥.

سرد للأحداث عن طريق الروايات المتوافرة والتخمينات([1]).

فهي لا تموت بمجرد الانتهاء من استعمالها الإداري، بل إن فائدتها تستمر على مدى الحياة، وبذلك تنتقل من القيمة الإدارية إلى القيمة العلمية، أي أن أهمية الأرشيف الإدارية لا تنفصل عن أهميته العلمية. فما يقدمه العلم والتاريخ لا يُعاد له وزن ذهب ولا فضة، إذ منه تُستقى المادة الأولية لمعرفة الأحداث والأمكنة والإنسان، وبالاعتماد عليه تدرس الأحوال الاقتصادية والسياسية، وتعرف العقليات، والعادات، والتقاليد، ومختلف مظاهر الحياة اليومية، من أكل، وسكن، وفراش، ولباس، وفنون، وآداب، وطرب، وموسيقى، وغيرها([2]).

فالأرشيف إذن هو المعين الأكبر الذي يستمد منه المؤرخون والسوسيولوجيون والإثنوغرافيون والمعماريون والاقتصاديون واللسانيون والفنانون، والجغرافيون، وغيرهم مصادرهم الأساسية، لترميم الماضي، واسترجاع الأحداث، وتحديد المواقع الأثرية. ولا تنحصر أهميته في استعادة الماضي، وفهم أحداثه فقط، بل يعتبر وسيلة ضرورية يحتاج إليها الحاضر كذلك، حيث يمكن استعماله كلما دعت الضرورة إلى ذلك، إذ تعتبر؛ محاضر الاجتماعات، وتقارير الملتقيات والندوات، والمراسلات المتنوعة الوارد منها والصادر؛ وبدون استثناء، كنوزا كبرى للبحث والباحثين([3]).

فقد كانت أهم سند للمؤرخ الذي يريد الوصول إلى حقيقة غير مشوهة، ولا منقوصة، باعتبارها صادقة في نظره وأصدق محدث، والمعين الأول الذي يستقى منه ويعتمد عليه، فلا تاريخ

---

[1]- عبد الكريم حافظي، "الوثائق المخطوطة المحفوظة في قسم المخطوطات في الخزانة العامة(فترة الحماية)"، ضمن: وثائق عهد الحماية رصد أولي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم٥٧، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة فضالة المحمدية، ١٩٩٧، ص.١٣.

[2]- محمد بوسلام،" الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية"، أعمال الملتقى الثقافي الحادي عشر لبلدية مدينة صفرو ١٩-٢١ مارس ١٩٩٩ الأرشيف وكتابة تاريخ المغرب، ... م. س.، ص.٢٣.

[3]- محمد بوسلام،" الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية"، أعمال الملتقى الثقافي الحادي عشر لبلدية مدينة صفرو ١٩-٢١ مارس ١٩٩٩ الأرشيف وكتابة تاريخ المغرب، ... م. س.، صص.٢٣-٢٤

بدون وثائق، لأنها تشكل مادته، وذاكرة الجنس البشري، الأمر الذي حذا بالدول المتقدمة في مضمار الحضارة والرقي، إلى التسابق فيما بينها من أجل الاهتمام بالوثائق، وجمعها، وصيانتها، ودراستها، ونشرها، وتأسيس المباني الفخمة لحفظها، إلى أن أصبحت مراكز ودور وثائق يرتادها الباحثون من أجل كتابة تاريخ مجتمعاتهم وأوطانهم. من هنا تكمن أهمية دور الأرشيفات التي تحفظ الوثائق التي كانت نتاج واقع معين، والتي تعكس مضامينها، تواريخ لا يمكن للباحث أن يصافها في غيرها من مصادر المعرفة التاريخية المعاصرة([1]).

المحور الثاني: الكتابة التاريخية والأرشيف:

يقول لانغلو وسنيوبوس" التاريخ يصنع من وثائق، والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم"، و"حيث لا تاريخ فلا وثائق"([2])، ويقول رانكه إن التاريخ هو " تصوير ما حدث بالضبط"([3])، ويقول فوستيل دو كولانج: إن " لا تاريخ بدون نصوص"، فهو " علم لا يتخيل بل يرى. وهو نظير كل علم ينظر إلى الأحداث، ويحللها ويقارن بينها، ويحقق الروابط القائمة بينها، والمؤرخ يبحث عن الحدث ويدركه بدراسة النصوص بإمعان ودقه، والطريقة واحدة في كل علم مؤسس على الملاحظة الدقيقة"([4]).

نستخلص من هذه التحليلات والتعريفات أن المنظور الوضعاني يرهن كتابة التاريخ بمدى توافر الوثائق، وبمدى الثقة التي تحققها، كما أنه يعمم مفهوم الوثيقة على كل الآثار التي يخلفها إنسان الماضي. على أن هناك تنسيبا لهذه المعرفة التي تتحقق بدراسة الوثائق، وذلك بتقديمها على أنها لا تؤدي إلى اليقين بل تقوي الافتراضات، وفي هذا الصدد يقول **مارو**" Marrou " متحدثا عن المنهجية الوضعانية:" ينبغي

---

[1] - سالم عبود الألوسي، " الوثيقة التاريخية وأهميتها في كتابة التاريخ"، مجلة المؤرخ العربي، العدد٣٩، السنة ١٤٩٩هـ/١٩٨٩م، ص.٢٠٣.

[2] - شارل لانجلو وشارل سنيوبوس، النقد التاريخي، ترجمة عبدالرحمان بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، ط.٤، ١٩٨١، صص.٦-٧. (الأصل ص.٩٢)

[3] - مصطفى شاكر، " التاريخ هل هو علم"، عالم الفكر،١٩٧٤، ص.١٨٨.

[4] - نفسه، ص.١٨٨. (ص.٩٢) (صص.٨٩-١٣٠.)

أن يستخلص المؤرخ الحقيقة من الوثيقة، ولكن الأخيرة لا تثبت بشكل قطعي حدوث الواقعة، إذ أن النقد لا يمكن أن يحدد إلا المصداقية التي تستحقها شهادة الوثيقة...، ولكن إذا تمكنا من تجميع شواهد عديدة(...) فإن احتمال حقيقة حدوث الواقعة، يصبح كبيرا، وينتهي بالوصول إلى المعرفة اليقينية"([1]).

وفضلا عن ذلك، فإن الوثيقة في نظر رواد المدرسة الوضعية، هي في آن واحد موضوع الماضي وأداة المؤرخ والدليل على علمية التاريخ([2])؛ فهي موضوع للماضي من حيث كونها تنتمي للماضي ومن مخلفاته وتشهد عليه، وهي أداة للمؤرخ من حيث كونها المادة الأولية التي يبني المؤرخ التاريخ بواسطتها، وهي دليل علمية التاريخ، من حيث إن المعرفة التاريخية لا تكتسب مشروعيتها، إلا عبر الصرامة المنهجية، التي يتم إعمالها في دراسة الوثائق وتحليلها([3]).

لقد اعتبر "**هنري إيري مارو**" بأن المؤرخ لا يمكنه أن ينفصل عن التاريخ، ولذلك اعتبر أن الوثيقة هي كل مصدر للأخبار، يتمكن من خلالها فكر المؤرخ من استخلاص شيء من أجل معرفة الماضي البشري، منظورا إليها من زاوية السؤال المطروح. وشيئا فشيئا يتسع المفهوم لكي يشمل نصوصا وآثارا وملاحظات من كل نوع"([4]).

إن تجدد المعرفة التاريخية أصبح رهينا بتجدد المادة العلمية التي يعتمدها المؤرخ، ونظرة الباحثين لمصادر هذه المعرفة، كل واحد وفق الجيل الذي ينتمي إليه، من الوضعانية إلى التاريخ الجديد، مما سيفضي إلى نوع من التلاقح بين التاريخ والعلوم المعرفية الأخرى، بما فيها الجغرافية، حيث سيشمل المشهد الجغرافي، الذي يؤكد على الترابط بين الزمان والمكان في دراسة التاريخ، والتي فرضتها ضروريات تأويلية

---

[1]- Henri Iréné, Marrou, De la connaissance Historique, Ed. Du seuil, Paris, 1975, pp.122-123.

[2] J. Leduc, V. Marcos- Alvarez, J. Le Pellec, Construire l'histoire, p.39.

[3]- نفسه، مجلة التدريس، ص.٩٣.

4- H.I. Marrou, De la connaissance Historique, ... Op. Cit., p.73.

([1]). ومن هنا إذا تنبثق أهمية الوثيقة الكرتوغرافية التي تتسم بمواصفات خاصة في تمثيل كيانات المجال الجغرافي والتعبير عنها في سياق معين؛ وهي الوثيقة التي يوظف فيها الباحث مهارات خاصة لتفكيك رموزها والتمكن من مضامينها، سواء تعلق الأمر بتدبير حاجياته الآنية في قطاعات بعينها أو في شموليتها، ومن هنا تأتي القيمة العلمية للوثيقة الكرتوغرافية في كتابة التاريخ، باعتبارها عمل علمي وتقني، حيث تعطي لمضمون النص المكتوب امتداداته المعرفية في صيغة تمثيل تخطيطي، يُوطِّن معطياتها المستهدفة بالتمثيل فوق سند مادي أو افتراضي (المعلوميات)، مما يُمكن المهتم من إدراك هذا المضمون بصريا، ورصد أبعاده، وربط العلاقات بين عناصره؛ ونظرا لهذه الخاصية السميولوجية التي توفر للبصر إمكانية تشخيص المكونات المجالية وضبطها بكيفية مركزة ومترابطة، فإنه لا يمكن التقليل من قيمة هذه الوثيقة الكرتوغرافية أو الاستغناء عنها في المقاربة التاريخية، لأنها توسع أفق الحقل البصري للقارئ، وتساعده على توضيح الرؤية وحَفْز ملكة التأمل، وبالتَّبَع فإن كل هذه العمليات تتيح له فرصة القراءة المركزة والهادفة التي تتخذ مستويات متدرجة، بحيث يمكن أن تنتقل به من الوصف والتشخيص، لتبيان مكونات الوعاء المجالي في سياقه التاريخي، وهو جانب مرئي يتعامل فيه مع العناصر الممثلة بكيفية محسوسة، إلى درجة أعمق، ويُعتبر هذا المستوى الأولي من الإدراك منطلقا أساسيا للمرور إلى عتبة أعلى من القراءة، تَنفذ به إلى الجانب الخفي المجرد في الوثيقة الكرتوغرافية، والذي له امتدادات متعددة وخصبة، لكونه يسمح بإثارة القضايا الكبرى المؤثرة في الكيان المدروس في سيرورتها الزمكانية. وفي هذه الحالة فإن اللجوء إلى وثائق مُكملة من صور ونصوص وإحصائيات وأشرطة سمعية بصرية وشهادات... أمر ضروري للإجابة على الإشكاليات المطروحة واستخلاص القواعد

[1]- نفسه، مجلة التدريس، ص.٩٧.

الضابطة لها على مستوى الدينامية والتحول والإسقاطات([1]).

وعلى غرار الوثيقة الجغرافية، تأتي علوم الآثار التي حددتها المدارس التاريخية الجديدة في الأثر المادي الذي تحول إلى قلب النقاش التاريخي بعدما كان لا يمثل سوى جزء من المعرفة خلال القرنان ١٦ و١٧م، ثم السوسيولوجيا والإثنولوجيا، التي فرضتها المدرسة الأمريكية خصوصا بعدما تطورت وسائل الاتصال الحديثة، وأصبحت معها ميادين المؤرخ الجديدة تفرض عليه استعمال الأدوات الشفهية (تاريخ الحياة اليومية، التقنيات الحديثة...)([2]).

لقد ساهم الانفتاح على العلوم المعرفية والعلوم الاجتماعية في توسع مفهوم الوثيقة بحيث لم تعد مقتصرة على الوثيقة المكتوبة بل تجاوزت ذلك لتشمل المشهد الجغرافي والأثر المادي والشهادة الشفوية، وساهم الانفتاح على علوم أخرى في اتساع دائرة مصدر المؤرخ وظهور وثائق جديدة يمكنها أن تسهم في كتابة التاريخ حيث ينتهي عبد الله العروي في هذا الاتجاه إلى رأي اعتبره صائبا ومقنعا إلى حد كبير إذ ميز "أنواع الكتابة بأنواع الشواهد المعتمدة"([3]).

فإذا كانت المصادر أساسية في عملية الكتابة التاريخية كما يقول هنري إ. مانرو:" إن التاريخ يكتب انطلاقا من الوثائق"، فإنها تملي علينا ماذا يجب قوله، ولذا لا بد أن تتوفر لدى الباحث معالجة إشكالية، وتفسير دقيق للنصوص حتى لا تصبح الكتابة التاريخية بحثا بلا مغزى ولا طائل من ورائه([4]).

---

[1]- محمد زرهوني، "الوثيقة الكرتوغرافية سند لكتابة التاريخ دراسة في حالة مدينة تازة عند مطلع القرن الماضي محاولة للقراءة"، أعمال الندوة الدولية تازة وباديتها من خلال الأرشيفات الأجنبية والتراث الوثائقي المحلي، تنسيق ذ. لحسن أوري، أنفو برانت ، فاس، ٢٠١٤، صص.٣٩٥-٣٩٦.

[2]- نفسه، ص.٩٨.

[3]- عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص.٤٧.

[4]-محمود التايب، " الذاكرة والهوية والمناهج في الكتابة التاريخية الحديثة والمعاصرة لبلدان المغرب"، ضمن مؤلف جماعي: الكتابات التاريخية في المغارب: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم ١٣٨، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط.١، ٢٠٠٧، ص.٥٥.

المحور الثالث: تطور الكتابة التاريخية قراءة تحليلية:

تطور المنهج الوضعاني في الكتابة التاريخية، واكتمل خلال القرن التاسع عشر، ضمن السياق العام الذي تطورت فيه الوضعانية في سائر العلوم الحقة والعلوم الاجتماعية. هكذا نظر المؤرخون الوضعانيون، الذين يطمحون إلى أن يصبح التاريخ علما، إلى دور الوثيقة في كتابة التاريخ، على أنه مماثل لدور المادة في بناء المعرفة العلمية من قبل العالم الطبيعي وتفسيره، وهم في كل ذلك كانوا يحاولون الابتعاد عن التأويلات الفلسفية والتنظيرات العامة التي التصقت بالكتابة التاريخية لفترة من الزمن. وقد فسح التصور الوضعاني لمفهوم الوثيقة ودورها في بناء المعرفة التاريخية، المجال لازدهار النقد التاريخي، وتطوره في أفق إنتاج معرفة تاريخية تتسم بالموضوعية؛ بشكل لا يقل موضوعية عن المعرفة العلمية الحقة([1]).

هكذا انبثقت أهمية الأرشيفات التاريخية، وأصبحت مصدرا من مصادر الثقافة، إذ تحتوي على كم هائل من المعلومات المفيدة للباحثين، وتساهم بشكل كبير؛ على غرار ضبط المعلومة التاريخية وتحقيقها؛ في إثبات حقوق الأفراد، وتحديد العلاقات الاجتماعية([2]). فالتاريخ يكتب اعتمادا على وثائق مكتوبة، بدون شك عندما تكون متوفرة، لكنه أيضا يمكن أن يكتب اعتمادا على كل الأدوات، التي يُتاح للمؤرخ استعمالها، والاستعانة بها.

ومن هذا المنطلق قارب الفلاسفة بين نوعين من المصادر التي يعتمدها المؤرخ، الوثيقة المكتوبة والمعلمة التاريخية في إطار ما أطلقوا عليه كقاعدة: بحفريات المعرفة (Archéologie du savoir)"، التي لا يستقيم البحث التاريخي إلا بها، على غرار ما كان سائدا في السابق حينما كان التاريخ يقرأ في الكتب كما تقرأ الروايات

---

[1]- محمد صهود، "مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية"، مجلة التدريس، جامعة محمد الخامس، كلية علوم التربية، الرباط، العدد ٨، السلسلة الجديدة، دجنبر٢٠١٦، صص.٩١-٩٢.

[2]- أشرف عبد المحسن الشريف، م. س.، صص.٣٤-٣٥.

الشيقة، الطافحة بالحوادث والمغامرات، ولم تكن للنصوص التاريخية أية أهمية، إذ أن قراءتها؛ تقتضي القيام بعملية نقدية هادفة وإلى إجراء نوع من التمحيص والتحقيق.

وعلى هذا الأساس أصبح المؤرخ يتحمل مسؤولية جديدة وجسيمة في الآن نفسِه. فلم تعد مهمته تقتصر على سرد الأحداث بأسلوب أدبي يغري بجماله، بل أصبح شغله الشاغل؛ تناول المصادر التي يعتمد عليها بالدرس والمقارنة، ويستخرج منها كل العناصر الصالحة، ويلغي منها كل ما يبعث عن الشك والريبة، متسلحا في ذلك بالأدوات المعرفية التي تقتضيها المعالجة التاريخية للنصوص والوثائق، طبقا للتوجهات الجديدة التي تدعو إليها المدارس التاريخية برمتها ومدرسة الحوليات على وجه الخصوص.

كل هذا يوضح ضرورة استحضار الوثيقة التاريخية باعتبارها المادة الأولية التي يتوقف عليها عمل المؤرخ، لأنها تقدم ضمانات وافية بالرغم من أنها ليست مبرأ من التحريف والتزوير، ولكنها أقل بكثير تعرضا لمثل هذا الخطر عن الرواية الشفوية التي أصبت تطرح نفسها بإلحاح عند غياب الوثيقة.

تعتبر كتابة التاريخ، منهجا ورؤية بعيدة تُلخّصها في النهاية وثائق وأسانيد تضم في سطورها حقائق، وتكشف عن أمور وقضايا تتجدد مع البحث العلمي على الدوام، وتفتح أمام الباحثين أبواباً للاجتهاد والدراسة والتحليل، وفقاً للظروف والعوامل التاريخية التي استوجبتها تلك الوثائق في مرحلة زمنية معينة.

وإذا ما توافرت هذه الوثائق وأُتيح لها الظهور، تظل مصدراً حقيقياً لكتابة التاريخ والبحث فيه. فلا تاريخ بلا وثائق ومن دون شواهد أو أدلة مؤكدة(). فمنذ زمن ليس بالبعيد، وإلى حدود الآن، ومع نشوء المدارس التاريخية الحديثة وتطورها، لم يعد التاريخ حكايات وقصص تُروى، أو أساطير خارقة، أو مواقف ساخرة يتندر بها ... ولكن التاريخ أصبح ذاكرة حية للشعوب، ومادة علمية غزيرة تحتاج في التعامل معها إلى أمانة متناهية، لا يتقنها سوى المؤرخون والباحثون المخلصون، ويكاد يرددها كثير من الناس في بلادنا كل يوم في

شغف بالماضي وإسقاط على الحاضر ... والمستقبل أيضاً، ربما يقدمان في واقع الأمر ومن منظور الموروث الشعبي تعريفاً شاملاً ومختصراً للتاريخ ووقائعه، ويشيران بجلاء إلى أهمية الوعي بقيمة الوثائق التاريخية. وما دام أن التاريخ والوثيقة لا ينفصلان، ويلتقيان في نقطة واحدة، هي التاريخ نفسه، فإن المصادر المحلية بما تحتويه من وثائق تظل ذات أهمية كبيرة لمن يهمه الاشتغال بموضوعات تاريخ المغرب المعاصر على سبيل المثال.

وهذا ما بدأ الاشتغال به منذ استقلال المغرب، حيث أصبحت الحاجة إلى كتابة تاريخه الحديث والمعاصر أمرا ملحا، من أجل جمع شتات الأفكار، ومواجهة التحديات التي تهدف إلى النيل من هوية البلاد الخاصة. ومن أجل هذا أسرع بعض الباحثين إلى سد هذه الحاجة. إلا أن الرغبة في الإنجاز السريع جعلتهم يعيدون بعض الأفكار الجاهزة أو لا يتفطنون لبعض العيوب، فجاء تاريخهم ذاكرة وأسطورة أصبحت متجاوزة مع مستجدات البحث التاريخي، وما توفره دور الأرشيفات من وثائق للإجابة على ما كان أسطورة، وأصبح واقعا حيا تؤرخ له الوثائق التاريخية التي وضعتها دور الأرشيفات الأجنبية رهن إشارة الباحثين في تاريخ المغرب المعاصر خلال السنوات الأخيرة، والتي أسهمت لا محالة في إعادة طرح الإشكالات السابقة، وتصحيح مجموعة من المعارف التاريخية التي لم تكن تستند في السابق إلى دلائل مادية وتاريخية تساهم في توضيحها (والأمثلة في هذا الاتجاه كثيرة مثلا وثيقة المطالبة بالاستقلال التي كانت في نسختها الأولى عبارة عن وثيقة تمت المطالبة فيها بتغيير وثيقة الحماية بوثيقة أخرى؟ وهو ما كان غائبا عند مجموعة من الباحثين)

ومن جملة ما يمكننا توجيهه من انتقادات لهذه الكتابات، هي إنها ركزت كل اهتماماتها على الأفراد في اعتقاد من أصحابها أنهم صانعي التاريخ، في الوقت الذي اعتبرنا فيه أن كتابة التاريخ؛ وخصوصا في الوقت الراهن؛ أصبحت تولي اهتمامها الكبير لكفاح وهموم ومتطلبات الشعوب؛ أي لمنسيي التاريخ؛ من الاهتمام بالسير الشخصية وبحياة

الأبطال أو البيوغرافيات. فالتاريخ أصبح اليوم مرآة المجتمع، فالكل له الحق أن ينظر نفسه في هذه المرآة ومن الزاوية التي يختارها.

وهنا يمكن أن نقول بأن الأمر لا يتعلق بخطأ أو اتهام، ما دام كل باحث يطرق على سندان الماضي ليوجه حزمة الشرار نحو الاتجاه الذي يريده، فالأمر يتعلق بموقف، وباسم هذه المواقف يقع لا الخطأ، وإنما التشويه، وهذه ضريبة القراءة التي أراد البعض أن يعالج بها تحليل الماضي.

إن الماضي الإنساني عندما كان "حاضرا" كان شيئا غامضا ومعقدا كثير الإشكال، وغير واضح المعالم، يستحيل على الذين عاشوه أو شاهدوه أن يدركوا كنهه أو يتفطنوا لواقعه الحقيقي، لذلك حاولت الكتابات التاريخية المعاصرة (في المغرب) أن تجعل من عمل الحوليين ومما تقدمه الوثائق، رؤية مرتبة تنبثق عنها الخطوط والمعاني العامة. وهذا ما يتعارض مع ما ذهب إليه لانجلو وسينوبوس (Seignobos) اعتمادا على قولتهما الشهيرة في كتابهما المعنون ب(البحث عن الوثائق):" التاريخ يصنع من الوثائق والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم، (...) وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولاً أبداً إذ لا بديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ"([1])، بالرغم من أن اتجاههما هذا تعرض لمجموعة من الانتقادات التي تذهب في مجملها إلى أن دور المؤرخ انطلاقا من هذه الرؤية، تحول إلى تقني أو عامل اقتصرت مهمته على ترتيب المواد الخام([2]).

لكن ليس هناك ما يدعو إلى الانزعاج، سيما وأن مجمل المؤرخين

---

[1]- عبد الرحيم الحسناوي، "حفريات في مفهوم الوثيقة التاريخية.. مقاربات وتصورات"، المجلة العربية العدد508، أبريل ٢٠٢٠، شعبان ١٤٤١هـ، ص.٤٧ ينظر نص المقال في الموقع الخاص بالمجلة: تاريخ الاطلاع عليه يناير ٢٠١٩. (صص.٤٦-٥١)

http://www.arabicmagazine.com/arabic/articleDetails.aspx?Id=6562#

[2]- وجيه كوثراني، الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين، دراسات في البحث وفي البحث التاريخي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، أبريل ٢٠٠٠، ص١٦٣.

يعتبرون أن التاريخ المعتمد على الوثيقة ما هو إلا تلك الأجوبة المؤقتة لأسئلة تطرح باستمرار على الماضي. وبدون هذا التساؤل يظل الماضي الإنساني يكتنفه الغموض والصمت أي أنه شيء تافه une foutaise حسب تعبير (Valery([1]).

فبالأجوبة عن " كيف" و"لماذا" يتقدم البحث نحو المركز غير المرئي لذلك التيه الشاسع، حيث تكمن الأسرار التي لم يتفطن إليها الحوليون، بالرغم من أن كل التساؤلات لا يمكن أن تؤدي إلى الأجوبة الصحيحة([2]).

فالمعرفة التاريخية يمكن أن تشوه منذ البداية، ارتباطا بالطريقة التي وُضع بها السؤال، الذي يطرح هو الآخر مجموعة من الإشكالات يصعب تحديدها.

إن المفاهيم التاريخية (حتى لا نقول الحقائق التاريخية) تتطور بتطور الزمن، وتاريخ المغرب المعاصر الذي نحن بصدده، ملحق لحاضرنا. ومن هنا يمكن القول، إن لكل جيل رؤيته التاريخية التي تميزه عن الأجيال الأخرى. ففهم التاريخ يحتم على كل واحد أن يوظف قوة من الإدراك والإحساس والخيالية، تختلف من جيل لآخر. فلكل نفس سلوكها، وإذا كانت هناك قاعدة تلتقي حولها جميع النفوس؛ هي أن لكل واحد الحق في الخطإ والهفوة. فالتاريخ مدرسة حرية لا مدرسة تبعية، وكثير من يقينياتنا تتصل اتصالا وثيقا بمشاعرنا وعواطفنا، لأن التاريخ كما قال الأستاذ إبراهيم بوطالب" لا ينحصر عند سطح الأحداث وذكر البطولات والتنويه بالأمجاد، وإنما التاريخ تحليل شامل وشرح إلى أبعد ممكنات الشرح، " فهو علم الإنسان بالدرجة الأولى" على حد قول مارك بلوخ، مجرد عن الاعتبارات الأخلاقية، يعنى بالأصول والفروع والجزئيات والكليات والثوابت

---

[1] - Valery(Paul), Regards sur l'Histoire, Etudes Réunies par Rpbert Pickering, centre de Recherches sur les litteratures Modernes et contemporaines, Presse universitaire Blaise Pscal maison des sciences de l'Homme, Clermont ferrand, p.13.

[2] -E.Fresch، "Preparing preserves elementary teacher to use primary sources in teaching history international" journal of social education, 2004, p.83.

والمتغيرات، مما كان العلامة ابن خلدون قد أدركه باكرا"([1]).

إننا من خلال هذه المحاولة لا نطمح إلى تقديم قراءة نقدية لكل الإنتاج المعرفي المنجز من قبل الأوربيين وفي مقدمتهم الفرنسيين حول المجتمع المغربي في الفترة المعاصرة. ولا نسعى أيضا إلى القيام بجرد ونقد بيبليوغرافي لذلك الإنتاج، وذلك لسببين: يتمثل الأول في كون قراءة من هذا النوع تتطلب تضافر جهود باحثين ينتمون إلى مختلف الحقول المعرفية التي تطرقت لها الدراسات والوثائق الخاصة بإدارة الحماية الفرنسية، وإلى حد ما الإسبانية، نظرا لكون المغرب خضع في نهاية المطاف للسيطرتين معا. أما السبب الثاني فيكمن في كون موضوع "الإنتاج الكولونيالي"، موضوع سال بشأنه مداد كثير من الطرفين معا: الطرف المغربي الذي كان في تلك الفترة موضوعا لذلك الإنتاج، ثم أصبح في المرحلة اللاحقة، أي بعد الحصول على الاستقلال، من المساهمين والمشاركين في النقاشات التي دارت حول ذلك الإنتاج. والطرف الفرنسي الذي كان في مرحلة أولى من موقع المنتج والمقرر؛ إنْ على المستوى السياسي أو الإداري أو الاقتصادي أو المعرفي. فتحول بذلك إلى شريك في تقييم الحصيلة والنتائج.

ففيما يتعلق بالطرف الأول (المغربي) حاول الباحثون المغاربة منذ الاستقلال، وفي مجموعة من التخصصات المنتمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وفي مقدمتها التاريخ، وخاصة تاريخ الفترة المعاصرة، وعلم الاجتماع واللسانيات وإلى حد ما الجغرافية، نقض الأطروحات الكلونيالية التي حبلت بها دراسات ما قبل الحماية وإبانها. وتم التركيز على القرن التاسع عشر بالخصوص وبداية القرن العشرين، في محاولة للنقض والبناء في آن واحد: نقض الأحكام والمواقف الفرنسية، وبناء رؤية جديدة، بغية رسم صورة مغايرة لتلك التي رسمتها الأقلام الفرنسية وغيرها، والتي

---

[1]- إبراهيم بوطالب، "البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية: حصيلة وتقويم"، ضمن كتاب: البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٤، الرباط، ١٩٨٩، صص.١٣٥-١٣٦.

كانت تدخل في إطار تبرير " المصير الحتمي" الذي آل إليه المغرب بعد ذلك، والمتمثل في الخضوع للسيطرتين الفرنسية والإسبانية.

ولرسم تلك الصورة، اعتمد الباحثون المغاربة على مرجعية أخرى، لم تكن في متناول الفرنسيين آنذاك، أو إنها كانت في المتناول، لكنها وُظفت لخدمة الأغراض المسبقة، بمعنى أنها قُرئت وأُوِّلت وفق ما يؤكد خلاصات الدراسات النظرية أو الميدانية. ونقصد بها الوثائق المخزنية. وقد تم التركيز على هذا التوجه إلى درجة أن البعض صار يتحدث عن "تكوين مدرسة مغربية في ميدان التاريخ"، المرحوم جرمان عياش نموذجا.

ويعتبر اعتماد الوثيقة المخزنية، وتحقيق مجموعة من الأعمال التي بقيت إلى حدود ذلك التاريخ غميسة ومجهولة، وحبيسة الخزانات العمومية والفردية، نتيجة حتمية لموقف المغاربة من الإرث المعرفي الذي خلفه الاستعمار. وهو الموقف الذي اتسم في البداية بنوع من التشنج، نظرا لكون عدد من الدراسات الصادرة عن المغرب، كانت قد أُنْجزت في إطار التمهيد للاستعمار، ومن جهة ثانية بسبب أن الأعمال المنجزة في ظل الحماية، وُظف جانب منها في السيطرة أو استكمال السيطرة على المغرب، وإقحامه في دائرة الهيمنة الفرنسية. وبذلك كانت عملية إنتاج المعرفة بشأن المغرب مُزامنة من الناحية التاريخية للمشروع الاستعماري ومواكِبةً له. كما أن التقييم النقدي، ومحاولات نقض أسسه ومسلماته كانت موازية للحركات التي أدت إلى الاستقلال، الذي لم يكن مقتصرا فقط على الجانب السياسي، وإنما تعداه إلى المستوى المعرفي أيضا.

لكن ذلك الموقف وإن كان في البداية متشنجا، فقد بدأ يلين مع مرور الزمن، وذلك لاعتبارين: الأول هو الوعي بأن تلك المعرفة لا تخلو من فوائد، وإن أنتجت في ظل السيطرة الاستعمارية، فقط يجب تخليصها من النزعة الاستعمارية العالقة بها. أما الاعتبار الثاني؛ فيتجلى في كون أن إعادة كتابة تاريخ المغرب في امتداده الزمني لا يمكن أن يتم فقط بناء على "الوثائق المخزنية" وحدها، لأنها غير كافية لتقديم إجابة وافية على جملة من القضايا والإشكالات

المطروحة، بل والتي لا زالت عالقة في تاريخ المغرب المعاصر على وجه الخصوص، أو التي اعترضت سبيل الباحثين أثناء إنجاز أبحاثهم ودراساتهم، فصار الإنتاج الكولونيالي أُفُقا يصعب تخطيه أو تجاوزه.

أما فيما يتعلق بالطرف الآخر، فرنسيا كان أم أوروبيا، فقد حاول من جهته القيام بمراجعة نقدية للدراسات التي خلفها أسلافه خلال الفترة المعاصر. وقد اتخذت تلك المراجعة شكلين مختلفين لكنهما متكاملين: شكل جماعي هو عبارة عن ندوات دولية كبرى انعقدت خصيصا للقيام بتلك المراجعة، وكان أهمها على الإطلاق أربع ندوات كان موضوعها العلاقة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلاقتها بالاستعمار، واحدة منها احتضنتها كلية الآداب بالرباط سنة ١٩٨٩ وكان موضوعها:" البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وآفاق"، بينما انعقدت الأخرى بباريس ١٧-١٨ يونيو ١٩٧٧ في موضوع:

« Elaborations et applications politiques des sciences humaines en Afrique au 19 ème siècle » ([1]).

التمثلات والتطبيقات السياسية للعلوم الإنسانية في أفريقيا إبان القرن ١٩

والتي نشرت أعمالها في مؤلف بعنوان:

« Sciences de l'Homme et Conquête Colonial : Constitution et usages des sciences humaines en Afrique (XIX-XX Siècle), communications réunie et présentées par Daniel Nordman et J. P. Raison, Presse de l'Ecole Normal Supérieur, Paris, 1980 » ([2]).

أما الندوة الثالثة فقد عقدت بالولايات المتحدة الأمريكية بجامعة برينستون ما بين ٢٤-٢٦ أبريل ١٩٨٢

---

[1]- كمال، حسن، (٢٠٠٢)، مؤسسات البحث العلمي والتعليم بالمغرب خلال فترة الحماية" مقاربة تاريخية"، أطروحة الدكتوراه، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- أكدال، ص.٥.

[2]- حسن كمال، مؤسسات البحث العلمي... م. س.، ص.٥.

وشارك فيها باحثون أمريكيون وأوربيون ومغاربيون ونشرت مداخلاتها في مؤلف آخر بعنوان:

Connaissance du Maghreb : Sciences Sociales et colonisation, Paris, Ed. du Centre National de la (CNRST), 1984.([1])

ثم هناك ندوة رابعة انعقدت حلقاتها بباريس والتي خصص موضوعها للسوسيولوجيا الإسلامية عند روبير مونطاني**Robert Montagne** .

أما الشكل الثاني فقد كان فرديا وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي أنجزها باحثون في إطار اهتمامات أو توجهات فردية أكاديمية. وكانت تلك مناسبة لكلا الطرفين معا لتحقيق المصالحة، ونقطة أساسية لتقاطع وجهات النظر على الأقل في مسألة التقييم النقدي لما كتب خلال الفترتين السابقتين.

هكذا إذن يمكننا القول بخصوص الوثائق الأجنبية أنه وبالنظر لخفوت الحماس الوطني بعد الستينات، تمت إعادة الاعتبار لهذا الصنف من المصادر، ولم يعد النظر إليها كمصدر ثانوي ومساعد، بل أثبتت الدراسات المنجزة أن الوثائق الأجنبية؛ إذا ما استعملت بما ينبغي من الحيطة والحذر، قد تصبح أساسية في الكشف عن بعض الجوانب أو الحقائق التاريخية التي لم تحظ باهتمام كاف من طرف مصادرنا التقليدية ([2]).

إن التركيب التاريخي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستغني عن الوثيقة، لأنه لا يريد أن يكون مجرد خيال مفرط لا علاقة له بالواقع التاريخي وبما يشهد عليه من وثائق وآثار، ولكن هذا التركيب لا يتعامل مع الوثيقة بنفس تعامل المؤرخ التقليدي، فهو لا يأخذها كمعطى، بل كنتيجة.

خلاصة:

إن ما يمكننا تسجيله في الموضوع هو أن الوثائق الأجنبية ولا الكتابات التاريخية المغربية الخاصة بالفترة المعاصرة لم تكن لتتخلص من (الأنا)،

[1]- حسن كمال، مؤسسات البحث العلمي... م. س.، ص.٥.

[2]- الأبحاث التي قام بها مثلا الباحث المغربي حسن الفكيكي في موضوع: الثغور المغربية الشمالية المحتلة من طرف الإسبان.

لذلك وجب الاحتياط منهما جميعا. ويعكس تتبع تطور التأليف التاريخي بالمغرب منذ الاستقلال إلى اليوم، تطور الوعي بكتابة التاريخ الوطني من جهة، والتزام التوجهات المنهجية المعاصرة من حيث البحث التاريخي على المستوى العالمي من جهة ثانية. وحرص الجيل الأول من المؤرخين المغاربة على ترسيخ الهوية الوطنية وتخليد الأمجاد والتركيز على كل المظاهر التي تدعم وحدة الأمة وتقوي الدولة الوطنية، بالرغم من أنه لم يكن هو التاريخ الذي تتوق إليه همم المؤرخين الشباب والذين كان اهتمامهم يتعدى الوجه الزاهي والمشرق من الماضي الذي يحتاج إلى غربلة وتدقيق.

إن الدراسات التاريخية المعاصرة مازالت تحمل في قسمها الأكبر حالة من البعد عن هموم الفلسفة وعلوم الاجتماع والفكر، وأسئلة هذه الأخيرة حول قضايا الدولة والمجتمع والأمة والسلوك والمصير وطبائع العلاقات والنفسيات. كما أنها مازالت تعطي منهجا في التعامل مع الوثائق والمصادر دورا كليا في التوصل إلى تقرير "الوقائع" و" الحقائق"، وتمنح صرامة التقنية في نقد هذه الوثائق معنى مبالغا به لما تسميه " الموضوعية"، في حين تشهد العلوم الاجتماعية والألسنة وتطور علم المعرفة مواقف تعيد النظر بمفهوم "الموضوعية" و بأنماط " الحتميات" المختلفة([1]).

البيليوغرافيا:

المراجع:

- أندري بورغيير ومجموعة من المؤلفين، **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة- تاريخ العقليات**، ترجمة محمد حبيدة، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٥.

- إبراهيم المهداوي، **مصادر ليبية في أرشيف ليفورنو**، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، libsco.org/ST/P0022.HTM

[1]- وجيه كوثراني، الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص.٨٥.

- أشرف عبد المحسن الشريف، **الإدارة الحديثة للوثائق التاريخية: المعايير والإجراءات**، دار المصرية اللبنانية، ط.١، القاهرة، ٢٠١١.

- لانجلو وسينوبوس، **المدخل للدراسات التاريخية**، ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣.

- الأبحاث التي قام بها مثلا الأستاذ حسن الفكيكي في موضوع: **الثغور المغربية الشمالية المحتلة من طرف الإسبان.**

- شارل لانجلو وشارل سنيوبوس، **النقد التاريخي**، ترجمة عبدالرحمان بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، ط.٤، ١٩٨١.

- وجيه كوثراني، الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

- شوقي الجمل، **علم التاريخ نشأته وتطوره**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧.

- **عبد الله العروي**، مفهوم التاريخ، **المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٢.**

- الأطروحات:

كمال، حسن، (٢٠٠٢)، **مؤسسات البحث العلمي والتعليم بالمغرب خلال فترة الحماية" مقاربة تاريخية"**، أطروحة الدكتوراه، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- أكدال، ص.٥.

- المقالات:

- محمد المعزوزي، " الأرشيف وكتابة التاريخ"، **أعمال الملتقى الثقافي الحادي عشر لبلدية مدينة صفرو ١٩-٢١ مارس ١٩٩٩ الأرشيف وكتابة تاريخ المغرب**، منشورات أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

- محمد بوسلام،" الأرشيف في خدمة البحث العلمي والتنمية"، **أعمال الملتقى الثقافي الحادي عشر لبلدية مدينة صفرو ١٩-٢١ مارس ١٩٩٩ الأرشيف وكتابة تاريخ المغرب**، منشورات أنفو برانت، فاس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص.١٨.

- سالم عبود الألوسي، "الوثيقة التاريخية وأهميتها في كتابة التاريخ"، **مجلة المؤرخ العربي**، العدد ٣٩ السنة الخامسة عشر، ١٤٩٩هـ/١٩٨٩م.

- عبد الكريم حافظي، "الوثائق المخطوطة المحفوظة في قسم المخطوطات في الخزانة العامة(فترة الحماية)"، **ضمن: وثائق عهد الحماية رصد أولي**، سلسلة ندوات ومناظرات رقم٥٧، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة فضالة المحمدية، ١٩٩٧.

- مصطفى شاكر، " التاريخ هل هو علم"، **عالم الفكر**،١٩٧٤. (صص.٨٩-١٣٠.)

- محمود التايب، " الذاكرة والهوية والمناهج في الكتابة التاريخية الحديثة والمعاصرة لبلدان المغرب"، ضمن مؤلف جماعي: **الكتابات التاريخية في المغارب: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا**، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم ١٣٨، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط.١، ٢٠٠٧، ص.٥٥.

- محمد صهود، "مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية"، **مجلة التدريس**، جامعة محمد الخامس، كلية علوم التربية، الراط، العدد ٨، السلسلة الجديدة، دجنبر ٢٠١٦، صص.٩١-٩٢.

- إبراهيم بوطالب، "البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية: حصيلة وتقويم"، ضمن كتاب: **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٤، الرباط، ١٩٨٩.

-الدراسات باللغات الأجنبية:

- Henri Iréné, Marrou**, De la connaissance Historique**, Ed. Du seuil, Paris, 1975.

Le Pellec, Jacqueline; Marcos-Alvarez, Violette; Leduc, Jean, CONSTRUIRE L'HISTOIRE (Didactiques), Edité Par B LACOSTE, 1994.

- Samuel Noah KRAMER, **l'Histoire commence à Sumer**, Flamarion, 1994.

الوثيقة المخزنية وأهميتها في كشف بعض الحقائق التاريخية بالقبائل المغربية

د. عبدالقادر العبوي

يصطدم الباحث في التاريخ المغربي عامة، و التاريخ القبائلي على وجه الخصوص، بالعديد من التناقضات التي دُوِّنت اعتمادا على وقائع وأحداث تاريخية تنسب إليها وتتعلق بها . وقد ظهر ذلك بالخصوص في أواخر القرن١٩، وبداية القرن ٢٠م، مما يجعل المؤرخ، وهو المسؤول عن ذلك، في حيرة بين الترجيح والتصريح، إذ هو مطالب بالبحث عن الحقيقة والتأكد من الخلفيات التي كانت وراء إثبات المتناقضات المثبتة في الوثائق التاريخية،

وكثيرا ما نجد ذلك في الوثيقة التاريخية المتمثلة في المراسلات والظهائر والكنانيش، باعتبارها مفاتيح لمغلقات الماضي الذي يسعى المؤرخ إلى كشف أطواره، وتتبع أحداثه ورصد مكامنه التي قد تصنف في المنسي أو المجهول، كما أن تلك الوثائق قد توصل إلى الإجابة عن العديد من الأسئلة التي تستوجب الرد وإن كانت ملفوفة بمجموعة من الافتراضات، أو هي إجابات تساند إيديولوجية من الإديولوجيات ذات الاتجاه المرسوم كالاستعمار مثلا، ولعلنا لا نبتعد عن الموضوع إن مثلنا بالكتابات الكولونيالية التي كانت تهدف إلى خدمة المشروع الاستعماري وتروم تمويه الرأي الدولي. ففي هذه الكتابات يمكن للمؤرخ رصد مجموعة من التناقضات بينها وبين الوثائق المخزنية، حيث نجد الكتابات الأجنبية تحاول إشاعة ونشر خبر خروج القبائل المغربية عن السلطة المركزية، في حين تؤكد الوثائق المخزنية ولاء هذه القبائل والتفافها حول السلطان، وفي ذلك تفنيد واضح لكل ما تحاول الكتابات الأجنبية ترويجه في الأوساط الاجتماعية المغربية. ومن ذلك مثلا الكنانيش المخزنية التي تثبت توزيع المؤونة والخيول والعتاد على شرائح مختلفة من القبائل المغربية في جهات مختلفة من البلاد، وكذلك مراسيم البيعة والولاء التي تؤكد وحدة القبائل وتماسك عناصرها تحت قيادة السلطان، الذي يعبر هو الآخر عن بسط نفوذه بإرسال الظهائر والرسائل لولاته في أنحاء البلاد، مما يؤكد نوعا من التلاحم بين السلطة المركزية وبين مختلف القبائل المغربية. وعلى الرغم من أشكال التعبير عن عدم خروج القبائل عن طاعة السلطان فإن التزوير قد طال بعض الوثائق المخزنية لتصبح مساندة ومؤيدة للتلفيقات التي تهدف الكتابات الأجنبية إلى الوصول إليها، مما يستوجب تحليل هذه الوثائق

وتفسيرها انطلاقا من الأحداث التاريخية التي تتعلق بها، والتي شهدتها القبائل وعاشتها طورا بعد طور، حتى يُستشَف منها ما هو ملائم للو اقع أو العكس. لذا سأركز في هذه المقالة على ما يلي:

المحور الأول: أهمية الوثيقة المخزنية في الكتابة التاريخية بالمغرب

أ. التعريف بالوثيقة المخزنية

تعد الوثيقة المخزنية دليلا ماديا يعتمده المؤرخ في كتابة التاريخ المحلي أو العلائقي الذي تنبني عليه دبلوماسية الدول فيما بينها ، كما تساهم الوثيقة في الكشف عن العديد من الحقائق التاريخية التي حاولت بعض الجهات تشويهها، كما هو حال الكتابات الكولونيالية التي روجت عن القبائل المغربية أنها تعيش في بلاد سائبة خارجة عن طاعة المخزن، وأنها قامت بالعديد من الثورات التي تعبر عن خروجها عن طاعة المخزن، كما حاولت تصنيف الحركات المناهضة للمخزن من الدلائل الصريحة على الخروج عن الطاعة، وفي وجه كل هذه الادعاءات تأتي الوثيقة المخزنية لتفند ما لفقه الكتاب الأجانب وما نسبوه للقبائل المغربية ظلما وزورا. ولا شك أن الوثيقة المخزنية تستوجب من قارئها التحليل والفحص الدقيق لاستخراج كل التفنيدات، وكشف كل الدسائس التي تنطوي عليها الكتابات الأجنبية. ولا يتأتى هذا إلا لذوي الخبرة التاريخية والممارسة المستمرة لفك مغالق المخطوطات من ديباجات وحرد وطرر ورسوم وغير ذلك.

والوثيقة المخزنية، بالنسبة للمؤرخ، تعد من الوثائق الأساسية، إذ هو في حاجة لكل ما يعبر عن تولية أو توصية بالاحترام والتوقير أو توجيه او أمر بالإعفاء أو بالإنعام أو بالسجن أو بالإقالة إلى غير ذلك مما يسمى بالوثائق المخزنية[1] . كما أن المراسلات التي ترد على السلطان من طرف العمال والقضاة والشيوخ وشيوخ الزوايا ... تعد أيضا من الوثائق التي لا يمكن للمؤرخ الاستغناء عنها، إذ هي أيضا من الوثائق المخزنية.

ومن هنا يتبين لنا بأن تعريف الوثيقة المخزنية لا يبتعد عن تعريف الوثيقة بشكل عام، إلا أنها تتميز بمضمونها ودبابيجها ومصادرها، وتشترك مع الوثائق في كونها مجمل الأوراق والسجلات المطبوعة أو غير المطبوعة الناتجة عن الأعمال اليومية في الدوائر الحكومية(مرسوم، قرار، توجيه، قانون، نظام....) لأن جميع الدوائر المخزنية كانت تنتج وثائق، لكن ما يهمنا في هذا الموضوع هو الوثائق المخزنية والتي حصرناها في المراسلات المتبادلة بين السلطان وممثليه.

كما نعني بها أيضا مختلف الظهائر الصادرة عن المخزن سواء ظهائر التوقير أو

[1]- محافظ بالخزانة الحسنية

الاعفاء أو التولية، والظهائر غالبا ما تحمل خصوصية القاعدة القانونية الصارمة، وتتضمن ثنائية الجزاء والعقاب، والتوقير مقابل البيعة، لذلك فهي تتضمن عبارات الأمر مثل : نأمر خديمنا...بالسهر على تنفيذ مضمونه والعمل بمقتضى منطوقه ومفهومه....

ومن الوثائق المخزنية أيضا الكنانيش[1] وهي عبارة عن سجلات تختلف مواضيعها، وهي شبيهة بالكتاب أو الدفتر، ومنها ما يتضمن العديد من المراسلات بين المخزن وممثليه وكذا الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها القبائل، كما تتناول مداخيل بيت المال وما يجبي من القبائل على شكل ضرائب وزكوات وغيرها والتي بفضلها يتمكن المؤرخ من قياس مدى طاعة القبيلة للمخزن والتزامها بما عليها.

لقد أولى المخزن أهمية كبرى لرصيده الوثائقي، واعتنى به العناية اللائقة، فخصص له مكتبات ومحافظ ورفوفا تمكن الباحث في التاريخ من الحصول على الوثيقة والاطلاع عليها بسهولة ، فما عليه فقط إلا تحديد موضوعها وتاريخها والجهة المعنية بها.

ومن دور الأرشيف المخزني بالمملكة نجد:

- وثائق مخزنية بالمكتبة العامة بتطوان وهي مفهرسة حسب الموضوع والزمن والمجال، مرتبة في محافظ.
- وثائق مخزنية تحتفظ بها مديرية الوثائق الملكية بالرباط مرتبة في محافظ حسب السلاطين أو الجهة او الفترة الزمنية، وهي محافظ تضم ألاف الوثائق
- الوثائق المخزنية الموجودة في الخزانة الحسنية بالرباط.
- المكتبة الوطنية بالرباط.

بعد هذا ننتقل إلى الحديث عن كيفية مساهمة الوثائق المخزنية في كشف الحقائق التاريخية.

لقد بدأت أهمية الوثيقة مع بداية ظهور باحثين مغاربة ندبوا أنفسهم للبحث في التاريخ المغربي المتعلق بالفترة المذكورة سابقا، وهذا الفريق من المؤرخين كان همه إبراز أهمية الوثيقة المخزنية التي أغفلها الباحثون الذين عكفوا على ما كتبه الأجانب واعتمدوه في كتابة التاريخ، وهذا ما أشار إليه الاستاذ جرمان عياش حيث قال: أدارو ظهورهم للوثيقة وأصبح كامل اهتمامهم بما انتجه الاجانب من عسكريين ودبلوماسيين وتجار والتي تدخل أغلبها ضمن البحث الاستكشافي الاستخباراتي وهي

[1]- توجد الكنانيش بالخزانة الحسنية والوطنية ومديرية الوثائق الملكية بالرباط.

حسب نفس الباحث وثائق أجنبية متعلقة بالمغرب وليست وثائق مغربية[1]،

وقد يُلتَمَس لهؤلاء المؤرخين العذر عن إغفالهم للوثيقة المخزنية واهتمامهم بالوثيقة الأجنبية في كتاباتهم، لأنها كانت غير متوفرة و نادرة باستثناء ما ورد عند اكنسوس في الجيش العرمرم الخماسي[2] أو الناصري في الاستقصا[3].

ب. أمثلة نماذج دبابيج الوثائق المخزنية.

صورة رقم1 :

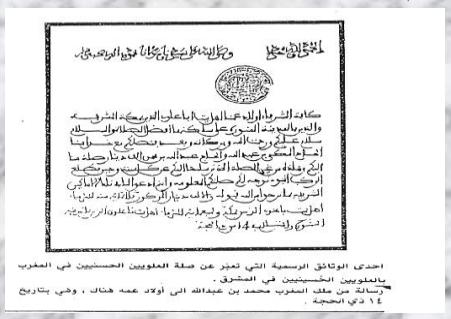

احدى الوثائق الرسمية التي تميز عن صلة العلويين الحسنيين في المغرب بالعلويين الحسينيين في المشرق.
رسالة من ملك المغرب محمد بن عبدالله الى أولاد عمه هناك ، وهي بتاريخ ١٤ ذي الحجة.

صورة رقم2 :

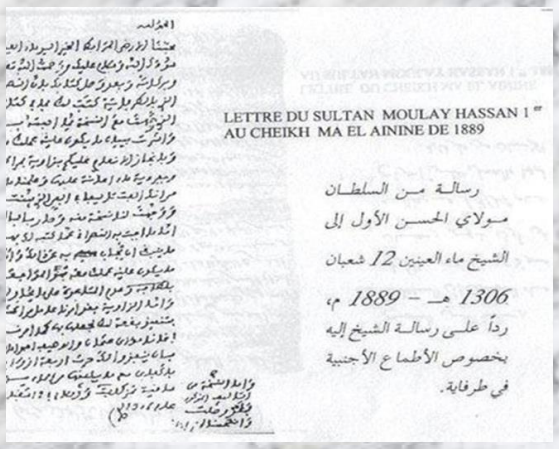

LETTRE DU SULTAN MOULAY HASSAN 1er
AU CHEIKH MA EL AININE DE 1889

رسالة من السلطان
مولاي الحسن الأول إلى
الشيخ ماء العينين 12 شعبان
1306 هـ - 1889 م،
رداً على رسالة الشيخ إليه
بخصوص الأطماع الأجنبية
في طرفاية.

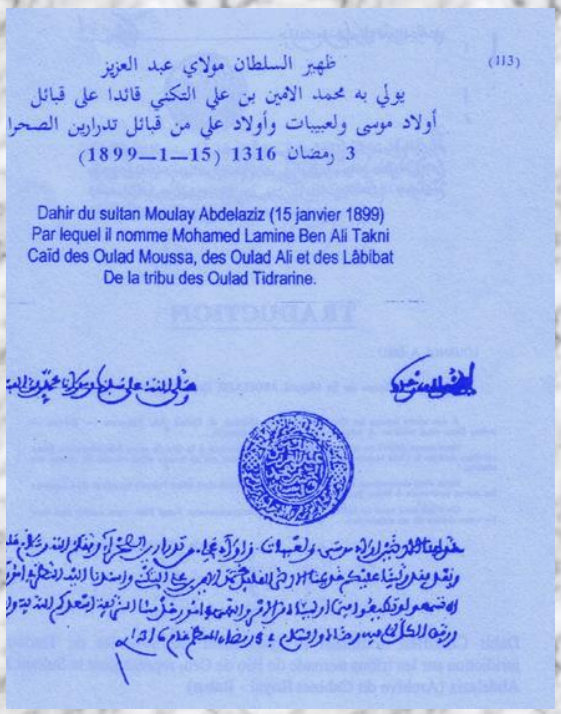

(113)
ظهير السلطان مولاي عبد العزيز
يولي به محمد الامين بن علي التكني قائدا على قبائل
أولاد موسى ولعبيبات وأولاد علي من قبائل تدرارين الصحرا
3 رمضان 1316 (15-1-1899)

Dahir du sultan Moulay Abdelaziz (15 janvier 1899)
Par lequel il nomme Mohamed Lamine Ben Ali Takni
Caïd des Oulad Moussa, des Oulad Ali et des Lâbibat
De la tribu des Oulad Tidrarine.

---

[1] - جرمان، عياش، ١٩٨٦م، دراسات في تاريخ المغرب، مسألة الوثائق التاريخية المغربية، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، الطبعة الأولى، صص:٤٥-٤٧.

[2] - أكنسوس محمد، الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي، تحقيق أحمد بن يوسف أكنسوس، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ١٩٨٢م.

[3] - الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا لدول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق أحمد الناصري، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، جميع الأجزاء.

تختلف دبابيج الوثائق المخزنية حسب نوعها أي بين المراسلة والظهير و الكناشة، كما تختلف داخل نفس الجنس، فمثلا الرسالة الموجهة إلى القائد تختلف في ذيباجتها عن الرسالة الموجهة إلى الشريف أو نقيب الزاوية، كما تختلف عن تلك الموجهة إلى العامة من الناس، وتختلف أيضا حسب الظرفية التي بعثت فيها الرسالة، وكذا الجهة المرسل إليها.

أما بالنسبة لظهائر التوقير فإننا نحدها تكاد تتطابق من حيث ديباجتها، أما بالنسبة للكنانيش فهي تختلف من حيث الموضوع، لأنها عبارة عن دفتر يتضمن قضية معينة مثل ما جبي من مناطق مختلفة، أو رسائل صادرة عن جهة معينة موجهة إلى السلطان أو من ينوب عنه ، أو مجمل الدعاوي المتعلقة بمنطقة معينة مثل الدعاوي المرفوعة من طرف الفرنسيين إلى المخزن ضد القبائل الحدودية في الشمال الشرقي.

كيف ساهمت الوثائق المخزنية في كشف الحقائق التاريخية ؟

بدأت أهمية الوثيقة مع بداية بروز باحثين مغاربة خصصوا ابحاثهم للتأريخ لهذه المرحلة من تاريخ المغرب، فنجدهم كما أشار لذلك الاستاذ جرمان عياش بأنهم قد ادارو ظهورهم للوثيقة وأصبح كامل اهتمامهم بما انتجه الاجانب من عسكريين ودبلوماسيين وتجار والتي تدخل أغلبها ضمن البحث الاستكشافي الاستخباراتي وهي حسب نفس الباحث وثائق أجنبية متعلقة بالمغرب وليست وثائق مغربية، خصوصا أن الأوروبي كان يكتب عن المغرب بإيديولوجية واهداف سياسية وعسكرية وهو ما جعل كتاباته انتقائية.

ثم بعد ذلك سيظهر الكتاب الاجانب مثل روبير مونطاني أن عدم اهتمامهم بالوثيقة في كتاباتهم يرجع لكونها غير متوفرة خصوصا انها كانت نادرة باستثناء ماورد عند اكنسوس أو الناصري في انتاجهما

كما نجد روجي لوطورنو يشير إلى الوثائق الاسلامية في شمال افريقيا وتمييزها عن الوثائق الاجنبية، لكنه يعمد عدم الحديث عن الوثائق المخزنية[1].

ج. دبابيج الوثائق المخزنية .

تختلف دبابيج الوثائق المخزنية حسب نوعها أي بين المراسلة والظهير و الكناشة، كما تختلف داخل نفس الجنس، فمثلا الرسالة الموجهة إلى القائد تختلف في ذيباجتها عن الرسالة الموجهة إلى الشريف أو نقيب زاوية، كما تختلف عن الموجهة إلى العامة من الناس، وتختلف أيضا حسب الظرفية التي بعثت فيها الرسالة، وكذا الجهة المرسل إليها. أما بالنسبة لظهائر التوقير فإننا نحدها تكاد تتطابق من حيث

[1] - جرمان عياش، م.س، ص.٤٨.

ديباجتها، أما بالنسبة للكنانيش فهي تختلف من حيث الموضوع وكذا الذباجة، لأنها عبارة عن دفتر يتضمن قضية معينة مثل ما جبي من مناطق مختلفة، أو رسائل صادرة عن جهة معينة موجهة إلى السلطان أو من ينوب عنه ، أو مجمل الدعاوي المتعلقة بمنطقة معينة مثل الدعاوي المرفوعة من طرف الفرنسيين إلى المخزن ضد القبائل الحدودية في الشمال الشرقي[1].

المحور الثاني: دور الوثيقة المخزنية في كشف الحقائق التاريخية

أمام ظهور العديد من الكتابات الأجنبية الكولونيالية حول المغرب عامة والقبائل المغربية بالخصوص النائية والبعيدة منها، والتي تناولتها بالدراسة من زاوية إيديولوجية استعمارية توسعية، محاولة إظهار هذه القبائل بأنها بلاد سائبة وغير خاضعة للمخزن، والهدف من ذلك هو محاولة تبرير التدخل الاستعماري في المغرب، ومما زاد الامر تعقيدا هو اجترار بعض المؤرخين المغاربة لهذه الكتابات بإعتبارها المادة المصدرية الوحيدة التي تتناول تاريخ هذه المرحلة، لكن الو اقع أثبت العكس، إذ تبين أن الخزائن والمكتبات المغربية تزخر بالعديد من الوثائق خصوصا منها المخزنية من رسائل وظهائر وكنانيش

وباستقراء هذه الوثائق التاريخية وتحليلها، يعطينا فكرة عن ثبوت بيعة أهل هذه المنطقة لسلاطين الدولة المغربية، ثم إن بعض الوقائع والأحداث التي تتعلق بإثبات الحضور المخزني في المنطقة اليزناسنية ستؤكد هي الأخرى ذلك الحضور. من ذلك ما كان يُتبادل من مراسلات بين المخزن وأعيان قبائل المنطقة الشمالية الشرقية.

أ. المراسلات وأهميتها

تعد المراسلات التي كانت تُتبادل بين السلاطين العلويين وممثليهم من القواد والشيوخ وأعيان القبائل المغربية، من الوثائق التاريخية الرسمية التي تثبت علاقة الولاء بين هؤلاء السلاطين وبين القبائل[2]، وتفند في الوقت نفسه الطروحات التي روّجتها الكتابات الأجنبية، بدعوى أن البلاد كانت سائبة ولا تخضع للسلطة المركزية. ومثل هذه الرسائل: رسالة نعي السلطان الحسن الأول، الذي بعثه المخزن إلى ممثل السلطة بمنطقة مترامية الأطراف، ضمن رسالة يخبره فيها بوفاة السطان، ويأمره بالنداء في الأسواق لنشر الخبر، ويدعوه للحضور صحبة الأعيان لمبايعة الأمير مولاي

[1]- هناك العديد من الكنانيش والمحافظ سواء بالمديرية الوثلئق الملكية أو الخزانة الحسنية التي تتضمن مايفيد هذا الموضوع.

[2]- أحمد عزاوي، مادة الرسائل السلطانية، معلمة المغرب، مطابع سلا، ٢٠٠١م، ج.١٣، صص.٤٣٤٨-٤٣٣٤.

عبد العزيز، وهو ما يظهر السلطة التي كانت للمخزن على هذه القبيلة، ومن نص الرسالة: "...فقد ورد الخبر بتحقيق وفاة سيدنا قدس الله ثراه وتولى مكانه نجله الأفلح مولانا عبد العزيز نصره الله، وعليه فأطلق مناد في أسواق إيالتك بذلك و أقدم لحضرتنا مصحوبا بالأعيان من إيالتك عاجلا، والسلام في ١٤ ذي الحجة عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م[١].

وهكذا كانت المراسلة وسيلة لإبلاغ مضمون الخطاب المخزني، إلى القبائل المغربية عموما القريبة والبعيدة بالخصوص، سواء كان أمرا أو نهيا أو تعيينا أم إقالة وإعفاء. كما أن تلك الرسائل كانت بمثابة الخيط الرابط بين القبائل والمخزن، وهي أيضا حجة على اتصال علاقة الطاعة والولاء التي تربطها بالسلطة المركزية.

وبتحليل مضمون هذه الرسالة المخزنية يتبين أن المخزن واثق من تبعيت المرسل إليه، وبالتالي الرسالة تتضمن نوع من خطاب الأمر مثل "فأطلق مناذ" و" أقدم لحضرتنا"

ولم تنحصر تلك العلاقة في الطبقة المرموقة والميسورة، بل كانت تعم جميع شرائح المجتمع القبلي. وإذا كان هناك اختلاف في التحْليات والديباجات وخصوصيات المواضيع المتبادلة بين المرسِل والمرسَل إليه، فإن القاسم المشترك بين مضامين تلك الرسائل هو التعبير عن الولاء والطاعة[٢]. فعبارة خديمنا الأرضى، أو محبنا الأعز الأرضى[٣]، تفيد أن الرسالة موجهة إلى ممثل مخزني، قد يكون عاملا، أو قائدا أو شيخ قبيلة من القبائل، كما يفهم أيضا أن المخاطَب ممن ناله رضى السلطان، لحسن خدمته وطاعته وولائه[٤]. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الرسائل والظهائر، التي شهد التاريخ بتبادلها بين السلطان والقبائل المغربية، تثبت النفوذ المخزني في المجال. وهذا دليل على أن السلطان لا يحكم بواسطة القائد والجابي، والجندي والشريف فقط، بل يحكم أيضا بواسطة الرسالة والظهير "[٥]. ولذلك نجد بعض

---

[١]- رسالة إلى الممثل المخزني ببني يزناسن تتضمن إخبار بنعي السلطان مولاي الحسن الأول بتاريخ ١٤ ذي الحجة عام ١٣١١هـ/١٨٩٤م.

[٢]- عبد الرحيم العطري، القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر للعلوم الانسانية، مطبعة طوب بريس، الرباط، ٢٠١٣م، ص. ٦٢.

[٣]- تتعددت الرسائل التي وجهها السلطان إلى ممثليه وخاصة الوزراء، ينظر:

- رسالة سلطانية إلى عامل فاس موجهة إلى قبائل وجدة بتاريخ ١٨ رجب عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م، محفظة. وجدة رقم. ٣، مديرية الوثائق بالرباط.

[٤]- رسالة سلطانية إلى الوزير أحمد بن موسى، بتاريخ ٥ شوال الأبرك عام ١٣١٥هـ/١٨٩٨م، مح. رقم. ٤، سجل. ٦٨٣٦، م.و.م.ر.

[٥]- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، سلسلة

الرسائل السلطانية تتضمن أمرا محسوما، ولا يقبل الرد أو الاستفسار، بل يستوجب القبول والتأييد.

وإذا حللنا مثل هذا المضمون ومقارنته بغيره، نجده ينطبق على ظهائر التولية أو الإقالة أو التعيين، لأن الأمر يكون محكوما، وما يبقى إلا التنفيذ. وخير نموذج نورده في هذا السياق هو رسالة السلطان الحسن الأول إلى إحدى القبائل اليزناسنية وهي بني وريمش والتي يعلن فيها عن تنصيب أحد أعيانها في خِطة القضاء، وفيها يقول: "يُعلم من كتابنا هذا أسمى الله قدره، وأعز أمره أننا، بحول الله وقوته وشامل يمنه وقوته، ولينا الطالب أحمد بن البقال الوريمشي خطة القضاء بالقبيلة الورميشية، وقلدناه بصفاته الحكيمة، وأذنا له في تصفح الرسوم والفصل بين الخصوم..."[1]. وفي هذا النص ثلاثة أمور. أولها: أن السلطان أصدر قرارا لا رجعة فيه إلا بكتاب يصدر عنه في الموضوع نفسه. والأمر الثاني: أن الكتاب موجه إلى قبيلة تحت نفوذ وطاعة السلطان، لأن ديباجة النص توحي بالرضى والقبول، كما توحي بوجوب الطاعة من لدن الرعايا الذين حلت فيهم الرسالة. ومثل هذا نجده أيضا في رسالة أخرى إذ يقول: "أقررنا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته..."[2] والأمر الثالث: أن الرسائل التي كانت ترد على القبائل اليزناسنية من طرف السلطان لا تحمل في مضمونها وموضوعها حضور السطان فقط، بل كانت تعكس العديد من صفاته، وتوحي بما يريد إظهاره، من شرف، وسمو، ونهج قويم على سَنَن الأسلاف، مما يوجب طاعته لتكتمل بها طاعة الله[3]. هذا فيما يخص المراسلات الموجهة من طرف السلطان إلى ممثليه في القبائل. أما الرسائل التي كانت تبعث من طرف هؤلاء الممثلين (شيوخ، قواد، شرفاء...) إلى السلطان، فإن

رسائل وأطروحات رقم ٢٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص. ٢٤٣.

- ولم يكن الظهير يخص الشرفاء فقط بل يخص حتى القواد وهو ما جعل هذا المنصب مرغوب فيه، بل يحدث التنافس بشأنه، وهو ما يتبين من ظهير التوقير الذي بعثه السلطان الى القائد حمادة البزكاوي، إذ جاء فيه: "أسدلنا على خديمنا الأرضى القائد حمادة البزكاوي جلباب التوقير والاحترام والإكرام، وأسقطنا عنه التكاليف المخزنية والمغارم السلطانية ..."

ينظر : - ظهير سلطاني بتاريخ السادس محرم عام ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م ، مح. وجدة. رقم. ٤، سجل. ٢٥١٦٢، م.و.م.ر.

[1] - رسالة المولى الحسن الأول إلى قبيلة بني وريمش بتاريخ ١٢ رمضان المعظم ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٥م، مح. بني يزناسن رقم. ١ ، سجل. ١٦٨٢٦، م.و.م.ر.

[2] - رسالة سلطانية إلى قبائل بني يزناسن بتاريخ متم جمادى الثانية عام ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م، مح. بني يزناسن رقم. ١، سجل. ٢٨٣٥٤، م.و.م.ر.

[3] - رسالة السلطان المولى الحسن الأول إلى قبيلة بني وريمش، م. س، سجل. ١٨٨٢٦، م.و.م.ر.

ديباجتها تتفق وتلائم الديباجة السلطانية، وتؤكد ما يريده السلطان من مبتغى كالتشريف والتعظيم والولاء والطاعة. ومن ذلك قول أحد ممثلي السلطان بالقبائل اليزناسنية السالفة الذكر مثلا: "بعد تقبيل حاشية البساط الشريف وأداء ما يجب لمولانا من التعظيم والتشريف"[1]. ونموذج آخر يحمل مثل هذه العبارات ما نصه: "بعد تقبيل التراب أمام النعل الشريف. لمولانا بالنصر والتأييد "[2]. وتحمل هذه الرسائل في مضمونها أيضا، إلى جانب الولاء ومعاني البيعة والتأييد والتبعية[3]، تأكيد الشرف للسلطان بانتسابه للدوحة النبوية الزكية، ومن ذلك عبارة "سلسلة الهاشمية التي سقيت بماء زمزم أصولها، وتعطرت بنسيم الطيب أغصانها وفروعها، سيدي المؤيد المنصور بالله تعالى، أدام الله لنا وجوده وملكه، وسلام الله تعالى وبركاته"[4]. ولم تكن الرسالة حكرا على الممثل المخزني وغيره من الأعيان، بل كانت من حق عامة الناس، خاصة رسائل التشكي من تظلم القادة أو بعض الممثلين المخزنيين، وذلك مثل ما كتبته العديد من القبائل من رسائل التشكي إلى السلطان الحسن الأول، ومن عباراتها: "ونطلب من سيدنا أن يفك أسرنا منه لأنه عدونا ونحن أعداؤه إلى يوم القيامة..."[5].

وسواء اختلفت ديباجة هذه المراسلات بين المرسل والمرسل إليه أو توحدت فيما بينهما، فإنها تعتبر وثيقة تاريخية مخزنية تشهد على علاقة الولاء والطاعة التي كانت تجمع بين السلطان وبين رعيته في المنطقة اليزناسنية، كما أنه بتحليل مضمون هذه المراسلات وفحص دلالة عباراتها، يستخلص أن سكان القبائل المغربية عامة وبني يزناسن بالخصوص باعتبارها القبيلة التي اشارت الكتابات الاجنبية انها خارجة عن طاعة المخزن، قد بالغوا في طاعتهم للسلطان إلى درجة العبودية، كيف لا ومنطوق الرسالة المخزنية جاء يصرح بالقول: "العبد المملوك يقبل الأرض بين يدي سيده ومولاه"[6]. ومثل هذه الرسائل كان سكان هذه القبائل

---

[1]- رسالة سلطانية من أحد ممثلي المخزن إلى السلطان بتاريخ ٥ ربيع النبوي عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م، مح. وجدة رقم. ٤، سجل ٦٦٧٣، م.و.م.ر.

[2]- رسالة من بعض شيوخ قبائل بني يزناسن إلى السلطان بتاريخ ١٦ محرم الحرام عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م، مح. وجدة رقم. ٤، سجل. ٦٩٤٨، م.و.م.ر.

[3]- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية...، م. س، ص. ٢٤٠.

[4]- رسالة من القائد ميمون لهبيل لعتيقي الى السلطان المولى الحسن الأول، بتاريخ ١٤ رجب عام ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م، مح. وجدة رقم. ٤، سجل. ١٦٤٣٩، م.و.م.ر.

[5]- رسالة من بني منقوش، إلى السلطان، بتاريخ ٤ جمادى الثانية١٣٠١هـ/١٨٨٤م، مح. وجدة .رقم.١، م.و.م.ر.

[6]- رسالة مخزنية من الوصيف محمد بن الخضر إلى السلطان، بتاريخ ١٦ ربيع الثاني عام ١٣١٠هـ/١٨٩٨م، مح. بني يزناسن رقم. ٢، م.و.م.ر.

يتوسلون بها لكسب رضا السلطان والتبرك به، ويجعلونها أيضا وسيلة لإعلان استمرارهم على الولاء والتبعية، فتكون الرسالة كأنها تجديد لِعقدِ بيعتهم للسلطان "[1]. ثم إن الرسالة السلطانية إلى قواد هذه القبائل كان لها دور كبير في معرفة مدى احترام المبعوث بها إليهم، وبها كان يوزن قدر الطاعة عندهم، حيث كانوا يقبلونها تبركا باليد التي خطت حروفها، "فيرفعونها إلى شفاههم ثم إلى جباههم دلالة على الطاعة، ثم يقرؤون ما فيها ويعملون بها"[2]. لم تكن المراسلات فقط هي الوسيلة الوحيدة لإثبات الحضور المخزني في القبائل اليزناسنية، وإنما كانت أفكار الجهاد تجمع بين السلاطين العلويين وبين رعيتهم في المنطقة الشمالية الشرقية.

ب-ظهائر التوقير والاحترام من الوثائق المخزنية التي تكشف مدى سلطة المخزن على كل مكونات القبيلة بنو يزناسن نموذجا.

يتبين من خلال العديد من الوثائق المخزنية إن السلاطين العلويين كانوا يوصون لأهل الزوايا بالتوقير والاحترام[3]، وأن هذه الزوايا كانت تقابل ذلك بالطاعة والولاء، ومن بين هذه الزوايا تلك التي أنشئت في القبائل اليزناسنية، وهذا يدل دلالة واضحة على النفوذ المخزني الذي كان يشمل بني يزناسن، كما يدل أيضا على اهتمام السلاطين بأهل الزوايا من الفقهاء والعلماء والمرابطين، أمثال أولاد الولي الصالح سيدي أحمد بن القايد، وعمهم السيد محمد بن القايد، الذين أوصى لهم السلطان المولى إسماعيل بالتوقير والاحترام والرعي الدائم المستدام[4]. ويظهر هذا الاهتمام واضحا في نص الرسالة الإسماعيلية التي وُجهت إلى عمال وقادة بني يزناسن، وتتضمن وصية لأهل الشرف بالتوقير والاحترام، وفيها يقول: "جددنا بحول الله وقوته وشامل يمنه وبركته لحملته السادات الأبرار الأجلة الأخيار الشرفاء الأطهار أولاد الولي الصالح والكوكب اللائح، سيدي عبد الله بن عزة، القاطن دفينا ببني يزناسن جهة القبلة (بين بني منكوش وبني خالد..) التوقير التام والاحترام على مر الليالي

---

[1]- رسالة إلى السلطان بتاريخ ١٠ محرم الحرام عام ١٣١٥هـ/١٨٩٨م، مح. وجدة رقم. ٤، سجل .٦٨١٩، م.و.م.ر،

[2]- فريدريك وايسرجر، على عتبة المغرب الحديث، تر. عبد الرحيم حزل، منشورات دار الأمان، الرباط، ط. ٢، ٢٠١١م، ص. ٩٣.

[3]- في سنة ١١١٠هـ/ ١٦٦٩م أصدر السلطان المولى إسماعيل ظهير التوقير لأهل الزوايا التي كانت تمارس نشاطها بالتراب اليزناسني. ينظر:

- ظهير التوقير بتاريخ ١١١٠هـ /١٦٦٩م ، مح. بني يزناسن رقم. ٢، م.و.م.ر.

[4]- تنظر الرسالة السلطانية إلى العام والخاص بتاريخ أواسط جمادى الأولى ١١١٠هـ، مح. وجدة رقم. ١، م.و.م.ر.

والأيام، والشهور والأعوام، حسبما هو (مرسوم) بالظهائر الشريفة الكريمة ...المخزنية أو الوظائف (الأمامية)، فلا يُطالَبون بما تُطالَب به العوام، رعيا لجانبهم الأسمى ونسبهم الأشراف الأحمى، ومن رام حول حماهم لا يلوم إلا نفسه، والواقف عليه من حملة عمالنا وولاة أمرنا أن يعمل بمقتضاه ولا يتعداه والسلام"[1].

باستقراء مضمون هذه الرسالة يتبين أن الزوايا اليزناسنية كان لها طابع الاستمرار، الذي دلت عليه عبارة "جددنا لهم" أي أنها تجدد العهد والولاء للسلطان فيجدد لها الوصية بالتوقير والاحترام، ولذلك اتسمت علاقتها بالولاء والإخلاص للمخزن، وبالتالي عُدّت من الآليات التي تثبت حضوره، مما يستخلص منه أن علاقة المخزن مع القبائل والشرفاء كانت تقوم على تبادل المصالح، فالسلطان يولي الاهتمام بأهل الزاوية، وأهل الزاوية يقابلون ذلك بالطاعة والولاء.

وهكذا ظلت تلك الظهائر السلطانية بمثابة حصانة للشرفاء ومن في خدمتهم من المريدين والمرابطين الذين أصبحت لهم كلمتهم داخل الزوايا[2]، وذلك ما جعلهم في مأمن من جور القواد والعمال المخزنيين وعامة الناس[3]. كما شكلت ظهائر التوقير سببا من أسباب كثرة الشرفاء وأتباعهم، وخاصة أنهم كانوا يحظون بعفو فيما يتعلق بجمع الكلف والضرائب[4]. وعبارة: "ولا يطالَبون بما تطالَب به العامة" تفيد إعفاءهم من كل ما يُجبى من الضرائب والمكوس.

المحور الثالث: إبراز مدى تأثير الوثيقة المزورة(غير الرسمية) في مسار الأحداث بالقبائل اليزناسنية

عاشت القبائل المغربية المتواجدة ما بين تازة والمناطق الحدودية شرقا وقبائل الريف شمالا في نوع من الاضطراب والحيرة، إذ أصبحت بين الشك واليقين، خاصة لما بدأت ترد عليها رسائل شبيهة تماما بالرسائل

---

[1]- رسالة سلطانية من المولى اسماعيل إلى عمال بني يزناسن، بتاريخ رجب ١١٧٠هـ، مح. بني يزناسن رقم. ١، م.و.م.ر.

[2]- أحمد البوزيدي، درعة بين التنظيمات القبلية والحضورالمخزني دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية (١٨٩٤-١٩٣٥م)، مطبعة انفو- برانت، ٢٠٠٩م، ص. ١٨٨.

[3]- نفسه.

[4]- عرفت القبائل اليزناسنية نتيجة هذه الامتيازات كثرة الزوايا. ينظر:

- أحمد الغزالي، مساهمة في البحث عن زوايا بني يزناسن القادرية البوتشيشية نموذجا، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط. ١، ٢٠٠٥م، صص. ١٣٥-١٧٣.

- فوانو، فوانو، لوي. وجدة والعمالة مونوغرافية وجدة وقبائل شرق المغرب، ترجمة محمد لغرايب، رباط نيت للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م، ص. ٢٤٣.

التي كانوا يتوصلون بها من قبل، منها ما يحذر من اتباع الثائر ويفند دعوته، ومنها ما يدعو إلى الثورة على النظام العزيزي السائد[1]. وبدأ التسابق إلى كسب الأنصار، واستمالة العائلات ذات الشأن والصيت المسموع داخل القبائل الشمالية الشرقية بما فيها تازة. وهو مايظهر التأثير الذي خلفته الوثيقة سواء المزورة منها والتي اصبحت تصدر عن الثائر بوحمارة، أو الوثيقة الأصلية الصادرة عن السلطان مما جعل السلطان المولى عبد العزيز يطلق سراح محمد الصغير ولد البشير الذي التزم بالبيعة والولاء، والعمل ضد ثورة الروكي بوحمارة، وضد من يسانده من زعماء بني يزناسن[2]. وتلك السياسة أدت إلى انقسام القبائل والدواوير اليزناسنية إلى من هم مناصرون للثورة الروكية[3]، ومن ظلوا على ولائهم للسلطان المولى عبد العزيز، وهم الذين ظلوا متشوقين له، معتقدين فيه أنه سيكون سببا في حل جميع المشاكل التي عرفتها بلادهم.

ويعود سبب هذا التزوير ونجاحه إلى ان الروكي بوحمارة أعلن نفسه أنه الأخ الأكبر للسلطان، وأن الخلافة انتزعت منه غصبا، ثم أعلن بعد ذلك أنه المهدي المنتظر[4]، مُستغلاً الوضع الديني للقبيلة بكونها منطقة تتضمن العديد من الزوايا والرباطات[5]، فدخل من باب الدين، أي بصفته ناسك متقشف[6] من جهة وبأنه الأحق بالسلطة من جهة أخرى، إلا أن الوزير المهدي المنبهي[7] تفطن بذلك فتأكد أن حضور السلطان سيكون له دور كبير في تكسير شوكة الثوار وإعادة الهدنة في المنطقة بلَمِّ شتات القبائل وتوحيدها، وجمع كلمتها

---

[1]- رسالة من الجيلالي الزرهوني إلى قبائل الشمال الشرقي بما فيها بني يزناسن، بتاريخ ٢ شعبان الأبرك ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، مح. رقم. ١٤٥، وث. ٣، خ.ع.ت.

[2]- فوانو، وجدة ...، م. س، ج. ٢، ص. ٢٥٥.

[3]-Anonyme, Questions diplomatiques et coloniales : Revue de politique extérieure, T. XVI, N° 158, 01/09/1903, Imprimerie F. Levé, Paris, p.402.

[4]- فريديريك وايسجرير، على عتبة المغرب الحديث" تر. عبد الرحيم حزل، منشورات دار الأمان، الرباط، ط.٢ ،٢٠١١، ص.١١٦.

[5]- فوانو، وجدة والعمالة...، م. س، ص. ٢٤٣.

- أحمد الغزالي، مساهمة في البحث عن زوايا بني يزناسن القادرية البوتشيشية نموذجا، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط. ١، ٢٠٠٥م، صص. ١٣٧-١٥٦.

[6]- عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، مطابع اديال، الدارالبيضاء، الطبعة الثانية،١٩٩٠م. ص. ٤٠٠.

[7]- المهدي *المنبهي* كان العلاف الكبير (لقب وزير الدفاع أو وزير الحربية في "حكومة " المخزن المغربي)، في عهد السلطان مولاي عبد العزيز ما بين سنتي ١٨٩٤م إلى ١٩٠٨م. ينظر:

- عبد السلام ابن سودة، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع عشر ١١٧١-١٤٠٠هـ/ ١٧٥٦-١٩٨٠م، تح. محمد حجي، دار الغرب الإسلامين بيروت، ط. ١، ١٩٩٧م، ج. ٢، ص. ٤٨٤.

على الولاء لسلطانها الشرعي[1]. والتأكيد على أن السلطان الشرعي هو المولى عبد العزيز، وفي نفس الوقت بعث السلطان المولى عبد العزيز أفواجا من الجيش، على متن باخرتين، لتأمين المنطقة وإخراج القبائل من الاضطراب السياسي الذي كانت تعيشه. وبعث برسالة إلى الحاج محمد الطريس[2] يقول فيها: "وبعد، فقد وصل كتابك بأنك وجهت العسكر الذي عين بدلا من عسكر إدالتَي عجرود ووجدة في البابور التركي عن مرتين والبابور الحسني، مع الأمين الموجه معه لمحله"[3]. ثم تصدى السلطان لتفنيد ما كان يدّعيه الثائر، وما كان يوهم به العامة والخاصة من سكان قبائل تازة وقبائل المحيطة بوجدة والريف وغيرهم من أهل المنطقة الشمالية الشرقية، حيث أصدر المناشر الموقعة من جانب علماء فاس يشهدون من خلالها على أن السلطان الشرعي هو المولى عبد العزيزوهو الذي يجب على الرعية طاعته[4]. ليثبت مرة أخرى ان للوثيقة أهمية في استقرار المناطق، والرجوع إلى جادة الصواب. كما وجه السلطان العديد من الرسائل إلى قبائل الشمال الشرقي عموما توصيهم بالتصدي للثائر، والانضمام إلى عمه مولاي عرفة. كما استعمل أيضا المال لاستمالتهم إليه[5].

وفي مقابل السياسة المخزنية لاستمالة العائلات اليزناسنية والتي نجدها تعتمد على الوثيقة المخزنية تارة والاموال تارة أخرى والقوة أحيانا، قام الجيلالي الزرهوني هو الآخر بمنح القبائل العديد من الامتيازات، وأصدر الظهائر كوثائق مخزنية مزورة تهم التوقيروالاحترام، كما أعفى الكثير من الأشراف والمرابطين من الكلف المخزنية

---

[1]- الحجوي، م.س، ص. ٣٢.

[2]- هو محمد بن العربي الطريس، التطواني النائب السلطاني بطنجة، كان خيرا دينا فاضلا نبيها نبيلا سياسيا حازما ضابطا عفيفا نزيها، محافظا على ديانته، ملازما للصلوات وأداء الزكوات، عفيفا عن أخذ الرشوة، عاقلا وقورا حسن السمت، لم يثبت عنه أنه ارتشى في قضية، كان نابا في طنجة في أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، ثم بعده لولده مولاي الحسن، ثم لمولاي عبد العزيز، وفي أيامه تكاثرت عليه تهافتات الوزراء في القضايا وتنطعاتهم، وصار يقول: "إن دام هذا عامين يفلس المغرب"، فكان الأمر كذلك، وتوفي رحمه الله عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م. ينظر:

- العباس بن إبراهيم السملالي، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، تح. عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط. ٢ ، ١٩٩٣م، ج. ٩، ص. ١٤٦.

[3]- رسالة سلطانية إلى الحاج محمد بن العربي الطريس، بتاريخ ٤صفر الخير١٣١٨هـ/١٩٠٠م، مح. رقم. ١٨، وث. ١٥، سجل.٢٤٤٠، خ.ع.ت.

- وللاضطلاع عما كان بوجدة من مدافع وإقامتها ينظر: - كناش رقم. ٢٤٣، خ.ح.ر، ص. ٣٥.

[4]-Laroui (Abdellah), Les Origines sociales..., Op.Cit, p. 363.

[5]- عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي ١٨٧٣-١٩٠٧م، منشورات جامعة الحسن الثاني سلسلة أطروحات ورسائل ٣، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى. ١٩٨٩م، ص. ٣٤٤.

قصد استمالتهم إلى نصرته، وراسل قبائل أنجاد بقصد مساندته ودعم جانبه[1].

وبدأ المخزن الشرعي يبحث عن الوسائل التي تجلب الانتصار على الروكي الذي اشتدت ثورته، وأظهر السلطان تأييده للمناصرين الذين ساندوه في اللقاء القتالي الأول الذي دار بين الطرفين يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٠٣م، المعروف بمعركة واد بورديم. وقد غنم فيه الجيش النظامي بعض الخيام والخيول، والتي كانت من بينها خيمة القائد إبراهيم الراشدي أحد مناصري الثورة، وقد وجد فيها مجموعة الرسائل التي دارت بينه وبين بوحمارة[2].

وتكبد فيه المخزن خسائر بشرية قليلة، حيث قُتل من صفوفه أربعة قتلى، واحد من بني خالد، واثنان من السجع، وواحد من المهاية، وجريحان منهما القائد الطيب المديوري. ومن أجل تخليص جثث القتلى وتسريح السجناء من الجيش النظامي جنح السلطان لسياسة التفاوض. وازداد الثائر قوة بمساندة الجيش الفرنسي وهو ما تكشفه الوثيقة المخزنية[3]، والتي تفند الادعاءات الفرنسية من كون الثائر لم يلقى أي رد فعل.

والواقع أن المساندة الفرنسية لبوحمارة هي التي دفعته إلى العودة للمواجهة القتالية ضد الجيش المخزني، حيث التقى الجمعان يوم ٠٥ أبريل ١٩٠٥م، فدارت الدائرة على جيش السلطان الذي كان على رأسه مولاي عرفة، ومؤازرا من من طرف الحاج محمد الصغير اليزناسني[4]. وأرغم اليزناسنيون على الفرار حتى لا ينال منهم جيش الثائر، فاجتازوا نهر ملوية تاركين خيامهم وأمتعتهم[5]. ولم يكن ذلك إلا بدخول الفرنسيين إلى حلبة الصراع، لأنهم كانوا ينتظرون الفرصة التي تمكنهم من زحزحة المخزن عن المنطقة اليزناسنية. وهكذا استغلت السلطات الفرنسية ثورة بوحمارة لتمارس ضغطها على السلطة المخزنية وعلى القبائل الحدودية بما فيها بنو يزناسن، كما تكشف الوثيقة المخزنية أيضا عن استغلال الفرنسيين لضعف الجيش المخزني عددا

---

[1]- فوانو، وجدة والعمالة...، م. س، ج. ٢، صص. ٢٧٣-٢٧٤.

[2]-S.H.A.T, (Château de Vincennes), Paris, Sous Série 3H, Carton 2152, Télégramme Du Gouvernement Général De L'Algérie, Service des affaires indigènes et du personnel militaire, 1903, p. 1-28.

[3]- رسالة من نائب السلطان بطنجة إلى وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان، كناش المندوبية السعيدة، قسم الأرشيف ر.ك. ٢٧٢٠، م.و.ر، صص. ١٩-٢٠.

[4]- ابن زيدان، الاتحاف، ج. ١، ص .٤٠٦.

[5]-Anonyme, La question marocaine, In le XIX[e] siècle, In 12812, Paris, dimanche 9 avril 1905, p. 1.

وعدة[1]، واستغل الروكي هو الآخر المشروع الذي كانت تهدف إليه فرنسا، إذ استفاد من مدها له سرية بالأسلحة والمؤونة عبر الحدود البرية[2].

إن الدعم الفرنسي الذي تقوى به الروكي جعل الممثلين المخزنيين يتخوفون من السقوط في قبضة الثائر، ذلك ما دفع الحاج محمد الصغير إلى اللجوء إلى الجزائر، وفر مولاي عرفة إلى ميناء الغزوات، كما التجأ العامل إلى مغنية[3]، واستمرت بعض القبائل في نصرته إلى أن انكشف أمر تعاونه مع الفرنسيين والإسبان اللذين اتخذوا من الحدث وسيلة للضغط على المخزن[4].

---

[1]- رسالة مخزنية إخبارية إلى السلطان بتاريخ ٨ صفرعام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، مح. رقم. ١٥٥، وث. ١٥ (أوب)، د.س، خ.ع.ت.

[2]- عكاشة برحاب، السعيدية "سعيدة"...، م. س، ص. ٩٨.

[3]-Voinot (L), , « Conséquences de le la lutte du Makhzen et du rougui à proximité de la frontière algérienne (1903- 1905)», Extrait du Bulletin de société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran, 1934, p. 63.

- لقد سارع المخزن إلى إلتماس مساعدة الفرنسيين للمغرب من خلال بعثه لرسالة إلى المفوضية الفرنسية بطنجة للتنسيق مع والي الجزائر وتمكينه من تعزيز تحصينات مدينة وجدة والأراضي الحدودية المتاخمة لها ومدها بكل ماتحتاج إليه من الرجال والعتاد حماية لها من قوات الثائر بوحمارة. ينظر: - مح. ر.٤٠، وث. ١٦٣، خ.ع.ت.

[4]-Laroui (A), Les Origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830-1912), F.M. Paris,1977 , p. 361.

المدونة المناقبية في التاريخ المغربي الوسيط: قراءة في المنهج والمضمون

لمياء لغزاوي (•)

ملخص المساهمة:

تسعى ورقتي العلمية إلى رصد إسهامات الوثيقة المناقبية في إثراء التاريخ المغربي الوسيط بالحاضرة الفاسية دينيا واجتماعيا، لأنه صار من واجب البحث التاريخي أن يتجاوز فكرة التعامل مع العديد من الوثائق بنظرة متعالية، خصوصا بالنسبة للوثائق التي لم تكن مخصصة أصلا للبحث التاريخي، أنموذج الأدب المنقبي، الذي يحيل معجميا على كل ما حسن من أقوال، و أفعال وخصال، تتصل بسيرة شخصية من الشخصيات من قبيل: الأولياء، والصلحاء، وأهل الشرف، والعلماء والفقهاء، والأمراء، والسلاطين والقضاة.... بهدف تمجيدهم وذكر محاسنهم رغبة في التأسي بهم والاقتداء بسيرهم. فعلى مستوى المنهج تشكل المقاربة البروسوبوغرافية Approche prosopographique. إحدى أهم العلوم المجاورة للتاريخ المعينة على استيعاب مضامين الوثيقة المناقبية بصيغة منوغرافية، إنها المقاربة تسعى أولا إلى تحديد مجموع السير المدروسة أنموذج الصلحاء، ثم ثانيا ترصد المقاربة أوصاف مجموع تلك السير، أما المرتكز الثالث الذي تستقيم على أساسه المقاربة البروسوبوغرافية، رهين بطبيعة الأدوار والمهام التي مارسها الصلحاء سواء إن كانت تلك السير في وضعية فاعلة أو منفعل بها داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة ومكان محدد. تنعكس الإمكانيات التي تتيحها المقاربة البروسوبوغرافية على طبيعة المضامين التاريخية المستوحاة من الوثيقة المناقبية التي تتجاوز في الغالب طابع النمطية اللصيق بها، لكون المقاربة تعين على إدراك ظاهرة الصلاح لا كظاهرة جافة ومجردة بل كمعاش ديني واجتماعي وتاريخي، لذلك تتيح إعادة قراءة الوثيقة المناقبية على ضوء المقاربة البروسوبوغرافية، إمكانية إعادة التفكير في الكيفية التي طبع بها صلحاء المدونات المناقبية ذاكرة المجتمع المغربي الوسيط عامة والفاسي خاصة.

الكلمات المفتاحية:المغرب الوسيط، مدينة فاس، المناقب، البروسوبوغرافيا

(•)- أستاذة باحثة. أكاديمية الدار البيضاء- سطات. دكتوراه في التاريخ المغربي الوسيط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز – فاس.

contributes, through its entire course, to enriching historical knowledge in all its aspects, especially at the level of history of the Saints in Medieval Maghreb, according to a regulating standardof which the principles and concepts are defined.

On the methodological level, prosopography is considered one of the most important sciences adjacent to history that can contribute to understanding the contents of the virtues document in a monographic form. It is an approach that seeks first to define the total of the studied biographies of Saints, then secondly to pinpoint the descriptions of the sum of those biographies, and the third pillar on which the prosopography approach is established, depends on the nature of the roles and tasks that were ascribed to those saints, whether in a passive or active way within the community in which they lived during a specific period of time and a given place.

The possibilities offered by the prosopographic approach are reflected in the nature of the historical contents

The portfolios of the virtues of Saints in the History of medieval Morocco:A content and methodology analysis

abstract

This paper seeks to investigate the contributions of the Saints virtues documents to enriching the Moroccan medieval history in the religious and social part of the metropolitan of Fes, because it has become the duty of historical research to go beyond the idea of dealing with many documents with a condescending view, especially with regard to documents that were not originally dedicated to historical research, such as Saintly Virtues literature which lexicallyrefers to all good sayings, deeds and qualities, related to personal biographies of personalities such as: saints, righteous people, people of honor, scholars, jurists, princes, sultans and judges, with the aim of glorifying them and mentioning their merits in order to establish them and emulate their biography. The saintly virtues document

inspired by the virtues document that often goes beyond the character of the stereotypes attached to it, because the approach helps to scrutinize the life of the righteous from the inside. Such as: date of birth, date of death and marriage, number of children, social origins, economic situation, source of wealth and their relationship to power ... etc., which allows the phenomenon of goodness to be perceived not as a shallow and abstract phenomenon, but as a religious, social and historical experience.

Accordingly, re-reading the Saintly virtues document in the light of the prosopographical approach is a step that allows for the possibility of rethinking the way in which the virtues portfolios were imprinted in the memory of the medieval Moroccan society in general and the Fasi society in particular. The issues raised will be analyzed based on illustrations and graphs such as: tables, data, and relational charts.

حرصت المدارس التاريخية الغربية سواء الوضعانية منها، أو الحوليات أو مدرسة التاريخ الجديد، على تجاوز أنماط الكتابة التاريخية الكلاسيكية والدعوة إلى اعتماد أنماط جديدة سواء في اختيار المواضيع، أوالمناهج أوالأدوات. غير أن ما يميز مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد لاحقا، أن كليهما يدعوان إلى دراسة الإنسان والمجتمع بكل أبعادهما وبصيغة موضوعية، مع تكسير التخصص الضيق، والتأكيد على التداخل مع العلوم الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية مع توسيع دائرة المقاربات المعتمد عليها لمعالجة القضايا التاريخية.

ترصد قضايا مساهمتي العلمية إسهامات الوثيقة المناقبية في تعميق دائرة البحث في قضايا التاريخ المغربي الوسيط، لأنه صار من واجب البحث التاريخي أن يتجاوز فكرة التعامل مع العديد من الوثائق بنظرة متعالية، خصوصا بالنسبة للوثائق التي لم تكن مخصصة أصلا للبحث التاريخي أنموذج كتب التراجم التي تعد "من أكثر أنواع الكتابات الأدبية ارتباطا بالتاريخ بل هي نوع آخر من التاريخ إن لم تكن التاريخ نفسه"[1]، تضم بين متونها معلومات تاريخية ثمينة

[1] مارية دادي، " كتب التراجم نشأتها وتطورها من القرن الثاني إلى القرن الثاني عشر الهجريين"، متنوعات محمد حجي، نشرت بمناسبة صدور موسوعة أعلام المغرب،

غير مقصودة في حد ذاتها[١]، دون الخضوع لإديولوجية معينة مكشوفة، فتكون أقرب إلى التصديق من كتب الإخباريين[٢].

تعد الوثيقة المنقبية le genre manakib أحد أبرز أصناف كتب التراجم، فالمنقبة لغة حسب ما ورد في لسان العرب[٣]، الطريق الضيق بين دارين، لا يستطاع سلوكه، تحيل النقيبة على النفس، وقيل على الطبيعة وقيل كذلك الخليقة، أما اصطلاحا تتصل المناقب بسيرة شخصية أو مجموعة من الشخصيات من قبيل: الأولياء، والصلحاء، وأهل الشرف، والعلماء، والفقهاء، والأمراء، والسلاطين والقضاة...إلخ، اشتهروا جميعها بصدق الطوية وصلاح السلوك تأصيلا للموعظة سلوكا وعملا، فالأساس هو إبراز الفضائل والمفاخر والمحاسن بهدف التمجيد، الذي يحيل معجميا على كل ما حسن من أقوال، و أفعال وخصال، تتصل بسيرة شخصية من الشخصيات بهدف تمجيدهم وذكر محاسنهم رغبة في التأسي بهم والاقتداء بسيرهم.

تساهم المناقب من خلال مجموع سيرها في إغناء المعرفة التاريخية في شتى جوانبها خاصة على مستوى التأريخ للصلحاء بالمغرب الوسيط، وفق مبدإ ناظم تحدد فيه المنطلقات والمفاهيم من قبيل التركيز على اجتماعيات الحياة الدينية. بناء على هذا المشرب الفكري ألف المغاربة في مختلف أجناس الترجمة وفي مقدمتها الأدب المنقبي الذي يعد صنفا من أصناف السيرة الذاتية، تتضمن تراجم ذاتية لأصحابها أو روايات عنهم، تظل حديثا عن الذات بشكل مباشر أو غير مباشر تبعا لطريقة الأسانيد التي تختلف درجة صحتها إما رواية أو مشاهدة[٤]. لقد برزت تصنيفات منقبية

---

[1] – Michel.CHODKIEWICZ, « Le saint illettré dans l'hagiographie islamique », *Les Cahiers du Centre de Recherches Historiques*, 9 , 1992, mis en ligne le 18 mars 2009, P. 4 consulté le 08 juin 2013. URL : http://ccrh.revues.org/2799 ; DOI : 10.4000/ccrh.2799. 2015-03-01. 13H52.

[٢]– عبد الله المرابط الترغي،" كتب التراجم العامة وكتب المناقب خلال عصر المولى إسماعيل/١٠٨٢هـ-١١٣٩هـ/"، مجلة المناهل، عدد ٥١، السنة الواحدة والعشرون، محرم/ صفر ١٤١٧- يونيو ١٩٩٦، دار المناهل للطباعة والنشر وزارة الشؤون الثقافية، ص ٦٨.

[٣]–ابن منظور، لسان العرب ، تحقيق، عامر أحمد حيدر، مادة " أدب"، حرف " الباء"، فصل " الألف" ، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.

[٤]- جعفر بن الحاج السلمي، الأسطورة المغربية دراسة نقدية في المفهوم والجنس، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، ط١، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ٢٠٠٣، صص١٢٩-١٣٠.

عبرت عن الانتشار الواسع لظاهرة الصلاح بالمغرب، فظهرت كتب مناقبية في غاية الأهمية جامعة لسير القوم تبعا لانتماءاتهم الجغرافية، حريصة على تقديم صلحائها وأوليائها في قالب سني يحتج للكرامات قائم على المجاهدات، ومن أهم الكتب المناقبية التي أرخت لحياة الصلحاء نجد:

- ✓ "المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد" لأبي عبد الله التميمي[1] /ت حوالي ٦٠٣-٦٠٤هـ/، يعد المصدر بحق عمدة البحث فيما يتعلق بصلحاء مدينة فاس خلال القرن السادس الهجري/١٢م، عرف صاحب المستفاد بما يعادل خمسة عشر ومائة صالحا من مختلف شرائح المجتمع الفاسي، فضلا عن غنى المصدر بتفاصيل دقيقة جدا همت المحيط الأسروي للصلحاء، وأسلوب معيشتهم وطرائق تشييع جنازتهم، فالكتاب متابعة دقيقة للحياة اليومية لصلحاء مدينة فاس عبر دروبها، وأزقتها، ومرافقها التربوية والتعليمية...إلخ، فكان التميمي في مستفاده لا يؤسس لرجال الصلاح بمدينة فاس وأحوازها فقط وإنما أيضا يعرف بكبار مؤسسي التصوف على صعيد الغرب الإسلامي ككل من قبيل: الشيخ أبو الحسن علي بن حرزهم، وأبي يعزى يلنور، وأبي عبد الله الدقاق وأبي مدين شعيب.
- ✓ "التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي" لأبي يعقوب التادلي[2]/ت٦٢٧هـ/، يعبر المصدر من خلال عنوانه عن أن التأليف في مناقب القوم صار مطلبا للذين يتشوفون إلى معرفة أخبارهم، فلا يجب أن تظل سرا مصونا أو ما يمكن أن يستفاد من أعمالهم، بل بكل صراحة هم رجال تصوف صار من الضروري إبراز سير من تشوفت نفوس الناس إليهم، باعتبارهم البديل المطلوب لقيادة مرحلة فشل التجربة الموحدية، لأنهم الأصلح والأجدر للقيادة. قدم المصدر فائدة هامة للبحث على مستوى تتبع أخبار صلحاء مدينة فاس في منطقة جنوب المغرب، إلى جانب رصد امتدادات أخبار صلحاء سجلماسة وأغمات

---

(١)- تحقيق محمد الشريف، ط. ١، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، سلسلة الأطاريح الجامعية، رقم ٤، مطبعة طوب بريس، الرباط، ٢٠٠٢، جزءان.

(٢)- تحقيق أحمد التوفيق، ط. ٢، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٢٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٧.

بمدينة فاس، وهو ما عبر عن مدى حركية التواصل الصوفي بين صلحاء شمال المغرب وجنوبه، كما يلاحظ أن صلحاء التشوف من منطقة تادلا خاصة كان لهم حضور مهم و أثر كبير في التأصيل لفكر الصلاح والوَلاية بمدينة فاس، وأن تادلا كانت بؤرة للفكر الصوفي بالمغرب، الأمر الذي يعكس مدى إسهام البادية المغربية في إغناء التصوف الحضري للمدن الكبرى وتوجيهه.

برهنت أولى المتون المصدرية على مدى حضور وعي صوفي لدى مختلف مناطق المغرب شمالا وجنوبا، إلى جانب تعلق المغاربة بتعاليم الإسلام وأحكامه التي آثروا تمثيلها من خلال التأمل في تجارب الصلحاء والعباد، الذين تم تعقب حياتهم من لدن محيطهم الاجتماعي، الذي آمن بتوكلهم الكلي على الله، و اتصافهم بخرق العادة وحصر الكرامات على أيديهم. وهكذا ساهم كل من التميمي في مستفاده والتادلي في تشوفه في تهيء الظروف المناسبة لبروز مؤلفات مناقبية مخصصة لأفراد بعينهم حررت لأسباب ذاتية تعكس الاهتمام بأحوال ترجمة معينة أو طائفة بذاتها من قبيل ذلك نجد:

✓كتاب "دعامة اليقين في زعامة المتقين" لأبي العباس العزفي[1]/ت٦٣٣هـ/ يعد ثالث كتب المناقب التي قدمت تعاريف هامة لمعاني الوَلاية وعددا من المفاهيم الصوفية الأخرى، يحتفي فيه أبرز علماء سبتة القاضي العزفي بالشيخ الشهير أبي يعزى يلنور، أشهر ممثلي الصلاح في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري/١٢م، كما تزامن التأليف مع ظرفية تاريخية صعبة، تجسدت في تراجع الجيش الموحدي بعد هزيمته في موقعة العقاب بالأندلس سنة٦٠٩هـ، الهزيمة التي ساعدت على تغلغل التصوف في بنية المجتمع المغربي خاصة في المرحلة الأخيرة من حكم الدولة الموحدية. تجلت فائدة المؤلف على مستوى رصد أخبار صلحاء مدينة فاس وأوليائها في إطار تنوع طبيعة العلاقة التي جمعتهم مع الشيخ أبي يعزى يلنور الذي يعد من الشخصيات التي حظيت باهتمام واسع في كتب المناقب، حيث أفرد أحمد التادلي الصومعي، في نهاية المائة العاشرة للهجرة مصنفا لذكر أخبار أبي يعزى نقلا عمن تقدموه سماه

---

[1]- تحقيق أحمد التوفيق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٨٩.

"كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى"[1].

✓ بالمقابل تمت الاستفادة بشكل كبير من مصدرين أساسيين قدما إفادات قيمة في قضايا بعينها خصوصا على مستوى مراحل زمنية معينة خاصة بأخبار صلحاء مدينة فاس خلال القرن الثامن الهجري/١٤م، معبرين عن النماذج الصوفية المراد التنويه بهم، والرفع من شأنهم بتخليد أعمالهم وأحوالهم. ويتعلق الأمر بتحقيقات ميدانية تعود إلى كل من:

✓ أبو العباس أحمد الخطيب، الشهير بابن قنفذ القسنطيني[2] /ت ٨١٠هـ/ صاحب "أنس الفقير وعز الحقير"، المصدر عبارة عن حصيلة تجوال لسياحة زيارية قام بها ابن قنفذ لما يناهز عشرين سنة، عبر فيها عن مدى التقارب الكبير الذي صار قائما بين علماء الظاهر والباطن، معرفا فيها بشيوخ العلم والصلاح والعلاقة التي جمعتهم بالمدرسة المدينية، وإلى كل منتسب للتصوف الشاذلي معربا عن الجو الروحي الذي خلقه في المغرب الصالح الكبير سيدي أحمد بن عاشر دفين مدينة سلا. وما يميز هذه الرحلة الزيارية تعريف ابن قنفذ بالطوائف الصوفية المغربية الأولى بالجنوب المغربي والتنصيص على اجتماعها السنوي العام في شهر ربيع الأول سنة ٧٦٩ للهجرة بنواحي مدينة آسفي[3]. يقدم المصدر فائدة هامة على مستوى طبيعة الصحبة والأخوة والمشيخة التي نسجت بين صلحاء مدينة فاس، إلى جانب تضامن وفاعلية العديد من صلحاء مدينة فاس في تأطير الحياة الروحية والاجتماعية بالمدينة تحت رعاية السلطة المرينية.

✓ أما كتاب "السلسل العذب والمنهل الأحلى" لمحمد بن أبي بكر الحضرمي[4] /ت النصف الثاني من القرن ٨هـ/، فيعتبر هو الآخر مصدرا لا غنى عنه، عرف فيه صاحبه بكبار التصوف في عصره أغلبهم من أصحاب ابن عاشر الأندلسي الذي ظل السلطان المريني أبو عنان يخاطب وده. يقدم الحضرمي في سلسله صورة عن مدى استقامة الصوفية في القرن

---

[1]- تحقيق علي الجاوي، منشورات كلية الآداب ابن زهر أكادير، سلسلة الأطروحات والرسائل رقم٦، ١٩٩٦.

[2]- تحقيق أبي سهل نجاح عوض صيام، تقديم علي جمعة، ط١، دار المقطم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

[3]- ابن قنفذ القسنطيني، م.س، ص١١٤.

[4]- تحقيق مصطفى النجار، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية، مطابع سلا، سلا.

الثامن الهجري، والروح التي كانوا متشبعين بها، كما يعد المصدر من المؤلفات الأولى التي تسمح برصد انتقال أحوال صلحاء مدينة فاس نحو سلوكات ترتبط بالحال والبله والجذب، فضلا عن رصد سلسلة القرابة والصحبة التي كانت قائمة بين صلحاء مدينة فاس وصلحاء مدينة سلا الذين يحلون بالمدينة وينخرطون في المجتمع الفاسي، مترجما بذلك لفئة من تلاميذ ابن عاشر الأندلسي بمدينة فاس، الذين كانوا أنموذجاً للمثالية الكاملة لا يعبأون بالكرامات، والخوارق ولا يتطلعون إلى الأغراض. ومن أشهر تلامذته بفاس محمد الحلفاوي الإشبيلي الذي استوطن فاساً، وقام بحملة على المناكر والخرافات مستعينا في ذلك بالسلطان أبي عنان المريني. بالمقابل هناك صمت مطبق للحضرمي في سلسله عن أي خلاف نشب بين صلحاء مدينة فاس والسلطة المرينية وهو أمر طبيعي لأن الكتاب قدم هدية للسلطان المريني أبي فارس عبد العزيز بن أبي الحسن /ت ٧٧٤هـ/.

✓ "الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس"، المنسوب لابن عيشون الشراط /ت١١٠٩هـ/[1]، يعتبر من أشهر كتب الأدب المنقبي في العصر الحديث التي أرخت للتصوف ورجاله بالحاضرة الفاسية، عبر ترتيب تراجم الصالحين ممن عاشوا بين القرن ٨/٢هـ، والقرن ١٧/١١م، بحسب أحياء المدينة معتمدا في عمله على ما توافر لديه من مصادر، وعلى ما جمع من أخبار، وهو المنهج الذي اقتفى أثره فيه صاحب سلوة الأنفاس، فترجم لأعلامه بحسب مدافنهم داخل الأبواب أو خارجها، وتتبع أحيانا مدافنهم داخل الحومات والروضات، ثم اتبع ترتيبا معينا داخل التراجم حيث يقدم الشخص المترجم له بكلمة منهم ثم يذكر بعد كنيته اسمه ونسبه ولقبه ومدفنه، ثم يذكر صاحب المصدر الذي اعتمد عليه. إن الكتاب مصدر نفيس فيما يتعلق بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي، فلا تغيب أهميته التاريخية والعمرانية والأنثربولوجية بالنسبة لمدينة فاس. أما بخصوص الجانب الثقافي والديني، فيقدم لنا معلومات عن

---

[1]- دراسة وتحقيق زهراء النظام، منشورات كلية الآداب الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٣٥، ط.١، مطبعة النجاح الجديدة، الدر البيضاء، ١٩٩٧.

النشاط العلمي بالمدينة ودور المؤسسات التعليمية والدينية بها. وقد تفرد ابن عيشون في التعريف بالصالح أبي العباس أحمد البرنسي /ت٦٢٥هـ/[١] أحد أبرز صلحاء مدينة فاس المغمورين الذين شهد أبو يعزى يلنور بمكانتهم المتميزة في بركة الصلاح والولاية.

ضمن هذا المستوى من المؤلفات المنقبية شكل كتاب "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس"، لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني[٢]، موسوعة قيمة تهم تراجم أعلام صلحاء[٣] مدينة فاس منذ تأسيسها إلى غاية وفاة المؤلف سنة ١٩٢٧م. يعتبر الكتاني في سلوته مدينة فاس من أفضل المدن، يكفيها فخرا اجتماع الشرف والفضل والبركة فيها حتى صارت "المدينة الكاملة" أو "المدينة المقدسة". ينضاف إلى ذلك كتاب"المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف" لعبد الحق البادسي[٤] /حي ٧٢٢هـ/، يعد المصدر من خلال مقدمة صاحبه استدراكا لكل من كتاب التميمي في مستفاده والتادلي في تشوفه، أرخ فيه لرجالات التصوف بالريف خلال القرن السابع الهجري، سمح برصد امتدادات صلحاء مدينة فاس في شمال المغرب، وأثبت أخبار قيمة عن الصالح أبي محمد عبد الله بن عبد الواحد الورياغلي الفاسي/ت٨٩٤هـ/، فضلا عن عرض كرامات وأخبار ذات ارتباط بالبحر تعكس مدى قوة الصراع الإسلامي المسيحي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط والتفوق الكبير للبحرية المسيحية.

يعد لفظ كل من الصلاح والفضل من المفاهيم المترسخة في وجدان المجتمع المغربي، وفي عمق ذهنيتهم[٥] لأنهما يشكلان قاعدة وركيزة أساسية يجب توفرهما في نفسية الصالح حتى يكون زاهدا أو ورعا...إلخ. هناك شبه إجماع لدى مصنفي كتب الرقائق كون عمل

---

(١)- المنسوب لابن عيشون الشراط، م.س، صص ٣١٢-٣١٦.

(٢)- تحقيق عبد الله الكامل الكتاني، حمزة بن محمد الطيب الكتاني محمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء،٣ أجزاء.

(٣)- عبد الوهاب الفيلالي، "النزعة الصوفية في كتاب سلوة الأنفاس"، ضمن الذاكرة والحضور، وقائع ندوات علمية بالرباط وفاس أعدها ونسق أعمالها حمزة بن محمد بن الطيب الكتاني وعبد الله بنصر العلوي، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٧، ج٥، صص١٤٥-١٥٥.

(٤)- تحقيق سعيد أعراب، ط.٢، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٩٣.

(٥)- نفيسة الذهبي، "تحقيب تاريخ التصوف المغربي: المحددات بين المرجعية والأدوار"، مجلة كلية الآداب الرباط، جامعة محمد الخامس،ع ٣٠، سنة ٢٠١٠، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص ٦٧.

الأولياء أساسه الصلاح، بدليل اعتبار صاحب التشوف[1] أن من سمات الصالحين، أو كما أطلق عليهم لفظة "أهل اليقين" أو "الفضلاء" أو "الأصفياء"، أن يكون "لباسهم ما ستر وطعامهم ما حضر، ذلوا ليرضى، فإذا رأيت القوم قلت مرضى"، فهم قوم يسعون لتحصيل الزاد ليس إلا والتعبد ليلا والإكثار من الصوم والبكاء وذكر القرآن، لذلك يعتبر صاحب التشوف أن ظاهرتي الصلاح والوَلاية برزتا في مجتمع الغرب الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن السادس ومطلع القرن السابع الهجري، بسبب اضطراب أحوال العمران البشري "وأن رجال الفضل ولى زمانهم فلا عجب أن يقع الاهتمام بأخبارهم"[2]. وفي هذا الصدد يقدم صاحب أنس الفقيروعز الحقير[3] نصا في غاية الأهمية، نابعا من معاينة ومعاشرة طويلة لعدد من الأولياء خلال رحلته مصرحا فيه أن من "امتثل لأوامر الله تعالى واجتنب نواهيه ورزق الخوف من الله تعالى، لا من خلقه، واجتهد في طاعته، جل وعلا وبحث عن أمر كسبه ووقف عند ما حد له ورجع عن كل ما لا يعلم حكمه، فهو الصالح. وأعلى درجة من هذا حصول الورع التام، وترك الطمع وبغض الدنيا وعدم التمسك بها، والفرار من دواعيها ومن أهلها، والقناعة باليسير منها، ودرجات الصالحين تختلف بالترقي في ذلك على حسب العناية من الله تعالى في المساليك"، مؤكدا أن صلاح العبد يتجسد في "صلاح قوته لأن القوت من الدين كالرأس من الجسد، ويكثر من الاستغفار، ويتقرب إلى الله بكل عبادة استطاع، ويسأله -جل وعلا- القبول والتوفيق والاهتداء إلى سواء الطريق"[4]. وعليه كان الولي الصالح هو من أحسن عبادة الله وأطاعه في السر والعلن غامضا في الناس، صابرا على الكفاف في رزقه حريصا على مساعدة أفراد المجتمع على تخطي مآسيهم.

إن من غاياتي الأساسية في هذه المساهمة ليس التعريف بظاهرة الصلاح التي تشكل عماد الوثيقة المنقبية، وإنما رصد حركية الظاهرة في صياغة الممارسات الدالة عليها مادام أن "الهدف من الدراسة المنتظمة للدين يجب أن تكون على أي حال، ليس فقط مجرد وصف أفكار و أفعال ومؤسسات وإنما تحديد كيفية وخصوصية بعض الأفكار أو

---

[1]- أبو يعقوب التادلي، م.س، ص ٣٨.

[2]- نفسه، ص ١٤.

[3]- ابن قنفذ القسنطيني، م.س، ص٣.

[4]- نفسه، ص ١٥٤.

الأفعال أو المؤسسات"[1]. ومن ثمة كانت غايتي استجلاء الأحداث التاريخية عبر تراكمات سير الصلحاء الذين يقلصون المسافة بين الحدث والقارئ، لما يتضمنوه من صور ورموز ودلالات و اقعية مرتبطة بالمكان والزمان.

فبأية منهجية يجب قراءة الوثيقة النصية التاريخية المنقبية أنموذجا، وما طبيعة القضايا التاريخية التي من الممكن أن تفصح عنها وتشكل إضافة نوعية لباقي وثائق البحث التاريخي؟. إن رغبتنا في الإبداع والتجديد، عبر إعادة النظر في الوثيقة المنقبية، بإشكالات ومقاربات جديدة "تضع كثيرا من المسائل التاريخية القديمة التي يعتقد أنها استنفذت درسا وبحثا، محل تساؤل وتعيد طرحها من جديد وفق مناهج ومنظورات مستحدثة"[2]، حيث صار من الضروري استدعاء أساليب جديدة من قبيل المقاربة البروسوبوغرافية وتوظيفها على مستوى قراءة كتب التراجم عامة والأدب المنقبي خاصة، بغية إخراجها من صيغها النمطية وجعل معلوماتها ضمن إطار تحليلي عام.

إن ضبط السياقات التاريخية أعلاه أمر وثيق "الصلة بمدى نجاحنا في الإفادة من العلوم المصاحبة للتاريخ، وهي علوم فرضت نفسها على الحقل المعرفي التاريخي ولم يعد من الممكن تجاهل إسهاماتها في إغناء المعرفة التاريخية"[3]. من بين تلك العلوم المجاورة المقاربة البروسوبوغرافية . التي تم التأسيس لها في البحث الأكاديمية المغربي من قبل الأستاذين محمد المبكر وعبد الإله بنمليح[4]. يقر الباحث محمد المبكر[5]، بصعوبة رصد مفهوم البروسوبوغرافيا، وذلك لطبيعة اتسام المفهوم بطابع الغموض، بفعل

---

(1)- كليفورد غيرتز، الإسلام من وجهة نظر علم الإناسة، التطور الديني في المغرب وإندونسيا، ترجمة أبو بكر أحمد با قادر، ط١، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص١٤.

(2)- محمد الشريف، "ملاحظات منهجية لقراءة جديدة لكتب التراجم المغربية الأندلسية قراءة في كتاب "عالم علماء الأندلس" لدومنيك أورفوا"، نصوص جديدة ودراسات في تاريخ الغرب الإسلامي، ط.١، مطبعة الحداد، تطوان، ١٩٩٦، ص٦٦.

(3)- محمد الشريف، "ملاحظات منهجية لقراءة ..."، م.س، ص٦٦.

(4)-عبد الإله بنمليح، "شخصية أبي الحسن علي بن حرزهم مقاربة بروسوبوغرافية"، ٢٠٠٩ /مرقونة/. "فقهاء المالكية في المغرب المرابطي وإمكانية المقاربة البروسوبوغرافية"، ٢٠١٠ /مرقونة/.

(5)- محمد المبكر، "البروسبوغرافيا في الدراسات..."، م.س.، ص ٨. "البروسبوغرافيا في الدراسات التاريخية"، بعض القضايا المنهجية لعلوم التاريخ، ندوة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، مجلة أمل، ع ١٥، السنة ٥، ٢٤-٢٥ أكتوبر ١٩٩٧، الدار البيضاء ١٩٩٨، صص ٧-١٧.

تعدد دلالاته من تخصص إلى آخر، تبعا للتقاليد الوطنية لكل دولة، و أيضا وفقا لتعدد المنطلقات الفكرية للباحثين. فمن حيث الاشتقاق اللغوي العتيق للمصطلح تعد البروسوبوغرافيا علم وصف قسمات الوجه[١]، وعبر الزمن استطاعت البروسوبوغرافيا أن تشكل علما مستقلا بذاته، بعدما كان في السابق علما يرتبط بالأنساب، والأعلام، والديموغرافيا والبيوغرافيا...إلخ، و يرجع تداول مصطلح البروسوبوغرافيا إلى القرن ١٦ وبالضبط إلى سنة ١٥٧٧[٢]، لتدل على وصف الأشخاص ودراسة حياتهم ووظيفتهم خصوصا من الناحية الإدارية والعسكرية والسياسية، لتنتقل بعد ذلك من علم إلى مقاربة تهتم بوصف التاريخ الاجتماعي.

يقوم منهج البروسوبوغرافيا على تتبع السير الذاتية للأفراد عبر رصد عناصر الائتلاف والاختلاف، على مستوى نمط حياة هؤلاء الأفراد المنتمين إلى فئة اجتماعية معينة بغض النظر عن وضعيتهم السوسيو-اقتصادية داخل المجتمع، سواء أكانت تحظى بالقبول والاحترام داخله، أو تعاني من ظاهرة التهميش ضمنه، الشيء الذي يجعل من المقاربة البروسوبوغرافية حسب الباحث محمد مواق، عبارة عن خليط بيوغرافي (multibiographie)[٣]، تهدف إلى رصد خصوصيات الائتلاف والاختلاف بين عناصر المجموعة الواحدة.

ترى الباحثة كاترين كيتس-روهان (Katherine KEATS– ROHAN)[٤]، أنه رغم تجاذب علم البروسوبوغرافيا لدى بعض الباحثين بين المنظور الجماعي أو الفردي، فإنه يظل سيرة ذاتية جماعية لفئة معينة داخل المجتمع، وتصبح البروسوبوغرافيا تبعا لذلك أداة من

---

(1) – Du grec ancien προσῶπον (*prosôpon*, « personne ») et γραφειν (*graphein*, « écriture ». Jean B.CASARD et J. B MORIN, Dictionnaire étymologique des mots français dérives du grec, Seconde Ed, Tome 1, Imprimerie impériale, Paris, p 415.

(2) – J. ANDREAU, « Prosopographie », In Dictionnaire des sciences historiques, A. Burguire, P.U.F, 1986, pp 546-548.

(3) -Mohammed MEOUAK, «micro-prosopographie et biographie arabes : histoire gentilice des fonctionnaire hispano-umayyades l'exemple des Banu Badr Ibn Ahmad », concepcion vazquez de Benito Miguelangel, manzano Rodriguez actas XVI, congreso U.E.A.T, Ed, graficas, salamanca, 1995. pp.3-4 .

(4)– Katharine KEATS-ROHAN, "Progress or perversion ? Current Issues in Prosopography: An Introduction", p.2, 2003. http://users.ox.ac.uk/~prosop/progress-or-perversion.pdf ١٥H٠٦. ٠٨-٠٩-٢٠٢٠.

أدوات التاريخ الاجتماعي، من غاياتها الرئيسية إبراز الخصائص المميزة للفئة الاجتماعية، للوقوف على ديناميتها الداخلية وممارساتها الجماعية، في إطار علاقتها مع محيطها الاجتماعي[1]. إن البروسوبوغرافيا علم يركز على دراسة البيوغرافيا الجماعية حتى تتاح إمكانية تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع. يتمحور مفهوم البروسوبوغرافيا تبعا لما سبق حول ثلاثة مرتكزات أساسية:

– المرتكز الأول: تعيين الفئة المدروسة، أي العينات موضوع البحث من قبيل: فقهاء وعلماء وصوفية وعبيد وحرفيين وولاة و أئمة وتجار... إلخ.

– المرتكز الثاني: رصد أوصاف العينة المدروسة وتحديد المعيار الذي تم بموجبه اعتبار الفرد عنصرا ينتمي إليها.

– المرتكز الثالث: رهين بطبيعة الأدوار والمهام التي تمارسها الجماعة سواء كانت في وضعية فاعلة أو منفعلة داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة ومكان محدد.

لتثمين المعطيات التي أفرزتها المقاربة البروسوبوغرافية كان لزاما الاعتماد بدرجة أولى على المقاربة الرقمية وبدرجة ثانية على المقاربة الإحصائية بواسطة برنامج إكسيل Excel، كما تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي " Statistical Package for Social Sciences"[2] أي "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" ويسمى اختصارا SPSS، وهي حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها، تستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشمل على العديد من البيانات الرقمية ولا تقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنها أنشئت أصلا لهذا الغرض، ولكن

---

[1]– Emmanuelle PICARD, "Du dossier individuel à la prosopographie en histoire de l'éducation: Bilan et problèmes de méthode" Revue administrative, Numéro spécial, Texte de la communication à la journée d'étude organisée par les archives nationales le 24 octobre 2006, Publié en février 2007, pp55-58.

[2] – Sabine.LANDAU and Brian EVERTT, A hand book of Statistical analyses using spss, chapman and hall/crc, London, 2004, ISBN 1-58488-369-3.
http://www.academia.dk/BiologiskAntropologi/Epidemiologi/PDF/SPSS_Statistical_Analyses_using_SPSS.pdf ٢٠٢٠/٠٩/٠٨.١٥h٠٨.

– Andy FIELD, Discovering Statistics Using SPSS, first Edition, SAGE UK, London, 2000, ,ISBN 1-84787-906-3.
https://hoangftu.files.wordpress.com/2014/03/andy-field-discovering-statistics-using-spss-third-edition-2009.pdf
٢٠٢٠/٠٩/٠٨.١٥h٠٨.

اشتمالها على معظم الاختبارات الإحصائية تقريبًا وقدرتها الفائقة في معالجة البيانات وتوافقها مع معظم البرمجيات المشهورة جعل منها أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية.

فإلى أي حد تساهم المقاربة البروسوبوغرافية، في خلق توافق مع الوثيقة المنقبية بالشكل الذي يبرز قيمتها التاريخية ؟بأية صيغة يمكن الكشف عن جدوى المقاربة البروسوبوغرافية، في الإفصاح عن قضايا لا تحظى بالاهتمام، نتيجة أحادية الرؤية والمنظور الذي أخضعت لهما سابقا؟ وما جدة القضايا التي تفرزها هذه المقاربة من أجل إغناء البحث في موضوع سير الصلحاء؟. تستمد هذه التساؤلات مشروعيتها من الدعوة الصريحة للباحث محمد المبكر بكون الدراسات الصوفية على الرغم من قدم الاهتمام بها فهي بحاجة إلى "التجديد على مستوى المقاربات والمناهج المعتمدة"[1]، على اعتبار أن مرحلة البحث برمتها تمثل تأصيلا وتقعيدا لمختلف الممارسات التاريخية المرتبطة بالصلاح، فتأخر التأليف لا يعني غياب الممارسات والتنظيمات، كما أن أغلب الدراسات ركزت على فكر وموا قف الصلحاء دون الاهتمام بهم على اعتبار أنهم ذوات إنسانية، أثروا بممارساتهم وموا قفهم في انتشار وترسيخ فكر الصلاح بالغرب الإسلامي عامة ومدينة فاس خاصة.

أضفت النصوص المنقبية قيمة وأهمية على موضوع المساهمة لأنها ليست مجرد حكايات أسطورية تؤثث الفضاء التاريخي فحسب، بل هي من الأهمية بمكان على اعتبار "أن التاريخ لا تشكله الوقائع المادية التي كشفت عن حصولها الشواهد الأثرية وكتب الأخبار ودفاتر الأرشيف فحسب، بل صنعته مجمل الأحلام والأوهام والمعتقدات والرموز التي تزامنت مع الحادثة أو تقدمتها أو نسلت من رحمها"[2]، فسمحت بذلك مختلف سير الأدب المنقبي بالإفصاح عن حياة صلحاء مدينة فاس، وفي الآن نفسه عن حياة الفرد الفاسي، فمن خلال المكانة التي حظي بها هؤلاء الصلحاء سيتم الكشف عن كنه الحياة

---

(١)- محمد المبكر، "تقرير عن ورشة الولاية والصلاح بفاس"، ضمن فاس والمجالات الحضرية التاريخ والتراث والمجتمع، أشغال الأيام الوطنية السادسة عشر للجمعية المغربية للبحث التاريخي ٢٩-٣٠-٣١ أكتوبر و٠١ نونبر ٢٠٠٨، تنسيق عبد الإله بنمليح ومحمد اليزيدي، ط١، مطبعة الرباط نت، ٢٠١٣، ، ص ٧٧.

(٢)- لطفي عيسى، "مدونة المناقب ببلاد المغرب من القرن ١٠هـ إلى القرن ١٧م، عرض منهجي نقدي"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، تصدر مرتين في السنة، عن مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ع١٣٠، السنة ٢٠٠٥، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، ٢٠٠٥، ص٤٤.

اليومية للمجتمع الفاسي ومعرفة انتظارات الفرد الفاسي البسيط وآماله مادام أن الصالح الولي هو نتاج للمحيط الذي يعيش فيه.

تسمح عملية تفعيل المقاربة على مستوى الوثيقة المنقبية من إعداد معجم تاريخي يضبط المفاهيم والمصطلحات التي تشكل حقلا دلاليا لفكر الصلاح، مع مراعاة السياقات التاريخية التي برزت فيها تلك الأوصاف من قبيل:عابد، زاهد، فاضل، تقي، معتكف، معتزل، مجتهد...، التي تعد مؤشرا أساسيا ضمن تركيبة النص المنقبي وليست مجرد نعوت عابرة تتسم بنوع من التفخيم والتمجيد يضفيه المترجم على تراجمه. بفضل المقاربة البروسوبوغرافية أمكن أيضا تحديد المكانة التي يحتلها الصالح الولي ضمن المجتمع، وما ناله من تقدير واحترام بناء على ما عبر عنه من أخلاقيات أجمع عليها أفراد المجتمع الفاسي.

تشكل عملية البحث في هوية صلحاء مدينة فاس خلال العصر الوسيط، أداة لرفع اللبس على مستوى الاسم الشخصي والعائلي للصلحاء، وكنيتهم وألقابهم. لقد أضاف مصنفوا التراجم إيضاحات تنبني على الصفات الشخصية للصلحاء المترجم لهم عبر إضافة نعوت من قبيل: طبيعة سحناتهم، أو عاهة جسدية، أو عيب جسمي أصيبوا به، وهي نعوت تميل إلى طابع الفكاهة أكثر منه إلى طابع القدح والتنقيص من قيمة الصالح، مثلا: الصالح خلف بن يوسف بن فرتون النحوي لقب بابن الأبرش، وهي صفة تحيل على وجود أثر ألوان وخلط غير لون الشهبة على وجهه أو وجه أبيه، أما الصالح عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي الملقب بابن الملجوم فقد توارث عن عائلته هذا اللقب الذي يحيل على لكنة كانت بلسان عبد الرحيم بن عيسى بن يوسف بن عيسى بن قاسم الملجوم الذي كان من أهل العلم والدين والفضل/ت ٦٠٣هـ/، أما العابد إبراهيم بن يوسف بن قرقول/ت ٥٦٩هـ/ فقد لقب بلقب الحمزي وهو لقب ارتبط بأبيه لنحافة كانت فيه، الأمر نفسه ينطبق على لقب كل من: ابن البيضاء وزروق والأسود والأعرج والطويل، وهي ألقاب تدل على مدى تتبع الأفراد لبعضهم البعض في أبسط الأشياء.

سمحت المقاربة أيضا برصد انتماءات الصلحاء على المستوى الإثني أو على مستوى أصولهم الجغرافية ويمكن تحديد تراتبية تلك الانتماءات في المبيان الآتي[1]:

---

[1]- استمدت المعطيات الرقمية الواردة في ورقتي العلمية، من قاعدة بيانات خاصة بصلحاء مدينة فاس

مبيان ١: تمثيلية الانتماء الجغرافي لصلحاء...

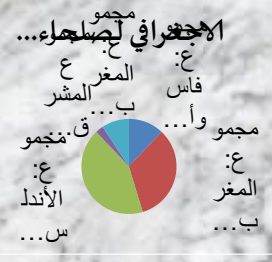

تتسم نتائج المبيان بطابع التوافق على مستوى تمثيلية كل مجال جغرافي ضمن مدينة فاس، صحيح أن الحصة الكبرى تعود للمجال الأندلسي الذي كان حضوره يقدر بثلاثة وثلاثين ترجمة، وهو ما يعكس من جهة قوة الارتباط التاريخي بين المغرب والأندلس عامة، ومن جهة أخرى يقوم دليلا على قوة وحيوية المواصلات البحرية بين المجالين الجغرافيين معا. أما بالنسبة لتمثيلية المغرب الأقصى فهي نتيجة لا تشكل استثناء وإنما تؤكد على انفتاح مدينة فاس على مجال المغرب الأقصى عامة واستقطابها لصلحائه وأوليائه، فهي تمثل إشعاعا ومركزا مهما من مراكز الولاية بالمقارنة مع المدن الحضرية الأخرى، كما يلاحظ هيمنة حضور عناصر من صلحاء الأقاليم الجنوبية المغربية على الأقاليم الشمالية التي كان صلحاؤها أكثر ارتباطا بالأندلس. ويمكن تفسير هيمنة تمثيلية الأقاليم الجنوبية على مدينة فاس محاولة للابتعاد عن عاصمة ملك الدولة المرابطية والموحدية، وبالتالي الابتعاد قدر الإمكان عن المراقبة. بينما قراءة حصيلة الانتماء الجغرافي لصلحاء وأولياء مدينة فاس، من منطلق أحوازها، يتضح أن المدينة مارست إشعاعا على أحوازها لا يقتصر في واقع الأمر فقط على الشؤون الدينية، بل يشمل باقي مستويات الأنشطة البشرية الأخرى. أما بخصوص المغرب الأوسط فالحصيلة مردها إلى قربه جغرافيا من مدينة فاس، وصدى المدينة في نفوس صلحاء وأولياء مدينة تلمسان. أما بشأن الحضور المشرقي فهو نادر جدا؛ لأن أهل مدينة فاس غالبا هم من يشدون الرحال نحو المشرق على اعتبار أن الرحلة إلى هناك جزء لا يتجزء من تكوين الصالح الولي.

أما قضية موارد عيش الصلحاء فتم التوصل إلى معطياتها التاريخية عبر طبيعة المهن التي زاولها الصلحاء على المستوى الوظيفي، فكانت بذلك عملية انخراط الصلحاء في خطط الدولة، خاصة على مستوى الإمامة، والخطبة،

وأوليائها، التي تضمت٢٧٨ ترجمة اشتغلت عليها خلال مرحلة إعداد الدكتوراه: لمياء لغزاوي، الولاية والصلاح بمدينة فاس الوسيطية مقاربة بروسوبوغرافية ، شعبة التاريخ والحضارة، بإشراف الأستاذ عبد الإله بلمليح، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس، ٢٠١٥. ٣ أجزاء، عمل مرقون.

والإقراء، والقضاء والإفتاء آلية من آليات إدماج الصلحاء ضمن مؤسسات السلطة الزمنية ورموزها. عند مقارنة مجموع أهل الصلاح ذوي الوظائف بمجموع أهل الصلاح ذوي الحرف خصوصا إبان المرحلة الموحدية بمدينة فاس التي نالت هذا التوصيف، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

جدول رقم1: حصيلة مهن صلحاء مدينة فاس الموحدية

مهن الصلحاء	الحصيلة
حرفة	١٦
وظيفة	٥١
مجموع الامتهان	٦٧

بناء على معطيات الجدول يمكن استنتاج أن تيار الصلاح بمدينة فاس بالفعل تم احتواؤه من طرف السلطة الموحدية، غير أنه بالمقابل لم يستهو فقط الفئات الاجتماعية البسيطة الدخل والمتواضعة اجتماعيا[1]، وإنما أيضا تمكن من استقطاب الفئات المتوسطة الدخل إلى الميسورة، إن لم نقل التي تعيش في ترف ورفاه، بالموازاة مع شرائح اجتماعية متواضعة استدرجت نحو تيار الزهد والورع.

سمحت عملية انخراط الصلحاء في خطط الدولة من متابعة بعض الروافد التي سمحت للصلحاء تحقيق نوع من الارتقاء الاجتماعي من قبيل: الإفصاح عما توفر للصلحاء من موارد تمثلت في توزيعهم للصدقات ونيلهم للهبات والهدايا والفتوح، أمر من شأنه أن يكشف عن كون الصلحاء ليسوا على قدم من المساواة سوسيو-اقتصاديا، خصوصا أمام حوزة الصلحاء لإقطاعات فلاحية تم تملكها إما عن طريق التوارث أو على صيغة هبات نالوها من لدن السلطة الزمنية، كما أنه ليس بمقدور جميع الصلحاء أن يتوفروا على أعوان من خادم، أو أمة، أو فتى أو غلام يشكلون قوة إنتاجية تعينهم على تلبية احتياجاتهم اليومية.

أما البحث في قضية الامتدادات الجغرافية لصلحاء مدينة فاس، وهي سلسلة من التنقلات أقدم عليها صلحاء مدينة فاس إما بشكل يومي، أو أسبوعي أو موسمي. قد تتخذ الهجرات طابعا طويل الأمد أو نهائيا ينتهي باستقرار

[1]- أبو عبد الله التميمي، م.س، ج١، صص.١٩٤-١٩٦. إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الذهنيات، الأولياء، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، رقم٧، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط٢، ٢٠٠٤، ص. ١٢٤.

الصالح بمدينة فاس. و اتسمت الهجرات بطابع الثبات انطلاقا من ولادة الصلحاء بمدينة فاس، واستقرارهم بها إلى حد إقبارهم بها. ثم تتبع حركية صلحاء فاس من خلال عبورهم وترددهم على مدينة فاس أو استيطانهم بها لمدة من الزمن. تنوعت مستويات طبيعة العلاقات التي جمعت ما بين الصلحاء والأولياء بمدينة فاس خلال العصر الوسيط، فكانت على النحو الآتي:

مبيان رقم٢: تمثيلية طبيعة العلاقة المجالية للصلحاء بمدينة فاس خلال...

في و اقع الأمر إن كل حركية مجالية يمارسها صلحاء وأولياء مدينة فاس هي رحلة تعبر عن مسار حياة يمر عبره الصالح. وتبعا لدو افعهم الشخصية وبناء على مستويين: المستوى الأول: علاقة ولادة واستقرار و إقبار بمدينة فاس، ثم المستوى الثاني: علاقة مغادرة، وعبور، ونزول، وتردد واستيطان بمدينة فاس.

وبذلك تعبر حركة تنقلات الصلحاء بمختلف أصنافها ضمن النص المنقبي عن هموم و انشغالات غالبية الصلحاء والأولياء، كما أنها تحركات قد تكون إما لطلب العلم، أو تولي خطة دينية، أو إدارية، أو ممارسة شعائر ترتبط عادة بزيارة الصالحين. ثم رصد حركية الصلحاء على مستوى خوض غمار الرحلة سواء بأبعادها الجهادية أو الحجية أو الزيارية. بالمقابل شملت مستويات إشعاع صلحاء مدينة فاس على المستوى المحلي، والإقليمي، والمغاربي فأكبر. كشفت عملية متابعة سير صلحاء مدينة فاس عن أربع مستويات من الإشعاع، جاءت على النحو الآتي:

جدول رقم2 : تمثيلية مستويات إشعاع صلحاء وأولياء مدينة فاس خلال العصر الوسيط

مستوى الإشعاع	تمثيلية الإشعاع
أكبر	51
إقليمي	68
مغاربي	65
محلي	94
المجموع العام	278

تمحورت مستويات إشعاع الصلحاء حول إشعاع محلي، ارتبط بمعظم تراجم الصلحاء والأولياء الذين كان لهم حضور قريب من انشغالات

وتطلعات المجتمع الفاسي على المدى القصير. أما مستوى الإشعاع الإقليمي، فتعلق بكل التراجم الذين نالوا شهرة تجاوزت مدينة فاس إلى شهرة تعلقت بمختلف باقي مدن المغرب الأقصى. في حين شمل الإشعاع المغاربي، كل من أثبت حضورا ببلده الأصل محليا و إقليميا وبالبلد المتوجه إليه بشكل عام، وعلى هذا المستوى يبرز بشكل أكثر أثر حركية الصلحاء في مجال جغرافي أكبر، عبر رحلتهم إما نحو مدن ببلدان شمال إفريقيا، أو الرحلة نحو الأندلس أو شهرة واسعة بالإقدام على الرحلة نحو المشرق لاحقا. بالمقابل اتسم مستوى الإشعاع الأكبر، بحركية أوسع يقوم بها صلحاء وأولياء المرحلة تجعل منهم أكثر شهرة.

وهكذا تعددت الرو افد الدالة على إشعاع الصلحاء إذ يمكن للصالح أن ينال شهرة بناء على طبيعة العلاقة التي نسجها مع الجهاز الرسمي للدولة، أو من خلال مستويات التحصيل العلمي لعلمي الظاهر والباطن على حد سواء، أو بناء على مدى تفاعل الصالح الولي مع المجتمع الفاسي من خلال الحرص على مساعدتهم بفك كربهم، وتلبية حاجياتهم ومتطلباتهم قدر المستطاع. فكانت بذلك شهرة الصلحاء والأولياء بمثابة رأس مال رمزي مشترك تمتعوا به من منطلق الالتزام بثقافة فكر التحلي والتخلي.

سمحت دراسة مجتمع صلحاء مدينة فاس وأوليائها خلال العصر الوسيط، الكشف عن الحياة الأسروية للصلحاء عبر رصد علاقة الصالح بالمرأة الزوجة، والأبناء على مستوى طبيعة العلاقة التي نسجها الصلحاء مع زوجاتهن اللو اتي كن في غالب الأحيان بعيدات كل البعد عن اهتمامتهم الصوفية، على الرغم من غياب مادة خبرية مستقلة بالحضور النسائي الباهت ضمن عالم الصلاح، فإن ذلك لم يمنع من ملامسة حضور المرأة ضمن مناخ الصلاح والوَلاية بمدينة فاس، فهي وإن لم تكن مركزا محوريا ضمن نص الترجمة للوهلة الأولى، فإن التتبع الدقيق لمضمون السير الذاتية أمر يسمح بالكشف عن أخبار ذات صلة بالنساء الصالحات بمدينة فاس الوسيطية.

تم توسيع دائرة الاهتمام بالصلحاء من محيطهم الأسروي، إلى رصد علاقتهم بجماعة الأفراد، والأصحاب والأقران الذين التقوا بهم من خلال تناول مهام الصلحاء والأدوار التي مارسوها ضمن المجتمع الفاسي، من رعايتهم لأفراد المجتمع إلى موعظتهم، والتشدد في إقرار حقهم والتدخل لتنظيم الحياة

الاجتماعية بمحيطهم. ثم رصد تفاعل مختلف عناصر المجتمع الفاسي مع هؤلاء الصلحاء الذين جمعتهم معهم علاقات تراوحت تارة بحسن التواصل وتارة أخرى بلبسه. كما تم الكشف عن خصوصيات العلاقة التي جمعت فيما بين الصلحاء في حد ذاتهم، فاختلاف أدوارهم وفاعليتهم أدت إلى سيادة نوع من الندية والتنافس من صالح لآخر، مما أدى إلى نشوب نوع من التوتر بين الصلحاء من فينة إلى أخرى، دون أن يمنع ذلك من سيادة علاقة التعاون والصحبة والاحترام فيما بين الصلحاء وفيما بينهم وبين أفراد المجتمع الفاسي.

تفصح الوثيقة المناقبية بفضل المقاربة البروسوبوغرافية عن قضايا تعد مستندات لتوثيق التاريخ الاجتماعي[١]. وهكذا تتيح المساهمة العلمية إمكانية تغيير طبيعة الأسئلة المطروحة على القضايا التاريخية المعالجة، ورغم ذلك من الواجب الإيمان بضرورة كون[٢] معارفنا بشأن الجماعات المدروسة تستمد قوتها ومشروعيتها من تعدد المصادر عنها[٣] **métasources**، حيث تتنامى القيمة التوثيقية[٤] للتراجم بتنامي قوة المستندات التي تبرهن عليها، ومن تعدد المصادر المسماة بها سواء المكتوبة أو المشاهدة أو المعايشة، فتكتسب قيمتها التوثيقية.

---

[١]- لطفي عيسى،" مدونة المناقب ببلاد المغرب من القرن م إلى القرن ١٧م، عرض منهجي نقدي"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، تصدر مرتين في السنة، عن مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ع١٣٠، السنة ٢٠٠٥، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس،٢٠٠٥،، ص ٤١.

[2] – Jean MAURIN, « La prosopographie romaine, Pertuis et profits », Annales histoire sciences sociales, N° 5-6, 37ème année, 1982, p 824.

[3] - – Claire LEMERCIER et Emmanuelle PICARD, op. cit, p 6. LEMERCIER (Claire) et PICARD (Emmanuelle), "Quelle approche prosopographique?", Ouvrage collectif issu de deux colloques Biographie et prosopographie, Dirigé par Philippe Nabonnand et Laurent Rollet, Nancy, Presses universitaires de Nancy, 2-3 Mai, 2011.

[٤]- عبد الله المرابط الترغي، "تطوان من خلال كتب التراجم ..."، م.س، ص ٢٨. "تطوان من خلال كتب التراجم والطبقات: تصنيف وقراءة وتوثيق"، ندوة تطوان والتوثيق من القرن ١٦ إلى القرن ٢٠، تنسيق امحمد بن عبود ومجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، جامعة عبد الملك السعدي، سلسلة أعمال وندوات رقم ١٢، ط.١، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ٢٠٠٧، صص٢٧-٤٨.

التقرير النهائي للندوة الفكرية التاريخية
حول اهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية
١٥-١٦ تموز يوليو ٢٠٢٠

تظل الوثائق من أهم المصادر المعتمدة في الدراسات التاريخية، فمادتها الخام بما تحتويه من معلومات، وما تتصف به من مواصفات وشهادات، تعتبر لبنة أساسية في تعميق وتشكيل المعرفة التاريخية وترسيخ الأسس العلمية للتاريخ، إذا ما خضعت الى منهجية علمية صارمة؛ نقدا وتفسيرا وتأويلا.

انطلاقا من هذه الاهمية ، وبهدف التوسع في الدراسات التي تعزز، وتنشر الفكر التاريخي، عقد الاتحاد الدولي للمؤرخين بالتعاون مع جامعة سليمان الدولية بتركيا وجامعة سيدي محمد بن عبدالله بالمغرب ومركز الحَسُّو للدراسات الكمية والتراثية بإنكلترا، الندوة الدولية الفكرية تحت عنوان (اهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية) ضمن سلسلة من الندوات الدولية والفكرية للموسم الثقافي الفكري للاتحاد، يومي ١٥-١٦ تموز يوليو ٢٠٢٠ ، وقد قدم فيها ١٨ ورقة علمية وحضرها اكثر من خمسين باحثا ومؤرخا واكاديميا من دول مختلفة، وتم عقد خمس جلسات علمية. وقد جاءت مبادرة الاتحاد الدولي للمؤرخين هذه، وشركاؤه المشار إليهم آنفا، وترحيب الباحثين الافاضل للمشاركة فيها، بمثابة رسالة صمود وإصرار في وجه جائحة كورونا التي تواجه العالم اليوم وتسبب له قلقا وآلاما لم يشهدها من قبل.

حضر جلسة الافتتاح كل من معالي الوزير عبد اللطيف عبيد ومعالي المستشار عصمت العيادي ومعالي المستشار خالد القاضي وبمشاركة كل من الاستاذ الدكتور سيار الجميل الكاتب والمؤرخ الكبير والاستاذ الدكتور هاشم الدراجي عميد كلية التربية بجامعة ميسان، إضافة الى القائمين على الندوة وهم: الاستاذ الدكتور ابراهيم سعيد البيضاني وممثل جامعة سيدي محمد بن عبد الله والاستاذ الدكتور مصعب الجمل رئيس جامعة سليمان الدولية والاستاذ الدكتور احمد الحَسُّو رئيس مركز الحَسُّو للدراسات الكمية والتراثية.

وقد طرح المشاركون في اوراقهم البحثية رؤيتهم للأسلوب القائم حاليا في التعامل مع الوثائق ،والى حقيقة أن نسبة كبيرة منها لما تُحَقَّقْ، ولم تجد بعدُ طريقها الى الباحثين الا في حدود ضيقة، وأن عديدا منها تعرض في عصرنا هذا الى إهمال وإتلاف جَرَّاءَ الحروب خلال العقود الثلاثة الماضية(١٩٩٠ – ٢٠٢٠) التي تعرضت لها بلدان عديدة في المشرق والمغرب، ومن ثَمَّ قدموا تطلعاتهم للارتفاع بهذا الواقع الى ما يدفع به نحو مستويات تُخْرِجُ الوثائق من

عالم التداول المحدود الى عالم الاستخدام الأوسع، وإلى اعتماد أحدث المستجدات المنهجية في علم تحقيق الوثائق وآلياته، وفي مقدمتها استخدام الوسائل الفنية و التقنية والإحصائية ؛ تفكيكا للوثيقة؛ لغة واصطلاحا ومضمونا، بما يوفر بيئة علمية تخدم توجهات المؤرخين المستقبلية نحو التأسيس لمدرسة تاريخية عربية .

مفهوم الوثيقة بعد المناقشة

في تظاهرة علمية كبيرة خلال انعقاد الندوة الدولية حول اهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية، تناول المشاركون الاراء و اتسع نطاق الحوار للتوصل الى مفهوم اصطلاحي لها ووضعها وتحديدها وقد خلصت الندوة الى التالي:

إن الوثيقة هي المستند الرسمي الصادر عن جهة رسمية حكومية او غير حكومية من الافراد والاهالي والمنظمات غير الحكومية، وله طابع رسمي بدمغة وتوقيع، يفسّر على أنه "أي مؤشر ملموس أو رمزي، محفوظ أو مسجل، لإعادة البناء أو لإثبات ظاهرة سواء كانت جسدية أو عقلية". ومن الأمثلة على ذلك: الآراء والارقام والاسماء والبراءات والمو اقع والوقائع والملكيات والبيانات والولادات والوفيات والاجازات والشهادات والبرقيات والشفرات الدبلوماسية والتسجيلات والاحصاءات والوقفيات والاحكام والخطط والقوانين والتشريعات والقرارات والمداولات والدفاتر والسجلات والاضابير والتقارير والمراسلات الرسمية العسكرية والمدنية والاسعار والعملات وغير ذلك من المستندات.

وبالتالي فان مفهوم الوثيقة يشمل الوثيقة الاهلية وفتاوي رجال الدين على ان تكون موثوقة وموقعة ومؤرخة، فضلا عن المستندات والوثائق والاوراق الصادرة عن المنظمات غير الحكومية ، ويحث المشاركون في الندوة الى الاهتمام بحفظ وارشفة وتسجيل هذه الوثائق وجعلها سجلا وثائقيا داعما للوثيقة الرسمية الحكومية.

فالوثيقة التاريخية هي المستند الذي يثبت أو يشرعن واقعة ما أو حدثا ما محدد بالزمان والمكان ويستفاد منها كدليل لا يعتريه الشك ، وهي محتوى مكتوب أصلي يتضمن معلومات مباشرة أوغير مباشرة، سواءً خُطّت باليد، أو طبعت على ورق أو نقشت على معدن أو حجارة او الجلد او العظم او اي مادة متاحة في عصرها . ولاتقتصر على الوثائق السياسية فقط، بل هناك ايضا وثائق ذات أهمية كبيرة لمجالات الحياة المختلفة سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية.وتاخد عدة اشكال مختلفة مابين نصوصية واحصائية ورسوم بيانية وخرائط وحتى الصور الفوتوغرافية والرسومات.

وقد انتهت الندوة بعد استمرار انتظام جلساتها بفعالية، إلى العديد من التوصيات التي جاءت على النحو التالي:

أولا: توصي الندوة بان يقوم الاتحاد الدولي للمؤرخين وبالتنسيق مع الجهات المعنية في الوطن العربي وفي العالم بما يلي:

١-تأسيس بنك رقمي أو مكتبة رقمية لتبادل المعلومات عن الوثائق والمخطوطات وبحيث يمكن للباحثين تبادلها.

٢-استحداث موقع الكتروني للوثيقة التاريخية العربية وفق ضوابط منهجية واصطلاحية ليتمكن الباحثون من الحصول عليها.

٣-انشاء مركز للوثائق التاريخية بشتى اشكالها (أو صور لها) والتي عثر أو سيعثر عليها من كل مكان في الوطن العربي مع فهرستها وتحليلها وترقيمها.

٤- رقمنة الوثائق ووضعها في قاعدة بيانات لتسهيل الولوج إليها وحث الجامعات على التوسع بإنشاء مراكز لحفظ وجمع الوثائق وصيانتها.

٥-إعداد دليل إرشادي باسم الاتحاد يحوي أهم الوثائق في كل حقبة من تاريخ ذلك البلد ومكان وجودها يشمل عنوان الوثيقة وتاريخها والمكتبة التي توجد فيها والرقم المسجلة تحته في تلك المكتبة.

ثانيا:

دعم الاتحاد الدولي للمؤرخين وشركائه من المؤسسات العلمية على التوسع بالدراسات الفكرية التاريخية، واجراء مراجعة مستمرة للتوصيات والقراءات النهائية.

ثالثا: تعميقا للتصور الشامل لمفهوم الوثيقة، توصي الندوة بضرورة تأسيس قواعد بيانات رقمية تتضمن معلومات عن مختلف الوثائق المدونة والمسموعة والمصورة والشفوية والآثارية.

رابعا – إقامة مؤتمرات دورية تخصص لدراسة وتقييم حركة تحقيق الوثائق والمخطوطات التاريخية، قياسا على ما هو منجز قبل تاريخ انعقاد أي من المؤتمرات.

خامسا- توصي الندوة بان يقوم الاتحاد الدولي للمؤرخين بفتح حوار مع دور الوثائق ومراكز الإرشيف في العالم، بهدف عقد اتفاق معها على صيغة مقبولة من الطرفين، تضمن

إعادة الوثائق والمخطوطات الى بلدانها الأصلية، إضافة الى تسهيل مهمة الباحثين في الاستفادة من مجاميعها الخطية والوثائقية.

سادسا – دعوة الكليات الإنسانية والمكتبات المركزية في الجامعات الى التوسع بإنشاء مراكز لحفظ وجمع الوثائق وصيانتها ضمن خطة تتكامل مع دور الوثائق ومراكز الإرشيف.

ثامنا -التوسع بالدراسات التي تهتم بالوثيقة وتاريخا وصيانتها وأهميتها ودور التكنولوجيا في اعطائها القيمة التاريخية وتسهيل التعامل معها.

تاسعا – توصي الندوة بضرورة تفعيل الدعوات التي طالبت بإنشاء قاعدة معلومات بهدف أرشفة الوثيقة والخطيات التاريخية ذات العلاقة بالتاريخ العربي الإسلامي وحضارته، مع عقد شراكة مع الهيئات العاملة في هذا المجال.

عاشرا - تثمن الندوة تجربة الاتحاد الدولي للمؤرخين في هذا التواصل الثقافي والعلمي عن طريق الفضاء الافتراضي الذي فتح آفاقا جديدة للتواصل ومناقشة مختلف القضايا الفكرية التاريخية، وتدعو الى تعميم هذه التجربة في تحقيق تواصل أكبر بين النخب المثقفة في المشرق والمغرب وفي دول العالم الأخرى.

حادي عشر- تثمن الندوة الجهد المبذول من طرف مختلف اللجان العلمية التي عملت وسهرت على انجاح فعاليات الموسم الثقافي في نسخه العديدة.

الثاني عشر: الوثيقة والقانون:

وفي مجال اخر ذات صلة بالوثيقة ودور القانون في حمايتها ومن مشاركة الخبراء والمختصين في مجال القانون يود المشاركون في الندوة تقديم التوصيات التالية.

- تؤكد الندوة ان لرجال القانون دورا في حماية الوثائق التاريخية بإعداد النصوص القانونية اللازمة لذلك ، فإنهم يباشرون أيضا دورا قضائيا في حماية علمائنا الأجلاء من عنت السلطات العامة إذا حالت بينهم وبين حقهم في الحصول على المعلومات والبيانات ، ويكون ذلك بإصدار أمر قضائى ولائى بتمكينهم من ذلك ، أو الحكم بتمكينهم من عقد اجتماعاتهم إذا منعوا من ذلك دون مسوغ قانونى ، طالما أن الأمر في الحالين موافق لصحيح القانون ، وأيضا حماية من تنسب إليه تهمة مخالفة قواعد النشر المحددة قانونا.
- إن رجال القانون يوقنون بأن عليهم بذل جهد أكبر من ذلك في مساندة علماءنا

الأجلاء حفاظ تاريخ وذاكرة الأمة ، وربما يكون ذلك عن طريق - :

: (1)تكوين لجنة استشارية قانونية تضم رجال القانون المتطوعين تنبثق من الإتحاد الدولي للمؤرخين لإسداء النصح للاتحاد وللباحثين في الموضوعات القانونية التي تتعلق بعمله ، متى طلب الإتحاد ذلك .

: (2)تكوين لجنة مشتركة بين القانونيين وعلماء الإتحاد لإعداد كتيبات ارشادية عن النصوص الحاكمة في تنظيم الوثائق التاريخية في كل دولة من الدول أعضاء الإتحاد ، لتيسير العلم بالنظم القانونية بسائر دول الإتحاد ، وتسهيل عمل الباحثين .

: (3)إنشاء لجان علاقات عامة بكل من الدول أعضاء الإتحاد من سائر التخصصات تكون مهمتها التواصل مع المسئولين التنفيذيين وتسهيل عمل الباحثين.

- إبرام بروتوكولات دولية برعاية الاتحاد الدولي للمؤرخين ، تتضمن تعاريف محددة للمصطلحات العلمية للوثيقة وغيرها ، وطرق تعاون المجتمع الدولي لتبادل الوثائق للأغراض البحثية ، بمشاركة الجامعات والأكاديميات ومعاهد الأبحاث المتخصصة ، ومساعدة الخبراء والباحثين توفيرًا لجهود فردية قد تضيع دون جدوى.
- توفيرالحماية القانونية للوثائق التاريخية سيما في ظل اجتياح وسائل تزويرها وتغيير في مضامينها ومن ثم التشكيك في دلالاتها ، وحجية إثباتها ، في ظل تطورات التكنولوجيا وتاثير وسائل التواصل الاجتماعي .
- دراسة نموذج قضية طابا كمصدر من مصادر القانون الدولي حيث أنه سيظل احدي اهم السوابق الدولية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما أبانه من اهمية دور الوثائق التاريخية في استرداد الحقوق القانونية وأن الاحتكام الى الشرعية الدولية هو السبيل الأمثل لرأب الصدع الذي قد يصيب العلاقات الدولية سيما في هذه الآونة العصيبة التي تجتازها البشرية.
- ويوصي المشاركون في الندوة الدولية حول اهمية الوثيقة في الدراسات التاريخية باضافة الوثائق الى نطاق الملكية الفردية.
- اعتبار الجرائم الواقعة على الوثيقة التاريخية من الجرائم المخلة بالثقة العامة.

تتقدم الندوة بالشكر لكل من ساهم في الدفع بإنجاح فعاليات هذا الموسم وتخص بالذكر المؤسسات العلمية المشاركة وهي: الاتحاد الدولي للمؤرخين، جامعة سليمان الدولية بتركيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، ومركز الحَسُّو للدراسات الكمية والتراثية بإنكلترة.

المشاركون في الندوة بعنوان اهمية الوثيقة في
الدراسات التاريخية
المنعقد عن بعد يومي ١٥-١٦ تموز يوليو
٢٠٢٠